دراسات

وزارة الثقافة

100 وتستمر المسيرة

إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

فـــوزي الملقـــــي

وحياته ونشاطه السياسي في الأردن ١٩٠٩-١٩٦٢

ثروت سليمان المشاقبة

فوزي الملقي ودوره
في السياسة الأردنية
(١٩٣٣-١٩٦٢)

- فوزي الملقي ودوره في السياسة الاردنية.
- ثروت سليمان المشاقبه.
- **الطبعة:** الأولى، ٢٠٢١م

- **الناشر: وزارة الثقافة**

شارع صبحي القطب المتفرّع من شارع وصفي التل، بناية رقم ٢٠
ص.ب: ٦١٤٠، عمان – الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨ / ٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

- **التنسيق والإخراج الفني:** رامي عطا الله

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٢١/٨/٤٨٤٨)

٩٢٣.٢٥٦٥
المشاقبه، ثروت سليمان
فوزي الملقي ودوره في السياسة الأردنية (١٩٣٣-١٩٦٢)/ ثروت سليمان المشاقبه.-
عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٢١.
(٢٨٣)ص
ر.إ.: ٢٠٢١/٨/٤٨٤٨
الواصفات: / رؤساء الوزارات/ / تاريخ الأردن/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر بالضرورة عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: (978-9957-94-685-2)

- جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced، stored in a retrieval system، or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

فوزي الملقي ودوره في السياسة الأردنية
(١٩٣٣-١٩٦٢)

ثروت سليمان المشاقبه

وزارة الثقافة الأردنية
٢٠٢١م

الإهداء

إلى والدي العزيز

إلى من أعانتني وتحملت الكثير طيلة عملي في الكتاب.... أمي

إلى روح من فقدت بوفاته أكبر داعم لي في هذه الحياة.... جدي

إلى روح شقيقتي أمل...

إلى أشقائي وشقيقاتي

إلى كل من دعمني ووقف إلى جانبي

لهم جميعا تحية محبة وإجلال

مقدمة

اشتهر فوزي الملقي بكونه صاحب مدرسة سياسية، آمنت بضرورة الإصلاح السياسي، والنهج الديمقراطي، مهتما بالشأن العلمي الذي كان مدخله للسياسة، فكان رفاقه في التعليم هم رفاقه في العمل السياسي، كما أن وزارته الوحيدة شملت خمسة وزراء، أصبحوا فيما بعد رؤساء وزراء للأردن

سعى فوزي الملقي طيلة فترة عمله السياسي الجمع بين الأضداد، رغم مواجهته معارضة داخلية وخارجية، حالت دون تحقيق طموحه والوصول إلى هدفه، وخصوصا محاولاته المستمرة للحد من التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للأردن، وعلى الرغم من قصر فترة حكومته، فقد اتبعت الحكومات الأردنية اللاحقة بعضا من نهجه في الإصلاح السياسي والاقتصادي لعدة عقود.

ويحاول هذا الكتاب الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها:

١) متى وكيف ظهر فوزي الملقي على الساحة السياسية الأردنية؟
٢) كيف استطاع فوزي الملقي استقطاب المعارضة في الضفة الغربية رغم علاقته الواضحة في اتفاقية رودس عام ١٩٤٩؟
٣) هل نجحت التجربة الديمقراطية التي سعى الملقي إلى تطبيقها في الأردن؟
٤) لماذا وقفت بريطانيا في وجه فوزي الملقي، رغم أن معظم إصلاحاته التي طبقها في الأردن مستمدة من الأنظمة البريطانية؟
٥) ما موقف فوزي الملقي من مشروع فاصل الجمالي في الوحدة العربية؟

٦) ما الدور الذي لعبه فوزي الملقي عقب تقديمه استقالته عام ١٩٥٤؟

٧) ما الدور الذي لعبه في القضية الفلسطينية؟

٨) لماذا فرضت الإقامة الجبرية على فوزي الملقي عام ١٩٥٧، رغم أنه لم يكن من الفئة المعارضة للحكم؟

ومن الأسباب التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع، أهمية الدور الذي لعبه فوزي الملقي في الأردن، وكثرة المؤلفات التي تتحدث عن تاريخ الأردن المعاصر، إلا أنها تفتقر إلى دراسة متخصصة تعطي هذه الشخصية حقها، إذ لا توجد دراسة واحدة مستقلة تتحدث عن الملقي، وإن وجدت فهي تتحدث عن الوزارات الأردنية وتركز على دور توفيق أبو الهدى وهزاع المجالي في وزارة الملقي.

وتناولت الدراسة في فصولها حياته على مدى مسيرته العملية (١٩٣٣-١٩٦٢)، وتلمست جوانب مختلفة من شخصيته الإنسانية، وسبرت ثقافته العامة، وركزت أخيرا على المناصب السياسية التي شغلها.

واشتملت الدراسة على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، تناول التمهيد تاريخ الأردن منذ تأسيس الإمارة عام ١٩٢١وحتى عام ١٩٥٣.

وقد تناول الفصل الأول فوزي الملقي، ملقيا الضوء على بعض جوانب حياته، وتكوينه السياسي، موضحا نسبه وسيرته العلمية وشخصيته، ثم نهجه السياسي ونظرة المعاصرين لها.

وقد بينت في الفصل الثاني دور فوزي الملقي كرئيس للوزراء، فاحتوى الفصل على الأوضاع السياسية التي مر بها الأردن قبل تشكيل الوزارة، ثم تشكيله الوزارة والبيان الوزاري، إضافة إلى موقف المعارضة السياسية منه، وتقديمه الاستقالة، ثم السنوات الأخيرة من حياته حتى وفاته عام ١٩٦٢.

أمّا الفصل الثالث، فتناول موقف فوزي الملقي من القضايا الوطنية، إذ بحث في دوره في الحياة الديمقراطية، والأوضاع الاقتصادية، وموقفه من الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الأردنية.

وتضمن الفصل الرابع العلاقات الأردنية مع الأقطار العربية المجاورة (العراق – السعودية – سورية) بالإضافة إلى الأردن والقضية الفلسطينية.

وقد اعتمدت في إعداد كتابي على مجموعة من الوثائق والمصادر والمراجع وكانت كالتالي:

الوثائق غير المنشورة.

أولا: الوثائق العربية، وهي على عدة أنواع:

أ – الرسائل الشخصية المخطوطة من السفراء الأردنيين المعينين لدى الدول العربية والأجنبية، إضافة إلى الرسائل الشخصية من أصدقائه، وبعض الساسة العرب.

ب– وثائق رئاسة الوزراء المتمثلة في التحقيقات والبلاغات والتعليمات الرسمية الموقعة من قبل فوزي الملقي، أو التي لها علاقة به، والمذكرات المرسلة إليه من شخصيات معارضة له تطالبه بمحاربة الفساد داخل الأردن، والتصدي للاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية.

ج– الوثائق الأردنية المحفوظة في مديرية المكتبات والوثائق الأردنية سابقا، (دائرة المكتبة الوطنية) حاليا، وتتبع أهمية هذه الوثائق في إلقائها الضوء على القضايا المحلية، فهي توضح سياسة فوزي الملقي في نهجه الديمقراطي، وموقفه من الأحزاب والمجالس البلدية.

د– وثائق البلاط الملكي العراقي المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد، المتمثلة بتقارير المفوضية العراقية في عمان، وأهميتها مواكبة الأحداث التاريخية في الأردن على اعتبار أنها تسرد الوقائع من الأردن بشكل تقارير

شهرية أو سنوية، حول التطورات السياسية الداخلية في الأردن، وتطورات مختلف القضايا فيما يتعلق بعلاقات الأردن مع الدول العربية والأجنبية.

ثانيا: الوثائق الأجنبية، وأهمها أوراق سليد بيكر (Sladebaker) مراسل صحيفة الصنداي تايمز في الشرق الأوسط، ومحرر الشؤون الخارجية في الديلي تلغراف، أثناء الزيارات التي قام بها إلى الأردن خلال الفترة (١٩٥٤- ١٩٦١)، والمودعة في مؤسسة آل البيت بعمان. وقد أفادت هذه الأوراق الدراسة في التعرف على دور فوزي الملقي بعد استقالة حكومته على اعتبار أن بيكر كان يجري لقاءات صحفية بشكل مستمر مع الملقي.

الوثائق العربية المنشورة والمتمثلة بما يلي:

أ- محاضر مجلس الأمة الأردني، واستفادت الدراسة من مناقشات مجلس النواب والأعيان للبيان الوزاري، وخطاب العرش، والتعرف على المعارضة التي تشكلت له من كلا المجلسين.

ب- الجريدة الرسمية، كما استفادت الدراسة من القرارات التي اتخذت بشأن معالجة الفساد في الدولة، والفصل عن العمل للمخالفين، إضافة إلى الموافقة على ترخيص وإغلاق الصحف والأحزاب.

ج- الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله، وهي مجلدات زادت عن العشرين مجلداً فيما يخص فترة فوزي الملقي وحياته الوظيفية أربعة مجلدات، واستفادت الدراسة منها التعرف على سيرة فوزي الملقي أثناء عمله سفيرا للأردن في مصر.

د- سجلات مدرسة السلط الثانوية المحفوظة في قسم الوثائق، جامعة آل البيت – المفرق إذ أغنت الدراسة في المرحلة الأولى من سيرة الملقي من خلال سجلات المعلمين والطلبة.

الوثائق الأجنبية المنشورة، وثائق وزارة الخارجية البريطانية ومنها:

(Records of Hashemite Dynasties Trans Jordan..Records of Jordan)

وقد اعتمدت على هذه الوثائق في الكتاب بسبب التقارير اليومية التي تبعث من السفارة البريطانية، والسفارة الأمريكية في عمان إلى وزارة خارجية والتي تتضمن أهم مجريات الأحداث في الأردن. وتعتبر هذه الوثائق من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في الفصل الثاني والرابع، لأنها ناقشت تشكيل الحكومة، والمعارضة لها، ووضحت وجهة نظر الملقي من العلاقة مع العرب وإسرائيل والدول الأجنبية.

المذكرات الشخصية: والتي غطت بعض النقص في المصادر الأخرى، حيث تعاملت معها بحذر، لحرصي على التأكد من موضوعيتها، بسبب اختلاف بعض الروايات من شخص لآخر وهي:

أ- مذكرات مخطوطة غير منشورة، ومنها مذكرات بدري الملقي في عشر صفحات تسرد سيرة فوزي الملقي وعلاقته به، وأفادت الكتاب في التعرف على أضواء من حياة فوزي الملقي.

ب- المذكرات المنشورة العربية والمترجمة، مثل مذكرات الملك حسين، هزاع المجالي، محمد هاكوز، أحمد الطراونة، عبد الرحمن شقير، وليد صلاح، مصطفى طلاس، والجنرال غلوب، واعتمدت فصول الكتاب على هذه المصادر بشكل كبير فيما يتعلق بالفصل الأول خصوصاً من خلال نظرة المعاصرين لفوزي الملقي.

ومن مصادر الكتاب الصحف والدوريات العربية، وأهمها جريدة: الحوادث، وفلسطين، والدفاع، والكفاح الإسلامي، والأهرام والحياة، والجيل والرأي، والدستور، كذلك الدوريات العربية مثل رسالة الأردن، الأردن الجديد، آفاق عربية، دراسات تاريخية، الميثاق، الرائد، مجلد المال والاقتصاد، التنمية، وقد رصدت هذه الصحف

والـدوريات أهـم التطـورات التـي تمـت خـلال فـترة حكومـة فـوزي الملقـي، وأسـباب استقالة الحكومة.

المقابلات الشخصية: أجرت الباحثة مقابلات شخصية مع كـل مـن بـدري الملقـي، عبـد الـرحمن شـقير، وسـليمان الموسـى واعتمـدت الدراسـة عليهـا في تغطيـة بعـض الجوانب من حياة فوزي الملقي من شخصيات معاصرة له.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي وضع الكتـاب مـن أجله، والقائم على رفد المكتبة الأردنية بمؤلف جديد في تاريخ الأردن المعاصر.

تمهيد

كان من أهم أولويات الحكومات الأردنية خلال الفترة ١٩٢١-١٩٢٦ تثبيت أركان الحكم، وإضفاء الطابع المركزي للحكومات، وتقبل العشائر للإمارة الجديدة، وفرض الأمن والاستقرار في البلاد، ولذلك سعت تلك الحكومات إلى القضاء على تمرد بعض العشائر والجماعات المتنفذة في مناطق: الكرك والكورة وعجلون والبلقاء عن طريق احتوائها[١]، وقامت بتقسيم الإمارة الأردنية إلى ثلاثة ألوية هي: لواء السلط، ولواء الكرك ولواء إربد، تولى إدارة كل منها متصرف يكون مسؤولاً عن كافة أمورها[٢].

ويضاف إلى ذلك، أن الحكومات الأردنية واجهت مصاعب مالية، فلم يكن هناك مورد مالي تعتمد علية الإمارة باستثناء الضرائب، لكن تمرد العشائر ورفضها دفع الضرائب قلل من موارد الدولة، ولتغطية هذا النقص لجأت الحكومات إلى طلب المساعدة من بريطانيا، مما ساهم في زيادة سيطرة بريطانيا على إمارة شرقي الأردن[٣]. إذ اشترط فردريك بيك (Fredrik peak)[٤] توحيد القوة السّيارة مع قوة الأمن العام (الدرك

(١) أمين المشاقبة، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية. عمان، دار الحامد، ٢٠٠١، ص ٥٣، وسيشار له لاحقا المشاقبة، النظام السياسي.

(٢) منيب الماضي وسليمان الموسى،، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١، عمان، مكتبة المحتسب. ١٩٩٦، ص ١٥٤ وسيشار له لاحقا الماضي، تاريخ الأردن.

(٣) سليمان الموسى،، تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١- ١٩٢٥) دراسة وثائقية، عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٨٩، ص١٤٧، سيشار له لاحقًا الموسى، تأسيس الإمارة.

(٤) فردريك بيك، من مواليد بريطانيا، دخل في الخدمة العسكرية البريطانية، فعين في إحدى الكتائب البريطانية علم ١٩٠٦ في الهند، ثم نقل إلى مصر والسودان، شاركت وحدته في الهجوم مع قوات الثورة العربية على الجيش العثماني في شرقي الأردن، عين مسؤولاً عن فرض الأمن في سيناء، ثم نقل إلى فلسطين، وبعدها إلى الأردن، فساهم في تأسيس الجيش العربي، ثم عينه الأمير عبد الله قائداً عامًا للجيش العربي وبقي حتى عام ١٩٣٩، للمزيد انظر، محمد مصطفى الشوبكي، قادة الجيش العربي (١٩٢٣-١٩٩٦) عمان، د.ن. ١٩٩٦، ص ١٩-٢٤.

والشرطة) لتصبح تحت إمرته [١].

وكانت بريطانيا قد اعترفت باستقلال شرقي الأردن في ٢٥ أيار ١٩٢٣، إلا أنه كان استقلالا منقوصا، إذ اشترطت على الحكومة الأردنية التي يترأسها مظهر رسلان[٢]، توقيع اتفاقية بين الحكومتين الأردنية والبريطانية نصت على (الاعتراف بالاستقلال شريطة أن تكون الحكومة دستورية، وأن تمكن حكومة بريطانيا من إيفاء التزاماتها المتعلقة بالإمارة عن طريق معاهدة تعقد بين الحكومتين[٣].

ولهذا، فقد تدخلت بريطانيا في الشؤون الداخلية للبلاد، وهددت بقطع المساعدات المالية، وتقليل نفقات الجيش، لأن ميزانية الدولة بنظرها تذهب إلى أصحاب المرتبات العالية، وشيوخ القبائل لتامين الأمن، إضافة إلى الثوار السوريين، وعلى ذلك اشترط بيك (peak) على الحكومة الأردنية تسريح عدد من ضباط الجيش العربي، وعدد من الموظفين، وقد وافقت الحكومة على الطلب الأول، ولكنها رفضت الطلب الثاني[٤].

وفي ٢٦ حزيران ١٩٢٦، تم تأليف حكومة جديدة في الأردن برئاسة حسن خالد أبوالهدى، واستبدل اسم الحكومة بالمجلس التنفيذي، وفي عهد هذه الحكومة تم توقيع امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية -مشروع روتنبرغ(Rotenberg)-، ومنحت الشركة حق استخدام مياه نهري الأردن و اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية داخل فلسطين

---

(١) سليمان الموسى، إمارة شرقي الأردن. نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦)، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠، ص ١٦٣وسيشار له لاحقاً، الموسى، إمارة شرقي الأردن.

(٢) مظهر رسلان، من مواليد حمص، عين متصرفاً في لواء البلقاء في عهد الحكومة الفيصلية، وبعد استيلاء الفرنسيين على سورية بقي في السلط، وترأس الحكومة المحلية، شارك في وزارة رشيد طليع، وبعد تأسيس الإمارة شارك في مناصب متعددة، وترأس الحكومة مرتين، وبعد استقالته عاد لحمص وانضم الى الكتلة الوطنية، فتولى عدة مناصب في سورية آخرها وزيرا مفوضا في مصر، للمزيد انظر، الموسى، إمارة شرق الأردن، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٣) الموسى ، تأسيس الإمارة، ص ١٧٤.

(٤) الموسى، تأسيس الإمارة، ص ١٥٦ -١٨٠.

وشرقي الأردن، كما وقعت الحكومة في ٢ شباط ١٩٢٨ المعاهدة الأردنية– البريطانية، لكن بنودها لم تنشر رسمياً إلا في ٢٦ آذار ١٩٢٨، وقد لاقت هذه المعاهدة معارضة قوية من الشعب الأردني، لأنها قيدت الأردن وجعلت السلطة بيد حكومة الانتداب، ومنحها الحق في تعيين الموظفين، كما أرسلت العرائض الاحتجاجية على نصوص المعاهدة، إلا أنها لم تجدِ نفعاً[١].

ولذلك نظمت المعارضة مؤتمراً وطنياً في ٢٥ تموز ١٩٢٨،وضمنت مطالبها في وثيقة الميثاق الوطني والمتمثلة في إقامة دولة مستقلة في شرق الأردن، وحكومة مسؤولة أمام هيئة تشريعية منتخبة، ولكّن بريطانيا رفضت هذه المطالب، متذرعة أن إمارة شرقي الأردن ليست مهيأة للحكومة البرلمانية[٢]

كما شهد عام ١٩٢٨ صدور القانون الأساسي، فجاءت معظم بنوده مستمدة من المعاهدة الأردنية– البريطانية [٣]، إضافة إلى صدور قانون الانتخابات، وبموجبه جرت انتخابات المجلس التشريعي الأول في نيسان ١٩٢٩، حيث صادق المجلس على بنود المعاهدة الأردنية– البريطانية، لكن العلاقة بين رئيس الوزراء حسن خالد أبو الهدى والمجلس التشريعي الأول لم تكن علاقة جيدة، إذ واجه معارضة من السلطة التشريعية، لا سيما عندما عرضت الحكومة ملحقاً للموازنة لسنة (١٩٣٠-١٩٣١) خصصت بموجبه مبلغاً من المال لإنشاء قوة حرس حدود بقيادة جون باجوت غلوب

---

(١) حسن خالد أبو الهدى، من مواليد بلدة خان شيخون في حلب، نجل توفيق أبو الهدى الصيادي الذي تولى منصب شيخ الإسلام في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، عمل في العديد من الوظائف منها مديراً للديوان التركي في عهد الخديوي عباس حلمي (١٩٠٩-١٩١٤)، عمل إلى جانب الشريف حسين في عام ١٩٢٠، ثم عينه الأمير عبد الله مستشاراً خاصاً له عام ١٩٢٣م، ورئيساً للحكومة ثلاث مرات، توفي عام ١٩٣٦م. انظر، الموسى، إمارة شرقي الأردن، ص، ٣٨٨

(2) Nasser, Aruri, Jordan A Study In Political Development 1941-1965 Netherlands, nishoff the Hague, 1972, p 81 – 82

(3) Aruri ،Jordan A Study In Political Developmen, p 78.

(John.BGlubb)[1]، فحين رفض المجلس الموافقة على الموازنة، تم حله، وقدم حسن خالد أبو الهدى استقالة حكومته[2].

وعقب استقالة الحكومة عين الأمير عبد الله بن الحسين عبدالله سراج رئيساً جديداً للوزراء[3] (١٩٣١-١٩٣٣) إذ أشرف على انتخابات المجلس التشريعي الثاني، لكن المجلس لم يستطيع التفاهم مع عبد الله سراج، لذلك صدرت الإرادة الأميرية له بتقديم استقالته، فقدمها في ١٨ تشرين أول ١٩٣٣، وعين بديلاً عنه إبراهيم هاشم[4]، فوضعت حكومته برنامجاً وزارياً حاولت من خلاله تحقيق أماني البلاد ومصالحها، إلا أن أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني عارضت الحكومة، وأرسلت مذكرة إلى الأمير عبد الله بينت فيها المآخذ على هذه الحكومة، من بينها قيامها بنفي وإبعاد العديد من المواطنين دون مبرر سياسي، وتقييد حرية الرأي والاجتماع، وحرية الفكر والتعبير، ورغم ذلك بقيت الحكومة في الحكم حتى ١٩٣٨[5].

---

(١) جون باجوت غلوب، ضابط بريطاني، شارك في صفوف الجيش البريطاني عندما نشبت ثورة عام ١٩٢٠ في العراق، بقي فيها سنوات ثم نقل إلى الأردن لتولي قيادة أمن البادية، وصل إلى منصب رئيس أركان الجيش العربي، أنهيت خدماته في عام ١٩٥٦. انظر، الشوبكي، قادة الجيش العربي، ص ٢٥.

(٢) الماضي، تاريخ الأردن، ص ٣٣٧.

(٣) عبد الله سراج، من مواليد مكة المكرمة، عين نائباً وقاضي القضاة ومفتي الديار الحجازية في عهد الشريف حسين بن علي، ورئيس الوزراء في عهد الملك علي، جاء من الحجاز إلى شرقي الأردن١٩٢٥، فولاه الأمير عبد الله رئاسة الحكومة من ١٩٣١-١٩٣٣، توفي في عمان عام ١٩٤٩. للمزيد انظر الموسى، إمارة شرقي الأردن ص ٣٩٠ – ٣٩١.

(٤) إبراهيم هاشم، من مواليد نابلس، كان من أعضاء الجمعية العربية الفتاة، عين في عهد الملك فيصل الأول رئيساً لمحكمة الجنايات في دمشق، عندما شكل مظهر رسلان حكومته الأولى في عام ١٩٢٢ استدعى إبراهيم هاشم وعينه وزيراً للعدلية، وتقلب في العديد من المناصب حتى تسلم رئاسة الحكومة لأكثر من مرة، قتل في العراق عام ١٩٥٨، للمزيد انظر يعقوب العودات، (البدوي الملثم)، عرار شاعر الأردن، بيروت، دار القلم، ١٩٨٠، ص ١٥-١٦.

(٥) الماضي، تاريخ الأردن، ص ٣٥٥.

وخلال الفترة (١٩٣٨-١٩٤٤) تولى رئاسة الحكومة توفيق أبو الهدى[١] خمس مرات بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ورغبة الأمير عبد الله في ضمان الاستقرار للبلاد[٢].

وقد أكدت معظم البيانات الوزارية لحكومات أبو الهدى على السير في مجال الوحدة العربية، فتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الأردن والعراق، وبين الأردن ومصر[٣]، إلا أنه أُخذ على حكوما أبو الهدى في تلك الفترة عدم اهتمامها بالجانب الاقتصادي، لذا عانت البلاد من الجوع والفقر، مع وجود قلة من الناس حظيت بزيادة أموالها على حساب قوت الشعب[٤]، ولم تساهم حكوماته في رفع المستوى الصحي والتعليمي في البلاد، بالإضافة إلى المبالغة في الاعتقالات، وتطبيق أحكام قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥[٥].

وتعاقب على رئاسة الحكومات (١٩٤٥-١٩٥٣) أربعة رؤساء وزراء: سمير الرفاعي[٦] وسعيد المفتي، وإبراهيم هاشم، وتوفيق أبو الهدى، فشهدت الأردن أحداثاً

---

(١) توفيق أبو الهدى، من مواليد عكا، ينتسب إلى عائلة التاجي الفاروقي في مدينة الرملة، قدم إلى الأردن عند تأسيس الإمارة، فعين رئيساً لقسم المحاسبة، ثم مديراً لدائرة تسجيل الأراضي، وتنقل في العديد من الوظائف والمناصب حتى شكل حكومته الأولى عام ١٩٣٨، وتولى الحكومة اثنتا عشرة مرة، للمزيد انظر، جميل عويدات، أعلام نهضة العرب في القرن العشرين، عمان مطابع الدستور التجارية، ١٩٤٤، ص ٦١-٦٢.

(٢) عبد الله بن الحسين، حقيبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، بيروت، الدار المتحدة للنشر، د.ت. ص ١٨٤-١٨٦.

(٣) الماضي، تاريخ الأردن، ص ٣٨٧

(٤) العودات، عرار شاعر الأردن، ٧٢.

(٥) إبراهيم العنزاوي، أبو الهدى مرة أخرى، الرأي، عدد ٨/ ٧/ ١٩٩١، عدد ٦٧٤.

(٦) سمير الرفاعي، من مواليد صفد، انتقل إلى الأردن عام ١٩٢٤، فعين مديراً لديوان رئاسة الوزراء، ثم متصرفا من لواء معان، وسكرتيراً لرئاسة الوزراء، ثم وزيراً للداخلية والمعارف، ووزيراً للبلاط، ورئيساً للحكومة لأكثر من مرة ابتداء من ١٩٤٤، للمزيد انظر الموسى، إمارة شرقي الأردن، ص٣٩٣.

متعددة منها: تأسيس الجامعة العربية، واستقلال الأردن في عام ١٩٤٦، وصدور دستور عام ١٩٤٧، واستبدال المعاهدة الأردنية – البريطانية لسنة ١٩٢٨ بمعاهدة ١٩٤٨، وحرب فلسطين ١٩٤٨،ثم توحيد الضفتين عام ١٩٥٠، وقد انصرفت جهود هذه الوزارات إلى القضايا القومية، أما مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فنالت القليل من الاهتمام[١].

وفي ٢ تموز ١٩٥١ اغتيل الملك عبد الله بن الحسين في المسجد الأقصى، وتولى الملك طلال بن عبد الله الحكم من بعده، وكانت جل أعمال الملك طلال وحكومته صدور دستور عام ١٩٥٢، الذي جاء متمشيًا مع التطورات والتغيرات التي مر الأردن بها، خصوصًا بعد وحدة الضفتين، لكن قصر مدة حكم الملك طلال بسبب مرضه، وتولى الملك الحسين بن طلال الحكم، واختيار فوزي الملقي ليكون أول رئيس للوزراء في عهده غير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن في النصف الثاني من القرن العشرين عما كانت عليه من قبل.

(١) لمعرفة المزيد عن البيانات الوزارية لسمير الرفاعي، وتوفيق أبو الهدى، وسعيد المفتي، وإبراهيم هاشم انظر هاني خير، البيانات الوزارية، صفحات متفرقة.

الفصل الأول

فوزي الملقي وأضواء على حياته وتكوينه السياسي

- نسب فوزي الملقي.
- دراسته وسيرته العملية.
- صفات شخصية فوزي الملقي
- نهج فوزي الملقي السياسي.
- فوزي الملقي في نظر معاصريه.

نسب فوزي الملقي

ينتسب فوزي بن عيد بن محمد إلى عائلة الملقي الحموية الأصل[١]، سكنت العائلة حي الميدان[٢] في دمشق، وتعود جذورها إلى حماة[٣].

أمّا عن تسمية العائلة بالملقي، فيبدو أنها أثارت بعض التساؤلات، وبخاصة لدى الملك عبد الله الذي ألقى بيتين من الشعر أثناء إحدى الجلسات التي وجد فيها الملقي قال فيهما[٤]:

أيهـــا الملقـــي قـــل لـــي ... مـــا الـــذي تبغـــي إليـــه

اســـمك الملقـــي قـــل لـــي ... مـــا الـــذي يرمـــي إليـــه

---

(1) Robert B ،Satloff ،From Abdullah To Hussein ،Jordan In Transition ،Oxford ،Oxford University Press ،1994 ،p.75.

ومقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان، ٤/ ٧/ ٢٠٠٢. وانظر أيضاً صحيفة الحياة اللبنانية، ١٢/ ١/ ١٩٦٢ عدد ٤٨٢٩.

(٢) حي الميدان، بدأ الحي فقيراً، إلا أنه تطور ليحتوي على العديد من الفئات الاجتماعية الهرمية، منهم الوجهاء والتجار الأغنياء الذين عملوا في تجارة الحبوب وتجارة النسيج، لذلك فقد أقاموا بيوتاً فاخرة إلى جانب نشاطاتهم الاقتصادية، انظر بريجيت مارينو، حي الميدان في العصر العثماني، ترجمة ماهر الشريف، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٠، ص١٤-١٧.

(٣) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٢. ومن الشخصيات الحموية التي يلتقي نسبها مع فوزي الملقي رئيف الملقي: شغل العديد من المناصب السياسية، منها وزير معارف، ووزيرا للاقتصاد الوطني السوري، انتسب إلى الكتلة الديمقراطية السورية، وهو من الشخصيات السورية المعروفة بوطنيتها وسمعتها الحسنة، رشح نفسه لانتخابات حماة عام ١٩٥٠ وفاز بها، انظر خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مجلدان، بيروت، الدار المتحدة، ١٩٧٣. صفحات متفرقة.

(٤) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان، ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٢.

وتسمية الملقي بهذا الاسم له علاقة بصناعة الحرير[١]، فصناعة الحرير قبل أن تصل جاهزة إلى معلم الحرفة الذي كان يلقب (الآلاجاتي)، تمر بعدة مراحل ابتداء من الكبابة والفتال والمُسدي والصباغ والمزايكي والملقي، وانتهاءً بالحائك[٢]. فقبل أن ينهي المزايكي عمله، وهو صبغ الحرير، يقوم بتسليمه إلى الملقي كي يهيئه للحائك، إذ يعمل الملقي على تركيب الخيوط الحريرية في أسنان مشط خاص لإتمام نسجها، وربط ما يقع من هذه الخيوط، بعدها يسلمها إلى الحائك لحياكتها[٣].

يستخدم الملقي في عمله عدة مختلفة تتكون من أمشاط ونشاب وأتيار[٤] ونير، إضافة إلى قواعد من الخشب. وتعتبر هذه العدة مرتفعة الثمن، لذلك كانت معظم حوانيت الملقين شراكة بين عدة أفراد، ورغم هذه الشراكة إلا أن عددهم كان محدوداً، كما أن فئة الملقين نتيجة لوضعهم المادي الجيد استوعبوا حجم العمل بمدينة دمشق رغم أن حوانيتهم كانت قليلة. وكانت أجرة الملقي مرتفعة من ٦-٧ قروش يومياً.

انتقل محمد الملقي، جد فوزي إلى دمشق للعمل بها بنفس المهنة التي كان يعمل بها في حماة، حيث كانت دمشق أوسع مجالاً وأوفر كسباً، وفي دمشق ولد ابنه عيد،

---

(١) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه ٧/ ٣/ ٢٠٠٣.

(٢) محمد سعيد القاسمي، جمال الدين القاسمي، خليل العظم، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق: ظافر القاسمي، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٨، ج١، ص٣٩، وسيشار له لاحقاً، القاسمي، قاموس الصناعات، في جزأن، عبد الكريم رافق، مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، عدد ٤، ١٩٨١، ص٣٣.

(٣) محمد سعيد القاسمي، جمال الدين القاسمي، خليل العظم، قاموس الصناعات الشامية، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٨، ج٢ ص٤٦٨-٤٦٩. سيشار له لاحقاً القاسمي، قاموس الصناعات، ج٢ ص ٤٦٨.

(٤) تيار والجمع أتيار الحاجز بين حائطين، وهي الخشبة الملقاة على الحائطين توضع عليها أطراف خشب السقف وتسميها العامة ببغداد جسراً. انظر رينهارت دوزي تكملة المعاجم العربية، ترجمة.محمد سليم النعيمي، بغداد، وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨، ج٢، ص٨٠، هامش ٢٩٤.

فعمل بمهنة العائلة نفسها حتى منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنه بدأ يتحول من العمل في صناعة الحرير إلى العمل في التجارة في حي الميدان.

أما أسباب تحوله إلى التجارة فتعود لتراجع تجارة الحرير في منتصف القرن التاسع عشر في دمشق وغيرها من المدن السورية، حيث عانت صناعة النسيج من صعوبات متعددة أهمها:

١. التوسع في استيراد الأقمشة الأوروبية المصنعة آلياً.
٢. عدم قدرة الصناعات النسيجية على منافسة الصناعات الأوروبية المستوردة لانخفاض قيمتها، فتعرض عدد من العاملين في النسيج إلى الإفلاس.
٣. ارتفاع سعر الحرير الخام خصوصاً بعد تصدير قسم كبير منه إلى فرنسا.
٤. ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي وعدم قدرة التجار المحليين على شرائه.
٥. خضوع الصناعات النسيجية المحلية لأنواع مختلفة من الرسوم في مراحل عديدة من إنتاجها، فأصبح التجار المحليون يفضلون السلعة الأسهل بيعاً والأكثر ربحاً.
٦. عدم اهتمام أوروبا بمبادلة صناعاتها بالصناعات المحلية، فكسدت الصناعات التي لا تلائم الصناعة الأوروبية، واضطرار المستورد الشامي لدفع ثمن مستورداته بالعملة النقدية أكثر من المقايضة بالصناعات المحلية[١].

كانت تجارة عيد الملقي في حي الميدان بيع اللباس العربي كالعباءات والأثواب وغيرها من الملابس، فوجد أن هذه التجارة رائجة في منطقة حوران بعكس دمشق، ففضل العمل بها، وأخذ ينتقل إلى المناطق التابعة لحوران، فوصل إربد في عام ١٨٩٥ أثناء الحكم العثماني ليستقر فيها لأنها أكثر المناطق التي لاقت قبولاً لتجارته[٢].

---

(١) رافق، مظاهر من التنظيم الحرفي ص٥٢.

(٢) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ١٩/ ٨/ ٢٠٠٢، وانظر أيضاً صحيفة الرأي، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٢، عدد ١١٦١٢.

وبعد أن استقر في إربد أحضر والده ووالدته من دمشق، وفتح دكانًا صغيراً لبيع الملابس ليكسب عيشه، وعندما تحسن وضعه المادي افتتح مطحنة للقمح كانت أول مطحنة في إربد، وقد عرفت باسم بابور الملقي[١].

أمّا عن أسباب عمل عيد الملقي في تجارة الملابس والقمح، فتعود إلى أنه لم يخرج عن نطاق تجارة حي الميدان الذي اشتهر بتجارة النسيج والحبوب إذ كان يسكنه قبل قدومه إلى إربد، لهذا فقد جمع بين التجارتين معًا لتحسين الوضع المادي للأسرة.

وفي إربد كانت ولادة فوزي الملقي في عام ١٩٠٩[٢]، وكان ترتيبه الثاني من أسرة مكونة من خمسة أبناء وثلاث بنات[٣].

وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن، خُيّر من جاء من سورية بالعودة إليها أو البقاء في الأردن، ففضل والد فوزي الملقي البقاء في إربد والحصول على الجنسية الأردنية[٤].

---

(١) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ١٩/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٢) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج٢، عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٦، ص٦٩٥، وسيشار إليه لاحقًا الموسى، تاريخ الأردن، ج٢، وكان الموسى قد اعتمد على وثائق وزارة الخارجية في كتابة تاريخ الولادة، أما السيرة الذاتية لفوزي والمحفوظة لدى شقيقه بدري فتذكر أن ولادته كانت في عام ١٩١٠، وهي سيرة ذاتية موجزة من ثلاث صفحات، تتبع تاريخ الملقي منذ ولادته حتى تعيينه سفيراً للأردن في مصر ١٩٥٦، وعندما سئل بدري عن الاختلاف في تاريخ ولادته أجاب: أنه غير متأكد من تاريخ الولادة، لكن من المرجح أن تكون عام ١٩٠٩، مقابلة مع بدري في مكتبه ١٧/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٣) أخوة فوزي وهم:

أ. محمد الابن الأكبر للأسرة، درس المرحلة الثانوية فاضطر لترك الدراسة والتفرغ لتجارة والده.

ب. نبيه، حاصل على بكالوريوس في الحقوق، عين في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية، توفي عام ١٩٨٠.

جـ. وجيه، درس المرحلة الثانوية، وعندما زادت الأعباء على شقيقه محمد ترك الدراسة وتفرغ للعمل معه.

د. بدري، حاصل على بكالوريوس في الحقوق، ودبلوم في الاقتصاد السياسي، عمل في وزارة الخارجية وجامعة الدول العربية، ثم مديراً عامًا لدائرة الأراضي في المملكة من ١٩٧١ حتى أحيل على التقاعد في ١٩٨٩،ويعمل الآن في القطاع الخاص.

- مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ١٧/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٤) مذكرات شخصية مكونة من عشر صفحات مخطوطة لبدري الملقي، محفوظة لدى الباحثة النسخة الأصل، تتحدث عن حياة شقيقه فوزي وسيشار لها لاحقًا مذكرات بدري الملقي.

وتوفي والد فوزي الملقي في عام ١٩٢٧م، تاركـًا العائلة دون معيل، فاضطر الابن الأكبر محمد أن يترك الدراسة، ويحل محل والده في العمل رغم صغر سنه[١]، كما أنه تعهد جميع أخوته بإتمام دراستهم، وتكفل برعاية أفراد العائلة، ويعتبر فوزي شقيقه محمد صاحب الفضل في إتمام دراسته الجامعية[٢].

(١) أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيس وزراء الأردن، مقابلة أجرتها مجلة الإثنين الدنيا مع فوزي الملقي في القاهرة، دار الهلال، ١٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١٥٣٤.

(٢) أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيس وزراء مجلة الإثنين ص ٨.

دراسة فوزي الملقي وسيرته العملية:

بدأ فوزي الملقي دراسته في مدرسة إربد عام ١٩١٦، التي أصبح يطلق عليها فيما بعد (مدرسة تجهيز إربد)، فأتم فيها المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية، إذ فتحت المدرسة في السنة الأولى التي دخل فيها فوزي المدرسة، لذلك كان يضاف إليها صف جديد سنة بعد سنة[١].

ومنذ بداية حياته الدراسية، أظهر فوزي المُلقي شغفًا شديداً بالعلم، لأنه كان يقدر الظرف الذي وقعت فيه أسرته، فجاهد كثيراً من أجل مستقبله ومستقبل أخوته، حتى أنه ضاعف جهوده في المرحلة الثانوية ليكون الأول على دفعته، فحصل على بعثة دراسية إلى الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٢٨م[٢].

وكان معه في هذه البعثة جميل سماوي، وحسني فريز، وأديب عباسي، وسعد النمري ويوسف شويحات[٣]، إذ بلغ عدد الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعة الأمريكية في تلك الفترة ثمانية عشر طالبًا، بجهود عدد من التربويين[٤] خصوصًا مدير المعارف آنذاك أديب وهبة[٥].

---

(١) أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيس وزراء، مجلة الإثنين، ص٨، وبعد أن أنهى فوزي الملقي المرحلة الثانوية أغلقت المدرسة سنة ١٩٢٨ لعدم توفر عدد كافٍ من الطلبة، مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

(٢) السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص١.

(٣) علي محافظة، سليمان النابلسي نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته، بحث ضمن كتاب أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٩٨، ص ٢٩٨، وسيشار إليه لاحقًا، علي محافظة، أبحاث وآراء.

(٤) علي محافظة، أبحاث وآراء.، ص٢١٦-٢١٧.

(٥) محمد أديب وهبة، من مواليد السلط، عمل معلمًا للتاريخ والجغرافيا في المدرسة السلطانية في القدس، وقع في أسر الإنجليز ١١/ ٣/ ١٩١٧، ثم أطلق سراحه في شهر ٥ / ١٩١٧، عين مديراً للمعارف عام ١٩٢٦، اشترك في التصديق على المعاهدة الأردنية- البريطانية كونه عضواً في المجلس التنفيذي عام ١٩٢٩، ولمزيد من المعلومات انظر سليمان الموسى، وجوه وملامح، ج٢، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٤، ص١٥-١٧.

تخصص فوزي الملقي في العلوم الطبيعية، وقد أظهر في الجامعة نشاطاً ملحوظاً، وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم (B.S.C) في عام ١٩٣٢[١].

وكان لفترة دراسية في الجامعة الأمريكية دور كبير في تحديد معالم الطريق الذي سار عليه فوزي[٢]، فقد جعلته واعياً لكل خطوة يسير عليها، فالتخطيط الجيد هو طريق النجاح، كما أن النضال هو طريق الإنسان في الوصول إلى القمة.

وعند عودته للأردن بعد تخرجه عين معلماً في وزارة المعارف الأردنية عام ١٩٣٢، إذ حدد مركز عمله في مدرسة الكرك الابتدائية، وقد شاركه في التدريس سليمان النابلسي، وصياح الروسان، وحسني فريز، وفضل الدلقموني، وخليل الساكت، وعبد الكريم عقلة، وكان مدير المدرسة محمود أبو غنيمة[٣]، الذي عرف بالحزم في إدارة المدرسة، وحرصه على مصلحة الطلبة، فعمل الكل معاً بروح الفريق الواحد المتعاون[٤].

---

(١) كامل مروة، فوزي الملقي، الحياة اللبنانية، ١٢/ ١/ ١٩٦٢، العدد ٤٨٢٩، وكذلك السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص١.

(٢) من الحوادث التاريخية التي مر بها فوزي الملقي في الجامعة الأمريكية وتركت أثراً بالغاً في حياته، الحادثة التالية، يقول: فوزي كان أخي محمد يبعث لي من حين لآخر مبلغاً من المال لتسيير أموري، وقد أرسل لي في أحد الأيام مبلغ جنيهين بحوالة بريدية، وكانت فرصتي الوحيدة في التخلص من حالة الفقر التي كنت أعاني منها، فلم يكن في جيبي سوى فرنك واحد، اتخذته أجرة القطار ليوصلني من الجامعة إلى دائرة البريد، وكانت المفاجأة لي عندما وصلت البريد، لم أكن أحمل جواز سفري لإثبات شخصيتي، فعدت مشياً على الأقدام من البريد إلى الجامعة، ويقول لم أذكر يوماً أنني مشيت طريقاً أطول من هذا الطريق، ولذلك فقد خرجت من هذه التجربة بدرسين هما:
١. على الإنسان دراسة أي موضوع مهما كان بسيطاً وتافهاً قبل التنفيذ، فالاستعداد طريق النجاح.
٢. الشعور بالحرمان الذي ينتاب الفقير المعدم عندما يرى الآخرين في حالة الراحة.
للمزيد أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيس وزراء مجلة الإثنين، ١٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١٥٣٤.

(٣) أحمد الطراونة، رحلتي مع الأردن، عمان، مطابع الدستور التجارية، ١٩٩٧، ص١٤١. وسيشار له لاحقا الطراونة، رحلتي مع الأردن.

(٤) هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، د ن، ١٩٦٠، ص ١٧. وسيشار له لاحقا المجالي، مذكراتي.

وقد جمع فوزي الملقي منذ بداية حياته العملية بين الميل للقومية العربية ووطنيته المحلية التي عرف بها، وليس أدل على ذلك مما حدث في أيار ١٩٣٣، إذ قامت مظاهرات متعددة في الأردن نتيجة لظهور العديد من السماسرة الإسرائيليين في الأردن، خصوصاً في السلط والكرك، فصادف في تلك الفترة المذكورة مرور سيارة يهودية تقل خمسة من اليهود إلى الكرك، فهاجمها أهالي الكرك، وساعدهم في الهجوم والتحريض مدير المدرسة فضل الدلقموني الذي عين خلفاً لأبو غنيمة، إضافة إلى فوزي الملقي، وعندما سئل مدير المدرسة عن الأسباب التي دفعتهم للتحريض أجاب: بأن الشعور القومي هو الذي حركنا لمنع بيع أراضينا. ونتيجة ذلك أصدر متصرف الكرك قراراً بمنع دخول اليهود إلى المدينة[١].

كما يستدل من هذه الحادثة على دور فوزي في العمل الوطني، إذ أن شخصية المعلم كان لها دور في التأثير على الطلبة، وعلى المجتمع، فوجود مدير المدرسة والمعلم ساهما في عرقلة مشروع يهودي كاد يؤدي إلى بيع أراض أردنية لليهود، إلا أن الوعي بالمخططات اليهودية من قبل الفئة المتعلمة حال دون ذلك.

كما قام فوزي بدور مهم في تشكيل عصبة الشباب الأردني المثقف، الذي تأسس عام ١٩٣٣، فقد كان من المؤسسين الأوائل لهذه العصبة، وشاركه في التأسيس فضل الدلقموني، وغالب القسوس، وسليمان النابلسي، وعبد الحليم عباس، وأديب عباسي، وصلاح طوقان[٢].

وقد هدفت العصبة إلى ما يلي[٣]:

١. التعارف والتعاون فيما يؤدي للخير العام.

---

(١) محمد عبد القادر خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني منذ ١٩١٨-١٩٣٩، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢، ص ٧٢، وسيشار له لاحقاً خريسات، القضايا الوطنية.

(٢) هاني الحوراني، موجز تاريخ الحياة الحزبية والسياسية الأردنية، ١٩١٨-١٩٥٠. ج١، عمان، مركز الأردن الجديد، ١٩٩٤، ص ٦٢، وانظر أيضا علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج١، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠، ص ١٠٦.

(٣) خريسات، القضايا الوطنية.، ص ١٣٥.

٢. السير في خطط ملائمة لمصالح المشروعات العامة.
٣. نشر الثقافة وتوحيدها قدر المستطاع.
٤. العمل على إزالة العوائق والنعرات الطائفية في البلاد.
٥. الاتصال بين الشبيبة الأردنية المثقفة وشبيبة الدول العربية الأخرى.
٦. الاتصال بالحكومة لمداولتها فيما يعود بالنفع على أعضاء العصبة.

وأصدرت العصبة عدة بيانات أهمها البيان الخاص باجتماع زعماء شرقي الأردن مع الوكالة اليهودية في القدس، إذ ورد في البيان بأن من يتعاملون مع اليهود يشكلون سماسرة تنبذهم بلادهم، كما دعا البيان الأردنيين خاصة، والعرب عامة بضرورة الانتباه لهذا الخطر، وإجراء مقاطعة لكل من يخرج عن مصلحة الوطن[١].

وفي أثناء تدريس فوزي للطلبة، حاول أن تكون علاقته بتلاميذه علاقة صداقة وود[٢]، ويبدو أن لسنه القريبة من الطلبة الدور الكبير في هذه العلاقة، فهو معلم وصديق ومراقب للطلبة وأخطائهم، مراقبة المحب المصحح للأخطاء، وليس ناقداً لهم، وقد بقيت الصداقة والعلاقة الطيبة قائمة معهم حتى بعد أن ترك التدريس، وشغل العديد من المناصب الوزارية، إذ أن عددا من الطلبة الذين درسهم شغلوا معه مناصب وزارية فيما بعد، ومنهم من تسلم مناصب هامة في الدولة[٣].

ثم نقل من مدرسة الكرك إلى مدرسة السلط الثانوية التي كان يطلق عليها مدرسة تجهيز السلط[٤]، ورغم الأعباء الكثيرة التي وقعت على كاهل فوزي الملقي في المدرسة

(١) خريسات، ا لقضايا الوطنية، ص١٣٥
(٢) لجنة إحياء التراث، مدرسة الكرك الثانوية، رحلة المئة عام، الكرك، جامعة مؤتة، ١٩٩٤، ص ٦١-٩٨.
(٣) من الطلاب الذين درسهم فوزي في الكرك وشغلوا مناصب وزارية: هزاع المجالي، أحمد الطراونة، انظر المجالي، مذكراتي ص١٨. والطراونة رحلتي مع الأردن، ص٥٥.
(٤) مذكرات بدري الملقي، ص ٢، وانظر المجالي، مذكراتي، ص ٢.

الجديدة، إذ ساهم في العديد من الأنشطة الخاصة بالمدرسة[١]، إلا أنه واظب على عمله بجد ونشاط، وفي السجلات الخاصة بالمدرسة غاب فوزي عن المدرسة طيلة فترة تدريسه يوماً واحداً اعتبر إجازة عرضية، حيث وزع نصابه مسبقاً على عدد من زملائه في المدرسة، خوفاً من أن يخسر الطلبة شيئا من العلم بسبب غيابه عنهم[٢].

ومن زملاء فوزي في مدرسة السلط، عبد القادر التنير، ورفيق الحسني، وعلي روحي، وفرحان شبيلات، وشفيق الداغستاني، وجميل شاكر، وعبد الحليم زيد[٣]، وقد عمل الجميع بروح الفريق الواحد كما في مدرسة الكرك بالتعاون مع مدير مدرستهم محمد أديب العامري[٤].

وقد صادف في هذه الأثناء أن الطلبة الذين درسهم فوزي في الكرك انتقلوا إلى مدرسة السلط للدراسة فيها أمثال: هزاع المجالي، وأحمد الطراونة، وانتقل إلى المدرسة في نفس الفترة عدد من الطلبة الذين درسوا في إربد أمثال: شفيق إرشيدات، وحمد الفرحان، وخليل السالم، ووصفي التل[٥]، والسبب في انتقال هؤلاء الطلبة في ذلك الوقت يعود إلى أن مدرسة السلط كانت المدرسة الثانوية الوحيدة في الإمارة، والتي تمنح شهادة الدراسة الثانوية آنذاك، لهذا كانت ملتقى لجميع الطلبة في مختلف أنحاء الإمارة.

---

(١) لمعرفة المزيد عن أنشطة فوزي في المدرسة انظر سجلات مدرسة السلط الثانوية، السجل الخاص بالموظفين ١٩٣٥ - ١٩٤٨، سجلات محفوظة في مكتبة جامعة آل البيت قسم الوثائق. وسيشار لها لاحقا سجلات مدرسة السلط.

(٢) سجلات مدرسة السلط. سجل الموظفين.

(٣) سجلات مدرسة السلط الثانوية، والسجل الخاص بأعداد الطلبة والمعلمين في المدرسة ١٩٣٥ - ١٩٣٨، وهو سجل محفوظ في جامعة آل البيت قسم الوثائق، وانظر الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص ١٧٩.

(٤) محمد أديب العامري، من يافا، عمل مدرساً في بداية حياته العملية، ثم مديراً لمدرسة السلط، ومفتشاً في وزارة المعارف، تقلد مناصب وزارية منها: وزيراً للخارجية والتربية، للمزيد انظر كايد مصطفى هاشم، قاموس المؤلفين في شرقي الأردن، عمان، مطابع القوات المسلحة، ١٩٩٥، ص ٦٠.

(٥) مذكرات الملقي، ص ١، وانظر المجالي، مذكراتي، ص ٢٠.

استمر فوزي في مدرسة السلط حتى عام ١٩٣٨، إذ نقل إلى مدرسة عمان، وأصبح مديراً لها، وبقي فيها حتى سافر إلى بريطانيا في بعثة لدراسة الطب البيطري، بعد أن أمضى في التدريس ست سنوات[١].

وكان فوزي سكرتير اللجنة الثقافية في عمان، ومن نشاطات هذه اللجنة دعوة أصحاب الفكر والأدب لإلقاء المحاضرات في مقر اللجنة، فقد دعت اللجنة في إحدى أمسياتها العلامة فايز الخوري[٢]، ودعي إلى هذه المحاضرة العدد الكبير من رجال الدولة ومفكريها ووجهائها، ومنهم رئيس الوزراء في تلك الفترة توفيق أبو الهدى[٣].

وبصفة فوزي الملقي سكرتير اللجنة الثقافية عين عريفاً للحفل، وارتجل كلمة قدم فيها المحاضر أعجبت الحاضرين، وخصوصاً رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى[٤].

أمّا عن علاقة فوزي بالأمير عبد الله بن الحسين، فيبدو أن الأمير سمع عنه الكثير من أبو الهدى، وبعض رجال القصر من خلال الندوات التي كانوا يحضرونها، وتعرف الأمير إليه أكثر عندما كان فوزي الملقي مديراً لمدرسة عمان القريبة من فندق فيلادلفيا الذي كان الأمير يقيم فيه، إذ كان الأمير يتردد بشكل مستمر إلى المدرسة لحضور الطابور الصباحي، فتعرف عن قرب على فوزي الملقي، وهذه المرحلة من حياته العملية كانت ذات أثر كبير في حياته ومستقبله[٥].

---

(١) مذكرات الملقي، ص ١، وانظر المجالي، مذكراتي، ص ٢٠.

(٢) فايز الخوري، أحد الشخصيات السورية البارزة في مجال الفكر والأدب والسياسية، عين وزيرا لخارجية سورية، ثم وزيراً مفوضاً لها في موسكو، وهو شقيق فارس الخوري، رئيس وزراء سوريا الذي يعتبر أول رئيس وزراء مسيحي يتسلم هذا المنصب، للمزيد انظر أمين أبو الشعر، فايز الخوري، مجلة الرائد، عمان، ١٩٤٥، عدد ٤، ص ١٢.

(٣) أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيسا للوزراء ١٢/ ٤/ ١٩٥٤م، عدد ٤.

(٤) أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيسا للوزراء ١٢/ ٤/ ١٩٥٤م، عدد ٤.

(٥) مذكرات بدري الملقي، ص ٢.

وقدمت الحكومة البريطانية منحة دراسية لأحد الطلبة الأردنيين للحصول على درجة الدكتوراة في الطب البيطري، ويعبر كيركبرايد (Kirk bride) السفير البريطاني في الأردن عن هدف بريطانيا من هذه المنحة تدريب شاب عربي على مهنة ذات قيمة عملية للبلاد[١].

وقد نسب اسم فوزي الملقي لهذه المنحة بناءً على دراسته للعلوم الطبيعية، فسافر عام ١٩٣٩ إلى جامعة (رويال دين) (Royal Din) في أدنبرة (Edinburgh)، وصادف قيام الحرب العالمية الثانية بعد سفره بفترة قصيرة، فبقي في أدنبرة حتى عام ١٩٤٢، حصل خلالها على درجة دكتور في الطب البيطري[٢] (D.V.M)[٣]، كما أنه تأهل في بريطانيا كعضو في الجمعية الملكية البريطانية للجراحين البيطريين[٤].

تعذر على فوزي بعد أن أنهى دراسته العودة إلى الأردن بسبب ظروف الحرب، فانتهز الفرصة وانتسب إلى جامعة كامبردج لدراسة القانون السياسي والاقتصادي[٥]، مما مكنه في المستقبل من العمل في المجال السياسي.

عاد فوزي الملقي إلى الأردن عام ١٩٤٣ عن طريق البحر في ظروف صعبة، ورحلة شاقة، ماراً برأس الرجاء الصالح، وأمضى في البحر شهرين، فوصل إلى حيفا ثم الأردن في منتصف عام ١٩٤٣م[٦]، وعند عودته استقبله الأمير عبد الله بن الحسين في قصره وأمر بتعيينه رئيساً لدائرة البيطرة في الأردن[٧].

---

(1) Alec Kirk Bride, From The Wings, Amman Memoirs 1949-1951, London, Frank Cass, 1976, p.87.

(٢) مذكرات بدري الملقي، ص٢.

(3) D.V.M اختصار Doctor of Veterinary Medicine.

(4) Kirk Bride,, From The Wings p.87.

(٥) السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص١.

(٦) مذكرات بدري الملقي، ص٢، وانظر أيضاً

Satloff, From Abdullah To Hussei, p.75.

(٧) السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص ٢.

وقد زادت العلاقة بين الأمير عبد الله بن الحسين وفوزي الملقي، فصار الملقي يتردد على القصر الأميري بدعوة من الأمير الذي كان مولعاً بالخيول العربية وأنسابها وتربيتها، فيما صارت خبرة فوزي الملقي بعد تخرجه من الجامعة في هذا المجال[١].

لم يمكث الملقي طويلاً في الوظيفة التي عين فيها، إذ أن البلاد كانت متأثرة بظروف الحرب العالمية الثانية، وكانت بحاجة إلى أبنائها الشباب ذوي الاختصاصات المختلفة، وتتطلب ذلك الاستعانة بالكفاءات من الشباب المثقفين المتعلمين، وكان فوزي الملقي أحد هؤلاء، لذلك تم تعيينه في عام ١٩٤٤ مستشاراً اقتصادياً لرئيس الوزراء توفيق أبو الهدى[٢].

وبعد عودته من السفر تزوج فوزي الملقي من بشيرة الأعرج[٣]، وهي إحدى قريباته، ورزق منها بأربعة أبناء هم: مها الابنة الكبرى، وسهى وسمر والابن الوحيد هاني[٤].

استمر فوزي الملقي مستشاراً اقتصادياً لرئيس الوزراء لفترة قصيرة، عين بعدها مديراً عاماً للتموين لضبط حركة الأسعار وانتقال البضائع[٥].

وفي هذه الفترة شارك بتأسيس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني عام ١٩٤٤، وممن شاركه في التأسيس محمد علي العجلوني، وعبد الرحمن خليفة، وسليم البخيت، وكمال الجيوسي، وعبد الرحيم الواكد، ومحمد الصفدي، وشفيق إرشيدات، ووحيد العوارن، ووصفي ميرزا[٦]، وقد ركز هذا الحزب على المصالح الوطنية والقومية رغم القوانين التي كانت تحظر تأسيس الأحزاب في هذه الفترة.

---

(١) مذكرات بدري الملقي، ص ٢.

(٢) السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص ٢.

(٣) السيدة بشيرة الأعرج، هي ابنة عمر الأعرج، قريبة فوزي من جهة الأم، كان والدها شريكاً لوالده في التجارة، مثقفة تتقن اللغة الإنجليزية بطلاقة. مقابلة مع مها الملقي بعمان ٤/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٤) مقابلة مع مها الملقي بعمان ٤/ ١١/ ٢٠٠٢

(٥) السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص ١، ومذكرات بدري الملقي، ص ٢.

(٦) سليمان نصيرات، الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٢، ص٩٣، وسيشار له لاحقاً، نصيرات، الشخصية الأردنية.

صفات شخصية فوزي الملقي

كان لأسرة فوزي دور كبير في تكوين شخصيته، فقد تربى في أسرة متحابة، وجد فيها عاطفة الأم، وحنان الجد الذي عوضه عن وفاة والده، وعطف الأخ الذي ضحى من أجل الأسرة، ونشأ في بيت لم يظهر فيه حب السيطرة أو المشاحنات، التي لو وجدت لتركت أثراً عدوانياً في سلوكه.

كانت شخصية فوزي متوازنة، فالبيئة الجغرافية التي سكن فيها "إربد" والتي تتميز بأنها منطقة سهلية معتدلة، أفردت لديه سلوكاً معتدلاً بعيداً عن العصبية والتشبث بالرأي.

أمّا محيط المدرسة، فكان له دور مهم في التأثير عليه، فقد ترك أثراً إيجابياً في حياته، ففوزي كان طالباً متفوقاً، لذلك وجد الثناء وحسن التعامل في البيت وفي المدرسة، كما أن وضع أسرته المادي المتوسط أبعد عنه الشعور بالحرمان الذي إن وجد فقد يؤدي إلى الإحباط في حياته.

ولعبت الدوافع الشخصية لدى فوزي دوراً في تكوين شخصيته، فهو شخص طموح، وهذا أمده بطاقة قوية سارت به إلى أعلى المناصب، اختار لطموحه أفضل السلوكات الجيدة، واستطاع بعقليته أن يوجه هذا الطموح بالاتجاه الصحيح، ولم يلجأ إلى الطرق الالتوائية من أجل تحقيقها.

أضف إلى ذلك أن فوزي الملقي تميز بشخصية اجتماعية، فقد كان يكره العزلة، ولديه القدرة على كسب الآخرين بطريقة ملفتة للنظر، فكان لديه العديد من الأصدقاء يلتقي بهم، واستمر كذلك حتى بعد أن تسلم مناصب وزارية عديدة، ومما يدلل على

ذلك الرسائل الشخصية التي كانت ترسل إليه من أصدقائه تؤكد على علاقات الود والصداقة بينه وبين أصدقائه[١].

ويعود السبب في كثرة الصداقات لديه إلى طريقته في الحديث، إذ كانت تثير إعجاب السامعين، فهو شخصية لبقة، ذات تأثير على الآخرين.

وقد اكتسب تلك الصفات من ثقافته الواسعة، وتعليمه العالي، فترك ذلك أثراً وخبرة كبيرة في حياته، كما أنه عايش مختلف الطبقات الاجتماعية من فقيرة ومتوسطة، الأمر الذي أثر في شخصيته وجعلته يشعر بمشكلات المجتمع، وتزيد من انتمائه إليه.

كما أن تعليمه جعله يعي كل عبارة يقولها، حتى أنه وصف بالخطيب والأديب[٢]، فقد أدار كثيراً من الندوات والجلسات قبل استلامه المناصب السياسية، وبطريقة ارتجالية، سواء أكان ذلك باللغة العربية أم الإنجليزية، كما أنه يستطيع إقناع الحاضرين[٣] عن طريق إظهار محاسن ما يريد واستبعاد ما يريد استبعاده.

وقد لعبت المراكز المختلفة التي وصل إليها في زيادة تكوين الصداقات على مستوى شخصيات سياسية بارزة، أو شخصيات عملت معه، إذ أن صداقاته استمرت حتى بعد انتهاء الخدمة معهم، فصالح الشرع[٤] الذي عمل ملحقاً عسكرياً في السفارة

---

(١) استطاعت الباحثة الحصول على العديد من الرسائل المخطوطة من أصدقاء فوزي الملقي منها صور محفوظة لديها، ومنها رسائل من أحمد الشقيري، وسليمان النابلسي، وعلي أبو نوار، أمّا تحليل الشخصية فقد توصلت إليه الباحثة من خلال المقابلات وآراء المعاصرين له.

(٢) المجالي، مذكراتي،، ص١٤٠، ويصف بدري الملقي طريقة فوزي في الكتابة فيقول: كان فوزي عندما يريد أن يكتب كلمة لا يكتبها بنفسه، بل أجلس أنا وأكتب، وهو يسير في المكتب ويقوم بإملائي ما يريد دون أخطاء في اللغة، وكأنه ينقل من كتاب. مقابلة مع بدري في مكتبه ٨/ ٣/ ٢٠٠٣.

(٣) أحمد يوسف التل، عبد الله التل، بطل معركة القدس،، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٩، ج١، ص ٥٣٠.وسيشار له لاحقاً أحمد التل، عبدالله التل.

(٤) صالح الشرع: شخصية عسكرية، درس في إربد، ويعتبر أول من أسس مدرسة لتدريب الجيش، عين ملحقاً عسكرياً في بريطانيا، وملحقاً في ألمانيا، ثم وزيراً للداخلية والأوقاف، وسفيراً في اليمن الشمالي والجنوبي، للمزيد انظر، وجيه العتوم، شخصيات ومواقف،، عمان، د.ن، ١٩٩٦، ج١، ص١٦٢.

الأردنية في لندن، يؤكد أن فوزي الملقي سريع القدرة على تكوين الصداقات، ولهذا فقد نشأت صداقة بينه وبين فوزي امتدت إلى عائلاتهم في إربد[١].

كما أن قدرات فوزي الملقي العقلية كانت كبيرة جداً، فقد وصف بالذكاء، وقد ساهم في زيادة ذكائه تحصيله العلمي، فوصل إلى أعلى تحصيل علمي آنذاك رغم الفترة الصعبة التي عاشها، إلا أنه جاهد في سبيل مستقبله، كما أن معارفه ازدادت لكثرة تنقلاته المستمرة على الصعيد الداخلي أو الخارجي بحكم موقعه السياسي والدبلوماسي، إضافة إلى أنه تعلم في وسطين مختلفين: الوسط العربي في بيروت، والوسط الغربي في لندن، مما جعله أكثر قدرة على مواجهة الحياة.

وامتاز فوزي الملقي بإحساس مرهف وعاطفة كبيرة، إذ عرف عنه بأنه لا يحمل الحقد لأي فرد، ولا يقابل الإساءة بمثلها، ويؤكد هذا أقرب أفراد أسرته وهم ابنته مها وشقيقه بدري، فقد كان فوزي حنوناً على أفراد أسرته خصوصاً الإناث منهم[٢].

ويقر من تعامل مع فوزي الملقي بأنه دمث الأخلاق، هادئ متزن، لم يحاول معالجة القضايا المختلفة والشائكة بتسرع، ولم يتخذ قرارات فورية إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك[٣].

وهناك ما يؤكد هدوء فوزي الملقي وصبره واتزانه، ففي أحد الأيام اشتكى وزير الدفاع فوزي الملقي وبرفقته غلوب (Glubb) قائد الجيش الأردني من نقص أسلحة الجيش الأردني بعد انتهاء حربه مع إسرائيل عام ١٩٤٨، وتبين أن سبب النقص هو نفقات الجيش التي تجاوزت الميزانية المخصصة له، فطلب فوزي وغلوب من توفيق أبو الهدى

---

(١) صالح الشرع: فلسطين الحقيقة والتاريخ، عمان، مكتبة مجدلاوي، ١٩٨٩، ج٢، ص٨٧. وسيشار له لاحقاً الشرع، فلسطين الحقيقة.

(٢) مقابلة مع مها الملقي في عمان بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٢. مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان بتاريخ ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٣.

(٣) سيرد ذكر من أعطاه تلك الصفات في الحديث عن فوزي الملقي بنظر معاصريه.

رئيس الوزراء حل المشكلة، فصاح بهم (من أين سآتي بالمال)، فرد غلوب: "من الأفضل لك أن تقتطع هذه النقود من مرتبي"، فغضب توفيق أبو الهدى[١]، إلا أن فوزي الملقي بقي هادئًا، ولمنع اشتداد الموقف أخرج غلوب من مكتب توفيق أبو الهدى[٢].

ولعل السبب في هذه الصفات يعود إلى الظروف التي مر بها أثناء دراسته في بريطانيا، إذ ساهمت المعاناة التي مر بها في ظروف الحرب العالمية الثانية، ومقارنة وضع أوروبا المتطور بوضع الدول العربية التي كان عدد كبير منها لا يزال تحت الاستعمار.

لهذا، فقد جعلته تلك الصفات من أشهر الدبلوماسيين السياسيين العرب، وقد اعترف بذلك خصومه السياسيون أمثال عبد الرحمن خليفة، وأحمد الطراونة[٣].

وكان لسفره ودراسته في بريطانيا أثر كبير في اتباعه النهج الديمقراطي، حتى أنه طبقه في وزارته عندما استلمها، ولهذا، فقد وصف بأنه رجل ليبرالي لم يَمِل إلى استخدام القوة والسيطرة، ويتجلى ذلك في تعامله مع معارضيه الذين حاولوا النيل منه، لكنه لم يلجأ إلى استخدام سلطته ضدهم[٤].

لم تعرف عنه المحاباة لجانب على حساب جانب آخر، فقد تعامل مع الجميع بروح حيادية[٥]، فحاول قدر الإمكان تطبيق القانون على الجميع، كما لم يكن يتساهل مع من يتجاوز القانون.

---

(١) غلوب باشا، مذكرات غلوب باشا (١٨٩٧ – ١٩٨٣)، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، منشورات الفجر، ١٩٨٨، ص ٢٢٦، وسيشار له لاحقًا مذكرات غلوب.

(٢) في رواية أخرى تذكر أن من كان برفقة فوزي الملقي هو هزاع المجالي، وأن الحوار السابق دار بين المجالي و توفيق أبو الهدى بحضور فوزي الملقي، انظر: سليمان الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٣، ص ٨٠. سيشار له لاحقًا الموسى، أعلام من الأردن، ج٢. وتبدو رواية الموسى أقرب إلى الصحة لأنة اعتمد على الوثائق البريطانية.

(٣) سليمان الموسى، أوراق من دفاتر الأيام، عمان، أمانة عمان الكبرى، ٢٠٠٠، ص١٠٩. وسيشار له لاحقًا الموسى، أوراق من دفاتر الأيام، وانظر أيضًا الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٥٣.

(٤) للتعرف على موقف فوزي الملقي من المعارضة انظر، المعارضة السياسية، ص٨٤.

(٥) المجالي، مذكراتي، ص١٣٠.

فعندما كان فوزي الملقي وزيراً للدفاع، صدر قرار بترفيع عدد من الضباط إلى رتب متعددة، وقبل أن يوقع القرار، جاءه أحد الضباط واضعاً الرتبة العسكرية على كتفه، حاملاً قرار ترفيعه ليوقعه فوزي، فرفض توقيع القرار إلا إذا خلع الضابط الرتبة الجديدة، ثم يضعها بعد أن تتم الموافقة على القرار[١].

كذلك موقفه من بعض رجالات الدولة، فرغم علاقته الجيدة بهم قبل الوزارة، إلا أنه عندما وجد لديهم تجاوزات في العمل أقالهم، ولهذا فقد شكلوا ضده معارضة، ومنهم رياض المفلح الذي كان يشغل وكيل وزارة الداخلية في عهده وغيره الكثيرون[٢].

وكانت بريطانيا على دراية بتلك الصفات التي تدل على صلابة مواقفه، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثت بها السفارة البريطانية في عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية، ذكرت فيها الأسماء المرشحة لتسلم رئاسة الوزراء، فتطرح اسم فوزي الملقي وتقول إذا حدث ذلك فلن نستطيع أن نبقي وزير الدفاع الحالي أنور نسيبة في مكانه، ولن يكون هناك أمل في بقائه حتى وإن أمر الملك بذلك[٣].

ولعل ما يميز شخصية فوزي الملقي ثقته بنفسه، واعتزازه بها، فرغم خصومه الذين وصفوه بأنه لم يتمتع بمزايا الشخصية الآمرة[٤] القادرة على تولي القيادة، فقد قيل أن في وزارته اثنا عشر رئيساً للوزراء، ووزيرا واحدا (فوزي)، إلا أن فوزي الملقي لم يكترث للأمر، بل كان يفتخر بما يقال، ويدلل على قدرته وثقته بنفسه "أنه يتعاون مع وزراء أقوياء"[٥].

بالإضافة إلى ذلك، فإن فوزي الملقي رجل طموح[٦]، رغم ظروفه المادية المحدودة استطاع أن يكمل دراسته ويصل إلى أعلى المناصب في الدولة، حتى أن

---

(١) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٢) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص ٥٣.

(3) R. J. Vol. 7, F.O. 371/104890. From Mr. Furlonge To F. O. 28/4/1453, p.6.

(4) R. J. Vol. 7, F.O 371/104890. From Amman To F. O. 19/1/1953, p.657.

(٥) المجالي، مذكراتي، ص١٤٠. وقد اعتبر خصومه هذا الدليل ضعف في شخصيته.

(6) Satloff,, From Abdullah To Hussein, p.76.

مرضه لم يثنه عن ذلك، رغم علمه بأن مرضه لا شفاء منه، خاطب أحد أصدقائه قائلاً، استعد لعودتي، فقد عزمت أن أستأنف حياتي السياسية من جديد[١].

وعلى الرغم من وصول فوزي الملقي إلى مناصب عديدة في الدولة، إلا أنه اتصف بالتواضع وعدم التكلف، فكان يخاطب كل فئة حسب مستواها، مما أدى إلى إكسابه محبة الجميع، وشعر من يلقاه لأول مرة بارتياح.

كما أنه لم يكن من طالبي السلطة والنفوذ، فقد عرضت عليه العديد من المناصب السياسية قبل تسلمه الوزارة وبعدها فرفضها، ومنها عندما استقال من وزارة توفيق أبو الهدى عام ١٩٥٠ عرض عليه الملك عبد الله بن الحسين عدة مناصب وزارية فرفضها، وفضل أن يكون وزيراً مفوضاً في باريس، وسفيراً في لندن.

كذلك كلفه الملك الحسين بن طلال تشكيل الوزارة عام ١٩٥٥، فاعتذر عن ذلك، وقبل أن يكون وزيراً في الوزارة الجديدة التي ألفها إبراهيم هاشم في ٢١ كانون أول ١٩٥٥ نتيجة إصرار الرئيس الجديد أنه لن يشكل الوزارة إلا إذا دخلها فوزي الملقي وسمير الرفاعي، فوافقا على ذلك حرصاً على المصلحة الوطنية[٢].

ومما يميز شخصية فوزي الملقي أيضا وطنيته[٣]، فقد اكتسب هذه الوطنية نتيجة بعده عن وطنه في فترة الدراسة، ثم المناصب الدبلوماسية التي حصل عليها التي زادته شوقاً لوطنه، وزادت هذه الوطنية أكثر عندما عاد إلى الأردن وانتسب إلى حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني، وكانت توجهات جميع الأحزاب الأردنية في الفترة ما بين تأسيس الإمارة الأردنية وحتى بداية الحرب العالمية الثانية التركيز على المصالح الوطنية للأردن[٤]، ويضاف إلى ذلك، أن معظم أقطار الوطن العربي في فترة الأربعينات

---

(١) الدفاع، ١١/ ١/ ١٩٦٢، عدد ٧٩٠٣.

(٢) د. ك. و ٢٧١٩/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، تشكيل الوزارة، ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٥. و ٧٧، ص ١٢٨.

(3) Kirk Bride, From The Wings, p.88.

(٤) نصيرات، الشخصية الأردنية، ص ٩٣.

كانت لا تزال تحت سيطرة الاستعمار واتجاه أبناء كل قطر إلى الوطنية المحلية والمطالبة باستقلال بلادهم.

وقد نقل هذه الوطنية إلى الأمير حسين بن طلال عندما كان يدرس في لندن عام ١٩٥٢[١]، ففي معظم الجلسات التي كان يحضرها الأمير حسين بن طلال مع فوزي الملقي وأعضاء السفارة الأردنية، والضباط العسكريين تدور أحاديثهم حول التخلص من الضباط الإنجليز وتسليم القيادة لضباط أردنيين، وكان الأمير حسين وقتها يردد باستمرار أنه ينتظر اليوم الذي يرى فيه الأردن متحررا من سيطرة الإنجليز[٢].

كما كان فوزي الملقي حلقة اتصال بين الأردنيين المعارضين لحكومة توفيق أبو الهدى والإنجليز، وبين الأمير حسين بن طلال، فكان ينقل وجهات نظرهم التي معظمها تركز على المصالح الوطنية[٣].

ويؤكد عبد الرحمن شقير[٤] وطنية فوزي الملقي فيقول: "كنت أحسّ بإيمانه الحقيقي بالحركة الوطنية لأهدافها السامية، حتى إن هذه الوطنية أثارت غضب غلوب (Glubb) والسفارة البريطانية، ولم يرضهم تشجيع فوزي الملقي للوطنيين"[٥].

أمّا وطنية فوزي الملقي، فقد كانت فكراً وإصلاحًا، وليست مجرد أقوال، وقد لاحظ ذلك أقرب أصدقائه إليه الذين كانوا يزورونه في بيته، ويذكر أن جدار البيت مزين بزخرفة بيت من الشعر لأحمد شوقي:

وطني لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي

---

(١) حسن محمد الزبن، الحسين ملك يصنع التاريخ، ج١، عمان، مركز الفارس، ١٩٩٥، ص٥. وسيشار له لاحقًا الزبن، الحسين يصنع التاريخ.

(٢) الشرع، فلسطين الحقيقة، ج١ ص٨٨.

(٣) عبد الرحمن شقير، من قاسيون إلى ربة عمون رحلة عمر، عمان، مطابع الدستور التجارية، ١٩٩١، ص٩٥، وسيشار إليه لاحقًا شقير، من قاسيون إلى عمون.

(٤) عبد الرحمن شقير، طبيب وسياسي أردني من أصول دمشقية، من أعضاء حزب البعث الاشتراكي، سجن واعتقل عدة مرات، وخاض العديد من الانتخابات في الأردن، مقابلة مع عبد الرحمن شقير في منزله بعمان ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢م.

(٥) شقير، من قاسيون إلى عمون، ص ٩٥.

وقد أثار هذا البيت تساؤلا لدى أصدقائه، ففي إحدى الجلسات التي حضرها سعيد المفتي سأله أحد الأصدقاء، ماذا يعجبك في هذا الشعر، فقد خطأه الرافعي، وقال أن الخلد لا يكون خلداً إلا بعد فناء الفاني من الإنسان، وبعد أن لا تكون أرض ولا وطن ولا حنين ولا عصبية، فرد عليه فوزي الملقي، يعنيني من بيت شعر شوقي معناه الذي فهمناه نحن، وهو أن محبة الأوطان هي الشغل الذي يجب أن لا تشغلنا عنها حتى مسرات الخلود في النعيم[1].

إلا أن الصورة تتغير لدى خصومه ومعارضيه الذين قالوا بأن الخبرة والشجاعة تنقصه، رغم أنهم لا يملكون الدليل على هذه الصفات.

فإذا حاولنا أن نناقش مسألة الخبرة، نجد أن لدى فوزي الملقي الخبرة السياسية والدبلوماسية، فقد استلم أكثر الوزارات حساسية في الدولة، مثل وزارة الخارجية، والدفاع، وكان باستمرار مرافقاً لرئيس الوزراء توفيق أبو الهدى في كل جولاته، لذلك فلديه الخبرة الواسعة في هذا المجال، كما أنه عمل سفيراً في القاهرة في بداية حياته السياسية، وسفيراً في فرنسا وبريطانيا.

وقد جاءت فكرة المطالبة بالخبرة من قبل خصومه في محاولة منهم للتقليل من دوره كرئيس للوزراء، تنقصه التجارب والخبرات المتعددة لتحمل المسؤولية من أول يوم يتولى فيه رئاسة الوزراء[2]، ولم تكن تلك الصفة مطلوبة قبله وبعده، فهناك رؤساء وزراء استلموا الوزارة لأول مرة ولم تكن لديهم خبرة فوزي الملقي، وأظهروا جدارة في تحمل المسؤولية، وكان يمكن أن تتاح لفوزي الملقي فرص أخرى في تولي الوزارة، واكتساب خبرة أكبر، لكن قصر عمره حال دون ذلك.

---

(١) الدفاع، ١٢/ ١/ ١٩٦٢، عدد ٧٩٠٤.

(٢) الحوادث، ٢/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٦٣.

أمّا الصفة الثانية التي نعته خصومه بها وهي نقص الشجاعة، فربما تعود إلى أن فوزي الملقي لم يكن رجلاً متسلطاً ينفرد برأيه في اتخاذ القرارات، فهو رجل ديمقراطي يلجأ إلى المشورة في أي قرار، كما أنه اتخذ قراراً جريئاً في فترة حكم الملك عبد الله بن الحسين بضرب إسرائيل في وادي عربة، الأمر الذي كلفه تقديم استقالته.

إضافة إلى أن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى كان يخشاه في الكثير من المواقف، ومنها عندما ذهب فوزي الملقي برفقته إلى لندن لحضور اجتماع مع بيفن(Bevin) وزير الخارجية البريطاني عام ١٩٤٨، فطلب توفيق أبو الهدى اجتماعاً سرياً مع بيفن لأنه خشي من اعتراض باعتباره يمثل جيل الشباب على أي قرار قد يتخذ[١]، مما قد يضر بالمصلحة الوطنية من وجهة نظر أبو الهدى.

(١) الموسى، إعلام من الأردن، ج٢، ص٢٥.

نهجه السياسي

كانت إمارة شرقي الأردن في عام ١٩٤٤ بحاجة إلى قنصل للعمل في مصر، فطرح العديد من الأسماء بين يدي الأمير عبد الله بن الحسين كان منها: عبد القادر التنير الذي كان يعمل في وزارة المعارف، وهو من بيروت، وفوزي الملقي، وعلى حد قول عبد الرحمن خليفة[١]، وجدنا أن اسم فوزي الملقي المرشح الأفضل لدى الأمير عبد الله بن الحسين، وحدث بالفعل أن عين قنصلاً في مصر، ومنذ ذلك الوقت بدأ عمله في السلك الدبلوماسي[٢].

فصدرت الإرادة بتعيينه قنصلاً للأردن في ٢٠ تموز ١٩٤٤، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها الأمير عبد الله بن الحسين إلى سفير بريطانيا في مصر، ورسالة أخرى إلى رئيس وزراء مصر يؤكد فيها على أنه عين قنصلاً في مصر يمتاز بالشخصية المثقفة والذكية والقوية، وسوف يحصل على إعجاب الجميع[٣].

وبعد أن حصلت الإمارة على استقلالها في ٢٥/ ٥/ ١٩٤٦، وأصبحت الإمارة مملكة، صدر قرار بتعيين فوزي الملقي وزيراً مفوضاً للمملكة في مصر[٤].

---

(١) عبد الرحمن خليفة، من السلط، حاصل على ليسانس حقوق من دمشق، شغل العديد من المناصب منها مدير ضريبة الدخل، ورئيس محكمة بداية عمان، وكيل وزارة الداخلية، وزير داخلية ومالية وعدلية، ورئيس الديوان الملكي، ثم وزيراً للبلاط، وأميناً للعاصمة عام ١٩٥١، للمزيد انظر، رشيد أبو غيداء، عدنان بعيون، من هو، عمان، د. ن ١٩٨٤، ص ٣٦.

(٢) الموسى، أوراق من دفاتر الأيام، ص ١٠٩.

(٣) الوثائق الهاشمية، العلاقات الأردنية- المصرية، مج ١٢، عمان، منشورات جامعة آل البيت، ١٩٩٤. وثيقة رقم (٥٦) (٧٨-٥٩٧). ٢٠/ ٧/ ١٩٤٤، ص ٩٠، وثيقة (٥٧) (٨٨-٥٩٧) ٢٠/ ٧/ ١٩٤٤، ص ٩١ من المصدر نفسه.

(٤) الموسى، تاريخ الأردن، ج٢، ص ٦٩٥، وانظر السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص ٢.

وصادف في الفترة التي عيّن فيها فوزي الملقي في القاهرة تأسيس جامعة الدول العربية، فقد مثل الأردن في الجامعة بصفته عضواً دائماً عن شرق الأردن في جميع الدورات والاجتماعات السياسية[١].

كما أنه وخلال إقامته في مصر حظي باهتمام الملك فاروق الذي التقى به وتحدث معه في مختلف القضايا والمواضيع[٢].

ويبدو أن الرأي العام في مصر لم يكن مقتنعاً في تلك الفترة بأن حكومة الأردن تسير باتجاه الوحدة العربية، فحاول فوزي الملقي إظهار ذلك من خلال العديد من المقابلات الصحفية التي أجريت معه في الصحف المصرية كصحيفة الوفد التي كانت تعتبر من أكبر الصحف آنذاك[٣].

وأظهر فوزي الملقي وجهة نظر الأردن، وبيّن أن الصحافة المصرية لم تكن منصفة للشعب الأردني، وأن الأردنيين يؤمنون إيمانا قوياً بالجامعة العربية، ويعتبرونها الأداة الطيبة لتأليف القلوب العربية[٤].

وقد شارك فوزي الملقي في التوقيع على بروتوكول الإسكندرية بحكم موقعه، وتعرف على العديد من ساسة العرب، لأن القاهرة كانت مركز النشاط العربي في عام ١٩٤٤، كما أنها مثلت مركز الجامعة العربية ومركز الصحافة العربية[٥].

وفي ١٥/ ١٠/ ١٩٤٤ تغيرت الحكومة الأردنية التي يرأسها توفيق أبو الهدى بحكومة سمير الرفاعي، وأجرى تغييرا على أسماء اللجنة التحضيرية لأعمال المؤتمر

---

(١) أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيسا للوزراء، ١٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١٥٣٤.

(٢) الوثائق الهاشمية، العلاقات الأردنية– المصرية، مج ١٢، وثيقة رقم ٥ (٩١-٥٧٩) ٧/ ٨/ ١٩٤٤، ص ٣٢.

(٣) المصدر نفسه، وثيقة (١٠٢-٥٩٧) ٢٨/ ٩/ ١٩٤٤، ص ٣٤.

(٤) أمين أبو الشعر (قنصلنا في مصر)، مجلة الرائد، عمان، عدد ٤، ١٩٤٦، ص ٥.

(٥) السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص ٢.

العربي الذي سيعقد في القاهرة، إلاّ أن اسم فوزي الملقي بقي في اللجان الفرعية التي تقرر تأليفها لإعداد مشروعات التعاون في الشؤون التي سيركز عليها المؤتمر، وقد شاركه في هذه اللجان سليمان سكر السكرتير المالي في وزارة الخارجية[١].

ونتيجة لنشاط فوزي الملقي على صعيد الدبلوماسيين الأردنيين الموجودين في جميع الدول العربية والأجنبية، فقد منحه الأمير عبد الله بن الحسين وسام الاستقلال العالي من الدرجة الثالثة عام ١٩٤٥[٢].

كما أكد الأمير طلال بن عبد الله على دور فوزي الملقي في الفترات التي كان ينوب فيها عن الأمير عبد الله بن الحسين، ففي الدورة العادية الثالثة لجامعة الدول العربية التي عقدت في القاهرة في ٢٠/ ٣/ ١٩٤٦، قرر الأمير طلال بن الحسين تشكيل وفد لتمثيل الأردن في هذه الدورة، على أن يكون فوزي الملقي أحد أعضاء الوفد[٣].

وقد اعتبر فوزي الملقي من أنشط الدبلوماسيين العرب في القاهرة، فطلب إليه ممثل إمام اليمن الأمير سيف الإسلام عبد الله[٤]، أن يرافقه في مؤتمر المائدة المستديرة الذي

---

(١) اللجان التي اشترك فيها فوزي الملقي، لجنة شؤون الثقافة، ولجنة شؤون الجنسية، والجوازات والتأشيرات، وتسليم المجرمين، ولجنة الشؤون الصحية، انظر الوثائق الهاشمية، الجامعة العربية، مج٤، وثيقة رقم (١-٥٨١) ٢١/ ١٠/ ١٩٤٤، ص ٢٨٧.

(٢) حكمت باكير، الأوسمة الأردنية، (١٩٢١-١٩٩١) الزرقاء، مؤسسة باكير للدراسات الثقافية، ١٩٩٥، ص ١٦٥.

(٣) الوثائق الهاشمية، الجامعة العربية، المجلد الرابع، مج٤، وثيقة رقم (٥٨/ أ) (٩١-٥٨١)، ٢٠/ ٣/ ١٩٤٦، ص ١٤٣.

(٤) سيف الإسلام عبد الله، هو ابن الإمام يحيى بن محمد إمام اليمن، اعتبر من أركان حكم والده، تولى في خلافة والده وزارة المعارف، ومثل والده في تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وتردد على الخارج عدة مرات، وفي خلافة أخيه أحمد تولى وزارة الخارجية، وبقي حتى أعلن نفسه إماما لليمن عام ١٩٥٥ في انقلاب، ولكن فشل الانقلاب وأعدم، انظر الموسوعة اليمنية، مج٢، صنعاء، مؤسسة العفيف الثقافية، ١٩٩٢. ص ٦٢٧، وكذلك انظر أحمد صالح الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر (١٩١٨-١٩٧٨)، بيروت، دار الصداقة، ١٩٩٢.

سيعقد في لندن عام ١٩٤٦، ويكون مستشاره السياسي، فأرسل فوزي الملقي رسالة إلى الملك عبد الله بن الحسين يخبره بطلب الأمير، فوافق الملك على الطلب، ومثل فوزي الملقي اليمن في ذلك العام، إلا أن الملك عبد الله بن الحسين في العام التالي أرسل فوزي الملقي إلى لندن ليكون ممثلاً عن الأردن وليس عن اليمن[١].

وفي ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٧، قدم سمير الرفاعي استقالة حكومته، وعهد الملك عبد الله بن الحسين إلى توفيق أبو الهدى بتشكيل الحكومة، وكان سبب استقالة سمير الرفاعي رفضه إجراء مباحثات مع بريطانيا بشأن فلسطين بعيداً عن الدول العربية بعد قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، إضافة إلى حاجة البلاد إلى مجلس وزراء قوي يتعايش مع الظروف التي تمر بها البلاد[٢].

ودخل فوزي الملقي الحكومة لأول مرة وزيراً للمواصلات[٣]، كما أن الملك عبد الله بن الحسين أنعم عليه في هذه الفترة بلقب الباشوية[٤].

ويلاحظ أن توفيق أبو الهدى كان قد عهد إليه بهذه الوزارة، ليصار إلى تدريبه وإكسابه الخبرة، حيث قام رئيس الوزراء في ٧ كانون ثاني ١٩٤٨ بالتخلي عن وزارة

---

(١) أرسل الملك عبد الله بن الحسين رسالة إلى فوزي الملقي يعلن له الموافقة على قيامه بتمثيل اليمن، ولكنه عاد وأرسل رسالة إلى عزام باشا أمين الجامعة العربية يطلب منه أن يمثل اليمن أحد أفرادها تطبيقًا للمثل القائل أهل مكة أدرى بشعابها، كما أنه في السنة التالية طلب من فوزي الملقي أن يمثل الأردن، انظر الوثائق الهاشمية، مج٤، وثيقة (٣٨ و) (١٢٨-١٩٦)، ٢٦/ ٣/ ١٩٤٨، ص ١٠٣-١٠٤.

(2) R.J. vol., F.O, 371/68899 Annual Report Trans Jordan By Kirkbride, 1947, pp 708-709

وانظر أيضا سهيلا الشلبي، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية (١٩٣٨-١٩٥٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٨، ص ٣١، وسيشار لها لاحقًا الشلبي، دور أبو الهدى.

(٣) الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية (١٩٢١-١٩٩٣) عمان، دائرة المطبوعات، ١٩٩٣، ص ٢٤ سيشار لها لاحقًا الوثائق الأردنية.

(٤) الموسى، تاريخ الأردن، ج٢، ص ٦٩٥.

الخارجية التي كان يقوم بأعبائها، وعين فوزي الملقي وزيراً لها، إضافة إلى وزارة المواصلات ليحمل أعباء وزارتين معاً.

وقد ساهم فوزي الملقي مساهمة فاعلة في وزارة الخارجية على صعيد العلاقات الأردنية الخارجية، وبعد فترة وجيزة من تعيينه وزيراً للخارجية سافر إلى لندن مع رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى لإعادة النظر في معاهدة عام ١٩٤٦م، فتم توقيع معاهدة عام ١٩٤٨ مع المستر بيفن (Mr Bevin) وزير خارجية بريطانيا في ٢٥ آذار ١٩٤٨، والتي تكونت من سبع مواد وملحق احتوى على سبع[١].

رغم الاحتجاج عليها، فقد جاءت هذه المعاهدة أفضل حالاً من سابقتها للأسباب التالية[٢]:

١. اعترفت رسمياً بسيادة الأردن.
٢. عدم تحكم بريطانيا بكل الأراضي الأردنية، بل أكدت على وجود مطارين فقط في الأردن هما المفرق وعمان.
٣. المحافظة على السلم والأمن الدولي، والتطابق مع بنود ميثاق الأمم المتحدة.

وقد لعب فوزي الملقي في هذه الأثناء دوراً كبيراً في إقامة تقارب عربي بين مختلف الدول العربية، حيث كان ينتقل بين معظم العواصم العربية مثل: بيروت، دمشق، والقاهرة أثناء توليه وزارة الخارجية[٣].

---

(1) R.J. vol. 6..F.O 371/68820, From Kirkbride To Mr Bevin, 19/3/1948, pp 31-35.

(2) Ibid, pp 33-35

لمعرفة سلبيات هذه المعاهدة والاحتجاج الأردني عليها، انظر علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، (١٩٢١-١٩٥٧). بيروت، دار النهار، ١٩٧٣، ص ١٦٧-١٧٢، سيشار له لاحقاً، علي المحافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية.

(٣) أيمن زيدان فوزي الملقي رئيسا للوزراء ١٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١٥٣٤

وقد جرى تعديل على وزارة توفيق أبو الهدى في ٢٩ تموز ١٩٤٨، إذ تخلى أبو الهدى عن وزارة الدفاع وتولى وزارة الخارجية، وفي نفس الوقت تخلى فوزي الملقي عن وزارة الخارجية والمواصلات وعين وزيراً للدفاع[١].

أمّا عن أسباب تعيين الملقي وزيراً للدفاع وتخلي توفيق أبو الهدى عنها، فقد اختلفت الروايات حول ذلك، فقيل أن السبب في ذلك هو سقوط اللد والرملة في ١٢تموز١٩٤٨ بيد الكيان الصهيوني، وانسحاب الجيش العربي منهما بأوامر من غلوب (Glubb)، بحجة أن سحب الجيش العربي لتعزيز القوات العراقية المتواجدة في بيسان، مما فتح المجال أمام العصابات الصهيونية للدخول إلى هاتين المدينتين[٢]، على الرغم من علم غلوب بوضع المدينتين من الناحية الدفاعية، مما أثار غضب الملك عبد الله، فأصدر أمره إلى توفيق أبو الهدى بتسليم فوزي وزارة الدفاع، ويعبر كيركبرايد (Kirkbride) عن هذا التعيين بقوله: عين الملك عبد الله فوزي الملقي في هذه الوزارة لمهمة خاصة، وذلك لضمان أن الضباط الإنجليز الذين يخدمون في الجيش العربي لا يخونون القضية العربية، ومنهم غلوب (Glubb) رئيس أركان الجيش العربي[٣].

كما أن غلوب حمّل توفيق أبو الهدى المسؤولية، فقد برر موقفه بأنه أخبر رئيس الوزراء بالوضع الدفاعي الضعيف للمدينتين، إلا أنه أجابه أن الحكومة شعرت أنها لا تستطيع السيطرة على اللد والرملة، وعلى هذا الأساس فإن توفيق أبو الهدى يتحمل المسؤولية باعتباره وزيراً للدفاع[٤].

---

(١) الوثائق الأردنية، ص ٣٤، وانظر الوزارات الأردنية في خمسين عاماً، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٣، ص ٢٥ وسيشار لها لاحقاً الوزارات الأردنية.

(٢) علي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص ١٨٤.

(3) KirKbride, From The Wings., p.88.

(٤) جون باجوت غلوب، جندي مع العرب ترجمة: عفيف الصمدي، بغداد، دار النشر للجامعيين، ١٩٦٣، وسيشار له لاحقاً غلوب جندي مع العرب.

وهناك رواية أخرى ترى أن فوزي الملقي اقترح على الملك عبد الله إنشاء وزارة دفاع مستقلة عن رئيس الوزراء الذي كان يتحمل أعباءها عادة، فوافق الملك عبد الله بن الحسين على القرار، وطلب من فوزي الملقي أن يتحمل أعباءها بصفته صاحب هذه الفكرة[١].

ولعل اقتراح فوزي يعود إلى أن بقاء الوزارة بيد رئيس الوزراء أمر غير ذي جدوى، لذلك فضل أن يفعل دور هذه الوزارة، خصوصاً أن الأمة العربية كانت تمر بظروف صعبة في تلك الفترة.

فقد كان العرب في حرب مع العصابات الصهيونية، واقتضى الأمر أن يكون هناك وزير متفرغ لشؤون الجيش كي ينقل صورة كاملة عن أوضاع الجيش لمجلس الوزراء[٢].

ورغم أن فوزي الملقي تخلى عن وزارة الخارجية، إلا أنه كان يقوم بأعبائها، إذ شارك في معاهدة لوزان ١٩٤٩ (Lausanne)[٣]، مع توفيق أبو الهدى للتحدث بشأن قضية القدس[٤].

وحفاظا على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، فقد جرت وحدة بين الضفتين الشرقية والغربية، وكانت أهم خطوات الحكومة الأردنية هي تقديم الحكومة استقالتها برئاسة توفيق أبو الهدى في ٧ أيار ١٩٤٩، وعهد الملك عبد الله بن الحسين إليه بإعادة تأليف الوزارة، فتم اختيار فوزي الملقي للمرة الثانية وزيراً للدفاع في هذه الحكومة[٥].

---

(1) R J. vol, 6, F.O, 371/75272, From KirKbrid, To Bevin, 12/1/1949, Annual Review For 1948/pp. 293-295.

وانظر أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيسا للوزراء ١٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١٥٣٤.

(٢) سليمان الموسى، صفحات من تاريخ الأردن، عمان، مكتبة الرأي، ١٩٩٢، ص ٧٨ وسيشار له لاحقًا، الموسى، صفحات من تاريخ الأردن.

(٣) لوزان مدينة في جنوب غربي سويسرا، ولمعرفة تفاصيل المعاهدة، انظر فوزي الملقي والقضية الفلسطينية ص ٢١١.

(٤) أيمن زيدان، فوزي الملقي رئيسا للوزراء ٢٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد١٥٣٥.

(5) R.J Vol 6, F.O, 371/75276, From Kirkbride To Mr E Bevin 7/5/1949, p 300.

كذلك الوثائق الأردنية، ص ٣٦.

ومن جملة النشاطات التي قام بها فوزي الملقي في هذه الوزارة تكليفه من قبل الملك عبد الله بن الحسين شخصياً بالذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء تسوية بين الأردن وإسرائيل، والطلب من أمريكا التدخل، وإقناع إسرائيل بضرورة هذه التسوية، إلا أن الولايات المتحدة ردت على طلب الملقي بأن على العرب التفاوض مباشرة مع إسرائيل دون وساطة منها[١].

ولعل أهم الإجراءات الدستورية التي قامت بها الحكومة، حل مجلس النواب تمهيداً لإجراء انتخابات في الضفتين الشرقية والغربية، وحدد موعدها في ١١ نيسان ١٩٥٠[٢].

وفي اليوم التالي لإجراء الانتخابات، قام رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى بتقديم استقالته، وعهد الملك عبد الله إلى سعيد المفتي، برئاسة الوزراء للمرة الأولى فعين فوزي الملقي وزيراً للدفاع[٣].

وقد جرى تعديل على هذه الوزارة في ٥ آب ١٩٥٠، وتم إحداث وزارة جديدة للاجئين سميت وزارة اللاجئين والإنشاء والتعمير إلا أنها لم تستمر طويلاً، وألغيت بهدف إزالة الفوارق بين سكان الضفتين[٤].

وأهم الأحداث التي شغلت الحكومة في هذه الفترة حادث جسر المجامع، إذ قامت إسرائيل باحتلال منطقة شرق نهر الأردن قرب جسر المجامع، وبررت إسرائيل احتلالها بإظهار خارطة تبين فيها أن المنطقة هي غرب خط الهدنة المتفق عليه في رودس ١٩٤٩ (Rhodes)[٥]، وقد شككت الحكومة الأردنية في صدق وأصالة الخط الذي تظهره الخارطة[٦].

---

(١) الموسى، صفحات من تاريخ الأردن، ص ١٤٣.

(٢) الوثائق الأردنية، ص ٣٦.

(٣) الماضي، تاريخ الأردن، ص ٥٤٠.

(٤) الوثائق الأردنية، ص ٤ وانظر الماضي، تاريخ الأردن، ص ٥٣٨.

(٥) رودس: جزيرة تقع على بحر أيجة باليونان، وكانت خاضعة لسيطرة تركيا، فأخذتها إيطاليا عام ١٩١٢، ثم آلت إلى اليونان في عام ١٩٤٧، انظر الموسوعة العربية الميسرة، مج ٢، بيروت، القاهرة، دار الجيل، الجمعية المصرية، ٢٠٠١، ص ١٢١٥.

(6) R.J. vol. 6. F.O 391/82703, From Amman To F.O 1/10/1950, p 571.

وكانت ردود فعل السلطات الأردنية قوية جداً تجاه هذا الاحتلال، فاتخذ مجلس الوزراء قراراً باستخدام القوة فوراً لطرد إسرائيل، إلا أن الحكومة عادت وتراجعت بعد مشاورات بين الوزراء[١]، وعاتب الملك عبد الله بن الحسين الحكومة على عدم إخباره بالحادثة، فقدمت الحكومة استقالتها في ١١ تشرين أول ١٩٥٠[٢]، خصوصاً أن هذه الحادثة ألهبت مشاعر المواطنين في الضفتين[٣].

لكن الملك عبد الله بن الحسين كلف سعيد المفتي تشكيل الوزارة للمرة الثانية، وقد ركزت الوزارة في برنامجها على التعاون مع الدول العربية، واختير فوزي الملقي في هذه الوزارة وزيراً للدفاع أيضا[٤].

وبعد شهرين من حادث جسر المجامع، واستمرار الشعب الأردني في الاستياء، قامت إسرائيل بإنشاء طريق في وادي عربة يربط بئر السبع بإيلات على البحر الأحمر والتي مرورا عبر الأراضي الأردنية، وقد اعتبرت الحكومة، وخصوصاً فوزي الملقي أن هذا اعتداء على الأردن، فأصدر قراراً باتخاذ إجراءات عسكرية لمنع استخدام هذا الطريق، ورغم أن إسرائيل تذرعت أن إنشاء الطريق يعود إلى خطأ في الخارطة التي لديها[٥].

ونتيجة لموقف الأردن هددت إسرائيل باستخدام القوة، خصوصاً بعد أن قامت القوات الأردنية بإقامة حاجز أردني، ورفضت الأردن الانسحاب بعد تهديد إسرائيل، فقامت قوة إسرائيلية بقيادة موشيه ديان (Moshe Dayan) واتجهت نحو موقع الطريق

---

(1) R.J. vol. 6. F.O 391/82703, From Amman To F.O 1/10/1950, p 571.

(٢) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص ١٥٠-١٥٥.

(3) R.J. vol. 6. F.O 391/82703, From Amman To F.O 1/10/1950, p 571.

ولمعرفة المزيد عن حادثة جسر المجامع انظر فواز شرقي، سعيد المفتي ودوره في السياسة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك– إربد، ١٩٩٩، ص ٨٢-٨٧.

(٤) الوثائق الأردنية، ص ٤١، وانظر أيضا.

R.J. vol 6. F.O 371/52705, From Kirkbride To Mr Bevin, 16/10/1950, p. 575.

(5) R.J. Vol 7, F.O 371/91788 From Kirbride To Mr Bevin. 3/1/1951. p 100.

الذي أغلقه الجيش الأردني، فلم تستطع إسرائيل إزاحة الجيش رغم التفوق العددي والتجهيزي لإسرائيل، إلا أن الجيش الأردني نفذ أوامر مراقبي الأمم المتحدة وانسحب، لكن القوات الإسرائيلية رفضت الانسحاب لحين اتخاذ لجنة الهدنة قرارا بذلك[١].

وترى الباحثة في ادعاء إسرائيل إنشاء الطريق عبر وادي عربة لم يكن خطأ في الخارطة، إنما كان الهدف هو زعزعة الحكومة الأردنية أمام الشعب الأردني، بعد أن رفضت الحكومة الأردنية التفاوض معها بمعزل عن الدول العربية.

لم يكن الملك عبد الله على دراية بما جرى، فاستنكر عدم إبلاغه الخبر من قبل الحكومة، لذلك طلب من سعيد المفتي تقديم استقالة الحكومة في ٤ كانون الأول ١٩٥٠[٢].

أمّا موقف الملك عبد الله من فوزي الملقي الذي أصدر الأمر إلى القوات الأردنية كان الغضب الشديد عليه، وفي هذه الأثناء أقسم أن فوزي الملقي لن يتسلم منصباً وزارياً ما دام على قيد الحياة[٣].

وكان الرأي السائد آنذاك أن الرد على إسرائيل يجب أن يكون ضمن لجنة الهدنة، لا الرد على العدوان بمثله، إلا أن قرار فوزي الملقي هو أن اليهود يجب أن يأخذوا درساً في الميدان، وبذلك حدثت المواجهة وأدب إسرائيل واستقالت الوزارة[٤].

ورغم أن فوزي الملقي خسر منصبه، وقدمت الحكومة استقالتها، إلا أن نتائج هذه الحادثة كانت كما يلي:

---

(1) Israel, vol. 4, F.O 371 /82210, From Jorusalem To F.O.9/12/1950. p 413.

وانظر أيضا

Marye, Nilsson, king Abdullah, Britain And The Making Of Jordan, New York, Cambridge university, 1987, p 205.

(٢) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ١٥٧، وانظر أيضا Nilsson، op cit، p 205.

(٣) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص ١٥٨. أمّا قسم الملك عبد الله على فوزي فيبدو أنه جاء في ساعة غضب، لأنه كلف فوزي فيما بعد باستلام العديد من الوزارات.

(٤) أيمن زيدان فوزي الملقي رئيسا للوزراء مجلة الإثنين، ١٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١٥٣٤.

١. استطاعت هذه الحادثة أن تبرهن للإسرائيليين أنهم لا يستطيعون زحزحة الجيش العربي بسهولة، رغم عدده القليل مقارنة بعدد الإسرائيليين.
٢. أثبتت الحادثة أن تهديدات إسرائيل ليست فقط لاستعراض قوتها، وإنها نفذت ما هددت به الأردن.
٣. أثبتت هذه الحادثة نوايا بريطانيا تجاه الأردن، فقد زادت مشاعر الاستياء والتوتر من قبل الأردنيين تجاه بريطانيا، لأنها لم تقدم مساعدة للأردن ضد إسرائيل.
٤. نتيجة لزيادة الغضب الشعبي على حادثة جسر المجامع ووادي عربة، أوقفت حكومة المفتي التفاوض مع إسرائيل.
٥. رغم الاشتباك بين الطرفين، وخسارة الجيش العربي لثلاثة جنود أردنيين، وتعطيل مصفحتين، إلا أن خسارة إسرائيل كانت أكبر، فقد خسرت خمسة جنود وضابطا وثلاث سيارات مصفحة[١].

وبعد هذه الحادثة بقي فوزي الملقي شهرين في عمان، كلفه الملك عبد الله بن الحسين بالعودة إلى الوزارة، إلا أنه اعتذر، عندها تم تعيينه وزيراً مفوضاً للأردن في باريس، وبقي فيها إلى أن صدرت الإرادة الملكية بتعيينه سفيراً للأردن لدى بريطانيا[٢].

وصادف في هذه الفترة وجود الأمير حسين بن طلال الذي كان طالباً في كلية ساندهرست العسكرية (Sandhurst)[٣]، فتوثقت العلاقة بين الأمير حسين بن طلال وفوزي الملقي، خصوصاً أنه أصبح مسؤولاً عن معظم أموره[٤]، كما أنه تأثر بالروح

---

(٣) محمد إسحاق هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري عن القضية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٦٤)، عمان، منشورات جامعة آل البيت، ١٩٩٤، ص ٧٦. وسيشار له لاحقاً هاكوز مذكرات وأوراق عسكري.

(١) مذكرات بدري الملقي، ص ١.

(٣) مذكرات بدري الملقي، ص١.

(4) R.H.D vol. 4. F.O 371/109960 Sir James Bowker. Fo. To Fawzi: ALmulqi Jordanian Embassy 21/1/1953. p 403.

القومية السائدة في الوطن العربي، وساهم فوزي في نقل هذه المشاعر إلى الأمير أثناء لقاءاتهما المتكررة[1].

استمر فوزي الملقي سفيراً للأردن في بريطانيا حتى ٢ أيار ١٩٥٣، وعندما تسلم الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية، عاد معه ليشكل أول وزارة في عهده [2].

(١) الزبن، الحسين يصنع التاريخ، ص ٧.

(5) P.J. Vatiklotis, Polities And Military In Jordan, London ،Frankcass, 1967, p 120, وانظر المجالي، مذكراتي، ص ١٣٠.

فوزي الملقي في نظر معاصريه

رغم اختلاف من تعامل معهم فوزي الملقي، إلا أنهم أجمعوا على أنه رجل ديمقراطي، وطني، لم يستخدم سلطته لصالح مؤيديه أو ضد معارضيه.

فقد رأى أصدقاؤه ومنهم عبد الرحمن شقير، أن فوزي الملقي يعتبر من أعز أصدقائه، وقويت هذه الصداقة عندما كان فوزي الملقي سفيراً للأردن في لندن، لمعارضة عبد الرحمن شقير لحكومة توفيق أبو الهدى، فكانت المعارضة ترسل إلى فوزي الملقي في لندن بتجاوزات حكومة توفيق أبو الهدى، ويقوم فوزي الملقي بإيصالها إلى الأمير حسين بن طلال عندما يلتقي به في فترات الإجازة[١].

ويرى عبد الرحمن شقير أن فوزي الملقي رجل ديمقراطي واقتصادي، كان يسمح للجميع أن يحاوره، سواء أكان ذلك في بيته أم مكتبه، فقد فتح بيته للجميع دون استثناء، ويبين عبد الرحمن شقير أنه شكل معارضة للكثير من الحكومات، لكنه في عهد فوزي الملقي كان أقل معارضة، فأسلوب الملقي يجعل الكثيرين يحترمونه رغم معارضتهم له، ونتيجة تلك الصداقة فقد أصبح عبد الرحمن شقير طبيب الأسرة لعائلة فوزي الملقي[٢]،ولم يلجأ إلى الشدة ضدهم، فهو شخصية وطنية يتمتع بالذكاء وحسن المعشر وطيب المعاملة[٣].

---

(١) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص ٤٤.

(٢) مقابلة مع عبد الرحمن شقير في منزله بعمان، ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٣) عبد الرحمن شقير، من قاسيون على ربة عمون، ص ٩٤.

أمّا عن صفاته الجسدية، فهو مربوع القامة، حسن المظهر، ذو صوت جميل محبب إلى المسامع، لذلك من يتعامل معه ولأول مرة يشعر بالارتياح[١].

في حين أن اقرب من تعامل معه، والذي وصف فوزي الملقي بأنه مثله الأعلى[٢]، فشقيقه بدري، الذي يؤكد أن فوزي متواضع رغم كثرة المناصب السياسية التي وصل إليها، ولم يتنكر لأسرته وأقاربه، وعرف بالعطف على أفراد العائلة واحترام من هم أكبر منه سناً[٣]، وعطفه على من هم أصغر منه[٤]، فقد امتاز باحترامه لوالدته، ومحاولة كسب رضاها، حتى أنه ينسب سبب نجاحه ووصوله إلى السلطة إلى رضى والدته[٥].

وبيّن بدري الملقي أن أخاه كان يعارض المسيء، حتى لو كان من رجال الدولة والسياسة[٦].

---

(١) مقابلة مع عبد الرحمن شقير، ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٢) الرأي، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٢، العدد ١١٦١٢.

(٣) يقول بدري الملقي: كنا في فترة الإجازة نلتقي في بيت العائلة، وكان جدي لا يزال على قيد الحياة، وعندما نقوم بتقديم القهوة أو الضيافة كان فوزي يقوم بنفسه بتقديمها لجدي وللحاضرين، رغم أننا كنا نحاول أن نأخذها منه، إلا أنه يصر على ذلك، وكان في هذه الفترة رئيساً للوزراء.
مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٤) كان فوزي الملقي قد وعد أخاه الأصغر نبيه بإكماله دراسته، فبعد إكمال المرحلة الثانوية عين نبيه مدرساً في إحدى القرى الأردنية، إلا أن فوزي في تلك الفترة كان في وضع مادي صعب لم يمكنه من الوفاء بوعده، وبعد مدة ليست ببعيدة قدم نبيه استقالته، وأرسله فوزي إلى سورية ليحصل على درجة الحقوق تنفيذاً لوعده. مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٥) يقول فوزي الملقي إن دعاء أمي كان سر نجاحي، فقد كانت دائمة الدعاء لزيارة الكعبة قبل موتها، ولم تطلب مني نفقات السفر لعلمها بحالتي وظروفي، خصوصاً أن موسم الحج كان قد اقترب، ولم يكن هناك متسع من الوقت للتحضير لأن مواعيد السفر إلى الحجاز سوف تنتهي في اليوم التالي، ويقول فوزي الملقي: أخذت جواز سفرها واشتريت لها تذكرة السفر وعدت إلى المنزل ظهراً، وعلى مائدة الغداء سألتها ما رأيك بزيارة بيت الله، فقالت له: (ربنا كريم)، وأخرجت جواز سفرها والتذكرة وقدمتها لها، فرأيت بريقاً يلمع في عينيها وهو الرضى، وتكاد تتلاشى من شدة السعادة، ويكمل فوزي الملقي حديثه ويقول: يظهر أن أمي بحثت في كلمة تقولها فلم تجد سوى (الله يرضى عليك)، فكان هذا الدعاء الذي خرج من قلب أمي النور الذي يضيء لي الطريق كلما تعقدت الأشياء، أيمن زيدان فوزي الملقي رئيسا للوزراء مجلة الإثنين، ١٥/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١٥٣٤ ص ٤٦.

(٦) مقابلة مع بدري في مكتبه بعمان ١٥/ ٧/ ٢٠٠٢.

أما سليمان الموسى[1]، الذي قابل فوزي الملقي مرة واحدة في حياته كانت في بداية رحلته مع التأليف، ليساعده في نشر أول كتاب له، وقد وصلت رغبته إلى مسامعه، فحدد له موعداً، وكم كانت دهشته عندما رآه لأول مرة إذ كان شخصية متواضعة لبقة، لطيفا في التعامل مع الآخرين، إضافة إلى صراحته، ويقول الموسى قبل أن أتكلم أمر بضيافتي، فأحضرت لنا القهوة، وقدمت له أولا إلا أنه رفض أخذها، واكد أن الواجب يكون أولا للضيوف، وبعد تناول القهوة أخبرته حاجتي، فقال: رتب أمورك وإن شاء الله سوف نساعدك بجزء من طباعة الكتاب، كون الوزارة لا تستطيع أن تطبع الكتاب كاملاً على نفقتها[2].

ويقول: لقد عاصرت فوزي الملقي، فوصفه الجميع بأنه رجل ديمقراطي، إلا أن ديمقراطيته واجهت العديد من المعارضين، وخصوصاً أن البلاد في تلك الفترة كانت بحاجة إلى أولويات قبل الديمقراطية[3].

وكان ممن تعامل مع فوزي الملقي في مصر، واستطاع أن يكون معه صداقة، إسكندر آل معروف[4]، إذ وصف فوزي الملقي أنه من كبار رجال الأدب الذين عملوا في مصر، فقد جمع بين نبل الأخلاق والدهاء السياسي[5].

---

(١) سليمان الموسى، مؤرخ أردني، عمل في سلك التعليم، ثم في شركة نفط العراق، وموظفاً في وزارة الثقافة، رئيس تحرير مجلة أفكار، ومجلة رسالة الأردن، له في حقل التأليف ما يزيد على أربعين كتاباً، ترجمت بعض منها إلى الإنجليزية والفرنسية.
مقابلة مع سليمان الموسى، في منزله بعمان ٢١/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٢) مقابلة مع الموسى في منزله بتاريخ ٢١/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٣) مقابلة مع الموسى في منزله بتاريخ ٢١/ ٨/ ٢٠٠٢

(٤) إسكندر آل معروف، صاحب جريدة العروبة، بغداد، عمل في حقل الصحافة، وقبل ذلك في التعليم، انضم إلى المعارضة في حركة رشيد عالي الكيلاني، عمل مراسلاً صحفياً للعديد من وكالات الأنباء العالمية، وقد حضر اجتماعات جامعة الدول العربية في بدايتها، ولهذا تعرف عن قرب على فوزي الملقي، انظر إسكندر آل معروف، الأردن الجديد، بغداد، مطبعة العراق الحديث، ١٩٥٨، ص ٢٦٣.

(٥) آل معروف، الأردن الجديد ص ١٥.

ويؤكد إسكندر آل معروف أن هذه الصفات إذا اجتمعت بشخصية أخذت بيد صاحبها إلى أعلى المناصب، وفعلاً، فقد وصل فوزي إلى مناصب خطيرة في الدولة، واستطاع أن يخدم وطنه والعرش بإخلاص، لذلك كان وزيراً مسؤولاً، وسفيراً لبقًا مثل كرامة بلاده بإخلاص[١].

ويقر إسكندر آل معروف بأن فوزي الملقي دمث الأخلاق، طيب النفس، أديبا ممتازاً، وخطيبًا، ويعتبر من الساسة العرب الذي يأخذون أكثر مما يعطون، شخصية محبوبة وذو شعبية يحسده عليها الكثيرون من الساسة[٢].

كما تعلم معه العديد من رجال السياسة، والضباط، وكونوا انطباعات جيدة عنه، ومنهم جون باجوت غلوب، الذي وصف فوزي الملقي بأنه شاب مؤمن بالحريات، وتشرب بالأفكار البريطانية عن الديمقراطية، كسب صداقة الملك الحسين بن طلال، وكان موضع ثقته[٣]، ويقول غلوب: تعرفت عليه عندما كان رئيسي في العمل بحكم أنه وزير الدفاع، كان يراقبني، ويحاول اتخاذ كافة الدلائل على طردي وإثبات أني خائن، وعندما وجدني بعيداً عن الخيانة، أصبح نصيراً لي، وقد صرح لي بذلك[٤]، تشربه بالأفكار الديمقراطية جعله من دعاة حرية القول والصحافة، واستقلال القضاء، وقد سن العديد من القوانين التي تجرد أية حكومة لاحقة من إلغائها أو إنكارها[٥].

ويرى غلوب بأن المأخذ على فوزي الملقي هو أخذه الديمقراطية الغربية، ومحاولته تقليد بريطانيا في ديمقراطيتها دون النظر إلى الأوضاع السائدة في البلد، وبهذا فقد كانت تنقصه الخبرة[٦].

---

(١) آل معروف، الأردن الجديد ص ١٥

(٢) آل معروف، الأردن الجديد ص١٥

(٣) مذكرات غلوب، ص ٢٦٤.

(٤) غلوب، جندي مع العرب، ص ١٦٤.

(٥) غلوب، جندي مع العرب، ص ٢٧٥.

(٦) غلوب، جندي مع العرب ٢٧٥.

على الجانب الآخر، هناك من أعطى فوزي الملقي صفات أخرى، مثل وليد صلاح[١]، الذي وصفه بالرجل الذكي، ولكنه لم يكن ذلك الرجل الصلب عندما يتطلب الأمر الصلابة[٢].

أمّا محمد الشنقيطي[٣] فيقول: فوزي الملقي موظف سياسي جيد، ومرشح مرضي عنه، لكنه رغم ذلك فهو صديق مستقل الرأي، جمعتنا معًا الظروف القاسية في أن نخدم الوطن، ورغم المناصب العالية فإن الأيام لم تعمل على تغييره[٤].

على حين نجد أن علي أبو نوار[٥] يؤكد أن فوزي الملقي مركز ثقة، وملامحه تبشر بالخير، ولهذا سوف يقف إلى جانبه لأنه شخصية وجدت لخدمة البلد[٦]، فعندما سمع علي أبو نوار بتسلمه الوزارة، كان حينها ملحقًا عسكريًا في باريس، فتمنى أن يكون إلى جانبه، فهو يحسد كل من عمل معه، خصوصًا صالح الشرع، لأن فوزي الملقي شخصية وطنية قلبه مليء بحب الوطن والشعب، لديه الحماس والكفاءة والتواضع،

---

(١) وليد صلاح، من مواليد نابلس، شغل العديد من المناصب في الأردن، منها وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية، وزير العدل والإنشاء والتعمير، نقيبًا للمحامين لثلاث دورات، انظر وليد صلاح من رحلة العمر، مذكرات وليد صلاح، عمان د.ت. ١٩٩٢، ص ٢٧٥، وسيشار له لاحقًا، وليد صلاح، مذكرات وليد صلاح.

(٢) الموسى، أوراق من دفاتر الأيام، ص ٢٢٣.

(٣) محمد الشنقيطي: من مواليد المدينة المنورة، تقلد العديد من المناصب منها: قاضي شرعي، وقاضي قضاة، ووزيراً للمعارف، وسفيراً للأردن في السعودية والصومال واليمن، انظر نايف حجازي، محمود عطاالله، شخصيات أردنية، عمان، د.ن، د.ت. ص ٢٠٨.

(٤) رسالة مخطوطة من الشنقيطي إلى فوزي الملقى، تاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٥٣. محفوظة لدى الباحثة.

(٥) علي أبو نوار من مواليد السلط، التحق بالجيش الأردني عام ١٩٤٣، عين ملحقًا عسكريًا في باريس، اعتبر من مؤسسي حركة الضباط الأحرار، شغل منصب رئيس هيئة الأركان في الجيش الأردني عام١٩٥٦، ومستشاراً سياسيًا للملك حسين عام ١٩٧١، للمزيد انظر، علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، عمان، دار الساقي، ١٩٩٠، وسيشار له لاحقًا، أبو نوار، حين تلاشت العرب.

(٦) رسالة مخطوطة من علي أبو نوار إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٤ محفوظة لدى الباحثة.

كما لديه القوة، وقد اكتسب هذه القوة من محبة الناس له، كما أنه أحس بهموم الأمة وتأثر بها لأنه عاصرها منذ نعومة أظفاره[١].

لذلك فهو يجل فوزي الملقي لأنه صاحب عزيمة كبيرة، ومخلص لبلده، ويقدم له النفع والخير، وبدأت محبته واحترامه له منذ صباه، وسوف يستمر هذا الاحترام إلى الأبد[٢]، كما ان فوزي الملقي رجل صاحب قدرة كلامية ودبلوماسية عالية، ويقنع من حوله بما يريد دون أن يواجه معارضة من الطرف الآخر[٣].

أمّا هزاع المجالي[٤]، فيعتبر فوزي الملقي من أشهر الأساتذة الذين درسوه في المرحلة الأساسية والثانوية، كما شاء القدر أن يجمعه به في الحكم فيما بعد[٥].

فقد وصف هزاع المجالي فوزي الملقي بالرجل الذكي والخطيب، واعتبره من أصحاب الحظ الوفير لأنه نال قدراً عالياً من التعليم، وتقلب في عدة مراكز سياسية[٦]. ويؤكد هزاع المجالي، رغم أنه صادق فوزي الملقي إلا أنه يعتبره رجلاً حيادياً، لا يميل إلى أن يستأثر أصدقاءُه بما هم له أهل[٧].

أمّا سليمان النابلسي[٨] الذي زامل فوزي الملقي في الجامعة الأمريكية في بيروت،

---

(١) رسالة مخطوطة من علي أبو نوار إلى فوزي الملقي بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٢ محفوظة لدى الباحثة.

(٢) رسالة مخطوطة من علي أبو نوار إلى فوزي الملقي بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٥٤ محفوظة لدى الباحثة.

(٣) أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص ٩٢.

(٤) هزاع المجاالي من مواليد ماعين ١٩١٧، حاصل على ليسانس حقوق، تقلد عدة مناصب وزارية، ثم رئيسا للوزراء، للمزيد انظر إيمان العكور هزاع المجالي ودورة في السياسة الأردنية عمان وزارة الثقافة ٢٠٠٢ ص ٥

(٥) المجالي، مذكراتي، ص ١٨.

(٦) المجالي مذكراتي ١٤.

(٧) المجالي، مذكراتي، ص ١٣،

(٨) سليمان النابلسي من مواليد السلط، تلقى تعليمه الجامعي في بيروت، عين مدرساً في بداية حياته، ثم ترك التعليم وتولى منصب سكرتير رئاسة الوزراء، وسفيراً للأردن في لندن، ثم رئيسا للوزراء من عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧، انظر سليمان الموسى، أعلام من الأردن، ج١، عمان، مطابع دار الشعب، ١٩٨٦، ص ٨٥-٦٥.

وعمل معه في حقل التعليم، فقد وصفه عندما أصبح رئيساً للوزراء بأنه تلميذ نجيب لتوفيق أبو الهدى، وليس من الشخصيات التي يعتمد عليها في أي عمل قيادي[١].

لكنه يعود ويغير رأيه بعد فترة من تسلم الملقي الوزارة، فيقول: إنه صديق مخلص، ويكن الاحترام والإعجاب له ولأهله لأن لديه القدرة على العفو، والتسامح[٢].

ولعل سبب التغير في موقف النابلسي السابق يرجع إلى أن فوزي الملقي عندما أخبره أنه مكلف بتأليف الوزارة الجديدة، ويريد حكومة ائتلافية من المعارضة والمؤيدين، لم يعجب النابلسي ما قاله، فوصفه بتلك الصفات مع علمه أن شخصية فوزي الملقي مخالفة تماماً لشخصية توفيق أبو الهدى.

ويؤكد سليمان النابلسي أن شخصية فوزي الملقي كانت معروفة، وله سمعة طيبة في الأوساط السياسية البريطانية، ولدى سفراء العديد من دول العالم الذين قابلهم مثل أندونسيا، كوريا، فيتنام، فالجميع يصفونه بأنه شخصية جذابة قوية، وتربطهم به أحسن الصلات، ولذلك فقد استغل هذه السمعة الطيبة لصالحه وجعلها أساسا لبناء علاقات مع شخصيات مهمة، ولهذا يتمنى أن يظل التوفيق حليفاً له طوال فترة حياته[٣].

أمّا جمال الشاعر[٤]، والذي قابل فوزي الملقي مرتين في حياته، كانت الأولى عندما سافر إلى لندن وكان فوزي الملقي في تلك الأثناء سفيراً للأردن فيها، فقد وصفه بأنه شخصية تشعر معها بالارتياح الكبير، إذ يحاول قدر الإمكان أن يضمد الجراح، وإصلاح ما يمكن إصلاحه في مختلف مؤسسات الحكم، رجل يؤمن بأن الأمل معقود على المجموعات الطيبة من أبناء البلاد القادرين على دفع عجلة التقدم إلى الأمام[٥].

---

(١) المجالي، مذكراتي، ص ١٣١.

(٢) رسالة مخطوطة من سليمان النابلسي إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥٣، محفوظة لدى الباحثة.

(٣) رسالة مخطوطة من سليمان النابلسي إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥٣.

(٤) جمال الشاعر، طبيب وسياسي حزبي، عيّن عضوا في المجلس الوطني الاستشاري الأردني لدورتين، تسلم منصب وزير بلديات وبيئة، وهو عضو في حزب البعث العربي الاشتراكي، انظر وجيه العتوم، شخصيات ومواقف، ج١، عمان، د.ن، ١٩٩٦، ص ٩٤. وانظر كذلك، جمال الشاعر، سياسي يتذكر، لندن، رياض الريس، ١٩٨٧، صفحات متفرقة، وسيشار له لاحقا، الشاعر سياسي يتذكر.

(٥) الشاعر، سياسي يتذكر،، ص ١٦٤.

وأمّا تيسير ظبيان[1]، فقد وصف فوزي الملقي بأنه شخصية وطنية ومتواضعة وذو ثقافة واسعة[2].

ويقول: لأول مرة في تاريخ حياتي أستطيع أن أتنفس الصعداء وأخط مقالاً صريحًا في جو تسوده الكرامات، ففي عهد وزارة فوزي الملقي تستطيع أن تراقب المسؤولين، وتنقب عن أخطائهم، وتنتقد تصرفاتهم، ولذلك فلم نعد نلغي عقولنا ونتخلى عن مبادئنا ونسيء إلى ضمائرنا في سبيل إرضاء الحكام، واستعطاف المسؤولين[3].

ويؤكد شفيق إرشيدات الذي عين وزيرا للعدل في حكومة فوزي الملقي، إذ قال: إن فوزي الملقي ضليع في اللغات، وصديق للساسة والزعماء في البلاد العربية، رجل سياسي شهد وعاصر العديد من المؤتمرات السياسية، ذو موهبة في الإلقاء والخطابة[4].

وفي حين يعتبر أحمد الطراونة[5]من أشد المعارضين لفوزي الملقي، إلا أنه قال عنه: إن فوزي الملقي كان أستاذي في مدرسة الكرك، وسيبقى أستاذي، ورغم الخلاف السياسي بيننا إلا أن ذلك لا يبطل الود بين الأصدقاء، وكلنا وجدنا لخدمة الوطن[6].

---

(١) محمد تيسير ظبيان، ولد من أبوين دمشقيين في مصياف من أعمال سورية عين ضابطًا في الجيش السوري ومرافقا ليوسف العظمة قائد معركة ميسلون، وعند استشهاد يوسف العظمة التجأ إلى شرقي الأردن خوفًا من الفرنسيين، فعمل مدرسًا، وأصدر عام ١٩٢٨ جريدة الجزيرة في سورية ثم نقلها إلى الأردن بناء على طلب من الأمير عبد الله، انظر، محمد أبو صوفة، أعلام الفكر والأدب في الأردن، عمان، مكبتة الأقصى، ١٩٨٣، ص ١٣٨-١٤٣.

(٢) الجزيرة،، ١٠/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٢١٤٩.

(٣) الجزيرة، ٢٤/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٢١٢٧.

(٤) شفيق إرشيدات، حديث السياسة مجلس الوزراء، مجلة الميثاق، عمان، العدد٣١، ٢٩/ ٤/ ١٩٥٠، ص ٤

(٥) أحمد الطراونة، من مواليد الكرك، حاصل على ليسانس في الحقوق من الجامعة السورية، عين قاضيًا للصلح في العديد من محافظات المملكة، انتخب نائبًا عن الكرك لأكثر من مرة، ورئيسًا لمجلس النواب، ووزيراً للمالية، انتسب إلى الحزب العربي الدستوري، وشكل معارضة ضد حكومة فوزي الملقي، انظر، الطراونة، رحلتي مع الأردن.

(٦) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص ٥٣.

ففوزي الملقي واحد منا، وبعضنا عرّف الملك عبد الله بن الحسين عليه، وحتى أرسله لدراسة الطب البيطري، وأقنعوه ليرسل سفيراً إلى إحدى الدول العربية، وقد أصبحت له كتلة قوية في مجلس الأمة قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، وتقربت إليه المعارضة لحكومة أبو الهدى، ليصبح فيما بعد أول رئيس للحكومة عند تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية[1].

أمّا كامل مروة، رئيس تحرير جريدة الحياة اللبنانية، فقد قال: يعد فوزي الملقي من أبرز رجالات الأردن، امتاز بروحه العربية الصافية وعواطفه القوية، فقد جاهد في سبيل بلاده، دمث الأخلاق، لطيف المعشر والحديث، يتميز بدبلوماسيته البارعة وأسلوبه البارز في الحياة والعمل، كما يعتبر من الساسة البارزين القلائل الذين جمعوا بين الإخلاص لبلادهم والوفاء لمتطلبات السياسة، يعتبر رأي فوزي الملقي ذا وزن يعتد به كل الاعتداد في كل مشكلة وقضية، صاحب حكمة وفكر صائب ترك أثرا بعيداً في تاريخ الأردن الحديث[2].

ويمكن لنا بعد استعراض آراء معاصري فوزي الملقي أن نستنتج أهم ما قيل فيه:

١) صاحب خلق رفيع وعالٍ.
٢) أديب وخطيب رغم أن تحصيله العلمي كان بعيدا عن الأدب العربي.
٣) شخصية محبوبة على المستوى الشعبي والرسمي.
٤) الموازنة بين خدمة الوطن وخدمة العرش الملكي ولذلك وصف بأنه موظف سياسي جيد.
٥) صادق معظم الفئات السياسية رغم اختلاف توجهاتها وأفكارها.
٦) له سمعة على المستوى الوطني والقومي والدولي.

---

(١) الطراونة، ص ٥٣-٥٤.

(٢) الحياة اللبنانية، ١٢/ ١/ ١٩٦٢، العدد ٤٨٢٤.

٧) سياسي ودبلوماسي محنك لذلك وصف بالذكاء والدهاء السياسي.

٨) لديه القدرة على العفو والتسامح.

٩) شخصية مستقلة ومتواضعة.

١٠) منظم في حياته وعمله.

الفصل الثاني
فوزي الملقي رئيساً للوزراء

- الأوضاع السياسية في الأردن قبل تشكيل وزارة فوزي الملقي.
- حكومة فوزي الملقي.
- البيان الوزاري.
- المعارضة السياسية.
- الاستقالة.
- السنوات الأخيرة ١٩٥٥-١٩٦٢.

الأوضاع السياسية في الأردن قبل تشكيل وزارة فوزي الملقي

بعد اغتيال الملك عبد الله بن الحسين في المسجد الأقصى في ٢٠ تموز ١٩٥١، أعلن سمير الرفاعي رئيس الوزراء حالة الطوارئ في الأردن، خشية حدوث اضطرابات بين السكان، وللمحافظة على الأمن والاستقرار[١]، كما عقد سمير الرفاعي اجتماعا طارئاً حضره توفيق أبو الهدى، وسعيد المفتي، وإبراهيم هاشم بصفتهم رؤساء وزراء سابقين، ولديهم خبرة[٢]، لمناداة الأمير طلال بن عبد الله ملكاً على البلاد[٣].

وكان الأمير طلال بن عبد الله في هذا الوقت يتلقى العلاج في سويسرا، فقرر مجلس الوزراء تنصيب الأمير نايف وصياً على العرش طيلة غياب الأمير طلال بن عبد الله عن الأردن[٤].

وحضر الوفد العراقي برئاسة الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، ونوري السعيد رئيس الوزراء للتعزية، وجرت محادثات بين الطرفين لإقامة وحدة بين البلدين استكمالاً لرغبة الملك الراحل الملك عبد الله بن الحسين، وأشاروا إلى أن رئيس الوزراء سمير الرفاعي على علم بهذا الأمر[٥].

---

(1) R.j vol 7, F.O 371 / 91789, From Kirkbride to Mr. Furlonge, 25 / 7 /1951, p١٠٧..

(2) R.j vol 7, F.O 371 / 91789, From Kirkbride to Mr. Furlonge, 25 / 7 /1951, p١٠٧..

(٣) د.ك.و(٢٧٠٩/ ٣١١)، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع في الأردن، ٣٠/ ٩/ ١٩٥١، و٧٤، ص١٢٨

(٤) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٣٨

(٥) المجالي، مذكراتي، ص١٠٧ أما الوثائق البريطانية فتؤكد أن الملك عبد الله لم يخبر بأمر الوحدة إلا فوزي الملقي وزير الدفاع، إذ صرح الملك للملقي أن له رغبة في إقامة وحدة بين البلدين، لمعرفة المزيد انظر:
F.O ،371 / 82779. From Amman To F.O 5/7/1950.P. 72. 8.R. H D Vol

كما جرت محادثات بين نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وتوفيق أبو الهدى قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، ذكرها هزاع المجالي في مذكراته، وبيّن أن حديث العراقيين في أمر الوحدة في مثل هذا الظرف كان بعيداً عن الكياسة وحسن التقدير[١].

وعقب الانتهاء من مراسم دفن الملك عبد الله بن الحسين، قدم سمير الرفاعي استقالته إلى الأمير نايف، وكان واضحاً لدى الجميع بأن سمير الرفاعي سوف يُكلف بالوزارة الجديدة خصوصاً أن الوزارة نفسها هي التي نصبت الأمير نايف وصياً على العرش[٢].

وكانت المفاجأة للجميع تكليف توفيق أبو الهدى رئيساً للوزراء بناء على اتفاق مسبق بين الأمير نايف و السفير البريطاني في الأردن كيركبرايد (Kirkbride)[٣]، إذ علل الأمير نايف رغبته في تنفيذ وصية الملك عبد الله بن الحسين بقبول استقالة سمير الرفاعي وتعيين توفيق أبو الهدى بدلاً منه[٤].

وتتساءل الباحثة، هل الملك عبد الله بن الحسين أوصى حقيقة بتعيين توفيق أبو الهدى وإقالة سمير الرفاعي؟

وتكمن الإجابة على هذا السؤال في أن الملك عبد الله بن الحسين، إذا كان أوصى حقيقةً بتعيين أبو الهدى رئيساً للوزراء، فالأجدر به تعيينه وصياً على العرش قبل اغتياله، كذلك يظهر أن للعراق دوراً في قبول استقالة سمير الرفاعي، فالوفد العراقي الذي قدم إلى الأردن للتعزية بالملك عبد الله بن الحسين كان يهدد بإقالة حكومة سمير الرفاعي إذا هو استمر بها[٥]، لأنه كان رافضاً للوحدة.

---

(١) المجالي، مذكراتي، ص ١٠٨.

(٢) رائد هياجنة، سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية، إربد، جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، ٢٠٠٢، ص١٠٢-١٠٥.

(٣) ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، عمان، دار العروبة، ١٩٨٠ ص٥٤.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، بيروت، المكتب التجاري ١٩٦٢، ص٢٩٩.
وجه سفير الولايات المتحدة إلى الملك عبدالله بن الحسين التحذير التالي: "هناك مؤامرة للاعتداء على حياتكم أرجو أن تعدلوا عن برنامجكم في الذهاب إلى القدس"، انظر الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مهنتي كملك، ترجمة غازي غزيل، عمان، مؤسسة مصري ١٩٨٧، ص٢٩.

(5) R.J Vol, 7.F.O 371/91789. From Kirkbride To Mr. Furlonge.25/7/1951.p.109

وفي هذه الفترة الحرجة اشتدت الخصومة بين سمير الرفاعي وتوفيق أبو الهدى، إذ بيّن توفيق أبو الهدى أن سمير الرفاعي يدبر مؤامرة لقلب الحكم، ويريد تأييد الأمير نايف ليصبح ملكاً على الأردن بدلاً من الأمير طلال [١].

ويبدو أن رواية توفيق أبو الهدى غير مقنعة، فلو كان سمير الرفاعي يخطط لذلك، ووجد تأييدا من الأمير نايف لأبقاه رئيساً للوزراء.

ورغم ذلك، فقد تم تجاوز الخلافات، وتسلم توفيق أبو الهدى الوزارة، وتولى الأمير طلال بن عبد الله سلطاته الدستورية في ٦ أيلول ١٩٥١، كذلك قرر مجلس الأمة المناداة بالأمير حسين بن طلال ولياً للعهد[٢].

ولكن المرض عاود الملك طلال بن عبد الله بعد تسلمه الحكم، فبدأت نوايا الأمير عبد الإله لتنصيب الأمير نايف ملكاً على البلاد، باعتباره أحق بالحكم[٣]، وعندئذ سوف يسهل على الأمير عبد الإله إقامة وحدة بين الأردن والعراق[٤].

وعلى الرغم من أن توفيق أبو الهدى لم يكن من محبذي الوحدة، لكنه لم يقف في وجه العراقيين، كما وقف سمير الرفاعي الذي كان ضد رغبة الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق[٥].

وقد توالت التقارير الطبية بالوصول إلى مجلس الوزراء عن صحة الملك طلال بن عبد الله، فتقرر عندها أن ترسل هذه التقارير خارج البلاد لمعرفة مدى قدرة الملك على ممارسة سلطاته الدستورية[٦].

---

(١) النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق، ص٣٠٠

(٢) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٣٦

(٣) د.ك ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع في الأردن، ٣٠/ ٩/ ١٩٥١ و ٧٤، ص ١٢٨.

(٤) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص ١٩-٤٢

(5) R.J vol 7، F.O 371/ 91789. From Kirkbride To Furlonge 25/ 7/ 1951. pp 108-118

(٦) المجالي، مذكراتي، ص ١٢٠. الأطباء الثلاثة الذين اشتركوا في كتابة التقرير النهائي الخاص بالملك طلال بن عبد الله هم: جميل التوتنجي، وشوكت الساطي، وشوكت المفتي، وكان التقرير قد صدر قبلهم من قبل أطباء خارج الأردن هم: كامل الخولي، ويوسف برادة، وقد قرروا أن حالة الملك الصحية تجعل من المتعذر عليه ممارسة سلطاته الدستورية، انظر، د.ك.و.، (٢٧١٠/ ٣١١) تقارير المفوضية العراقية في عمان، التقرير الخاص بالأطباء الثلاثة ١٣/ ٨/ ١٩٥٢ و ٣٥، ص٧٧.

كما تقرر تعيين هيئة نيابة لتولي صلاحيات الملك طلال بن عبد الله أثناء غيابه خارج الوطن[1]، وأرسلت هذه التقارير إلى مجلس الأمة لمناقشتها، وبعد صدور التقارير النهائية من الأطباء المسؤولين قرر المجلس إنهاء ولاية الملك طلال بن عبد الله، والمناداة بالأمير حسين بن طلال ملكًا دستوريًا على البلاد[2].

وظهر بعد ذلك ما عرف بأزمة الكيان الأردني، وهي أن إمكانيات الأردن المالية والاقتصادية لا تتناسب مع المسؤولية الملقاة على عاتقه بعد نكبة فلسطين، كذلك لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على معونات أجنبية، لأن لها مخاطر كبيرة، إضافة إلى ضرورة اتحاد الأردن مع العراق، نظراً لإمكانيات العراق وقدراته المالية، والعائلة في كلا البلدين واحدة، وقد تزعم هذه الحملة النائب قدري طوقان عضو مجلس النواب، وأيده آخرون أغلبهم من نواب الضفة الغربية، مثل أنور الخطيب وخلوصي الخيري وعبد الله الريماوي[3].

(١) هيئة النيابة التي وضعت كانت قد صدرت من قبل مجلس الوزراء في ٤/ ٦/ ١٩٥٢ فقرر تعيين أعضاء الهيئة التالية أسماؤُهم، إبراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان، وسليمان طوقان عضو مجلس الأعيان، وعبد الرحمن إرشيدات عضو مجلس الأعيان، وقد اتخذت الهيئة قرارا في ٣/ ٨/ ١٩٥٢ إلغاء جميع الرتب والألقاب المختلفة في المملكة، كذلك أصدر مجلس الأمة الأردني قرارا بإنهاء ولاية الملك طلال والمناداة بالأمير حسين ملكا على البلاد في ١١/ ٨/ ١٩٥٢، واتخذ في نفس الوقت مجلس الوزراء قرارا بتعديل هيئة النيابة إلى مجلس وصاية كانوا أنفسهم أعضاء هيئة النيابة، لأن الملك لم يكن يبلغ السن االقانونية، انظر حازم نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، ١٩٥٢-١٩٦٧، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠، ص٢٠٨، وسيشار له لاحقا نسيبة تاريخ الأردن.

(٢) الحسين بن طلال، ليس سهلا أن تكون ملكا، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر، ١٩٩٩، ص٤١، وسيشار له لاحقا الحسين، ليس سهلا.

(٣) المجالي، مذكراتي، ص ١٢٣

ونتيجة لذلك، هدد توفيق أبو الهدى النواب باستخدام قانون الدفاع لعام ١٩٣٥، لتوفير الأمن، والذي يجيز لرئيس الوزراء اعتقال من يريد ولأي مدة كانت، وفعلاً نفذ ما عزم عليه، فقام بحملة اعتقالات واسعة بحجة تطهير الجهاز الإداري[١].

وقد تشكلت نتيجة لذلك معارضة قوية لتوفيق أبو الهدى، راقبت في هذا الأثناء تصرفات توفيق أبو الهدى ونقلتها إلى الملك الحسين بن طلال عن طريق التقاء المعارضة مع السفير فوزي الملقي في مقر السفارة الأردنية في لندن، وإخباره بحقيقة الأحداث في الأردن، فوصل إلى مسامع الملك الحسين بن طلال رغبة توفيق أبو الهدى تولي الحكم في الأردن[٢].

ولم يكن توفيق أبو الهدى يقدر احتياجات البلاد الأمنية، إضافة إلى سوء الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد، وعلى الجانب الآخر، فإن أعضاء مجلس الوزراء لم يستطيعوا عمل شيء سوى تلبية رغبات توفيق أبو الهدى، ونادراً ما كان يعطى لهم صلاحيات[٣].

وزاد من سوء الأوضاع في الأردن، أن بعض السياسيين رغب في الوصول إلى ما وصل إليه توفيق أبو الهدى، الذي تولى السلطة فترات طويلة، ولكن ذلك أدى إلى ضعف شعبيته[٤]، لأن الشعب عانى الكثير في عهده، ولم يشعر بالراحة والأمان طيلة فترة حكمه.

وربما من أكثر الأسباب التي زادت من غضب المعارضة، موقف توفيق أبو الهدى في إحدى جلسات مجلس النواب١٦/ ١١/ ١٩٥٢ التي عقدت للتصويت على الثقة

---

(1) R.J vol 7. F.O 371/98859. From Furlonge To Mr. Eden. Internal political Jordan. 7/11/1952. p 467. in situation

وانظر أيضا إيمان العكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، عمان وزارة الثقافة، ٢٠٠٢، ص٤٥ والكتاب بالأصل رسالة ماجستير مقدمة لجامعة اليرموك

(٢) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٤٣

(3) Satloff. From Abdullah To Hussein P.71

(4) . R.J vol 7. F.O 371/98859 p 469.

بالحكومة، فقد قرر سبعة عشر نائبًا من أصل أربعين الانسحاب من الجلسة لجعلها غير قانونية، لأن الدستور الأردني نص على حصول الحكومة على الثقة بأغلبية ثلثي الأعضاء قبل التعديل، إلا أن توفيق أبو الهدى طلب استمرارية الجلسة رغم عدم عودة النواب، واعتبر الجلسة قانونية، فحصلت الحكومة على الثقة[١].

وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهات السياسية للمعارضة، وعدم وجود حزب واحد يجمعها كلها، فقد أجمعت على ما يلي[٢]:

إقصاء توفيق أبو الهدى عن الحكم.

١) تعديل المادة ٥٣[٣] من الدستور تعديلاً يضمن للشعب السيطرة على مصيره، ويجعل الحكومة مسؤولة أمام أكثرية عادية في مجلس النواب.

٢) إلغاء القوانين الاستثنائية، وتعديل قانون الدفاع لعام ١٩٣٥، ووقف العمل به وإطلاق سراح المعتقلين وإحالتهم للقضاء.

٣) محاربة البطالة والغلاء.

٤) المحافظة على حقوق اللاجئين ومنع استبداد وكالة الغوث بهم.

٥) تطهير الجهاز الإداري.

وبدلاً من أن تقوم حكومة توفيق أبو الهدى بتحسين وضعها أمام الشعب ونوابه، فقد أصبحت محطة للانتقاد الكبير نتيجة قيامها بما يلي[٤]:

١) منع الصحافة ودور الطباعة والنشر من نشر أي بيان للمعارضة.

---

(١) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص٥١

(٢) د. ك و، ٢٧١١/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع الداخلي ١/ ١٢/ ١٩٥٢مطالب المعارضة، و٢٤، ص١٢٣، وانظر أيضا العكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة، ص٣٢

(٣) لمعرفة نص المادة ٥٣ انظر، النهج الديمقراطي للملقي، ص ١٣٥.

(٤) د.ك.و ٢٧١١/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقي في عمان، الوضع الداخلي في الأردن، ١/ ١٢/ ١٩٥٢، و٢٤، ص ١٢٤.

٢) لجوء الحكومة إلى الاستحواذ على التأييد الشعبي بالترغيب في بعض الأحيان، والترهيب في أحيان أخرى، لذلك كلفت رؤساء البلديات و الهيئات الشعبية والمخاتير إرسال برقيات تأييد للحكومة، على الرغم من البرقيات التي طالبت بإقالتها.

٣) إيقاف بعض الموظفين عن العمل، والاستغناء عن خدمات بعضهم، ونقل بعض الموظفين إذا لم يتجاوبوا مع إرادتها.

٤) إقدام الحكومة على اعتقال عدد كبير من المواطنين من أبناء الضفتين.

٥) إغلاق الصحف الخاصة بالمعارضة وسحب امتيازاتها أو رفضها[1].

---

(١) الحوادث، ١١/ ٥/ ١٩٥٣، عدد٦٤، أما عن الصحف التي تم تعطيلها فهي، الصريح، حول العالم، والصحف التي ألغيت رخصها فهي:

أ- الرائد لصاحبها عيسى عطا الله

ب- الشباب، هاشم الدباس

ت- الهدف، يحيى حمودة

ث- النشرة الإخبارية، محمد التيباني

ج- الطريق، فيصل النابلسي

ح- العروة الوثقي، نصري عبد الله

خ- الإخاء، جبرائيل أبو سعدى

د- اليقظة، جمال الأعمى

انظر الجريدة الرسمية، الأعداد التالية مع ملاحقها، ١١٢١، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٣٦، ١١٣٩، لسنة ١٩٥٣،٥٢

وانظر أيضا، محمد محي الدين المصري، الأردن (١٩٥٣-١٩٥٧) دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦ ص٢٧، ولمعرفة نشاط الصحف، انظر الصحافة الأردنية في أربعين عاما، مجلة رسالة الأردن، عمان، المديرية العامة للمطبوعات، ع ٦، ١٩٥٩، ص ١-١٩.

ونتيجة لذلك، أصدر توفيق أبو الهدى بعد أن استشرى الفساد في دوائر الحكومة قانون تطهير الجهاز الإداري[1]، إضافة إلى لجوء الحكومة إلى إطلاق سراح المحتجزين بموجب قانون الدفاع[2].

(1) .R.J vol 7. FO 371/18885, From Furlonge To Bowker. 9/10/ 1952, p210.

جاء في تقارير المفوضية العراقية في عمان أن رئيس الوزراء أصدر قراراً بإطلاق سراح المعتقلين وفق قانون منع الجرائم، وأفرج عن ٢٠٠ معتقل كان من بينهم: العينان سليمان التاجي الفاروقي، ونجيب أبو الشعر، إلا أنه عند عودة المعتقلين من سجن الجفر ودخولهم إلى عمان، هتفوا بسقوط المعاهدة الأردنية – البريطانية والفريق غلوب (Glubb) مما أدى إلى إعادتهم إلى معتقلهم، وقدر عددهم ٣٥ معتقلا.

انظر: د.ك و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الإفراج عن المعتقلين ١٢/ ١٠/ ١٩٥٢ و٢، ص٢.

وفي ٢/ ٩/ ١٩٥٢، كتبت إحدى الصحف المصرية، (دار أخبار اليوم) خبرا مفاده أن نصف سكان الأردن في السجون، وقد ردت دائرة المطبوعات في بيان نشرته في الصحف أن العدد الصحيح للمسجونين والمعتقلين الموجودين في السجون خلال سنة ١٩٥١ هو (٦٣٠٠) سجين.

انظر: د.ك، و، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحالة العامة في الأردن ٢٨/ ٩/ ١٩٥٢، و٦، ص١٣.

(٢) المجالي، مذكراتي، ص١٢٩.

حكومة فوزي الملقي

نودي بالأمير الحسين بن طلال في ١١ آب ١٩٥٢ ملكا على الأردن، إلا أنه لم يكن قد أتم ثماني عشرة سنة قمرية التي نص عليها الدستور الأردني[١].

اقترح فوزي الملقي سفير الأردن في لندن أن يلتحق الملك الحسين بن طلال بكلية ساند هرست العسكرية[٢]، ورغم اعتراض توفيق أبو الهدى سافر الملك في ١٩ أيلول ١٩٥٢ ليتدرب في بريطانيا تدريبا عسكريا مكثفا[٣].

وفي نيسان عام ١٩٥٣ عاد الملك الحسين بن طلال بعد انتهاء فترة التدريب إلى الأردن، يرافقه فوزي الملقي، وبعد وصوله مباشرة بدأ الملك جولاته الميدانية في مختلف أنحاء المملكة[٤].

وتفقد مختلف الوزارات والدوائر الحكومية، وقد شاركه في هذه الزيارات فوزي الملقي، حتى أنه وضع معه حجر الأساس للقصر الجديد الذي حدد موقعه في الجهة الجنوبية من جبل عمان[٥].

---

(١) المادة ٢٨ (ز) من الدستور الأردني تنص على ما يلي: "يبلغ الملك سن الرشد متى أتم ثماني عشرة سنة قمرية من عمره. فإذا انتقل العرش إلى من هو دون هذا السن يمارس صلاحيات الملك الوصي أو مجلس الوصاية". انظر الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، عمان، مطبوعات مجلس الأمة، ١٩٨٦.

(٢) يقول جيمس لنت في كتابه الحسين سيرة حياة، إن الشريف ناصر هو الذي اقترح على الحكومة أن يلتحق الملك حسين بكلية (ساندهرست) العسكرية، ويبدو أن فوزي الملقي كان قد اقترح الفكرة على الشريف ناصر، وقام الشريف بإقناع الحكومة ممثلة بشخص رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى الذي كان رافضا لهذا الاقتراح، واقترح الفكرة على الملك الحسين بن طلال فرحب بها، انظر، جيمس لنت، الحسين سيرة حياة، ترجمة شفيق جميعان، عمان، الدار العربية، ١٩٩٠، ص٥٨ وسيشار له لاحقا لنت الحسين سيرة حياة.

(٣) الحسين، ليس سهلاً، ص٤٠.

(٤) الأردن، ٥/ ٤/ ١٩٥٣، عدد ٢٥١٨.

(٥) الأردن١٠/ ٤/ ١٩٥٣، عدد ٢٥٢٣.

ومن الأسماء المرشحة لتشكيل الوزارة في بداية عهد الملك الحسين بن طلال سمير الرفاعي، إبراهيم هاشم، فوزي الملقي، وسعيد المفتي، ورغم استبعاد المفتي، وتردد أخبار عن نفي تعيين فوزي الملقي رئيساً للوزراء، في حين توقعت بعض الأوساط السياسية أن يتسلم منصباً كبيراً في الديوان الملكي، أو يكلف بحقيبة فقط في الوزارة الجديدة[١].

لكن بمجرد أن تسلم الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية كلف فوزي الملقي تأليف الوزارة لعدة أسباب نذكر منها:

١) معرفة الملك الحسين بن طلال لفوزي الملقي معرفة جيدة، فمنذ أن نودي بالأمير حسين بن طلال ملكا على الأردن كان فوزي الملقي سفيرا في لندن، فنشأت بينهما صداقة قوية، إذ كان لفوزي الملقي مكانة عند الملك، وكان الملقي مرافقا للملك في معظم جولاته ورحلاته، حتى أن عطلة نهاية الأسبوع كان الملك يقضيها ومعه الملقي[٢]، وأصبح فوزي الملقي نتيجة ذلك مؤتمنا على أسراره[٣].

٢) شعور الملك الحسين بن طلال بحاجته إلى نهج جديد للحكم، فهو بحاجة إلى فريق شاب يعمل معه يكون متحمسا للبناء والتحديث والاستقلال السياسي للبلد[٤].

٣) أثناء دراسة الملك الحسين بن طلال في لندن تأثر بالروح القومية التي سادت العالم العربي، كما أن فوزي الملقي كان من القوميين المتحمسين، واستطاع أن

---

(1) R.J. Vol. F.O. 371/104887, Mcorandan By, J,. Bowker To Eastern Partment F.O 19/1/1953. p. 657.

(٢) لنت، الحسين سيرة حياة، ص ٤٩.

(3) Kamal Salibi, The Modern History Of Jordon.London I.B Touris. Co. Ltd, London, 1993.p171

(4) Adnan Abu-Odeh. Jordanians Palestinians And The Hashemite Kingdom, Washington United States Institute Of Pease Press. 1999, P 70

ينقل إليه مشاعره نتيجة صداقتهما ولقاءا تهما المستمرة، وقد شعر الملك بما عانى منه شعبه، لذلك شاطره المشاعر الوطنية، وأصبح أمله في رؤية تطور بلاده، فالتقت مشاعر الملك وآماله مع مشاعر فوزي الملقي في الرغبة في تطوير بلدهما[١].

٤) ويعتبر من أهم الأسباب لاختيار فوزي الملقي رئيسا للوزراء وجود الملك الحسين بن طلال الذي كان صاحب نهج جديد شعاره المشاركة الشعبية، لذلك فقد نظر إلى فوزي الملقي باعتباره الشخص الذي سوف يحقق رغباته[٢]، إذ أن أفكار فوزي الملقي ووجهات نظره كانت مماثلة لفكر الملك الشاب، كما أن فوزي ا لملقي تشرب الديمقراطية والحريات السياسية والاجتماعية [٣] بحكم إقامته في بريطانيا طالبا وسفيرا.

٥) شخصية فوزي الملقي التي حصلت على قبول العائلة المالكة، فقد عبرت الملكة زين الشرف للسفير البريطاني في الأردن فيرلونج (Furlonge) بأن أفضل وريث لتوفيق أبو الهدى هو فوزي الملقي[٤]، خصوصا أنه كان غائبا عن الأردن خلال سنوات الأزمة بعد موت الملك عبد الله مما أضفى عليه نوعا من النزاهة السياسية

٦) يعتبر اختيار فوزي الملقي وريثا لتوفيق أبو الهدى بعد تسلم الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية، بمثابة جيل جديد للسياسيين الأردنيين، فقد كان أول رئيس وزراء ولد في الأردن في القرن العشرين مقارنة برؤساء وزراء سابقين[٥].

---

(١) لنت، الحسين سيرة حياة،، ص ٥٤

(2) Aruri,,..Aruri, Naseer Jordan Astud In Political Development 1921-1955 Netherland Nartinus Hishoff, the Hague p 106

(3) Salibi. The Modern History Of Jordon p.178

(4) R.J Vol 7.F.O, 371 / 104887, Memorandan By J. Bowker To Eastern Department F.O 19/1/1953. Pp 654-658

(5) Satloff, From Abdullah To Hussein. p75.

٧) وعبرت صحيفة الكفاح الإسلامي أن الشعب في الأردن سئم من الجيل القديم الذي تولى الحكم في الأردن، ورغب في رئيس وزراء جديد وسياسة مغايرة، فاستبشروا في شخص فوزي الملقي خيرا، إضافة إلى الرغبة في التجديد على اعتبار أن النفس الإنسانية بحاجة إلى التغيير حتى في رجال السياسة والحكم[١].

لكن ما هي ردود الفعل الرسمية والشعبية على تعيين فوزي الملقي رئيسا للوزراء؟

لقد تباينت الآراء حول تعيين فوزي الملقي، فقد رحبت المعارضة لحكومة توفيق أبو الهدى بفوزي الملقي، وعلى حد قول أحمد الطراونة، عملت المعارضة على الإيقاع بين الملك والحكومة بواسطة فوزي الملقي الذي شكل كتلة قوية له في مجلس الأمة قبل أن يتسلم الوزارة، فكانت المعارضة تنقل الأخبار له وتبين أنه سوف يكون أول رئيس وزراء للأردن بعد أن يتسلم الملك سلطاته الدستورية[٢].

وأدركت الدوائر السياسية في بريطانيا أن الملك الحسين بن طلال عند عودته إلى الأردن وبرفقته فوزي الملقي، بإن الملقي سوف يخلف توفيق أبو الهدى بمجرد تسلم الملك مقاليد الحكم[٣].

واعتبرت المنصب الجديد هو فرصة لفوزي الملقي، لهذا سوف يعمل على عدم ضياعها، كذلك نظرت إلى تعيين الملقي رئيسا للوزراء بأنه أمر ليس بالسهل على اعتبار أن فوزي الملقي غاب عن الأردن مدة سنتين، كما أنه غير مطلع على أهم الأحداث والتطورات السياسية في البلد[٤].

كما رأت أن هناك سببا آخر يجعله غير قادر على تحمل المسؤولية، وهو ارتباطه باتفاقية رودس عام ١٩٤٩، وهذه لن تقربه من سياسيي الضفة الغربية[٥].

---

(١) الكفاح الإسلامي ١٩/ ٨/ ١٩٥٤ عدد ٢.

(٢) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص ٤٤.

(3) R.H.D.Vol 8 F.O 371/104890. From Amman To F.O 18/5/1953. P466

(4) R.H.D.Vol 8 F.O 371/104890 p.460

(5) Ibid R.H.D.Vol 8 F.O 371/104890,. p 466.

ومن الأسباب التي عبرت فيها بريطانيا عن عدم قبولها لتعيين فوزي الملقي، وحاولت العمل ضد القرار بتحفظ كانت[1]:

١) ضعف شخصية فوزي الملقي.

٢) بعد إقامة فوزي الملقي في لندن سوف ينظر إليه من وجهة نظر الشعب الأردني أنه صديق لبريطانيا أو منفذ لرغباتها.

وترى الباحثة أن الأسباب التي تذرعت بها بريطانيا لرفضها تعيين الملقي غير مقنعة للأسباب التالية:

١) لم يكن فوزي الملقي مقطوع الصلة عن الشعب، فقد كان على اتصال دائم بالمعارضة السياسية وهو في لندن، وكوّن كتلة قوية مؤيده له في مجلس الأمة قبل تسلمه السلطة.

٢) وطنية فوزي الملقي وقوميته تبعده عن شبهة التبعية للسياسة البريطانية.

٣) أما السبب الحقيقي لرفض بريطانيا تعيين فوزي الملقي فهو الرغبة في إبقاء توفيق أبو الهدى صاحب الاتجاه المحافظ والمنفذ لسياستها[2]، لذلك حاولت وضع العراقيل أمام تعيين فوزي الملقي، ورغم معارضة بريطانيا لتعيين الملقي إلا أنها وافقت أمام إصرار الملك الحسين بن طلال على هذا التعيين.

---

(1) R.J Vol 7.F.O. 371/104890 Memerandarn By Sir J Bowker To Eastern Department. F.O 14/1/1953 P. 657

(٢) في رسالة بعث بها السفير البريطاني في الأردن إلى وزارة الخارجية البريطانية يخبره عن سياسة جماعة أبو الهدى، المناوئة لفوزي الملقي، بين ما يلي: لا يمكن أن يعيش الأردن بدون وجود بريطانيا العظمى من وجهة نظر الدفاع ضد العدوان الخارجي والمساعدة الاقتصادية أيضا، لذا فإن من الجوهري أن تسير الحكومة الأردنية جنبا إلى جنب مع بريطانيا في كل المجالات، للمزيد من هذه السياسة انظر

R.H.D. Vol 8 FO 371 /104890 From Amman To F.O 11/11/1953, P.492

٤) أما اتهام بريطانيا لفوزي الملقي بضعف الشخصية، فإنه يناقض تماما رفضه محاولاتها المتكررة إبقاء أنور نسيبة وزير الداخلية في عهد أبو الهدى وزيرا في حكومته[١].

فقد رأت بريطانيا بأن بالإمكان إقناع الملك الحسين بن طلال إبقاء أنور نسيبة في الحكم، ولكنها غير قادرة على إقناع فوزي الملقي ببقائه متذرعة بأن الملقي لا يحبه[٢].

فلو كان فوزي الملقي ضعيف الشخصية لاستطاعت إجباره على إبقاء أنور نسيبة، ومع هذا، فقد خلصت بريطانيا إلى أنها رغم مخاوفها من تعيين الملقي رئيسا للوزراء، إلا أنها سوف تعطيه الفرصة حتى يثق بسفيرها في عمان فيرلونج، ليتمكن من تقديم التوجيه ويضعه في المسار الصحيح[٣].

وبعد أن أتم الملك الحسين بن طلال الثامنة عشر قمرية في ٢ أيار١٩٥٣، عمت الاحتفالات بتسلمه سلطاته الدستورية، فاستمرت من ٢ أيار٩١٥٣ إلى٤ أيار١٩٥٣[٤].

وكان توفيق ابوالهدى قد صرح بأنه بعد أن حصل على ثقة مجلس الأمة، فإنه لن يستقيل إلا بعد تسلم الملك الحسين بن طلال سلطاته، ولهذا فإنه سيعمل على القضاء على أية ظاهرة أو عمل يخل بالأمن العام[٥].

---

(١) نظرت بريطانيا إلى تعيين أنور نسيبة في حكومة الملقي مصلحة لها، واعتبرت إبعاده إعاقة لنقل التعليمات البريطانية وتنفيذها انظر

R.H.D. vol 8 ،Ibid ،p 436. R.H D. Vol 8. 371/104890.From Amman To F.O 28/4/1953. P435

(2) Ibid R.H D. Vol 8. 371/104890, p.435

(3) R.J Vol 7.F.O 371/104890 Memerandon By Sir Bowker To Eastern Department F.O 19/1/1953. P 658

(4) R.H.D Vol 8 F.O 371/104890/ From Furlonge To J. Bowker 18/.5./1953. P 466

وانظر الاحتفالات الحوادث ٢/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٦٣، والأردن ٢/ ٥/ ١٩٥٣ عدد٢٥٣، والدفاع ٣/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٥٢٢٦.

(٥) د.ك.و٢٧١١/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان. الوضع الداخلي في الأردن ٣٠/ ٣/ ٩٥٣. و٦٢ ص ٢٢

كذلك صرح توفيق أبو الهدى للسفير البريطاني فيرلونج (Furlonge) بأن الملك الحسين بن طلال متأثر بالفكر الديمقراطي الأوروبي، لذلك فقد علم أنه سيختار فوزي الملقي رئيسا للوزراء لأن فكره أيضا ليبرالي، وكذلك لعلاقته الجيدة مع الملك الحسين بن طلال، ولهذا فإنه لا أمل في توليته[١].

وفي ٥ أيار١٩٥٣، عهد الملك الحسين بن طلال إلى فوزي الملقي بتأليف الوزارة الجديدة وجاء في كتاب التكليف[٢]:

"عهدنا إليكم منصب رئاسة الوزراء مستعينين بالعلي العظيم، مؤملين أن يهدف منهاج وزارتكم تمكين السيادة القومية، والمحافظة على الحقوق العربية، بالتفاهم مع جميع الدول العربية، والمحافظة على علاقات الود مع الدول الحليفة والصديقة.

وفي الداخل، نأمل أن تضعوا منهاجا مفصلا لتعقب حركة إصلاح واسعة في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي، بحيث يشعر المواطنون جميعا أن الحكومات إنما تقام لخدمتهم وتنظيم شؤون حياتهم ورفع مستواهم وتأمين حاضرهم ومستقبلهم لينعموا بالاطمئنان والحياة الكريمة".

وقبل أن يتسلم الوزارة صرح فوزي الملقي لأصدقائه أن الملك الحسين بن طلال سيكلفه بتشكيل الوزارة، وأن سياسته سوف تقوم على أساس تشكيل حكومة ائتلافية تجمع الموالاة والمعارضة معا[٣].

ورغم أن عددا منهم عارضه على هذه الفكرة أمثال سليمان النابلسي، إذ نصحه بعدم الاعتماد على المعارضة إلا إذا تبنى مطالبهم، لكنه رد عليه بأنه لم يكن يوما من الأيام طرفا في النزاع القائم، لكنه من أجل المحافظة على وحدة الصف فإن الحكومة

---

(1) R.J Vol 7 F.O. 371/ 104890، From Amman To F.O 19/3/1953. pp 661-662

(٢) الجريدة الرسمية ٦/ ٥/ ٥٣ عدد١١٤٢.

(٣) المجالي، مذكراتي، ص ١٣٠.

الائتلافية سوف تعمل على تآلف القلوب، وتضع نفسها في خدمة الملك والشعب معا[١]، كما أنها ستعمل على تنفيذ المهمة المطلوبة منها وتحقيق أماني الشعب[٢].

ولهذا، ومنذ أن عهد إليه الملك الحسين بن طلال بتشكيل الوزارة قام بحركة نشطة استطاع من خلالها أن يعقد العديد من الاجتماعات مع وزراء سابقين، ومن أعضاء وزارة توفيق أبو الهدى، كذلك أعضاء من مجلس النواب والأعيان، وأفراد يشتغلون في القضايا العامة، يتشاور معهم من أجل التعاون لتأليف الوزارة الجديدة[٣]، إذ صادف في هذه الفترة العديد من العقبات المختلفة والتيارات المعاكسة أبرزها سيطرة توفيق أبو الهدى على عدد من السياسيين أصحاب النفوذ أمثال هزاع المجالي، إذ كان مرشحا كأحد الوزراء في حكومة فوزي الملقي، لكن توفيق أبو الهدى وضع (فيتو) ضده، أي رفض ترشيحه من قبل القصر[٤].

ولكن رغم ذلك، استطاع فوزي الملقي بلباقته الدبلوماسية أن يتخطى هذه العقبات، وبين أنه رغم اتفاقه مع المعارضة، إلا أنه لن يركز عليها وحدها، بل إن هدفه توحيد جميع الأحزاب، وقد وفق في النهاية على إقامة حل وسط يرضي جميع الأطراف[٥].

وبعد أن أتم فوزي الملقي مشاوراته وضع القائمة النهائية بأسماء الوزراء، فصدرت الإرادة الملكية بالموافقة عليها وتألفت مما يلي[٦]:

---

(١) المجالي، مذكراتي، ص ١٣٠.

(٢) الدفاع، ٧/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٥٢٣٣.

(٣) الحوادث ٢/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٦٣.

(٤) المجالي، مذكراتي ص ١٣١، وانظر الشلبي، دور توفيق أبو الهدى، ص٦٣.

(5) Aruri، op، cit Jordan Astud In Political Development، pp 106-107

(٦) الجريدة الرسمية٦/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ١١٤٢ وانظر أيضا الوثائق الأردنية ص٤٩، كذلك انظر
R.J Vol 8 F.O 371 1048407 From Amman To F.O 1/.6/1953 P 678

١. فوزي الملقي	رئيسا للوزراء وزيرا للدفاع
٢. سعيد المفتي	نائبا للرئيس ووزيرا للدولة
٣. سليمان سكر	وزيرا للمالية
٤. أحمد طوقان	وزيرا للمعارف
٥. أنسطاس حنانيا	وزيرا للتجارة
٦. أنور الخطيب	وزيرا للاقتصاد والإنشاء والتعمير
٧. حسين فخري الخالدي	وزيرا للخارجية وقائما بأعمال قاضي القضاة
٨. حكمت المصري	وزيرا للزراعة
٩. شفيق إرشيدات	وزيرا للعدلية والمواصلات
١٠. مصطفى خليفة	وزيرا للصحة والشؤون الاجتماعية
١١. بهجت التلهوني	وزيرا للداخلية

وإذا حاولنا تحليل الفئات المشاركة في الوزارة، نجد أنها ضمت وزيرا واحدا من وزارة توفيق أبو الهدى هو سعيد المفتي، وأربعة من الوزراء السابقين في الحكومات المختلفة: سليمان سكر، أحمد طوقان، أنور الخطيب وأنسطاس حنانيا، وهولاء يشكلون فئة السياسيين التقليديين، أما بقية الوزراء فالعدد الكبير منهم دخل الوزارة لأول مرة، ويعتبرون من جيل الشباب، وقد شكل عدد منهم معارضة لحكومة أبو الهدى أمثال حكمت المصري وشفيق إرشيدات[١]، يساندهم أنور الخطيب الذي كان في حكومة سمير الرفاعي، ومعه أحمد طوقان قبل اغتيال الملك عبد الله[٢]، وبهذه التشكيلة لا يوجد تواصل للوزارة بنهج وسياسة وزارة توفيق أبو الهدى[٣].

وانظر أيضا تأليف الوزارات الأردنية، مجلة رسالة الأردن عمان المديرية العامة للمطبوعات عدد ٤ ١٩٥٩، ص ١٧. أما عن السيرة الذاتية للوزراء انظر ملحق رقم ٢، ص ٢٢٤-٢٢٧.

(١) المصري، الأردن، ص ٢٩

(٢) د. ك.و، ٣١١/ ٩٧١٣ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوزارة الأردنية الجديدة ١٧/ ٥/ ١٩٥٣و١ ص ٦٠.

(3) Aruri, Jordan Astud In Political Development cit. p 107

ولقيت الحكومة الجديدة قبولا من مختلف الأوساط والفئات السياسية في المجتمع الأردني، فقد علق سليمان النابلسي بأن ما قام به رئيس الوزراء من مشاورات لتأليف الوزارة، يدل على تفهم لمسؤولية الحكم، كذلك يدلل على أن من قبلوا الاشتراك في هذه الوزارة في مثل هذا الظرف الدقيق مقدرين لثقل تحمل المسؤولية، وعلى علم بما سيواجهون من صعاب، وهذا بنظره يعتبر العنصر الأول من عناصر نجاح الوزارة، كما بيّن سليمان النابلسي أن شباب الوزارة وكفاءتهم قادرين على خدمة المواطن بمختلف طبقاته[١].

في حين نجد هزاع المجالي يؤكد على أن عناصر الوزارة الجديدة تدلل على بشائر خير، وأمل جديد للبلاد نحو عهد جديد وإصلاح شامل[٢].

وعبر وصفي ميرزا أحد أعضاء مجلس النواب بقوله: تستحق هذه الوزارة التهنئة، ونرجو لها التوفيق في خدمة الوطن[٣].

أما بريطانيا، وعلى لسان سفيرها فيرلونج، فقد أكدت أن فوزي الملقي لن ينجح في تشكيل الوزارة الجديدة، لأنه غير مرغوب فيه من قبل الساسة في الضفة الغربية، لكنه بعد مشاوراته المتعددة معهم نجح في كسب اثنين بارزين مؤثرين هما حكمت المصري وأحمد طوقان، وهما يمثلان أكبر العائلات في نابلس، مما سهل عليه المهمة، وجعل أكثر ساسة فلسطين مستعدين للانضمام إلى وزارته مثل أنور الخطيب، وحسين الخالدي، وهما من القدس، لذلك لم يكن هناك نقص في مرشحي الضفة الغربية[٤].

ويبدو أن تشكيلة الوزارة الجديدة لم ترض بريطانيا، ففي رسالة بعث بها السفير البريطاني فيرلونج إلى وزارة الخارجية البريطانية، بيّن أن فوزي الملقي رفض النصيحة التي قدمت له، وأصر على تعيين شفيق إرشيدات في الوزارة، وليس له صفة ولا مؤهلات إلا أنه

---

(١) فلسطين ١٧/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٩٥٣-٨٤٥٧.

(٢) فلسطين، ١٧/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٩٥٣-٨٤٥٧، ص٤.

(٣) فلسطين، ١٧/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٩٥٣-٨٤٥٧، ص٤.

(4) R.H D. Vol 8, F.O, 371 / 1048907 From Furlonge To F.O 18 /5/ 1953 P. 467

من إربد، وهو بذلك يشابه فوزي الملقي، إضافة إلى أنه دائم السفر، كذلك عبرعن عدم رضاه إزاء رفض فوزي الملقي إدخال أنور نسيبة في الوزارة إذ اعتبره وزير دفاع قوي[١].

ويلاحظ أن موقف بريطانيا من شفيق إرشيدات جاء بسبب رفض إرشيدات للنفوذ البريطاني في الأردن، فقد عرف بوطنيته، إضافة لمعارضته الشديدة لحكومة توفيق أبو الهدى.

كما أن السفير البريطاني ناقض نفسه، ففي الرسالة السابقة عبّر عن عدم وجود مؤهلات لشفيق إرشيدات رغم أنه نائباومحام، وفي رسالة ثانية رأى أن معظم وزراء فوزي الملقي تنقصهم الخبرة باستثناء ثلاثة منهم، أما العناصر القوية في الحكومة فهي مكونة من حسين الخالدي وزير الخارجية، أنور الخطيب وزير الاقتصاد والإنشاء والتعمير، وشفيق إرشيدات وزير العدل والاتصالات، وهؤلاء الثلاثة وطنيون كبار، وهم غير مقتنعين بوجود القوات البريطانية والارتباط مع بريطانيا[٢].

وتستقرئ الباحثة من الوثائق البريطانية، أن هذه الحكومة في سياستها الديمقراطية مع الشعب، وأسلوبها المرن مع المؤسسات الوطنية، وانفتاحها على الصحافة، جاءت مغايرة للحكومات السابقة التي كانت تعتمد على الشدة مع المواطنين في تنفيذ مهامها، مستندة على السيطرة المطلقة والاستبداد[٣].

وفي استطلاع أجرته الصحف الأردنية لمعرفة وجهات نظر مختلف الفئات في الوزارة الجديدة، خرجت الصحف بما يلي:

١) هناك ارتياح عام عن هذه الوزارة، فوجود عنصر الشباب الغالب عليها يساهم في زيادة نشاطها لقربهم للعمل أكثر من القول، ولقدرتهم على تحقيق مطالب الشعب الذي عانى من أجل تحقيقها[٤].

---

(1) F.O ،371 /104887 Mr. From Furlonge To F.O 18/5/1953 P. 669 Vol 7, R.J.

(2) R.H.D. Vol 8 ،F.O ،371/ 1048901 From Furlonge To F.O 18 /5/1953 P. 469

(3) R.H.D. Vol 8 ،F.O ،371/ 1048901 From Furlonge To F.O 18 /5/1953 P. 469

(٤) الحوادث، ١١/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ٦٤.

٢) وجود عنصر المعارضة الغالب على الوزارة سيؤدي إلى تمسك المعارضة بمطالبها، وهي صورة صادقة لمطالب الشعب، وكذلك وجود المستقلين والمحايدين سيعمل على تدعيم موقف المعارضة، لأنهم سيقفون إلى جانبهم مما يقوي من موقفهم[١].

٣) احتواء الوزارة على مجموعة كبيرة من الشخصيات من مختلف الكتل سيلعب دورا في التآلف والتآزر والاتحاد في سبيل مصلحة الوطن والمواطن[٢]، حتى أن عدداً كبيراً من فئات المجتمع أطلق على الوزارة لقب حكومة الشعب[٣].

٤) توقع الأوساط الشعبية أن الحياة النيابية في الأردن سوف تكون أفضل من قبل، لأن أعضاء الحكومة يمثلون حكومة ائتلافية تحتفظ الكتل السياسية فيها بنسب متوازنة، فلا تطغى كتلة على الأخرى، وعلى هذا الأساس نظر إلى وزارة الملقي بأنها أول وزارة تراعي ذلك[٤].

٥) نجاح فوزي الملقي في اختيار أعضاء الوزارة الجديدة لأنها ضمت عناصر قادرة على العمل والتضحية، ذات دراية بمشكلات الشعب ومصاعبه، وبذلك تكون قد حظيت بتأييد لم تحظ به وزارة سابقة، ولهذا فقد علق الشعب عليها الآمال الكبيرة لخدمة الوطن[٥].

ويبدو للباحثة أن الأسباب التي أدت إلى نجاح فوزي الملقي في تأليف الوزارة رغم كثرة العقبات التي واجهتها هي:

---

(١) الحوادث، ١١/ ٩/ ١٩٥٣، عدد٦٤.

(٢) الدفاع ٦/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٥٢٣٢.

(٣) محمد خريسات وآخرون، محاضرات في تاريخ الأردن، إربد، مؤسسة حمادة، ٢٠٠٠، ص ٢٦٥، وانظر فلسطين ٥/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٩٥١-٨٤٥٥ والدفاع ١٦/ ٦/ ١٩٥٣ عدد ٥٢٦٥.

(٤) الدفاع، ١٦/ ٦/ ١٩٥٣ عدد ٥٢٦٥.

(٥) فلسطين ٦/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٥٥٢- ٨١٥٨.

١) الروح الحيادية التي تحلى بها فوزي الملقي ووجدت عنده، فهو لم يستأثر بفئة على حساب الفئة الأخرى.
٢) إحداث توازن بين ممثلي الضفة الشرقية وممثلي الضفة الغربية، وبذلك استطاع إرضاء الطرفين.
٣) السير وفق رغبات وحاجات الشعب ورغبة ملك البلاد.
٤) الأعمال التعسفية السابقة الحكومة جعلت الشعب يتقبل أية وزارة جديدة مخالفة لوزارة أبو الهدى.
٥) شخصية فوزي الملقي التي شكلت سياسة مغايرة لسياسة أبو الهدى.
٦) الانسجام التام بين ما ورد في كتاب التكليف والرد عليه، فقد جاء الرد من وحي كتاب التكليف، لذلك شعر الشعب بوجود سلطة تنفيذية متآلفة تعمل لمصلحة الشعب.

البيان الوزاري

عقد مجلس النواب جلسة استثنائية في ٢٤أيار١٩٥٣ لمناقشة البيان الوزاري للحكومة الجديدة[١].

وحدد فوزي الملقي أمام المجلس سياسته الداخلية والخارجية، إضافة إلى الأسباب التي شجعته على القبول بتولي رئاسة الحكومة، وعلى الرغم من أنه لم يكن على صلة مباشرة بالحكم بسبب وجوده في بريطانيا سفيرا للأردن، إلا أنه كان على اطلاع بالأوضاع الداخلية من خلال المعارضة.

ومن بين هذه الأسباب[٢]:

أ- وجود ملك شاب لديه عقيدة راسخة قائمة على أساس الإصلاح، وتناسب متطلبات العصر.

ب- ضرورة حصول الشعب على الحياة الحرة الكريمة والمستقرة.

وفي بيانه الوزاري الأول، حدّد فوزي الملقي سياسته الداخلية، مركزا فيها على القضايا التالية:

١) المحافظة على استقلال البلاد.

٢) الاحترام الكامل للدستور ومبادئه مع التركيز على سيادة القانون.

٣) احترام الحريات الأساسية للمواطن.

---

(١) محاضر مجلس الأمة من ٣١/ ١١/ ٥٣-٣١/ ٣/ ١٩٥٤ الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس النواب ٢٤/ ٥/ ١٩٥٣، ص١-٤.

(٢) للتعرف على نص البيان الوزاري لحكومة فوزي الملقي، انظر محاضر مجلس الأمة المصدر نفسه، وانظر أيضا، هاني خير مجموعة البيانات الوزارية الأردنية، عمان د.ن.١٩٧٣، ص٤٣.

٤) وضع خطة شاملة تعمل على تطوير البلاد لرفع مستوى المواطن اقتصاديا، وزيادة وعيه السياسي.
٥) التركيز على الأمن الداخلي.
٦) استقلال القضاء والتشريع.
٧) الاهتمام بالتعليم وتعميم التعليم الابتدائي، وفتح المدارس، وتوسيع التعليم الثانوي بفرعيه المهني والأكاديمي.
٨) الاهتمام بالقطاع الصحي.
٩) الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع برنامج لخمس سنوات.
١٠) الاهتمام بالشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية.
١١) إقامة شبكة مواصلات تربط جميع مناطق المملكة سواء مدنها أو قراها.

وفي مجال السياسة القومية:
١) التركيز على دعم الدول العربية في نضالها من أجل حريتها.
٢) التقارب وزيادة العلاقات بين الدول العربية.
٣) التركيز على القضية الفلسطينية لأنها قضية عربية تهم العرب كلهم.

أما السياسة الخارجية فتقوم على أساسين هما:
١) التركيز على المساواة في تبادل المنافع معنويا وماديا في ظل حفظ حقوق العرب ونضالهم من أجل الحرية والاستقلال.
٢) المحافظة على العهود المبرمة مع الدول الحليفة والصديقة وتنفيذ التزاماتها.

وبعد أن أنهى فوزي الملقي بيانه الوزاري، عقّب النائب وحيد العوران على أن يجري التصويت على البيان دون الحاجة إلى مناقشته، إلا أن عدداً من النواب اعترض على ذلك[1].

(١) انظر مناقشة البيان الوزاري، جلسة مجلس النواب، وقائع الجلسة السادسة، من الدورة الاستثنائية الثانية من الدورة الثانية العادية ٢٦/ ٥/ ١٩٥٣، ص ٢٨٤.

وجرت مناقشة البيان الوزاري بإسهاب في ٢٦أيار١٩٥٣ من قبل النواب، إذ تحدث في الجلسة الخاصة بالثقة ١٩نائبا[١] من أصل ٣٦ نائبا حضروا الجلسة، وجاءت معظم كلمات النواب مؤيدة للبيان الوزاري، ولكن النواب أبدوا التحفظات التالية:

أ. ضرورة إجراء تعديل على الدستور.

ب. العمل على إلغاء قانون الدفاع لعام ١٩٣٥.

ج. إجراء التطهير والإصلاح الإداري في مختلف دوائر الدولة.

وحصلت الحكومة على الثقة بأغلبية الأصوات، إذ صوت لصالحها ٣٢ نائبا، واستنكف أربعة نواب عن التصويت، وغاب عن الجلسة ثلاثة نواب[٢].

---

(١) النواب المتحدثون في الجلسة قدري طوقان، هزاع المجالي عبد الله الريماوي، رشاد مسودة، عبد الله نعواس، عبد القادر صالح، صالح المعشر، عبد الله كليب، رشاد الخطيب، وصفي ميرزا، عبد الفتاح درويش، رشاد طوقان، عبد الرحيم جرار، توفيق قطان، محمد علي بدير، وحيد العوران، سعيد العزة، كامل عريقات، سليم البخيت. للتعرف على النص الكامل لكلمات النواب انظر محاضر مجلس الأمة الأردني من ١/ ١١/ ٥٣-٣١/ ٣/ ١٩٥٤ الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الثانية ٢٦/ ٢/ ١٩٥٣، ص ٢٨٤ –٣١٤، وانظر أيضا جريدة الدفاع ٢٥/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٢٢٤٨، كذلك فيصل بطاينة، فرسان الديمقراطية في الأردن، ج١، عمان د.ن، ٢٠٠٠.ص١٨، عدد النواب الكامل في هذه الفترة كان أربعون نائبا أما حساب نسبة النواب المصوتين ٣٢/ ٣٦ × ١٠٠٪ = ٨٩٪ وهي الأغلبية

(٢) انظر محاضر جلسة مجلس الأمة، المصدر السابق، أما النواب الذين استنكفوا عن التصويت هم: قدري طوقان، عبدا لله الريماوي، عبد الله نعواس، وليد الشكعة. وكانت جل ملاحظاتهم تركز على التحفظات التي أجمع عليها النواب. أما النواب الذين غابوا عن الجلسة: موسى ناصر وسعيد المفتي، لسفره في مهمة رسمية إلى بريطانيا، وخلوصي الخيري، انظر محاضر مجلس الأمة، الجلسة السادسة، من الدورة الاستثنائية الثانية ٢٦/ ٥/ ١٩٥٣، ص ٢٨٤، كذلك فلسطين ٢٧/ ٥/ ١٩٥٣ عدد٧٠-٨٤٧٤، والبطاينة، فرسان الديمقراطية، ص١٢٩.

كتبت صحيفة الدفاع مقالة بعد صدور الثقة بالوزارة تعبر فيها عن رأيها، فقالت إن الوزارة الملقية نالت ثقة البرلمان بالإجماع، وليس بالأغلبية، لأن النواب الأربعة الذين استنكفوا كانوا قد أعلنوا أنهم سيعطون الثقة بناء على تنفيذ ما جاء في البيان، وهذا يعني أنهم موافقون على البيان الوزاري وينتظرون عملية تنفيذه. انظر الدفاع ٢٨/ ٥/ ١٩٥٣ عدد ٥٢٥١٠.

أما صحيفة الجزيرة، فعلقت أن مجلس النواب منح الحكومة ثقة مطلقة، وهذا كان متوقعا حتى قبل انعقاد الجلسة وقبل أن يعين موعدها لأنها وزارة جديرة بالظفر والثقة، وحرية بالتقدير الذي قوبلت به من نواب الأمة الذين هم المرآة التي تعكس صفحته أفكار الشعب، وهم ميزان الزئبق الذي يتحسس آلامهم، انظر الجزيرة، ٣١/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٢١٤١.

وترى الباحثة أن حصول حكومة فوزي الملقي على ثقة المجلس النيابي يعود إلى ما يلي:

١) إن ما جاء في البيان قد أرضى الجميع وكان أكثر مما طالبت به المعارضة.

٢) الصراحة والجدية التي لمسها النواب في البيان الوزاري، حتى أن السفير البريطاني فيرلونج تفاجأ من موقف فوزي الملقي، إذ يقول أنه ناقش بصراحة كل مشكلات بلاده الداخلية والخارجية[١].

٣) تناول البيان القضايا بخطوطها العريضة، ثم إسهابه في تفصيل القضايا، فلم يترك أية قضية سواء أكانت كبيرة أم صغيرة إلا وناقشها، ولهذا فقد جاء البيان مخالفا لبيانات الحكومات السابقة، إذ كان مطولا متخصصا حتى أن البيان يعتبر لونا جديدا في السياسة الأردنية لم يعهده الشارع الأردني من قبل.

٤) ظهور التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فهذه المرة الأولى التي يناقش فيها مجلس النواب قضايا الشعب ومصيره دون وجود تعسف أو استبداد في الرأي من قبل السلطة التنفيذية.

٥) ثقة رئيس الوزراء بنفسه وبالفريق الذي سيعمل معه وجديتهم بالعمل، إذ عبر رئيس الوزراء للسفير البريطاني فيرلونج بأنه سوف يضع بيانا وزاريا يحصل فيه على أغلبية ساحقة بمجرد أن يصبح البرنامج جاهزا للمناقشة[٢].

٦) ترحيب الرئيس بالمعارضة لمراقبة أعمال الحكومة، فقد حاول كسب المستنكفين عن ثقة الحكومة بقوله: "سوف تحكمون على أعمالها في المستقبل، نحن نرحب بالمعارضة الإيجابية، ونعتقد أن المجلس بلا معارضة لا يصلح أن يكون رقيبا على أمور الدولة، والمعارضة ضرورية لأنها من دعائم الحكم النيابي الصحيح"[٣].

---

(1) F.O 371 /104890 From Amman To F.O 26/5/1953 P.250 R.F.A Vol 2

(2) F.O 371 /104890 From Amman To F.O 18/5/1953 P.467 R.H.D Vol 8

(٣) انظر محاضر مجلس الأمة، كلمة رئيس الوزراء بعد جلسة الثقة، الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الثانية ٢٦/ ٥/ ١٩٥٣، ص ٣١٣-٣١٤.

أما الجديد الذي جاءت به حكومة فوزي الملقي في بيانها مقارنة بالبيانات الوزارية السابقة فيمكن إجماله فيما يلي:

١. جاءت حكومة فوزي الملقي برؤية مستقبلية بعيدة عن التقاليد الماضية، فمعظم الوزارات السابقة ركزت على ضرورة العمل على مبادئ النهضة العربية، وهذا لم يكن ظاهرا في حكومة فوزي الملقي، ورغم ذلك فهي لم تتجاهل مبادئ النهضة، بل عبرت عنها بطرق جديدة تتناسب وظروف المجتمع من خلال حرية المواطن ودعم استقلال البلاد.

٢. إن جميع البيانات الوزارية السابقة لا تخلو من قضية فلسطين، والتأكيد على تعاون الدول العربية في حل القضية الفلسطينية، أما وزارة فوزي الملقي رغم أنها طالبت بتعاون عربي، لكنها اعتبرت أن دور الأردن هو الأكبر، وهو واجب عليها تجاه فلسطين وشعبها[١].

٣. تجاهلت الوزارات السابقة قضية حرية المواطن الأردني، وجاءت حكومة فوزي الملقي لتؤكد على الحريات[٢]، وأنها مع الشعب، حتى إن إحدى التسميات التي أطلقت عليها (حكومة الشعب)[٣] مقارنة بالحكومات السابقة التي عملت على كبت الحريات.

٤. أما في مجال التعليم والصحة، فقد تعرضت الحكومات السابقة إلى ضرورة توسيع نطاق التعليم المهني، وزيادة الاهتمام الصحي، لكن حكومة الملقي أعلنت أنها سوف تعمل على توسيع قاعدة التعليم الابتدائي والثانوي، واعتبر فوزي الملقي أن تعليم الإناث هو عنوان رقي الأمة وتقدمها، كما أن التعليم

---

(١) للاطلاع على البيانات الوزارية انظر ملاحق الجريدة الرسمية من سنة ١٩٤٦ ولغاية سنة ١٩٥٤، وقد ركزت في مقارنتي على أكثر من تسلم الوزارة من فترة الاستقلال وحتى عهد فوزي الملقي وهم توفيق أبو الهدى وسمير الرفاعي.

(٢) لمعرفة الحريات التي أعطيت للمواطن في عهد فوزي الملقي، انظر النهج الديمقراطي، ص ١٣٥.

(٣) المجالي، مذكراتي ص١٤٠

أصبح مجانيـاً في جميع مراحل التعليم بدءا من الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الثانوية، وألغيت الأنظمة المتعلقة بدفع الرسوم عن التعليم في مختلف مراحله، إضافة إلى شمولية التعليم لجميع مناطق المملكة مدنها وقراها.

وعلى الصعيد الصحي، اهتمت الحكومة بضرورة شمول التأمين الصحي معظم سكان المملكة، وتوسيع الخدمة الصحية في مختلف المناطق، وزيادة الكوادر الطبية والمستشفيات والمراكز الصحية المختلفة، إضافة إلى زيارات دورية للقرى والعشائر، وإعطاء التعويض للعمال والضمان الاجتماعي لهم، وإنشاء دور الخدمة الاجتماعية للعجزة والمكفوفين والمتشردين، وهذا أيضا جديد لم تتطرق إليه وزارة سابقة.

ويبدو للباحثة أن فوزي الملقي حاول الجمع بين الأصالة والمعاصرة وأحداث توازن بينهما، بالمحافظة على العادات والتقاليد والأعراف والاهتمام بالشعب الأردني في مختلف أصوله، كذلك إدخال الإصلاحات الموجودة في الغرب التي لم تكن موجودة في الأردن.

٥. يضاف إلى ذلك أن الحكومة شعرت بمشكلات المواطنين والوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تعاني منه، فحاولت العمل على رفع معاناة المواطنين من الجوع والفقر، رغم أن المشكلة كانت متفاقمة في الوزارات السابقة، إلا أن البيانات الوزارية لها لم تعر الاقتصاد سوى اهتمام بسيط، وحتى أنها لم تتعرض لمشكلات المواطنين الاقتصادية، كما في حكومة أبو الهدى، فقد كان هدفه كسب المعارضة[١].

٦. لأول مرة في تاريخ الوزارات الأردنية يظهر التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فحصول الوزارة على الثقة بالأغلبية دلالة على رضى عام على هذه الوزارة، وأن الجميع وجد لخدمة المواطن إذا ما قورنت بالوزارات السابقة التي كانت مستبدة، وكانت سياسة بعض رؤساء الوزراء تنفيذ رغباتهم، ولم يظهر

(١) الشلبي، دور توفيق أبو الهدى ص٤٩ وانظر أيضا سمير الرفاعي ودوره في السياسة، ص ٩٦.

التعاون بينهم بعكس حكومة الملقي، إذ وصف معارضو الملقي بأن في الوزارة وزيرا واحدا (فوزي الملقي)، والباقي كلهم رؤساء وزراء، وكان فوزي يفتخر بهذا الكلام[1].

٧. أما على الصعيد الخارجي، فقد ركزت وزارة الملقي على التعاون والتآزر مع الدول العربية، وأعلنت أنها ستعمل على توثيق العلاقات العربية، وخصوصا الاقتصادية، لكن علاقاتها مع الدول الأجنبية سوف تراعي فيها مصلحة الأمة العربية، مع ضمان المحافظة على العهود والمواثيق المبرمة مع الدول الأخرى[2]، لكن البيانات السابقة ركزت على التعاون مع الدول الحليفة وخصوصا بريطانيا لأنها مصدر قوة لها[3].

(١) المجالي مذكراتي ص ١٤٠

(٢) انظر البيان الوزاري لفوزي الملقي محاضر مجلس الأمة الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الثانية ٢٤/ ٥/ ١٩٥٣، ص ١-٦.

(٣) الشلبي، دور توفيق أبو الهدى، ص٤٩، وانظر أيضا سمير الرفاعي ودوره في السياسة، ص٩٦.

المعارضة السياسية

عندما كلف فوزي الملقي بتشكيل حكومة جديدة، بدأت الصعوبات تظهر في طريقه، فقد حاول توفيق أبو الهدى إقناع الملك الحسين بن طلال بتسليم سعيد المفتي رئاسة الوزراء بدل فوزي الملقي، ليضمن ولاءه له، إذ كان على علاقة طيبة معه، لكنه فشل، فاقترح شروطا منها ضرورة أن يتوفر لدى الرئيس الجديد الولاء الكامل للعرش (يقصد أحد جماعته)، إضافة إلى قبوله من كافة الدول العربية[١].

وكانت المعارضة قد تشكلت منذ فترة رئاسة توفيق أبو الهدى الذي واجه معارضة لسياسته في مجلس النواب، فهناك جماعة تؤيد حكومة أبو الهدى أطلق عليها اسم المحافظين أو التقليديين[٢]، وجماعة معارضة لها سمت نفسها الجبهة الوطنية أو التجمع الوطني[٣]، تمكنت من إسقاط حكومة توفيق أبو الهدى رغم النفوذ الذي حظي به، وكانت تنقل أخباره إلى الملك الحسين بن طلال عن طريق فوزي الملقي، لذلك شكلت هذه الجماعة كتلة قوية داعمة لفوزي الملقي عندما تسلم رئاسة الوزراء[٤].

ويبدو للباحثة أن هذه الكتلة القوية، عندما تشكلت لم تكن مؤيدة لفوزي الملقي، إنما كانت معارضة لحكومة أبو الهدى، وبمجرد أن عين الملقي رئيسا للوزراء أعلن أن

---

(1) F.O 371 /104890 From Amman To F.O 19/5/1953 P.672 R.J Vol 8

(٢) أطلق الطراونة على هذه الفئة المحافظين المعتدلين، وهم بنظره الفئة الصامدة في وجه التيارات المعادية للبلد، وقفت مع الملك طلال وتؤمن بالنظام الملكي النيابي، والبعض أطلق عليهم مجموعة القصر، كذلك أطلق على حكومة فوزي الملقي حكومة الأعمال الهوجاء، لأنه اعتبر أن أعضاء هذه الحكومة هم من معارضي حكومة أبو الهدى، انظر، الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٥٣.

(٣) الطراونة، رحلتي مع الأردن. ص ٥٠

(٤) عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة، ص ٤٥.

حكومته ستكون ائتلافية، وبذلك نفى ما قاله الطراونة في أن أغلب الوزراء من الفئة المعارضة في مجلس النواب[1].

ولكن المعارضة لفوزي الملقي بدأت تظهر عندما تبنى مطالب المعارضة في حكومة توفيق أبو الهدى، والتي اعتبرت مطالب الشعب، خصوصا في مجال إطلاق الحريات، فأصبح مؤيدو الحكومة السابقة معارضي الحكومة الجديدة[2].

واستطاعت الحكومة الجديدة أن تروج لنفسها في الشارع الأردني عن طريق إصلاح أخطاء الحكومة السابقة، ومحاولة تنفيذ طلبات الشعب الأردني، مركزين على إقامة علاقات بين الأردن والدول العربية[3]، كما سمحت بحرية الصحافة، لذلك بدأت الصحف تكتب عن أعمال حكومة توفيق أبو الهدى، السابقة وتتابع أعمال فوزي الملقي أولا بأول[4].

وزاد من الحملة ضد توفيق أبو الهدى أن عدداً من الشخصيات السياسية شاركت بمطالب الشعب نفسها، فهذا هزاع المجالي الذي كان نائبا في البرلمان طالب بمثل ما طالب الشعب، وهو محاكمته على الجرائم، وخصوصا اتفاقية رود س، وطالب

---

(١) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٥٢.

(٢) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٥٢.

(٣) المصري، الأردن، ص٣١.

(٤) قامت الصحف بتوجيه الاتهامات لأبي الهدى وطالبت بمحاكمته واعتباره خائنا للمسؤولية، ووصفت حكومته بمقاومة الشعائر الدينية وتشجيعها للإباحية، وأنه صاحب اتجاه لا ديني لأنه تدخل في معهد العلوم الإسلامية وحاول إغلاقه وتغيير منهجه، فزاد من نقمة الشعب عليه. انظر الجزيرة ١٩/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٢١٣١. وترى الباحثة أن هذه السياسة التي لجأ إليها أبو الهدى كانت تنفيذاً لأوامر بريطانيا، ولهذا عندما تغيرت وزارته رفع بعض العلماء والوجهاء وتجار المملكة مذكرة إلى الملقي طالبوا فيها إعادة النظر في قضية معهد العلوم الإسلامية، وإعادة منهاجه الديني الذي غيرته حكومة توفيق أبو الهدى الجزيرة، ١٢/ ١٠/ ٥٣ عدد ٢٢٤٠، بلغت أعداد الموقعين على العريضة بالآلاف نشرت الجزيرة عددا كبيرا من الأسماء.

بمحاكمته برلمانيا أو من قبل محكمة خاصة لها صلاحيات متعددة[١].

إضافة إلى قيام عبد الله التل[٢] الذي كان في القاهرة بإرسال مذكرة موقعة باسمه إلى فوزي الملقي طالبه فيها بتقديم أبو الهدى إلى المحاكمة بتهمة تضليل ومخادعة الملك عبد الله مما أدى إلى وقوع المآسي التالية[٣]:

١) مأساة المرشرش (أم الرشراش).

٢) مأساة المثلث.

٣) مأساة جنوب القدس وتسليم سكة الحديد إلى اليهود.

٤) مأساة اللد والرملة.

---

(١) الجزيرة ٩/ ٦/ ٥٣ عدد ٢١٤٨، انظر ما كتب عن أبو الهدى في الصحف الأردنية:
أ. نقمت البلاد على الحكومة السابقة بسبب مقاومتها الشعائر الدينية وتشجيعها للإباحية، الجزيرة ١٩/ ٥/ ٥٣ عدد ٢١٣١.
ب. الحديث الذي أثار حفيظة أبو الهدى الجزيرة، ٢١/ ٥/ ٥٣، عدد ٢١٣٣.
ج.الأعمدة الثلاث التي ترتكز عليها عبقرية أبو الهدى، الجزيرة، ٢٤/ ٥/ ٥٣ عدد ٢١٣٥.
د. قصة أبو الهدى كما يرويها تاريخه الأسود، الحوادث، ٢٥/ ٥/ ٥٣ عدد ٦٦.
هـ. تفاصيل المناورات المفضوحة التي أدت إلى بقاء أبو الهدى في الحكم، نبأ من لندن يحدد موقف الجيش الأردني، الجزيرة ٢٧-٢٨/ ٥/ ٥٣ الأعداد ٢١٣٨+٢١٣٩، و تهديدات أبو الهدى، وقصة الذئب والحمل تتمثل في غرفة الرئيس، الجزيرة ٣١/ ٥/ ٥٣ عدد ٢١٤٠ والجزيرة ١/ ٦/ ٥٣ عدد ٢١٤٢، أبو الهدى يتحدى الحكومة والرأي العام، الجزيرة ١٠/ ٨/ ٥٣ عدد ٢١٩٥.

(٢) عبد الله التل: من مواليد إربد التحق بالجيش الأردني وتدرج بالرتب العسكرية حتى عين قائدا للقوات العربية في القدس، وفي عام ١٩٤٨ عين حاكما عاما للقدس، تآمر عليه غلوب، فاضطر لمغادرة البلاد إلى مصر، ثم عاد بعد أن صدر عفو عنه، عمل محافظـًا، ومستشارا في وزارة الأوقاف، وعضوا في مجلس الأعيان، للمزيد انظر، محمد أبو صوفة من أعلام الفكر والأدب، ص ٢١٢-٢١٣.

(٣) مذكرة مرسلة من عبد الله التل إلى فوزي الملقي غير منشورة بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٥٣، وفي هذه المذكرة يتحدث التل أنه عرض الأدلة على سمير الرفاعي والتي تدين أبو الهدى، انظر ملحق ٤ نص المذكرة، ص ٢٣٢.

وفي المذكرة نفسها بيّن التل أن لديه الأدلة الكافية التي تثبت أنه كان يضلل البرلمان الأردني، ولذلك طالب بتشكيل محكمة (غدر) على غرار المحكمة الموجودة في مصر يقدم فيها عدد كبير من المتهمين الذين أساءوا إلى البلاد والشعب معاً[١].

وخلال الأشهر الأولى من حكم فوزي الملقي حظي بقبول ونجاح كبيرين، إذ بدأ ينفذ الوعود التي قطعتها حكومته الجديدة[٢]، وخصوصاً في مجال الصحافة، لذلك حافظ على علاقات جيدة مع الصحافة الأردنية في تلك الفترة، كما استمتع الأردن بهدوء نسبي، وخصوصاً أن فوزي الملقي وافق على العديد من مطالب المعارضة التي أخذت تنفذ[٣].

لكن بعد هجوم الصحافة على توفيق أبو الهدى الذي زاد كثيراً من خلال صحيفة الصريح[٤] التي نشرت مقالات ضد المعارضة للحكومة الجديدة، ووصفت توفيق أبو الهدى بالخيانة، إذ نشرت مقالات ضد السياسيين التقليديين، وكتبت مقالات لسياسيين بأسماء غير أسمائهم منهم شفيق إرشيدات، وأنور الخطيب، وحكمت المصري[٥].

وركزت في نقدها على توفيق أبو الهدى وأحمد الطراونة، ونتيجة لذلك اتجه الطراونة إلى مكتب رئيس الوزراء وطالبه بالعمل على إغلاق الجريدة، فرفض لأنه وعد في بيانه الوزاري عدم التعرض للصحافة، وهي حرة و لا رقابة عليها[٦].

---

(١) مذكرة التل إلى فوزي الملقي.

(2) Satloff, Satloff, From Abdullah To Hussein., p.79.

(3) Satloff, Satloff, From Abdullah To Hussein., p.79

(٤) الصريح: صحيفة أسبوعية سياسية انتقادية أصدرها هاشم السبع عام ١٩٤٥ في جنين، ثم نقلها إلى القدس، لم يكن صدورها منتظماً لأنها كانت تتعرض للتعطيل بسبب حدة أسلوبها، وفي بعض الأحيان يوقفها صاحبها لمدد متفاوتة، صدرت الصحيفة ما بين ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨، أسلوبها انتقادي فكاهي ساخر، انظر الموسوعة الفلسطينية مج ٣، دمشق، هيئة إصدار الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٣٢.

(٥) الرأي ٤/ ٧/ ١٩٩٩، عدد ١٠٥٢٥، كذلك الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص٥٣.

(٦) الطراونة، رحلتي مع الأردن ص٥٢.

وكردة فعل على هذه الصحيفة، اتجه الطراونة إلى وزارة الداخلية وقابل وزيرها هزاع المجالي، وطلب منحه تصريح إصدار صحيفة للرد على صحيفة الصريح والصحف الأخرى، إذ اعتبر الطراونة أن صحيفة الصريح صحيفة حكومية يريد الرد عليها، لأنه لا يريد أن ينقل الخلافات الشخصية إلى مجلس النواب[١]، و قد وعده المجالي بإنهاء المشكلة وإعطاءه تصريح الصحيفة التي يريدها[٢].

وما لبث هزاع المجالي أن صرح للطراونة بإصدار صحيفة النضال[٣]، وصدرت بأسماء أصحابها أحمد الطراونة ورياض المفلح، وقد بدأت هذه الصحيفة بالتهجم على شخص فوزي الملقي، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء أو وزير الداخلية لم يأمرا بإغلاق الصحيفة أو مصادرة أعدادها، وكان رأيه أن استقالة الوزارة أفضل من تراجعها عن سياستها التي اختطتها لنفسها، حتى إن فوزي الملقي عرض على الملك استقالة الوزارة ولكنه رفضها[٤].

وشكل توفيق أبو الهدى جبهة مناوئة للحكومة عملت على تلميع اسمه، وقام بجولات انتخابية[٥]. وحضر عدداً من الحفلات التي أقيمت على شرفه مخالفا لما

---

(١) كتبت صحيفة الجزيرة مقالا تقول فيه: نحن لا تربطنا بالحكومة الحالية وبسياستها المرسومة أية صلة، بل نحن نأخذ عليها عدة أمور، منها إقحام نفسها في قضايا هي من حق الصحافة، ولأن الصحافة تعبر عن شعور الشعب واتجاه الرأي العام وقضاياه، ومن هذه القضايا قضية أبو الهدى، انظر، الجزيرة ١/ ٨/ ١٩٥٣ عدد ٢١٩٥، ويبدو أن ما كتبته الصحيفة جاء ردا على قيام بعض المسؤولين في محاولة تدخل لإنهاء الكتابة عن شخص أبو الهدى.

(٢) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٥٣.

(٣) وزارة الداخلية، رخصة إصدار مطبوعة دورية، ملف رقم ١١/ ٣/ ٢، عمان، المكتبة الوطنية، وقد بلغ مجموع ما صدر من صحيفة النضال أربعة أعداد ثم توقفت عن الصدور، انظر الصحافة الأردنية، ص١٣.

(٤) المجالي، مذكراتي، ص١٤١-١٤٢.

(٥) خلافا للسلوك الذي اعتاد عليه أبو الهدى، وهو عدم زيارة أحد، فقد قام بتلبية دعوات عدد من الأشخاص في الضفة الغربية، ومنهم أحد رؤساء البلديات الذين قامت حكومة الملقي بفصله وكان متهما بتهريب المخدرات وأبو الهدى على علم بذلك، لأن اسمه كان مدرجا من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القائمة السوداء، وعلقت الصحيفة على تهجم أبي الهدى على الرئيس الجديد رغم انه تدخل لمنع الكتابة عنه، انظر الجزيرة ١٠/ ٨/ ١٩٥٣ عدد ٢١٩٥

اعتاد عليه من عزلة، إذ كان لا يزار ولا يزور، مما زاد من نقمة الشعب عليه، وقد اعتبر نشاطه تمهيدا لتشكيل حكومةجديدة [١].

كما انقسم مجلس النواب إلى ثلاث مجموعات رئيسة: الأولى، تساند حكومة فوزي الملقي ومنهم هزاع المجالي وعددهم سبعة عشر نائبا، ستة منهم مشكوك في ولائهم، أما الثانية وهي المعارضة لحكومة فوزي الملقي وتتطلع لعودة المحافظين إلى الحكم بقيادة توفيق أبو الهدى، وعددهم ستة عشر نائبا، وولاءُهم لبريطانيا، أما الثالثة فهم من نواب الضفة الغربية، وعددهم ستة نواب بقيادة عبد الله الريماوي وعبدالله نعواس [٢].

وتمكنت المجموعة المحافظة التي يترأسها أبو الهدى، ويساندها أحمد الطراونة من تشكيل جماعة ضغط قوية في مجلس النواب أطلقت على نفسها (جماعة الماو ماو)[٣]، ومن هذه الجماعة مصطفى خليفة، أحمد الطراونة، ورياض المفلح[٤] وخلوصي الخيري، وهاشم الجيوسي، وتوفيق قطان، وسليم البخيت، ورشاد طوقان، وعبد الرحمن خليفة، وأنور نسيبة، ووصفي ميرزا، وعمران معايطة، وإسماعيل

---

(١) الشلبي، دور توفيق أبو الهدى، ص١٥.

(2) R.F.A Vol2. F.O371/104890. From Amman To F.O 18/.10/.1953 Pp 254-255

(٣) الماو ماو جماعة تكونت في كينيا عام ١٩٥٢ على يد جوموكيناتا الذي ترأس الحركة الوطنية للاستقلال في كينيا وتعني "المناضلون من أجل الحرية"، واللقب أطلقه عليهم الإنجليز، إذ شكلوا خلايا ثورية ضد الإنجليز في إطار حرب لتحرير بلادهم استمرت لمدة سنتين، انظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج٥، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، ١٩٨٧، ص٣٤٨-٣٤٩.

(٤) مصطفى خليفة، كان وزيرا للصحة والشؤون الاجتماعية في وزارة الملقي، سحبت منه وزارة الشؤون الاجتماعية، فهدد بالانسحاب وانضم إلى جماعة أبو الهدى، انظر د.و، ك ٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، التعديل الوزاري ٧/ ١١/ ١٩٥٣و١. ص٥، أما رياض المفلح فقد كان من الشخصيات الحكومية التي أنهى الملقي خدماتها تطبيقا لقانون إصلاح الفساد، وكان وكيل وزارة الداخلية لغاية حزيران ١٩٥٣، انظر الموسى أعلام من الأردن، ج٢، ص٥٣، في حين أن أحمد الطراونة، كان يشكل معارضة شديدة للملقي، وكان يخاطب الناس علنا بقوله أفتخر أني رجعي، وسوف أعمل برجعيتي على إزالة هذا الليبرالي، والمقصود هنا فوزي الملقي، مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ٨/ ٣/ ٢٠٠٣.

حجازي، وسليمان الخليل، وكان توفيق قطان هو الذي أطلق تسمية الماو ماو على هذه الجماعة[1].

ويلاحظ أن أبو الهدى لم يكن عضوا في مجلس النواب، إلا أنه شكل كتلة قوية داعمة له أقطابها النواب: خلوصي الخيري وهاشم الجيوسي وأحمد الطراونة وعبد الله كليب الشريدة، وكان تكتيك هذه الكتلة الوقوف إلى جانب الكتلة السابقة لدفع الحكومة إلى تقديم كثير من التنازلات، مما يؤدي إلى خلق أزمة لها لإضعاف موقفها أمام الشعب وبالتالي يؤدي إلى استقالتها، أو إجبارها لتنفيذ رغبات المعارضة، وعلى الجانب الآخر سيطر توفيق أبو الهدى على بعض أعضاء مجلس الأعيان الذي كان عضوا فيه، من خلال أنور نسيبة وفلاح مدادحة ومحمد الشنقيطي[2].

وشكل سمير الرفاعي معارضة أخرى لفوزي الملقي باعتباره رئيسا ضعيفًا، ولا يمكن إنقاذ البلاد إلا بتعيين سمير الرفاعي رئيسا للوزراء[3].

وقد رد فوزي الملقي على تحالف توفيق أبو الهدى وسمير الرفاعي بإضعاف المعارضة، وذلك بإشراك بعض أعضائها في الحكومة، فعين هزاع المجالي وزيرا للداخلية[4]، وعرض على خلوصي الخيري الذي كان من وزراء توفيق أبو الهدى منصب سفير الأردن في واشنطن، ولكنه رفض بناءً على طلب من أبو الهدى لأنه يفيده في جماعته الموجودة في مجلس النواب[5]، كما حاول إرضاء بعض السياسيين فقام

---

(١) الرأي ٤/ ٧/ ١٩٩٩ عدد ١٠٥٢٥.

(٢) المصري، الأردن، ص٣٢.

(٣) د.ك.و٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع الداخلي في الأردن ٧/ ١١/ ٥٣ و٩٥، ص١٤.

(٤) .ك.و٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع الداخلي في الأردن٧/ ١١/ ٥٣ و٩٥، ص١٤وانظر الوثائق الأردنية، ص٦١.

(٥) د..ك.و٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع الداخلي في الأردن،، ٧/ ١١/ ١٩٥٣ و ٩٧، ص ١٦.

بتعيين سليمان النابلسي الذي كان يحسب من جماعة سمير الرفاعي، وكان وزيرا للاقتصاد والمالية في حكومته في ٤ شباط١٩٤٧ سفيرا للأردن في لندن، كما عيّن أخاه عبد المنعم الرفاعي سفيرا للأردن في واشنطن[١]،وفي هذه الأثناء عين سليمان طوقان الذي يحسب من جماعة أبو الهدى وزيرا للبلاط[٢].

ظهرت معارضة جماعة توفيق أبو الهدى من خلال رد مجلس الأعيان على خطاب العرش، إذ تلا توفيق أبو الهدى قرار لجنة الرد على خطاب العرش، وقد جاء الرد قصيرا في بناء جمله، ولكنه احتوى معانٍ متعددة أخطرها (أن ما جاء في البيان منافيا للواقع والحقائق وسكوت على بعض الأمور)[٣]،وهذا يدلل على أنهم وصفوا الحكومة بتزوير الحقائق لمصلحتها، وأنها تنسب أعمال الحكومة السابقة لها[٤] في مجلس النواب، فقد

---

(١) هياجنة، سمير الرفاعي ودوره في السياسة، ص٥٩.

في هذه الفترة التي كان سمير الرفاعي وتوفيق أبو الهدى يتناوبان على رئاسة الوزراء في عهد الملك عبد الله، ويلاحظ عدم دخول فوزي الملقي في وزارة الرفاعي، بل إن معظم وزارته كانت مع توفيق أبو الهدى وعدم دخوله في الوزارة لم يكن لعلاقة الرفاعي بفوزي السيئة، بل كانت علاقات جيدة، حتى أن الرفاعي حاول إدخاله وزاراته إلا أنه كان يرفض ليس لسبب، بل لأنه صاحب مبدأ بدأ مع واحد وأكمل معه، وكانت آخر مرة يطلب من الرفاعي الدخول في الوزارة عقب قيام أبو الهدى بتقديم استقالته وتسلم الرفاعي الرئاسة في عام ١٩٥١. مقابلة مع بدري في مكتبه بعمان ٦/ ٤/ ٢٠٠٣.

وفي رسالة بعث بها عبد المنعم الرفاعي إلى فوزي الملقي وهو سفير في طهران، يخبره عبد المنعم أن له الشرف في الخدمة معه، وأكثر ما يشجعه على الخدمة هو أخوه سمير الرفاعي الذي يكن له كل الود والاحترام والتقدير.

رسالة مخطوطة من عبد المنعم الرفاعي في طهران إلى فوزي الملقي في عمان بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٥٣. وهي رسالة محفوظة لدى الباحثة غير منشورة.

أما سبب المعارضة له بنظر الباحثة فيبدو مطمع في العودة إلى السلطة، ولا توجد عداوات سابقة بين الطرفين.

(2) Satloff, From Abdullah To Husseinct. p84

(٣) في وقائع الجلسة الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأعيان بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٥٣ اقترح أن تكون لجنة الرد على خطاب العرش مكونة من توفيق أبو الهدى، محمد أمين الشنقيطي، عادل جبر، انظر محاضر مجلس الأمة الأردني وقائع الجلسة الأولى ١/ ١١/ ١٩٥٣. ص ١.

(٤) الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأعيان، ٧/ ١١/ ١٩٥٣، ص ٣.

انضم أصدقاء توفيق أبو الهدى للمعارضين، وشكلوا لجنة الرد على الخطاب من عشرة نواب[1]، وقد تلا الرد النائب قدري طوقان بتاريخ ٥ تشرين ثاني١٩٥٣، مركزا على الملاحظات التالية[2]:

١) عدم وفاء الحكومة بوعودها في مجال احترام حريات المواطن، واستنكار استمرار اعتقال المواطنين والاعتداء على حرية الصحافة.

٢) أسف المجلس على خطوات الحكومة في عدم إقامة علاقات جيدة مع الدول العربية وخصوصا العراق.

٣) اعتبر الرد على حوادث اعتداءات إسرائيل على حدود الأردن غير كافية[3].

٤) برنامج الحكومة في السياسة الاقتصادية غير كاف.

٥) عدم كفاية حصة وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بواجبها.

٦) المطالبة بتحرير البلاد من النفوذ الأجنبي مع إعادة النظر في المعاهدة الأردنية–البريطانية.

ويلاحظ أن الرد على خطاب العرش جاء تهجما على فوزي الملقي، وحاول إظهاره في موقع الضعف، وتردد الحكومة في قيامها بواجباتها.

---

(١) في وقائع الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب بتاريخ ١/ ١١/ ٩٥٣١ ص ١٣٩. شكلت لجنة الرد على الخطاب باقتراح من قدري طوقان، وضمت عبد القادر صالح، خلوصي الخيري، هاشم الجيوسي، أحمد الطراونة، عبد الله الريماوي، محمد علي بدير، وحيد العوران، هزاع المجالي، فهمي العلي، قدري طوقان، وقد وافق عليها أعضاء المجلس، انظر جلسة النواب الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة ٥/ ١١/ ١٩٥٣ ص ١٤٥.

(٢) جلسة النواب الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة ٥/ ١١/ ١٩٥٣ ص ١٤٥.

(٣) عن حوادث الاعتداء على الحدود الأردنية، انظر فوزي الملقي وموقفه من الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، ص ١٧٦.

كما أن النواب في ردهم على الخطاب اعتبروا العلاقة مع الغرب علاقة شاذة هدفها منافع الأجنبي، ولذلك فقد طالبت المعارضة التي يتزعمها أصدقاء توفيق أبو الهدى في مجلس النواب بإنهاء المعاهدة الأردنية– البريطانية[١].

وخوفا على مصالح توفيق أبو الهدى مع بريطانيا، فقد أوضح للسفير البريطاني فيرلونج بأن الإشارة إلى المعاهدة كان هدفه خلق أزمة في وزارة فوزي الملقي[٢].

وكان توفيق أبو الهدى قد استغل وجود فئة المتطرفين في مجلس النواب لصالحه، رغم أنها لم تكن معه، إلا أن هذه الفئة من أعضاء فرع حزب البعث في الأردن ممثلين بعبد الله الريماوي وعبدا لله نعواس شكلت معارضة لكل حكومة[٣].

لهذا فقد أخفق خطاب العرش في إرضاء أي طرف من المعارضة التي اتحدت للرد على خطاب العرش، وكان هدفها من هذا الرد إرغام فوزي الملقي على الاستقالة، ومحاولة إحباط خطته في حل البرلمان[٤].

ورغم رد فوزي الملقي على اتهامات المعارضة، ومطالبته إعادة صياغة بعض الفقرات التي أوردتها لجنة الرد على خطاب العرش لأن فيها تجريحاً، لكن الحكومة لم تلق دعماً وتأييداً كبيراً من أعضاء مجلس النواب[٥].

وقد لقي توفيق أبو الهدى صعوبات متعددة لتحقيق أهدافه للإطاحة بفوزي الملقي، منها خوفه من خطر المتطرفين الذين كانوا يساندونه في أن يفلت زمام السيطرة عليهم في المجلس، إضافة إلى خوفه من سليمان طوقان الذي أصبح وزيراً للبلاط، ورشحه توفيق

---

(١) محاضر مجلس الأمة والجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب ٥/ ١١/ ١٩٥٣، ص ١٥٣.

(2) Amman To F.O 11/11/1953.p.487. R.H.D. Vol, 8, F.O. 371/ 109890. From د. ك. و. ٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية.

(٣) د. ك. و. ٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، المعارضة للحكومة، ٧/ ١١/ ١٩٥٣. و٩٣. ص١٢.

(4) R.F.A. Vol. 2 F.O 371/ 104890. From Amman To F.O 18 /.10/. 1953 p 254

(5) R/F.A. Vol. 2 F.O 371/ 104890. From Amman To F.O 18 /.10/. 1953. p. 251

أبو الهدى في أن يكون خليفة لفوزي الملقي، إذ نظر سليمان طوقان أن الوقت لم يحن بعد لإجراء تغيير في الوزارة، ولا يتمنى في الوقت الحالي أن يكون رئيساً للوزراء، كذلك صعوبة أخرى ممثلة في أن الملك الحسين لم يفضل إجراء تغيير على الحكومة[١].

لكن هذه الصعوبات لم تمنع توفيق أبو الهدى من الوصول إلى هدفه، بل استمرت محاولاته لإضعاف الثقة بحكومة فوزي الملقي، فحرص على مقابلة الملك الحسين بن طلال بين فترة وأخرى ليظهر للناس من المرضي عنهم من قبل الملك[٢]، واستطاع أن يحقق ما أراد من خلال التهديد برسائل كتبها فوزي الملقي عام ١٩٤٨ إلى الملك عبد الله بن الحسين وصف فيها اتصالات فوزي الملقي مع الإسرائيليين في لوزان[٣].

ولكن جماعة المعارضة لحكومة توفيق أبو الهدى السابقة شكلت دعما جيدا لفوزي الملقي في مجلس النواب، وأثناء الرد على خطاب العرش أوضح هزاع المجالي: "أن الحكومة التي أتشرف بالانتساب إليها، وإن لم يكن يمضي على استلامي الوزارة أكثر من يومين، لكنني أعتبر أنني ما قبلت فكرة دخولي الوزارة إلا لأنني مؤيد لكافة الأعمال التي قامت بها، ولو رأيت أن أعمالها تستدعي إعادة النظر لما قبلت الاشتراك في الحكم معها"[٤].

كما أنه قال مدافعا عن الحكومة: "إن الحكومة التي أتشرف بعضويتها على استعداد لمواجهة الحقائق، ومواجهة النقد مهما كان نوعه، ولم تلجأ لأي أسلوب من أساليب الحكومة السابقة التي تحد من حرية النائب أو العين إن أراد أن يفصح عن رأيه"[٥].

---

(1) R\F.A. Vol. 2 F.O 371/ 104890. From Amman To F.O 18 /.10/. 1953. p. 259

(٢) د.ك، و. ٢٧١٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المعارضة، ٧/ ١١/ ١٩٥٣، و٩٣، ص١٢.

(3) R..F.A. Vol R/F.A. Vol. 2 F.O 371/ 104890. From Amman To F.O 18 /.10/ 1953.

(٤) محاضر مجلس الأمة، الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأعيان ٧/ ١١/ ١٩٥٣ كلمة وزير الداخلية هزاع المجالي.، ص ٦.

(٥) محاضر مجلس الأمة، الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأعيان ٧/ ١١/ ١٩٥٣.

كما أنه هاجم الحكومة السابقة بقوله: "إن جاز لنا أو جاز لأية حكومة مهما كان نوعها أن تذكر في خطاب العرش أعمال سنة واحدة، وأن تسند كل عمل للحكومة السابقة، لجاز لنا أن نذكر النواحي الأخرى التي قامت بها الحكومة السابقة تلك التي ضج منها الشعب، والتي أستطيع أن أقول بأنها لا تشرف مطلقا"[١].

وترى الباحثة أن دخول هزاع المجالي في حكومة الملقي أعطاها دعما قويا، فقد عرف عنه أنه من معارضي الحكومات السابقة، ونادرا ما يدعم سلطة تنفيذية، ولكنه بدعمه لها استطاع أن يزيد من مؤيديها، خصوصا أنه في هذه الفترة كان نائبا عن محافظة الكرك ويدعمه الكثيرون، واستطاع أن ينقل وجهة نظره عن الحكومة للشارع الأردني.

كما أن توفيق أبو الهدى استمر في الكيد لفوزي الملقي، وأخذ يظهر أمام الناس أنه المدافع عن القضية الفلسطينية ليحاول أن يكسب نواب الضفة الغربية إلى صفه، فقد وجه استجوابا وزاريا في ٢١ تشرين الثاني١٩٥٣ إلى فوزي الملقي طالبه بتوضيح جوانب من سياسته تجاه القدس واللاجئين، وعلى حد قول السفير البريطاني فيرلونج، فقد وسط فوزي الملقي الملك الحسين بن طلال ليقنع توفيق أبو الهدى بسحب استجوابه لأن القضية الفلسطينية لم يبت فيها في مجلس الأمن، ولكن توفيق أبو الهدى أصر على الاستجواب وأن يظهر علناً[٢].

إلا أنه عاد وسحب استجوابه بطلب من الملك الحسين بن طلال، بعد أن اتضح له أن الملك ليس لديه نية إجراء تغيير حكومي، وذلك لأن الوزراء لديهم أعمال يقومون بإنجازها، مما أفقد توفيق أبو الهدى الأمل في إقصاء فوزي الملقي [٣].

وكان أعضاء مجلس الأمة قبل ذلك الاستجواب قد قاموا بتاريخ ١٧تشرين ثاني١٩٥٣ بعقد جلسة سرية للنيل من فوزي الملقي، هدفوا من خلالها مناقشة

---

(١) محاضر مجلس الأمة، الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأعيان ٧/ ١١/ ١٩٥٣.

(2) R.J. Vol 8 F.O 371.104890. From Amman To F.O 18/10/1953, P 252

(3) R.J Vol 8. FO 371 /104890. From Furlonge To F.O 30/11/1953. P. 211

محاولات الحكومة في الحصول على مساعدات عراقية وسعودية وبريطانية، وفي هذا الاجتماع خرجت المعارضة لحكومة فوزي الملقي بنتيجة أن فوزي الملقي لم يحاول جديا طلب المساعدات من الدول العربية، بل كان يفضل التعامل مع بريطانيا[١].

لكن فوزي الملقي استمر في سياسته وتنفيذ ما وعد به، وخصوصا ضرورة إجراء انتخابات نيابية يعبر فيها الناخب عن رأيه ويختار مرشحيه، فقد عرض على الملك الحسين بن طلال حل مجلس النواب، وقد لاقت الفكرة استحسانا عند الملك[٢]، إلا أن المعارضين لفوزي الملقي بينوا أن الهدف من حل مجلس النواب هو إقصاء توفيق أبو الهدى عن طريقه[٣].

كذلك بيّن السفير البريطاني فيرلونج في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية، أنه سيقوم بإقناع فوزي الملقي في الإبقاء على المجلس، ولا يقصي توفيق أبو الهدى لأنه مهما كانت وسائله السياسية فهو رجل خدم العرش والبلد بصدق وإخلاص، ولديه الحق أن يعتبر نفسه سياسياً قائدا[٤].

ولم يكن هدف بريطانيا الإبقاء فقط على جماعة توفيق أبو الهدى في المجلس، بل اعتبرت أن حل المجلس سيؤدي إلى مجلس جديد يضم مزيدا من المعارضين لسياستها[٥].

كذلك نجد أن توفيق أبو الهدى قام مع وفد من الوجهاء والأعيان بزيارة السفير البريطاني فيرلونج، والضغط على الملك الحسين بن طلال أو الحكومة في تبني موقف أكثر حزما تجاه الحرية التي أعطاها فوزي الملقي للمواطنين، على الرغم من انتقاد الحكومة في الرد على خطاب العرش أن إجراءاتها التحررية كانت غير كافية[٦].

---

(١) مؤسسة آل البيت، أوراق سليد–بيكر، مراسل صحيفة صنداي تايمز ملف ١٦، مرفق ١٩/ ص٣ وانظر:
R.J R. J. Vol.8 ،F.O. 371/104890 ،From Amman To F. O. 18/10/1953. p 252.

(2) R. J. Vol.8 ،F.O. 371/104890 ،From Amman To F. O. 18/10/1953. p 252.

(3) R. J. Vol.8 ،F.O. 371/104890 ،From Amman To F. O. 18/10/1953. p 253.

(4) R.H. D.Vol.8 F.O 371/104890. From Amman To F.O 11/11/1953 P 492

(5) R. J. Vol.8 ،F.O. 371/104890 ،From Amman To F. O. 18/10/1953. p 255.

(6) A.D.M Vol 4.F.O 371 /104888. From Amman To F.O 8/9/1953 P 610

ورغم كل محاولات بريطانيا لتغيير الملقي، لكنها عبرت عن رأيها في هذه الحكومة باعتبارها أفضل من الحكومة السابقة، وأقل عرضة للنقد العام والخاص والمتعلقة بالأعمال الاستبدادية إذا ما قورنت بحكومة توفيق أبو الهدى[١].

وبعد أن حصل توفيق أبو الهدى على مؤيدين له في مجلس الأمة، اتجه إلى الصحافة لتقف معه، تساعده في ذلك الفئات الناقمة على وزارة الملقي والتي تضررت مصالحها، إذ تقرب إلى السياسيين الذين أوقفهم فوزي الملقي عن العمل، والتجار الذي كانوا يستغلون المواطنين وأوقفهم الملقي عند حدهم، إضافة إلى وجود فئة جديدة تدعمها السعودية وتمدها بالمال، وهؤلاء الفئة تقوم ببث الدعاية والإشاعات ضد الحكومة الحاضرة[٢].

كما وجدت جماعة موالية لتوفيق أبو الهدى في الدوائر الحكومية المختلفة تبث الدعاية له، وتؤكد أن حكومة فوزي الملقي ضعيفة، ولا يمكن لأحد إنقاذ الموقف إلا توفيق أبو الهدى، وأن مباحثات فوزي الملقي مع العراق والسعودية سوف تفشل، لأن السعودية لا ترغب بالتباحث إلا مع توفيق أبو الهدى[٣].

وزادت من قسوة المعارضة على فوزي الملقي مراقبة أعماله وتحركاته في كل مكان، فهذا أحمد الطراونة يؤكد أن رئيس الوزراء مراقب ليلا نهارا، حتى أن أقواله التي يدلي بها إلى المقربين تصل إليهم، ويقومون بنشرها في صحيفة النضال، وبين أن الصحيفة تستطيع أن تصل إليه في بيته ومكتبه وسيارته، ويعلنون في الصحيفة عندما يكتبون خبرا عن الرئيس بقولهم: "مراسلنا في مكتب أو بيت أو سيارة الرئيس"[٤].

---

(1) A.D.M Vol 4.F.O 371 /104888. From Amman To F.O 8/9/1953 P 610.

(٢) د. ك.و٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع الداخلي في الأردن، ٧/ ١١/ ١٩٥٣، و٢٠، ص٦٤.

(٣) د. ك.و٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع الداخلي في الأردن، ٧/ ١١/ ١٩٥٣، و٢٠، ص٦٤.

(٤) الطراونة.رحلتي مع الأردن، ص٥٥.

وجاءت الفرصة سانحة للمعارضة التقليدية عندما أدلى رئيس الوزراء بخطاب أمام مجلس النواب في أواخر نيسان ١٩٥٤ قال فيه: أن الأردن ظل ردحا من الزمن بمثابة شوكة في جسم الأمة العربية إلى أن جاءت حكومة الشباب، وعملت على تحسين العلاقات وتوطيد الأواصر مع الجميع[١].

فاغتنم معارضو فوزي الملقي هذه الكلمة وفسروها على أهوائهم، فقام الطراونة بنشر مقالة في صحيفة النضال بعنوان (صانع المعجزات) طرح فيها مجموعة تساؤلات ساخرة منها:

كيف صنعت كلمة فوزي الملقي معجزة بإخراج الأردن من معاداة القضايا العربية؟.

متى كان الأردن وارث النهضة العربية المدافع عن القضايا العربية شوكة في جسم الأمة العربية؟.

هل كان ذلك زمن الملك عبد الله بن الحسين الذي جعل من الطبيب "يقصد فوزي الملقي" سفيرا ثم وزيرا؟.

هل كان زمن الملك طلال بن عبد الله واضع الدستور، أم زمن الملك الحسين بن طلال الذي جعل من الطبيب رئيسا للوزراء؟[٢].

والسؤال الذي يطرح: لماذا قامت المعارضة بزج اسم الملك عبد الله بن الحسين والملك طلال بن عبد الله والملك الحسين بن طلال في تلك المقالة؟

تكمن الإجابة على السؤال في رغبة المعارضة في تأليب الملك الحسين بن طلال على حكومة فوزي الملقي، ومحاولة إظهاره أنه صاحب الإنجازات، وليس للملوك دور فيها، وما يدعم ذلك ما قاله سليمان الموسى في صحيفة الرأي، أن هذه الجماعة التي كتبت المقالة مثلت تيارا يسعى لتحقيق غايات سياسية لها علاقة بالرغبة في ممارسة مسؤوليات الحكم، كما أن فوزي الملقي لم يكن يقصد الإشارة من قريب أو بعيد عن

(١) الموسى أعلام من الأردن، ج٢، ص ٥٤.

(٢) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص٥٤.

ماهية العلاقات زمن الملوك، والزج بأسماء الملوك كان عملا غير عادل، والغاية تجاوزت معايير الإنصاف والموضوعية، وكان الأفضل طرح السؤال التالي: متى كان الأردن شوكة في جسم العرب؟ هل كان زمن إبراهيم هاشم، أو توفيق أبو الهدى، أو سمير الرفاعي، أو سعيد المفتي؟[1].

وعلى أثر هذا المقال عقد اجتماع لمجلس الوزراء وطلب عدد من الوزراء أن يقوم وزير الداخلية هزاع المجالي بإغلاق صحيفة النضال، إلا أنه رفض لأن هذا يعارض سياسة الوزارة القائمة على إطلاق الحريات للنقد[2].

ولكن لماذا رفض المجالي إغلاق صحيفة النضال التي هاجمت رئيس الوزراء، في حين أنه كان قد أصدر قرارا بمصادرة أعداد مجلة الرأي التي يكتبها القوميون العرب وهاجمت فيها قيادة الجيش وبريطانيا؟.

يبدو أن هزاع المجالي في هذه الخطوة شعر بقرب انتهاء حكم رئيس الوزراء، لذلك لم يعر ذلك اهتماما، ولكنه صادر المجلة لعلمه أن بريطانيا صاحبة النفوذ ولديها القوة على الدعم، أو ربما كان صاحب أهداف شخصية، ويرغب في تسلم رئاسة الوزراء كما خطط له توفيق أبو الهدى قديما، لدرجة أنه رفض عام ١٩٥٤ إعطاء تصريح لحزب البعث ليمارس عمله بشكل رسمي كبقية الأحزاب التي أعطيت لها تصاريح، وأوضح للسفير البريطاني أن هدف الحزب هو ضد المعاهدة الأردنية–البريطانية[3]، ويعتبر هذا التناقض الثاني لهزاع المجالي، فالأول كان عندما دخل حكومة فوزي الملقي وترك المعارضة البرلمانية، والثاني التحول إلى صف بريطانيا.

---

(١) الرأي، ١١/ ٧/ ١٩٩٩، عدد ١٠٥٣١.

(٢) المجالي، مذكراتي، ص١٤١.

(3) R.J Vol 8. F.O 371/ 110878. From Furlonge To Mr. Eden 24/3/1954 P. 317

وصعدت المعارضة اتهاماتها إلى حكومة الملقي عقب قيام إسرائيل بشن هجوم على بعض القرى الأردنية في الضفة الغربية، فقد عدوا الحكومة غير مبالية لهذه الهجمات، وأنها تهاونت في الرد على إسرائيل[١].

وزاد من شدة انتقاد المعارضة للحكومة السياسة السوفياتية التي بدأت تدعم الأردن في قضيتها مع إسرائيل، فقد أيدت الأردن في مجلس الأمن في قضية "اعتداء إسرائيل على قرية نحالين"[٢].

ورغم أن حكومة فوزي الملقي كانت من محبذي التقارب الحذر مع الاتحاد السوفيتي[٣]، فقد اتهم المحافظون الحكومة بالميل إلى الشيوعية[٤].

كذلك لعبت المعارضة دورا في الإيقاع بوزارة الملقي من خلال إعطائها معلومات غير صحيحة إلى الصحف العربية، كالصحف اللبنانية، والمصرية والعراقية، من خلال مندوبيها في الأردن، خصوصا صحيفة الحياة اللبنانية، إذ أخذت تسيء إلى القيادة والحكومة، ورغم أن حكومة فوزي الملقي من محبي التقارب مع الدول العربية والوحدة، إلا أن هذه الصحف أثارت النزاعات حتى بين الحكام، فنشرت مقالات منها (أن الشعب العراقي يرحب بالملك الحسين بن طلال بما لديه من صفات، ويفضلونه على الملك فيصل)[٥]، وكان القصد من ذلك إثارة النزاع بين الملكين، وكانت هذه الصحف تدعم ماديا من قبل بعض الدول العربية كالسعودية والعراق[٦].

---

(1) Aruri, Jordan A Study In Political.p 110

(٢) والتر لاكور، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٥٩، ص٢٣٠.

(٣) لاكور، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، ص ٢٣٠.

(4) Aruri, Jordan A Study In Political. p 111

(٥) وثيقة رسمية مرسلة من سكرتير رئاسة الوزراء إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤ مكونة من أربع صفحات، غير منشورة، موجودة لدى الباحثة ص ٣.

(٦) وثيقة رسمية مرسلة من سكرتير رئاسة الوزراء إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤.

وقد استطاعت المعارضة أيضا أن تخلق العديد من المشكلات أمام الوزارة، فلعب الطامعون بالرئاسة دورا كبيرا في خلق تلك المشكلات، سواء أكانوا من داخل الوزارة نفسها أم من خارجها[١].

ولأن فوزي الملقي وعد بحرية الصحافة والصحفيين، فإنه لم يقم بطرد الصحفيين العرب من الأردن، بل وجه رسائل إلى محرري الصحف كصحيفة الحياة التي يديرها كامل مروة، تضمنت توخي الصدق في نشر ما تكتبه صحفهم، والعمل على جمع كلمة العرب وليس إثارة الفتنة[٢].

أما على الصعيد الداخلي، فقد وجه رسالة إلى سكرتير رئاسة الوزراء يطلب منه التأكد من صحة المعلومات التي تنشر ومصدرها، وقد نفذ سكرتير رئاسة الوزراء سعد جمعة[٣] طلب الرئيس، وخرج بالملاحظات التالية التي وضعها بين يدي الرئيس[٤].

١) للسفارة العراقية في عمان دور في نشر تلك الأخبار.

٢) مراسل صحيفة الحياة اللبنانية مدحت النشاشيبي (مندوب الصحيفة في الأردن) على اتصال ببعض الوزراء في الأردن.

---

(١) وثيقة رسمية مرسلة من سكرتير رئاسة الوزراء إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤.

(٢) وثيقة مرسلة من رئاسة الوزراء الأردنية بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤ إلى رئيس تحرير صحيفة الحياة، كامل مروة، وثيقة غير منشورة، موجودة لدى الباحثة مكونة من صفحة واحدة.

(٣) سعد جمعة من مواليد الطفيلة، درس القانون، وشغل العديد من المناصب منها: وكيل وزارة الداخلية، سكرتير عام لرئاسة الوزراء، وسفيرا للأردن في أكثر من دولة، ثم عضو مجلس أعيان، وزيرا للبلاط، ورئيسا للوزراء، للمزيد انظر رشيد أبو غيدا وعدنان بعيون من هو، مج ٦عمان، د.ن ١٩٩٣، ص١٨٤.

(٤) وثيقة رسمية مرسلة من وزارة الخارجية الأردنية، السفارة الأردنية في بيروت بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤ إلى رئيس الوزراء فوزي الملقي غير منشورة موجودة لدى الباحثة مكونة من صفحة واحدة، انظر ملحق ٤ رقم ص ٢٣٣.

٣) اتخاذ صحيفة الحياة واسطة نقل بينها وبين أصدقائها في الأردن من خلال شخص يدعى شفيق كمبرجي مقيم في لبنان ويتردد على الأردن، وهو صديق لبعض الوزراء.

٤) بعض نواب المعارضة الذين يترددون على بيروت وفي مقدمتهم قدري طوقان.

٥) عدد من الصحفيين الأجانب أجروا مقابلات مع الملك ولفقوا أحاديث ثم بيعت إلى صحف عربية.

ويلاحظ أن الحملة التي شنتها المعارضة بتوجيه من توفيق أبو الهدى لم يكن القصد منها مصلحة البلاد، وإنما المصلحة الشخصية، فقد شعر توفيق أبو الهدى والفئة المحافظة معه بنهاية عهدهم في عهد ملك شاب وحكومة شابة، فلو قصد توفيق أبو الهدى مصلحة البلاد لحسن وضعها في فترة رئاسته، لأن فترة حكم توفيق أبو الهدى من أسوأ الفترات التي مر بها الأردن مقارنة بفترة حكم رؤساء الوزراء السابقين.

أما هدفهم من نشر أقوال عن الأسرة الحاكمة، فهو الرغبة في خلق أزمة بين الحكومة والأسرة الحاكمة، وإظهار أنفسهم بالمدافعين عنها.

ورغم كل ما كتبته الصحف، إلا أن الشائعات داخل الأردن لم تجد رواجا[1]، خصوصا لدى الوزارة، لأنها كانت بعيدة عن الصحة، ولكنها على الصعيد الخارجي أصبحت تؤثر على الأردن، لذلك فقد أصدر الملك الحسين بن طلال تعليماته إلى رئيس الديوان تجديد ثقته بالوزارة من خلال البيان التالي[2]:

"لقد انتشرت في الداخل والخارج أنباء كثيرة مجملها أن الوزارة الأردنية تعاني من أزمة قد تؤدي إلى إقالتها أو استقالتها، ولم تأبه الدوائر المسؤولة في البداية بهذه الإشاعات لبعدها عن الواقع لولا أن فتحت الصحافة في الخارج مجالا واسعا للتأويل

(1) Aruri, Jordan A Study In Political. p 111

(٢) فلسطين ١٦/ ٢/ ١٩٥٤، عدد ١١٩٢- ٨٦٩٦.

والتجريح، مما أدى إلى الإضرار بمصلحة البلاد، لذلك فقد أصر الملك أن يعلن ديوانه أن تلك الأنباء مختلقة من أساسها، وأن الحكومة الحاضرة متمتعة بثقة جلالته".

لكن الحكومة قدمت استقالتها ٢/ ٥/ ١٩٥٤، أي بعد شهرين من تجديد الثقة بها، ليعهد الملك الحسين بن طلال إلى توفيق أبو الهدى بتولي الوزارة[١].

(١) الوثائق الأردنية، ص٤٩-٥٠.

الاستقالة

قدم فوزي الملقي استقالة حكومته في ٢ أيار ١٩٥٤، وبمجرد إن أعلنت الاستقالة طرحت العديد من التساؤلات على المستوى الداخلي والخارجي، خصوصا أن أسباب الاستقالة على المستوى الرسمي لم تعلن[١].

ونتيجة لذلك، أخذت الصحف العربية تبين أن وراء الاستقالة أسباب خارجية ممثلة بالضغوط البريطانية التي اعتبرت السبب الرئيسي للاستقالة، فقبل استقالة الوزارة بيوم تلقى فوزي الملقي مذكرة من القائم بأعمال المفوضية البريطانية جاء فيها: "بمقتضى نصوص المعاهدة البريطانية- الأردنية ترى حكومة بريطانيا أن تنصح حكومة الأردن بإصدار تعليماتها إلى مندوب لبنان في مجلس الأمن شارل مالك الذي اختاره الأردن ليعرض قضية نحالين على مجلس الأمن بعد اعتداء إسرائيل على هذه القرية، على اعتبار أن الأردن لم يكن لغاية هذه الفترة عضوا في الأمم المتحدة، لأن الاتحاد السوفياتي استخدم حق النقض الفيتو أثناء التصويت على طلب عضوية الأردن، وطلبت من المندوب بعدم التمسك بمناقشة القضية، وعدم انسحابه من مجلس الأمن في حالة الموافقة على الاقتراح البرازيلي"[٢].

وقد اجتمع فوزي الملقي بأعضاء الوزارة وبحثوا موضوع المذكرة، وتم الرد عليها برفض النصيحة البريطانية، وسلم الرد إلى القائم بأعمال المفوضية البريطانية، وقد

---

(1) R.J Vol 8. F.O371/ 110875 From Mr. Richmond To Mr. Eden 5/5/1954.P333
وانظر أيضا الدفاع، ٣/ ٥/ ١٩٥٤ عدد ٥٥٣٧

(٢) الجيل الدمشقية، ١٣/ ٥/ ١٩٥٤ عدد١٧٦٣، أمّا الاقتراح البرازيلي فيقضي ببحث المسألة الفلسطينية بصورة عامة دون عرض قضية شكوى الأردن على إسرائيل أمام مجلس الأمن، انظر الدفاع، ٢٣/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ٥٥٢٩.

طلب فوزي الملقي من وزارته إعادة النظر في سياسة الحكومة تجاه بريطانيا، لكن مجلس الوزراء رفض الطلب لأن هذه السياسة تتناقض وخطة الأردن العربية التي يجب إن تتناسب مع خطة الدول العربية، على اعتبار أن مصلحة الأردن يجب أن تقدم على النصائح البريطانية[١].

وزاد من نقمة بريطانيا على حكومة فوزي الملقي، وضرورة إخراجها من الحكم، عندما قام الشعب والنواب بالثورة على مدير الاستخبارات باتريك كوجهل (PATRICK COGHILL)، وإعلان رئيس الوزراء قراره بفصله من وظيفته، لذلك اعتبرت بريطانيا أن تصرف الوزارة على هذا النحو يضر بمصالحها، لكن الحكومة الأردنية واجهت معارضة بريطانيا وتمكست بموقفها[٢].

كما قامت الحكومة الأردنية بإدانة ضابطين بريطانيين في الجيش العربي في قضية نحالين، وقررت فصلهما دون أخذ مشورة بريطانيا[٣].

وقد أكدت هذا الخبر صحيفة الأهرام المصرية، فقد كتبت مقالا اتهمت البريطانيين بممارسة ضغوطٍ على الحكومة الملقية بقولها: "ومما كان خفيا وراء الاستقالة المفاجئة لحكومة فوزي الملقي في الأردن، أن الإنجليز استشاطوا غضبا جراء الحريات غير المقيدة التي سارت في الأردن ومعارضة رغبة بريطانيا في إجراء تسوية سلمية مع إسرائيل في محاولة منها إلى عزل الأردن عن بقية الدول العربية[٤].

---

(١) الجيل الدمشقية، ١٣/ ٥/ ١٩٥٤ عدد١٧٦٣.

في مقابلة صحفية أجراها مراسل صحيفة صنداي تايمز مع أنور الخطيب، بين أن حكومة الملقي كانت مناوئه للبريطانيين، لكن الأمر لم يكن كذلك، وأن سبب الاستقالة هو عدم استجابة الفئات المعارضة في الوزارة لسياسة الحكومة، فقدمت استقالتها، انظر أوراق سليد-بيكر ملف ١٦، مرفق رقم ١٩ بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٥٥.

(٢) الجيل الدمشقية، ١٣/ ٥/ ١٩٥٤ عدد١٧٦٣.

(٣) الجيل الدمشقية، ١٣/ ٥/ ١٩٥٤ عدد١٧٦٣، وانظر الأهرام ٦/ ٥/ ١٩٥٤.

(٤) الأهرام، ٦/ ٥/ ١٩٥٤.

وبينت كذلك أن بريطانيا لعبت دورا في منع وكالات الإغاثة في الأمم المتحدة من القيام بشراء القمح الأردني لصالح اللاجئين الفلسطينيين، وإصرارها على استيراده من فرنسا رغم توفر القمح بكثرة في الأردن، إضافة إلى تأخير تنفيذ المشاريع التي وقعت عليها الأردن مع بريطانيا، لأنها بحاجة إلى دراسة مستفيضة، كما أن بريطانيا أخفقت في الوفاء بالتزاماتها التي نصت عليها معاهدتها مع الأردن[١].

وردت بريطانيا على ذلك بأنها ملتزمة بمعاهدتها مع الأردن، ولكن يجب على الأردن التمسك ببنود اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، وهذا يتطلب من الطرفين البحث في وسائل إجراء محادثات سلام مع إسرائيل، ورفضت الحكومة الأردنية هذا الاقتراح[٢].

كما أن هناك أسبابا أخرى حاولت بريطانيا من خلالها إقالة حكومة فوزي الملقي حتى لا تفلت الأمور من يديها، ومنها قيام الاتحاد السوفياتي بدعم الموقف الأردني في مجلس الأمن عن طريق رئيس الوفد الروسي أندريه فيشنسكي (ANDREI VISHINSKY)، فقد أوضح أن الاتحاد السوفياتي سوف يُواصل دعم الأردن في مجلس الأمن[٣].

ولعبت السعودية دورا مهما في الاستقالة، فقد عملت المفوضية السعودية في عمان على تأليب المعارضة ضد الحكومة عن طريق المال، كقوة دعم لها على اعتبار أن حكومة فوزي الملقي قريبة من العراق[٤].

ولهذا، فقد سقطت حكومة فوزي الملقي بفعل تحالف بريطاني- سعودي، متعاونة مع مجموعة من السياسيين الأردنيين المعارضين للحكومة أمثال توفيق أبو الهدى، فاتفقت مع هؤلاء على إسقاط حكومة فوزي الملقي كل لأهدافه، فالسعودية ترى أن هذه الحكومة قريبة من الحكم الهاشمي في العراق، ولخوفها من إقامة وحدة بينهما، أما

---

(١) الأهرام، ٦/ ٥/ ١٩٥٤.

(2) R.J Vol 8. F.O, 371/110875 From Richmond To Mr. Eden. 5/5/1954. P 335

(3) R.J Vol 8. F.O 371 /110875 From Amman To F.O 6/5/1954 P 336,
وانظر الأهرام ٦/ ٥/ ١٩٥٤.

(٤) موسى بريزات، سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية، بحث ضمن ندوة سليمان النابلسي قراءة في سيرته وتجربته، عمان، المركز الأردني ١٩٩٧، ص ١٤٨ وانظر المصري، الأردن ١٩٥٣ –١٩٥٧، ص ٧١.

بريطانيا فترى أنها تتعاون مع الدول العربية بشكل عام، ولها اتجاه قومي، لكن أبو الهدى كان صاحب مطامع شخصية ومنها رغبته في العودة إلى الحكم[١].

وربما كان تشجيع السعودية لعودة توفيق أبو الهدى إلى الحكم حتى يستطيع إبعاد الأردن عن العراق عن طريق نظامه المعروف، وإعادة هيبة الحكم بقبضة حديدية[٢].

أما على الصعيد الداخلي، فقد شكلت المعارضة التي مثلتها العناصر المحافظة[٣] ضغطا على حكومة فوزي الملقي بسبب الإصلاحات التي سارت عليها، ومنها الخطوات المتسارعة في العمل السياسي الشعبي التي أعطت المبررات لهذه العناصر من تحذير الملك الحسين بن طلال من مضاعفات محتملة، بعد أن هالها تمتع الجماهير والقوى السياسية بحريات نسبية[٤].

وبالطبع، كان لتوفيق أبو الهدى اليد الطولى في ذلك، فاتجه لمحاولة إيجاد شرخ بين الملك الحسين بن طلال وبين فوزي الملقي من خلال لقاءاته المتكررة مع الملك، شارحا فيها انحدار هيبة السلطة وسوء الأوضاع الداخلية، يسانده في ذلك وزير البلاط سليمان طوقان[٥].

كما أثاروا قضية عدم قدرة الحكومة على تنفيذ وعودها التي طرحتها في بيانها الوزاري، بالإضافة إلى المعارضة المتطرفة التي حاربت الحكومة لأنها لم تحقق أهدافها عن طريق الحكومة، فاستخفت بها، وأصبحت حربا عليها أكثر من خصومها[٦]، هذا من جانب العناصر المحافظة والمتطرفة، أما المعارضة شبه الليبرالية، فقد انتقدت

---

(١) بريزات، سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية، ص ١٤٨.

(2) R.J Vol 8. F.O 371 /110875 From Amman To F.O 6/5/1954. P334

(٣) شملت التحالف الطبقي الحاكم، وطاقم السياسيين الموالين للاستعمار، وكبار ملاكي الأراضي، انظر جمال الشاعر تجربة الديمقراطية في الأردن، بحث ضمن كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص٦٨٥، وأعيد النشر في مجلة المستقبل، جمال الشاعر تجربة الديمقراطية في الأردن، مجلة المستقبل، عدد ٦٤، ١٩٨٤، ص١١.

(٤) الشاعر، تجربة الديمقراطية، ص ١١.

(٥) المصري، الأردن ص ٧١.

(٦) الطراونة، رحلتي مع الأردن ص ٥٤.

ليبرالية فوزي الملقي النسبية، واتهمته بالتساهل تجاه الهجوم الإسرائيلي على القرى الأردنية في الضفة الغربية، وأظهرت احتجاجها علنا في الشوارع[١].

في حين نجد أن بعض المسؤولين، ومنهم عوني عبد الهادي الذي كان سفيرا للأردن في مصر أثناء فترة الملقي، وبعد أن أوضحت صحيفة الأهرام أسباب استقالة الحكومة، رد على الصحيفة بقوله: إن الأسباب الحقيقية لاستقالة الوزراء لا علاقة لها ببريطانيا، إنما تعود إلى استقالة أحمد طوقان وزير المعارف الذي رشح للعمل في اليونسكو (UNESCO)، مما أدى إلى وقوع خلاف بين الوزراء حول من يشغل منصبه وعندما لم يتفقوا على ذلك قدمت الوزارة استقالتها[٢].

وقد عبرت صحيفة الدفاع عن هذه الاستقالة بقولها: إن استقالة الحكومة كان متوقعا في المدة الأخيرة، وعزت أسباب الاستقالة إلى انعدام الانسجام بين بعض أعضاء الحكومة، ولكنها أكدت أن هذا السبب ليس السبب المباشر للاستقالة[٣].

أما ما قاله السفير الأردني عوني عبد الهادي في مصر، فهو ليس سببا كافيا للاستقالة، فقوله يعتبر فرصة للرد على ما أراد أن يقوم به فوزي الملقي، وهو نقله من السفارة الأردنية في مصر إلى السفارة الأردنية في باريس، فهدد عوني عبد الهادي بتقديم استقالته إذا قامت الحكومة بنقله[٤].

وإزاء هذه الأسباب كلها شعر الملك الحسين بن طلال بحاجته إلى رئيس وزراء جديد أكثر حزما وشدة من فوزي الملقي، فطلب منه تقديم استقالته [٥].

---

(1) Abu- Odeh ،Jordanians Palestinians - P 71

(٢) الأردن، ٧/ ٥/ ١٩٥٤، عدد ٢٨٤٨.

(٣) الدفاع ٣/ ٥/ ١٩٥٤، عدد٥٥٣٧.

(٤) د.ك.و ٢٧١٥/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، تنقلات في السلك الدبلوماسي الأردني، و٢١، ص٦٥، ٧/ ١١/ ١٩٥٣.

(5) Abu – Odeh, Jordanians Palestinians - p 71.

ويبدو للباحثة أن الشعب كان راغبًا بسياسة وسطية من حكومة فوزي الملقي.

السنوات الأخيرة حتى وفاته ١٩٥٥- ١٩٦٢

لم ينقطع فوزي الملقي عن الحياة السياسية بعد استقالة وزارته، فرغم أنه لم يكن حزبيا، إلا أنه كان يشارك أعضاء الأحزاب المختلفة تشاورهم في أمور الدولة.

فبعد تشكيل وزارة توفيق أبوالهدى، اجتمع رجال الدولة السياسيين ومنهم هزاع المجالي، وسعيد المفتي، وعبد الحليم النمر، وسليمان النابلسي سفير الأردن في لندن، ورأوا أن من الممكن المشاركة في حكومة توفيق أبو الهدى في حالة إجراء انتخابات نزيهة تسير وفق نصوص الدستور، لكن توفيق أبو الهدى اشترط إجراء انتخابات موجهة تشرف الحكومة عليها، وتضمن من خلالها نجاح مرشحيها ضد المعارضين لها، كما تعمل على إقصاء العناصر المتطرفة وإبعادهم عن المجلس الجديد، لكن المعارضة رفضت شرط توفيق أبو الهدى ولم تشارك في الحكومة[١].

وبعد أن أجريت الانتخابات التي اعتبرت غير نزيهة، وتدخلت فيها حكومة توفيق أبو الهدى، وخرجت بأسماء الفائزين، قدمت حكومة توفيق أبو الهدى استقالتها ليكلف رئيس جديد لها، فعاد الملك الحسين بن طلال وكلف توفيق أبو الهدى بتشكيل الوزارة الجديدة، واشترط عليه أن يدخلها سعيد المفتي وفوزي الملقي وحكمت المصري وهزاع المجالي[٢].

فأجرى توفيق أبو الهدى اجتماعا مع سعيد المفتي وفوزي الملقي وهزاع المجالي بحضور الملك الحسين بن طلال، واتفقوا على تأليف الوزارة، إلا أن فوزي الملقي وسعيد

---

(١) المجالي، مذكراتي، ص١٤٧.

(٢) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان تأليف الوزارة، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٤، و٣٨ ص٨٧.

المفتي اشترطا على توفيق أبو الهدى حل مجلس النواب، حيث أن الانتخابات كان فيها تدخل حكومي[١]، إلا أن توفيق أبو الهدى رفض الشرط، وأقنع الملك أنه إذا حل المجلس ستعم المظاهرات والاضطرابات البلد، فوافق الملك على رأي توفيق أبو الهدى[٢].

وقد قابل الملك الحسين بن طلال فوزي الملقي وسعيد المفتي للمرة الثانية وأقنعهم أن تؤلف وزارة من عشرة أشخاص، خمسة من جماعتهم وخمسة من جماعة أبو الهدى، فطلبوا من الملك إعطاءهم مهلة للرجوع إلى جماعتهم، وبعد مداولات عديدة رفض فوزي الملقي وسعيد المفتي الدخول في الوزارة رغم إلحاح الملك عليهم، فتأثر الملك من رفضهم تأثرا شديدا[٣]، وقد قال الملك لهزاع المجالي أنه وافق على تعيين توفيق أبو الهدى بعد أن أخذ باقتراح سعيد المفتي بالتعاون مع توفيق أبو الهدى لتشكيل الوزارة الجديدة، ولولا ذلك لكان له رأي آخر[٤].

في هذه الفترة بدأت محاولة إدخال الأردن في حلف بغداد بهدف احتواء الاتحاد السوفياتي لمنع تسرب الشيوعية، وقد بدأت فكرة المشروع في ٩ أيار ١٩٥٣ على يد جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) وزير خارجية أمريكا عندما زار المنطقة ودول الشرق الأوسط، إذ كانت الأردن المحطة الثانية له بعد مصر، فزارها في ١٢ أيار ١٩٥٣، لكنه خرج من هذه الزيارة بانطباع أن الدول العربية مشغولة بخلافاتها الداخلية ولا تعير اهتماما للخطر السوفياتي[٥].

---

(١) المجالي مذكراتي ص١٤٩ وفي ١٦/ ١٠/ ١٩٥٤ أجريت الانتخابات النيابية، وترشح لها سعيد المفتي وسليمان النابلسي، وقد اكتشف المفتي أن الصناديق قبل وصول الممثلين للاقتراع كانت مملوءة بالأوراق فأعلن الاثنان انسحابهما من الانتخابات، وكان لهذا الانسحاب أثر سياسي إذ أثبت للناس أن هناك تدخلا سافرا من الحكومة في الانتخابات، لمزيد من المعرفة عن سير الانتخابات انظر د.ك.و ٢٧١٨/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الانتخابات العامة، ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤. و ٤١، ص٩٤.

(٢) د.ك.و. ٢٧١٨/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، تأليف الوزارة، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٤. و٣٨، ص ٨٧.

(٣) د.ك.و، ٢٧١٨/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان تأليف الوزارة، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٤، و٣٨ ص٨٧.

(٤) المجالي، مذكراتي، ص١٥٠.

(٥) علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية، ص٢١٩.

لذلك رأت بريطانيا أن هناك ضرورة لإعادة النظر في المعاهدات التي وقعتها مع دول الشرق الأوسط، وإقامة حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية، ويحل محل المعاهدات الموقعة مع الدول العربية، وإذا رفضت الدول العربية فكرة الانضمام ستقوم بالتنسيق مع الدول التي ستقبل به[١].

أعلن نوري السعيد بالاتفاق مع تركيا رغبة البلدين في إقامة حلف مشترك بهدف استقرار منطقة الشرق الأوسط، وصد أي عدوان على المنطقة داخليا وخارجيا[٢].

لم ترض مصر عن الحلف العراقي– التركي[٣]، خصوصا أن العراق ينوي إدخال الدول العربية الأخرى في الحلف، لذلك تعاونت مع السعودية[٤] ضد هذا التحالف، وعقدت اجتماعاً لرؤساء وزراء الدول العربية في القاهرة لم يحضره العراق إلا في اليوم الخامس للاجتماع، ولجأ عدد من الرؤساء إلى المراوغة، حتى أنهم خرجوا برأي أنه لا جدوى من وراء الاعتراض على قيام العراق بالتحالف من خلال هذا المؤتمر، لأن قرارات الاجتماع غير ملزمة للدول[٥].

وقبل عشرة أيام من توقيع الاتفاقية العراقية التركية، قام الملك الحسين بن طلال في ٢٤ شباط ١٩٥٥ بزيارة إلى بغداد، وطلب زيادة التعاون بين العراق والأردن، وتنفيذ

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية–البريطانية ص٢٢١.

(٢) انتوني ناتنج، ناصر، ترجمة شاكر سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٩٣ ص١١٢، وانظر فتحي درادكة العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ٢٠٠١، ص ٤٨.

(٣) على محافظة، العلاقات الأردنية– البريطانية، ص١٢١.

(٤) سبب تعاون السعودية مع مصر كان ضد بريطانيا، لأن بينهما صراع على واحة البريمي الواقعة على حدود الإمارات المتهادنة الخاضعة لسيطرة بريطانيا، إذ اعتبرت الواحة من أغنى المصادر البترولية في العالم، كذلك هناك صراع بين السعودية بقيادة ابن سعود وبين الأردن نتيجة إخراج الشريف حسين من الحجاز، انظر نانتج، ناصر، ص ١١٢.

(٥) ناتنج، ناصر، ص١١٣.

المساعدات التي تعهد بها العراق للأردن[١]، إلا أن العراق تعرض لحملة إعلامية عن طريق إذاعة صوت العرب من القاهرة، ورغم أن الأردن تردد في اتخاذ موقف تجاه حلف بغداد، ووقف على الحياد[٢]، إلا أنه تعرض لحمله إعلامية خصوصا على غلوب (Glubb) رئيس أركان الجيش الذي اعتبر عميلا للإمبريالية، ويخدم بريطانيا لا مصالح الأردن[٣].

- وقد شارك الأردن في تلك الفترة في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في باندونغ، ومثل الأردن فيه وزير الخارجية وليد صلاح، إذ بين في المؤتمر أن سياسة الأردن معارضة الأحلاف ومن ضمنها حلف بغداد، فاحتج ديوك (Duke) السفير البريطاني في عمان على موقف الأردن[٤]، واتفق أيدن (Eden) رئيس وزراء بريطانيا مع جمال عبد الناصر على وقف حملاته الإعلامية ضد العراق وبريطانيا، مقابل تعهد بريطانيا بعدم ضم أي دولة عربية إلى الحلف[٥].
- وفي هذه الأثناء بدأ دور فوزي الملقي بالظهور من جديد، إذ قام الملك بتسليمه منصب وزير البلاط الملكي في ١ أيار ١٩٥٥، وبعد ذلك، قدم هزاع المجالي، استقالته من وزارة توفيق أبو الهدى في ١٧أيار١٩٥٥، وتبع ذلك تقديم توفيق أبو الهدى استقالة وزارته في ٢٨ أيار ١٩٥٥، ليعهد إلى سعيد المفتى بتولي

---

(١) إرشيد فالح العبداللات، العلاقات الأردنية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٣، ص١١٦، وانظر أيضاً، هيثم حسن حسان، العلاقات الأردنية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣، ص٢٢- ٢٣.

(٢) علي محافظة، العلاقات الأردنية-البريطانية، ص٢٢٥.

(٣) ناتنج، ناصر، ص١١٩، وانظر أيضاً رولان دالاس، الحسين حياة على الحافة، ترجمة جولي صليبا، عمان، الأهلية للنشر، ٢٠٠١، ص٦١-٦٢.

(٤) وليد صلاح، مذكرات وليد صلاح ص ٩٦.

(٥) الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية ١٩٥٥-١٩٥٦، إعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الإستراتيجية، لندن، تحليل وتعليق، أنتوني ناتنج الدستور ١٢/ ٢/ ١٩٨٦، العدد ٦٦٤٠، ص ١٣.

الوزارة في ٣٠ أيار١٩٥٥، واشترك هزاع المجالي في وزارة سعيد المفتي وهو من أكثر السياسيين الأردنيين تشجيعا لحلف بغداد[١].

- عندما تسلمت الوزارة الجديدة أعمالها، لم تبد في بداية الشهور الأولى أية محاولة واضحة للانضمام إلى الحلف، ورغم أن هذه الحكومة اعتبرت أكثر الحكومات تأييدا للعراق، وهدفها الدخول في حلف بغداد[٢]، إلا أن العراق وتركيا حاولتا العمل على إقناع الأردن بالانضمام إلى الحلف، وعندما فشلت مساعي العراق في ضم الأردن، تولت تركيا مهمة إقناع الأردن، إذ قام الرئيس التركي جلال بايار في ٢ تشرين ثاني ١٩٥٥ بزيارة رسميه إلى الأردن، ردا على زيارة قام بها الملك الحسين بن طلال إلى تركيا، والهدف من ذلك جر الأردن إلى الحلف، ولعلم تركيا بموقف الشعب الأردني الرافض للحلف، ولتخفيف حدة التوتر في الأردن، زار القدس وخطب فيها قائلا أنه لا يستبعد أن يأتي يوم يقاتل الجنود الأتراك في المدينة المقدسة إلى جانب الجيش العربي[٣].
- كما عقد اجتماعاً بعد ذلك بين الوفد الأردني الذي مثله الملك الحسين، وسعيد المفتي رئيس الوزراء، وفوزي الملقي وزير البلاط، وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، إضافة إلى غلوب (Glubb) رئيس أركان الجيش الأردني، أما الجانب التركي فقد مثله رئيس تركيا بايار، ووزير خارجيته فطين زورلو، إذ أوضح الوفد التركي في هذا الاجتماع الفوائد التي يمكن إن يجنيها إذا دخل حلف بغداد، ومنها زيادة قوة الأردن أمام إسرائيل، وتقديم مساعدات عسكرية من قبل الحلف إلى الأردن في حالة تعرضه لأي هجوم خارجي[٤].

---

(١) الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية

(2) Carl ،Rarther, Foreign Relations Of The United States,1955, 1957, Arab-Israeli Dispute, 1/1-26/6/1955 Vol 9 Washington Printing Office 1989 P 664..

(3) R.J Vo1.9, F.O 371/ 115649,From Amman To F.O, 16/11/1955,P 21

وانظر كذلك عبد الرزاق الحسني، حلف بغداد ١٩٥٥ لماذا؟ مجلة آفاق عربية، بغداد، ع ٦، ١٩٨٦، ص ٤٢.

(٤) الدستور،، ١٣/ ٢/ ١٩٨٦، عدد ٦٦٤١.

- وحاول الملك الحسين بن طلال أن يحصل على دعم مالي من تركيا لوجود مليون لاجئ فلسطيني بلا عمل، لكن الوفد التركي بين أن بلاده تعاني أيضا من أزمة مالية، ويمكن حل مشكلة الأردن ماليا بإجراء مفاوضات مع بريطانيا[١]، وانتهى الاجتماع بموافقة الأردن على الانضمام للحلف بشرط تعهد تركيا بتحقيق مطالب الأردن[٢]، والحصول على منافع ملموسة لإقناع الرأي العام بجدوى الانضمام للحلف[٣].
- أما عن الدور الذي قام به فوزي الملقي في هذه الفترة، فقد شارك في كتابة المذكرة التي حددت مطالب الأردن من بريطانيا إن هو دخل عضوا في الحلف، فقد كتبت من قبل فوزي الملقي وسعيد المفتي، ولم يشارك فيها أي عضو من الوزارة، وسلمت المذكرة إلى السفير البريطاني ديوك (Duke) وتضمنت المطالب التالية[٤]:

١) المحافظة على ميثاق الضمان الجماعي العربي، وتمكين الأردن من القيام بالتزاماتها.
٢) تأييد مطالب وحقوق العرب في فلسطين.
٣) اعتبار القوة التالية حدا أدنى للدفاع الأردني يجب توفره.
   أ- فرقة مشاة
   ب- فرقة مصفحة
   ت- مدفعية ثقيلة

---

(١) الدستور، ١٦/ ٢/ ١٩٨٦، عدد ٦٦٤٤.

(2) R.j vol, 9, f.o 371/115682, from Amman to F.o 8/11/1955/p11

وانظر كذلك علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية، ص٢٢٨ وكذلك الشرقي، سعيد المفتي ودوره في السياسة، ص ١٣١.

(٣) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص ١٧٨.

(٤) المجالي، مذكراتي، ص١٦٦، وانظر أيضا هزاع المجالي، هذا بيان للناس، قصة محادثات تمبلر عمان، د.ن، ١٩٥٥، ص ٤.

ث- لواء مظليين

ج- مجموعه كوماندو

ح- قوة جوية

خ- قوة بحريه صغيرة في خليج العقبة

الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع في الداخل والخارج، وترك الفرصة للحكومة الأردنية لتهيئه الجو المناسب.

ويلاحظ أن المطالب التي كتبها فوزي الملقي وسعيد المفتي إن هي تحققت، فإنها سوف تعود على الأردن بمنافع عديدة، مع ضمان المحافظة على العلاقات العربية وحقوق الشعب الفلسطيني، وقد كانت بريطانيا مصممه على انضمام الأردن للحلف للأسباب التالية[1]:

أ- اعتبرت بريطانيا انضمام الأردن فرصة وضمانة للمحافظة على نفوذها في منطقة الشرق.

ب- دخول الأردن يساهم في تشجيع دخول دول عربية أخرى مثل لبنان ثم سورية.

ت- عدم انضمام الأردن سيساهم في انحيازها إلى مصر، وانعزال العراق عن الدول العربية، وسيلعب دورا في إقامة كتلة عربية بزعامة مصر وبدعم من الاتحاد السوفيتي.

ث- تأييد الأردن لمصر عندما قامت بشراء صفقه أسلحه مصريه- تشيكية بعد رفض الدول العربية تزويدها بالسلاح[2].

ج- الضغوط الداخلية في الأردن، وخصوصا أن الشعب الأردني طالب بالتخلص من الإنجليز، وعدم الانضمام للحلف، ويؤكد ذلك السفير البريطاني في الأردن في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية بين فيها أن حلف بغداد ليس له شعبية في الأردن، وخصوصا لدى البرلمان[3].

---

(1) R.J Vol 9, F.O 371/115653, From Amman, To F.O, 11/10/1955, P.15-16

(٢) ناتنج، ناصر، ص ١٢١-١٤١.

(٣) الحسين، ليس سهلا، ص٩٤-٩٥.

ح- الاتصالات الأردنية– السوفياتيه، في محاولة لإقامة تمثيل دبلوماسي بين البلدين عن طريق علي أبو نوار الملحق العسكري في باريس، ثم نقلها إلى السفير الأردني في مصر هاني هاشم[١] الذي كان يزود بالتعليمات من قبل فوزي الملقي، كما أن الملك كان على علم بهذه الاتصالات لأنها جرت أثناء زيارته لأوروبا في صيف ١٩٥٥، وكان فوزي الملقي هو حلقة الاتصال بين الملك الحسين بن طلال وعلي أبو نوار الذي كان يتصل بالسوفييت[٢].

- وكان السفير الروسي في مصر قد بعث مذكرة إلى رئيس الوزراء سعيد المفتي لإقامة علاقة دبلوماسية بين البلدين، فقرأ المذكرة على الملك الحسين بحضور الملقي، الذي خاطب المفتي قائلاً أنه اشتغل بالموضوع كثيرا، وعلى هذا الأساس طلب الملك من المفتي متابعة الموضوع من خلال السفير الأردني في مصر[٣].
- كما أن الأردن، رغم تفاوضه مع بريطانيا بشأن الحلف، إلا أنه لم يكن يخرج عن النطاق العربي، فقد عرضت المذكرة التي كتبها فوزي الملقي وسعيد المفتي المتعلقة بالمطالب الأردنية على عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المصرية، ونائب رئيس الجمهورية، ويبدو أنه أعجب بهذه المطالب فباركها للأردن، وحمل نص المذكرة إلى جمال عبد الناصر ليطلعه عليها[٤].
- ونتيجة لهذه التطورات نجد أن بريطانيا حاولت كسب الأردن إلى جانبها، فتعهدت بإرسال عشر طائرات حربية من نوع (فامباير) (Vampir) كهدية للأردن، وتعهدت أيضا بعقد اتفاقية أردنية–بريطانية جديدة في حال دخول الأردن إلى الحلف[٥].

---

(١) الموسى، أعلام من الأردن، ج ٢، ص١٨٤، وانظر الشرقي، سعيد المفتي ودوره في السياسة، ص ١٢٨.

(2) R.J, Vol9, F.O 371/115653, From Amman To F.0 P.16.

(٣) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص ١٨٤.

(٤) المجالي، مذكراتي، ص ١٦٩–١٧٠، وانظر علي محافظة، العلاقات الأردنية– البريطانية، ص ٢٢٣.

(5) R.J Vol.9, 371/115653, From Amman To F.O, 10/11/1955, P 16.

- كما أن القوى الوطنية في الأردن نشطت في هذه الفترة لمقاومة الحلف، مما أربك الأوساط الحاكمة[١] وأمام هذه الضغوط حاول سعيد المفتي تقديم استقالته، خصوصا أن بريطانيا لم تقم بتقديم مساعدات للأردن، إلا أن السفير البريطاني في الأردن أقنعه بعدم تقديم الاستقالة، ليس رغبة منه في إبقائه في الحكم، ولكن لأن المرشح الوحيد لتولي رئاسة الوزارة كان فوزي الملقي، وهو شخص لا تحبه بريطانيا، لذا سوف يعمل على عدم دخول الأردن إلى الحلف، إذ وصفه ديوك بأنه أداة طيعة في يد الملك الحسين بن طلال ونية الملك الآن تتجه لعقد معاهدة مع مصر[٢].
- وسوف يقوم فوزي الملقي بهذه المهمة، لأنه يتلقى دعما قويا من البرلمان والشعب الأردني الذي يعتبر التقارب مع مصر خطوة قومية مئة بالمئة[٣].
- ولذلك أرسلت بريطانيا في ٦كانون أول١٩٥٥ رئيس هيئه الأركان البريطاني الجنرال جيرالد تمبلر(GENERAL GERALD TEMPLER) يرافقه المستر مايكل روز (MR MICHEL ROSE) رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية، وكان معظم الوفد عسكريًا، لأن المطالب الأردنية معظمها ذات صبغة عسكرية[٤].

---

(١) هاني الحوراني، الأردن وحلف بغداد، ملف الحياة النيابية في الأردن، مجلة الأردن الجديد، ع١، ١٩٨٤، ص ٨٥.

(٢) يقول علي أبو نوار: دخلت العراق وتركيا وإيران وباكستان حلف بغداد، وهنا بدأت سياسة المحاور تحكم الشرق العربي، وأصبحت مصر وسورية والسعودية محورا مواجها لحلف بغداد الذي تعاطفت معه لبنان، بينما الأردن في الوسط بين المحورين، وبحكم المعاهدة مع بريطانيا، وحاجته إلى المعونة المالية والعسكرية، فإنها نظريا أقرب إلى الحلف، ولكن رغبة الملك الحسين في الخلاص من سيطرة البريطانيين، واندفاع الرأي العام كله في معاداة الحلف جعلته يبدو أقرب إلى المحور الثاني، انظر علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص ١٥٨.

(3) R.J Vol, 9 F.O 371/115655, Memorandam By Duke Jordan Entry In The Baghded Pact Discussion With Glubb 21/11/1955 Pp 25-26.

(٤) د.ك.و ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، المفاوضات البريطانية، و. ٦٩، ص ١١٦، ١٥/ ٢/ ١٩٥٥، وعلي محمد سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما، عمان مطابع الدستور ١٩٩٨، ص٤٦، وانظر أيضا علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية ص٢٣٤.

- وقدم الوفد البريطاني شروطا وعروضا للحكومة الأردنية للدخول في الحلف وهي[1]:

١) تجهيز الجيش الأردني بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة بقيمة ستة ملايين ونصف المليون جينه إسترليني.

٢) إلغاء معاهدة ١٩٤٨ الأردنية– البريطانية لتحل محلها اتفاقية شبيهة بالاتفاقية العراقية– البريطانية الملحقة بميثاق حلف بغداد.

٣) التعاون في بناء قوة جوية أردنية.

٤) تقديم مساعدة عسكرية بريطانية للأردن في حالة تعرضه لأي خطر خارجي.

- لم يقم سعيد المفتي بإقناع الوزراء أو تشكيل وفد رسمي يفاوض بريطانيا، بل طلب من تمبلر الاجتماع بالوزراء، وإقناعهم، فتم الاجتماع في منزل السفير البريطاني، ولم يحضره سعيد المفتي، وتحدث تمبلر في الاجتماع عن النتائج الإيجابية للحلف، وطلب عدد من الوزراء استشارة مصر وسورية، وتقرر تشكيل وفد أردني للرد على الطلب البريطاني[2].

- لكن الحكومة الأردنية لم تستطيع الرد السريع على تمبلر، لأن أربعة وزراء كانوا خارج البلاد وهم هزاع المجالي، ونعيم عبد الهادي، اللذان كانا موجودين في بغداد، وبشارة غصيب وسعيد علاء الدين في لندن للتباحث بشأن المعونة المالية البريطانية للأردن، فطلب المفتي من المجالي وعبد الهادي العودة إلى الأردن، فاتجه عبد الهادي إلى نابلس، واتجه المجالي إلى لقاء تمبلر وشاركه في اللقاء عزمي النشاشيبي وزير البرق، وبهاء الدين طوقان وكيل وزارة الخارجية، وهدف اللقاء تشجيع الأردن للانضمام إلى الحلف[3].

---

(1) R.J, Vol, 9 F.O 371/115655, From Templer To F.O, 7/12/1955, Pp 39-40

كذلك انظر الحسني، حلف بغداد، ص ٤٣.

(٢) الموسى، أوراق من دفتر الأيام، ص ١٦٥ وكذلك انظر R.J. vol. 9، op cit، p.40

(٣) المجالي، هذا بيان للناس، ص٦ وانظر الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص١٩٩–٢٠٠.

- وعند عودة نعيم عبد الهادي من نابلس أخبره النشاشيبي بهدف زيارة تمبلر إلى الأردن، عندها تعهد عبد الهادي بإحباط دخول الأردن في الحلف عن طريق الاتصال بزملائه وزراء الضفة الغربية وهم علي حسنا وزير العدلية وسمعان داوود وزير التجارة والإنشاء والتعمير، لتأمين مساندتهما له ضد الحلف[١].
- وقد اجتمع مجلس الوزراء لدراسة المقترحات البريطانية، وشكلت لجنة لصياغة الرد الأردني من هزاع المجالي، وعزمي النشاشيبي، ونعيم عبد الهادي، وسمعان داود، وأثناء اجتماع اللجنة، اجتمع الملك الحسين باللجنة ومعه بهجت التلهوني وفوزي الملقي، وفي هذه الأثناء قرأ الملقي مذكرة من الحكومة الأردنية بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، والاستعاضة عنها بالدخول في حلف بغداد، فرفض النشاشيبي المذكرة، وكذلك عبد الهادي، عندها قام عبد الهادي بتقديم استقالته، وأقنع ثلاثة آخرين من الوزراء الفلسطينيين بتقديم استقالتهم لإعاقة انضمام الأردن للحلف إذا لم توافق مصر على الحلف[٢].
- ورغم محاولة تمبلر تبديد مخاوف وزراء الضفة الغربية، بالتأكيد على أن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سوف لا يؤثر على وضع الأردن بالنسبة إلى الحل النهائي لقضية فلسطين، وأن تأكيدا كهذا يمكن أن يضم إلى مشروع الاتفاقية[٣].
- كما وعدت بريطانيا الحكومة الأردنية بتقديم مساعدات مالية تغطي نفقات الأردن سنويا، لكن وزراء الضفة الغربية قدموا استقالتهم، عندها لجأت بريطانيا لاستخدام الضغط والتهديد، إلا أن هذه الوسائل لم تنجح، فقدم المفتي استقالته في ١٣كانون أول١٩٥٥[٤].

---

(١) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص ٢٠١.

(٢) المجالي، هذا بيان الناس، ص ١٢، كذلك الموسى أوراق من دفاتر الأيام ص ١٦٥.

(٣) المجالي، هذا بيان للناس، ص ١٢.

(٤) أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص ١٦٠-١٦١، كذلك علي محافظة العلاقات الأردنية- البريطانية، ص ٢٣٧.

ويمكن إجمال الأدوار التي قام بها فوزي الملقي في عام ١٩٥٥ بما يلي:

١) حلف بغداد، فطيلة المباحثات التي حاولت بريطانيا وتركيا والعراق أن تدخل الأردن معها في الحلف، حضر فوزي اجتماعاتها، وكان يضع مع رئيس الوزراء بنود المذكرات وردود الحكومة الأردنية، فإذا تتبعنا المذكرة الأردنية التي أعطيت إلى بريطانيا كشرط لدخول الحلف، كانت كل بنودها لصالح الأردن، لذلك نجد أن مصر وافقت في البداية على دخول الأردن، لكنها عادت واعترضت عليه[١]. أما وجهة نظر فوزي الملقي من دخول الأردن الحلف، فقد عبر عن رأيه صراحة بما يلي[٢]:

أ- يستطيع الأردن الحصول على المساعدات الاقتصادية من جميع الأطراف المشاركة في الحلف وليس فقط من بريطانيا.

ب- الحصول على المزيد من الأسلحة.

ت- تعزيز العلاقات العربية وليس تدهورها.

ث- التوصل لحل القضية الفلسطينية.

ج- تعديل المعاهدة الأردنية- البريطانية.

لكن بدري الملقي يقول أن فوزي الملقي كان رافضاً لحلف بغداد، وقد أفضى بذلك للملك الحسين عندما قامت مظاهرات في عمان احتجاجاً على الحلف، فنظر الملك والملقي إلى المظاهرة من خلال شرفة القصر، فسأله الملك هل يعقل أن تكون هذه المظاهرة تعبيراً عن رفض الشعب الأردني للحلف، فأجاب فوزي الملقي أن المظاهرة هي الرد الحقيقي على الحلف من قبل الشعب.

---

(١) الحسين، ليس سهلا، ص ٩٣-٩٧.

(٢) أوراق سليد- بيكر، ملف١٦- مرفق ٢٣، مقابلة صحفية أجراها مع فوزي الملقي في ٢٩/ ١١/ ١٩٥٥، ص ٤.

٢) حاول فوزي الملقي، وبمعرفة الملك الحسين بن طلال تحسين شروط بريطانيا مع الأردن، عن طريق التلويح بالتعاون العربي، إذ كانت تجري مفاوضات سرية أيضا مع مصر لعقد تحالف أردني- مصري، وكان فوزي الملقي من مشجعي هذا الاتجاه، لذلك عملت بريطانيا على منع ذلك بإدخال الأردن في حلف بغداد بعد أن هدد سعيد المفتي بالاستقالة، لعلمها أن فوزي الملقي سوف يتسلم الوزارة، وهو صاحب اتجاه قومي، لذلك سوف ينجح في إقامة التحالف العربي ويلغي أهداف وآمال بريطانيا في إدخال الأردن في الحلف[١].

٣) البحث عن بديل للمساعدات البريطانية، ففي الفترة التي تجري فيها المفاوضات مع بريطانيا، كان يفاوض الاتحاد السوفيتي سراً عن طريق علي أبو نوار، وهاني هاشم سفير الأردن في مصر بموافقة الملك الحسين بن طلال[٢].

- وبعد تقديم سعيد المفتي استقالته، بقي فوزي الملقي وزيراً للبلاط في وزارة هزاع المجالي، وعلى أثر تقديم هزاع المجالي استقالته في ٢٠ كانون الأول١٩٥٥، قدم فوزي الملقي استقالته من منصب وزير البلاط[٣]، وفي تلك الفترة طلب الملك الحسين بن طلال من فوزي الملقي أن يتسلم رئاسة الوزراء بدلا من هزاع المجالي، وتعيين المجالي وزيرا للبلاط، لكن فوزي الملقي اعتذر، فكلف الملك إبراهيم هاشم بالرئاسة[٤].

ولكن لماذا عرض الملك الحسين بن طلال على فوزي الملقي تشكيل الوزارة؟

---

(1) R.J Vol.9, To 371/115655, From Amman To F.O 21/11/1955, P 25

(٢) الموسى، أعلام من الأردن، ج٢، ص١٨٤.

(٣) الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج٢، ص٤٩٦.

(٤) د.ك، ٢٧١٩/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، استقالة الوزارة الأردنية، ٢٥/ ١/ ١٩٥٥ و٥٥، ص ٩٧.

- من الملاحظ أن الملك كان يكلف فوزي الملقي أثناء الأزمات، فقد كلفه في المرحلة الأولى عقب الاضطرابات التي حدثت في عهد توفيق أبو الهدى، وكلفه في المرة الثانية بعد الاضطرابات التي حدثت بسبب حلف بغداد، أما عن أسباب التكليف فتعود إلى ما يلي:

١) شخصية فوزي الملقي المعتدلة والمقبولة من كافة الأوساط السياسية في الأردن، فلديه القدرة على استقطاب كافة الفئات.

٢) لم يعرف عنه استخدامه التهديد العسكري أو الرد على العنف بالعنف.

٣) ليبراليته.

ويلاحظ أيضا أن إبراهيم هاشم عندما كلفه الملك الحسين بن طلال بالوزارة، اشترط دخول فوزي الملقي وسمير الرفاعي معه، فقبلا الدخول، فعهد إلى فوزي الملقي بوزارتي الدفاع والمعارف[١]، وكانت الوزارة قد عبرت في بيانها أنها وزارة انتقالية هدفها إجراء انتخابات، إضافة أنها لن ترتبط بعهود وقوانين جديدة[٢].

لكن الوزارة لم تستمر طويلا، إذ اعترض عدد من النواب على حل مجلس النواب في ١٩ كانون الأول ١٩٥٥ في وزارة هزاع المجالي، لأن وزير الداخلية لم يكن موقعا القرار، وقد أحيلت القضية إلى المجلس العالي لتفسير الدستور، فثبت عدم دستورية الحل، عندها قدم إبراهيم هاشم استقالة حكومته في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦[٣].

وبعد استقالة حكومة إبراهيم هاشم كلف الملك سمير الرفاعي بتشكيل الوزارة الجديدة في ٨ كانون الثاني ١٩٥٦، وفي عهد هذه الوزارة اتخذ الملك الحسين بن طلال

---

(١) الوثائق الأردنية، ص ٥٥.

(2) George Lenczowski, The Middle East In The World Affairs, London, Cornell University Press, 1962, P. 962

وانظر أيضاً د.ك.و المصدر السابق، و٥٥، ص ٩٧.

(٣) الوثائق الأردنية، ص ٥٥.

قرارا بعزل غلوب عن قيادة الجيش الأردني في ١ آذار ١٩٥٦[١]، وكان لذلك وقع كبير على الشعب الأردني، فعمت المظاهرات الأردن تعبيراً عن الابتهاج، وهدف الملك من ذلك إعطاء فرصة لأفراد القوات المسلحة الأردنيين للوصول إلى المناصب العليا في الجيش، وتولي قيادته[٢].

ومع أن حكومة الرفاعي أعلنت أنها لن تدخل في أحلاف جديدة، إلا أن المعارضة والقوى الوطنية طالبت بإقالة الحكومة، فاستقالت الحكومة في أيار١٩٥٦ بعد خمسة شهور من تشكيلها، وكلف سعيد المفتي بتشكيل الوزارة الجديدة[٣]، فأصبح فوزي الملقي نائبا للرئيس ووزيراً للخارجية ووزيرا للتربية والتعليم[٤]، إذ اتخذت هذه الوزارة قرارا بحل مجلس النواب لإفساح المجال لإجراء انتخابات نيابية، ولهذا قدمت استقالتها في ٢٦حزيران١٩٥٦ ليعهد إلى إبراهيم هاشم بتأليف وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات الجديدة[٥].

وقبل إجراء الانتخابات اجتمع زعماء مصر وسورية والسعودية في القاهرة، وعرضوا على الأردن تزويدها بمعونة مالية عربية تحل محل المعونة البريطانية، بشرط

---

(١) د.ك.و ٢٧٢٠/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية من عمان، المظاهرات في الأردن، ٥/ ٣/ ١٩٥٦، و١١ص١٧

(2) Uriel Dann, King Hussein and Challenge of Arab Radicalism Jordan 1955-1967, New York, Oxford University press, 1988, p34.

(٣) علي سعادة، المعارضة، ص ٤٩.

(٤) الوثائق الأردنية، ص ٥٨.

(٥) الوثائق الأردنية، ص ٥٨، وترى الباحثة أن كثرة التغيرات التي أجريت على الحكومات الأردنية عام ١٩٥٥-١٩٥٦ تعود إلى ما يلي:

أ- الاضطرابات التي عمت البلاد عقب إعلان الأردن نيته الدخول في حلف بغداد.

ب- الرغبة في حل مجلس الأمة، على اعتبار أن انتخابات عام ١٩٥٤ التي أجريت في عهد حكومة أبو الهدى كانت غير نزيهة.

أن تنضم الأردن إلى اتفاقية التضامن والدفاع العربي، ورحب الملك بهذه المعونة، لكنه رفض مناقشة اتفاقية التضامن والدفاع العربي ما لم تكن جميع الأقطار العربية حاضرة في القاهرة[١].

وجاء العرض قبل عدة أيام من إجراء الانتخابات النيابية في الأردن، إذ لعب دورا في التأثير على مناخ الانتخابات العامة[٢]، فقامت الحكومة بإجراء الانتخابات النيابية في ١٢تشرين أول١٩٥٦، التي اعترف لأول مرة بنزاهتها، ووقفت السلطات الرسمية منها موقف الحياد التام، وقد شاركت في الانتخابات ستة أحزاب سياسية هي: الجبهة الوطنية (الحزب الشيوعي)، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب التحرير الإسلامي، وحزب الاتحاد الدستوري العربي، والحزب الوطني الاشتراكي، والأخوان المسلمون[٣].

ورغم أن من المرشحين سليمان النابلسي، وهو أمين عام الحزب الوطني الاشتراكي لم يفز بالانتخابات، إلا أنه تسلم رئاسة الوزراء في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٥٦، وأن حزبه حصل على أكثرية المقاعد في مجلس النواب، وفي هذه الأثناء صدرت الإرادة الملكية بتعيين فوزي الملقي سفيرا للأردن في مصر[٤].

وأعلنت وزارة سليمان النابلسي رغبتها في التفاوض مع بريطانيا لإنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، والقبول بمعونة عربية، فوافق الملك الحسين على ذلك[٥]، كذلك وافقت بريطانيا على تحديد موعد لإنهاء المعاهدة، وفي ١٣ شباط ١٩٥٧ وقعت اتفاقية لإنهاء المعاهدة الأردنية–البريطانية لعام ١٩٤٨، وكانت مصر وسورية والسعودية قد وافقت في كانون الثاني

---

(١) أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، عمان، الدار العربية، بيروت، دار الجيل.

(٢) أمين مهنا، التحديث والاستقرار، ص١٠٧.

(٣) علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية، ص ٢٥٣، وانظر الماضي، المرجع السابق، ص ٦٣٧، كذلك أحمد القضاة، الأزمة السياسية في الأردن ١٩٥٧-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩، ص٥٦.

(٤) السيرة الذاتية لفوزي الملقي، ص٣، ومقابله مع بدري الملقي في مكتبه بعمان ٢١/ ٨/ ٢٠٠٢.

(٥) لنت، الحسين سيرة حياة، ص ٨١.

١٩٥٧ على اتفاقية الضمان العربي، ودفع مساعدات للأردن، إلا أن هذه المساعدات لم تدفع، مما سمح للولايات المتحدة بطرح مشروع أيزنهاور الذي يتضمن إرسال مساعدات أمريكية للدفاع عن أي خطر تهدده الشيوعية في الشرق الأوسط[١].

وكان التوتر قد تصاعد بين الملك الحسين بن طلال والحكومة، فبعض وزراء الحكومة اتهموا بتلقي أموال من دمشق، أو من عملاء السوفيات، لأن هدفهم اعتراف الأردن بالاتحاد السوفياتي[٢]، كما زاد من الأمر قيام سليمان النابلسي بالإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، وخصوصا أن النابلسي في هذه الفترة سمح لبعض الصحف التي لها صبغة شيوعية بالظهور مثل (جريدة الجماهير)[٣]، وأصبحت الحكومة هدفا لحملة إعلامية داخلية وخارجية، وأشيع أن الحكومة تسير نحو النظام الجمهوري، وأن الشيوعيين يريدون حكم الأردن[٤].

ويبدو أن حكومة سليمان النابلسي شعرت بقوتها لثقة البرلمان فيها، كما أن رئيس هيئة الأركان علي أبو نوار كان داعما لها، فتم ترفيع عدد من الضباط الوطنيين الاشتراكيين والبعثيين إلى مناصب عالية في الجيش، وكان يتم ذلك دون الرجوع إلى الملك الحسين بن طلال[٥].

وأدت هذه الظروف إلى تفكير الملك بإقالة الحكومة في ٤ نيسان ١٩٥٧، لكنه استدعى فوزي الملقي الذي كان سفيرا في القاهرة إلى عمان للمساعدة في تسوية

---

(١) لنت، الحسين سيرة حياة، ص٨٤، وانظر أحمد الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٨٨، ص٣٠٣.

(٢) لنت، الحسين سيرة حياة، ص٨٣، وانظر علي سعادة، المرجع السابق، ص٥٣، وانظر كذلك
George I, Harris, Jordan, its pcopik, its society its culture, New York, Grove Prees, 1958, p 81..

(٣) الحسين، مهنتي كملك، ص١٠٨، كذلك لنت، الحسين سيرة حياة، ص٨٣.

(٤) لنت، الحسين سيرة حياة، ص ٨٣.

(٥) أمين مهنا، التحديث والاستقرار، ص ١٠٩.

الأزمة[1]، وكان على علاقة طيبة بالطرفين، إضافة إلى أنه يتمتع بتأييد شعبي وحزبي، وتسلم العديد من المناصب منها رئيس وزراء، ونائب للرئيس، ووزير خارجية وتربية وتعليم في حكومة سعيد المفتي[2]، لذلك لجأ إلى وسيلتين لحل الأزمة وهما:

١. إجراء تسوية بين الملك الحسين بن طلال وسليمان النابلسي من خلال إجراء مقابلات فردية مع الطرفين، فتبين له من خلال لقائه بالملك أن أسباب تذمره من الحكومة تعود إلى ما يلي[3]:

أ- عدم شعور الحكومة بالمسؤولية الملقاة عليها، الأمر الذي لا تبذل فيه الحكومة أية محاولة للسيطرة على الوضع.

ب- عدم وجود مبادرات للنمو والتطور الاقتصادي.

ت- الشخصية غير المتجانسة للحكومة المكونة من البعث، والاشتراكي الوطني، والجبهة الوطنية.

- ومن خلال اللقاءات المتكررة بين الملك الحسين بن طلال، وسليمان النابلسي وافقا على التزام المنطق والعقلانية[4]، وعدم إقالة الحكومة، وإجراء تعديلات عليها[5].

٢. استقالة حكومة سليمان النابلسي وتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة فوزي الملقي[6]، بعد أن اعتذر عن تشكيل الحكومة حسب أقوال سليمان النابلسي وهزاع المجالي[7]، لكنه عرض هذا الحل للخلاص من الأزمة، وفيها يرضي

---

(١) فلسطين، ٦ نيسان ١٩٥٧.

(2) R.J Vol 10, F.O 371/127878, From. Amman To F.O 12/5/1957, P 104.

(٣) أوراق سليد- بيكر، ملف ١٦، مرفق، رقم ٧١، مقابلة صحفية أجراها مع فوزي الملقي في ٤/ ٤/ ١٩٥٧.

(٤) أوراق سليد- بيكر، ملف ١٦، مرفق رقم ٧٢، مقابلة أجراها مع الملقي في ٥/ ٤/ ١٩٥٧.

(٥) أوراق سليد- بيكر ملف ١٦، مرفق رقم ٧١، مقابله أجراها مع الملقي في ٤/ ٤/ ١٩٥٧.

(٦) الموسى، أوراق من دفاتر الأيام، ص ٨٨.

(٧) القضاة، الأزمة السياسية، ص ١٠٤، ١٠٧.

الطرفين، إذ أنه وعد الملك الحسين بن طلال وسليمان النابلسي باستكمال تجربة سليمان النابلسي في حكومة ائتلاف حزبي، يجمع فيها فوزي الملقي قادة الأحزاب الأكثر اعتدالا لتسلم الحقائب الوزارية، ويظهر أن فوزي الملقي أراد إدخال شفيق إرشيدات وعبد الله الريماوي في أية حقيبة وزارية، إلا أن القصر رفض الاثنين، عندها اقترح فوزي الملقي استلام منيف الرزاز لإحدى الحقائب، واتصل بقادة حزب البعث، إلا أن عبد الله الريماوي رفض ذلك[١].

وفي الفترة التي كان يجري فيها فوزي الملقي مباحثات تشكيل الحكومة الجديدة، عادت المواجهة مع القصر، ولجأ سليمان النابلسي في ٩ نيسان ١٩٥٧ إلى إحالة عشرين مسؤولا على التقاعد، منهم بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، وعبد المنعم الرفاعي سفير الأردن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحمد أمين الشنقيطي قاضي القضاة، إضافة إلى بهجت طبارة مدير الأمن العام[٢].

كما صعّد الموقف بين الحكومة والقصر المناورات العسكرية التي قامت بها بعض الوحدات العسكرية، وقد اعتبرت هذه المناورات محاولة انقلاب ضد الملك الحسين بن طلال، على الرغم من إلغاء علي أبو نوار لهذه المناورات بطلب من الملك [٣]، وزاد من صعوبة الموقف أحداث معسكرات الجيش في مدينة الزرقاء، إذ وقعت اشتباكات بين الضباط المقربين من الحكومة والمقربين من القصر، ولم تهدأ الأمور إلا بعد تدخل الملك لإنهاء المشكلة[٤].

وفي هذه الأثناء ارتأت الأطراف، الموالية للملك ضرورة إقالة الحكومة، فقدم سليمان النابلسي استقالته لقوة خصومه، ونتيجة لذلك فقد فشلت محاولات الملقي في إجراء التسوية، وتعود الأسباب بنظر الباحثة إلى ما يلي:

---

(١) المصري، الأردن، ص ٢٢٦.

(٢) أمين مهنا، التحديث والاستقرار، ص ١١٠. كذلك انظر

R.H.D. Vol. 8, F.O. 371/127880. From Amman To F.O 8/5/1957, P 727.

(٣) المجالي، مذكراتي، ص ٢١٣، وسعادة، المعارضة، ص ٥٧.

(٤) الماضي، تاريخ الأردن، ص٦٧١.

١) الأطراف المحيطة بالملك، ومنهم رجال القصر، إذ لعبوا دورا كبيرا[١] في عدم الوصول إلى حل للأزمة، لأن حل الأزمة يؤثر على مصالحهم.

٢) الأطراف المحيطة بسليمان النابلسي، إذ أنها صعدت المشكلة، فعندما قدم النابلسي استقالته أجبروه على سحب الاستقالة بحجة أنهم يتمتعون بثقة البرلمان.

وعلى أثر فشل محاولات فوزي الملقي في إنهاء الأزمة عاد إلى القاهرة في ١١ نيسان ١٩٥٧ ليمارس أعماله سفيرا فيها[٢].

وقام الملك بعد ذلك بالاتصال بالأحزاب ورؤساء الوزارات السابقة لتشكيل حكومة جديدة تعمل على إعادة الهدوء والاستقرار، فطلب من الملقي العودة من جديد إلى عمان، وشارك مع رؤساء الوزراء السابقين أمثال المفتي، والنابلسي والرفاعي في مناقشة الوضع في الدولة، وتم الاتفاق مع الأحزاب على تشكيل الحكومة برئاسة حسين فخري الخالدي، فوافق الملك، وشكلت الوزارة في ١٥ نيسان ١٩٥٧ مكونة من سعيد المفتي وفوزي الملقي وسليمان النابلسي، ولأنها ضمت العديد من رؤساء الوزارات السابقين، أطلق عليها وزارة الجسر[٣]، وفي هذه الوزارة أصبح فوزي الملقي وزيرا للتربية والأشغال العامة[٤].

وكانت الوزارة قد لجأت إلى بعض الإجراءات لتهدئه الوضع منها اعتقال عدد من الضباط، وتشكيل محكمة عسكرية للتحقيق معهم، واعتقال عدد من أعضاء الأحزاب، فعقدت الأحزاب مؤتمرا لها في مدينة نابلس في ٢٢ نيسان ١٩٥٧ قررت ما يلي[٥]:

---

(١) الموسى، أوراق من دفاتر الأيام، ص ٨٨.

(2) R.J Vol 10, F.O 371/127878, From Amman To F.O 12/4/1957, P 101.
وانظر فلسطين ١١/ ٤/ ١٩٥٧.

(٣) مقابله مع بدري الملقي في مكتبه بعمان بتاريخ ٢١/ ٧/ ٢٠٠٢ كذلك انظر المصري، الأردن، ص ٢٤٦

(٤) الوثائق الأردنية، ص ٦١.

(5) R.J Vol 10, F.O 371/127887, From Amman To F.O, 24/4/1957, P 138
وانظر أيضا القضاة، المرجع السابق، ص١٢٢-١٢٣.

١) رفض مشروع أيزنهاور أو أي مشروع يبعد الأردن عن القومية العربية.
٢) إقامة وحدة فيدرالية مع سورية ومصر.
٣) عودة أوضاع الجيش والحكومة إلى ما كانت عليه قبل ١٠ نيسان ١٩٥٧، أي إعادة جميع الضباط المسرحيين والمعتقلين.
٤) احترام الدستور والمحافظة على حريات الشعب ووحدة جيشه.
٥) إقصاء حكومة الخالدي وإعادة حكومة النابلسي.
٦) إعلان الإضراب العام في ٢٤ نيسان ١٩٥٧.

وأمام هذه الضغوط قدم الخالدي استقالة حكومته[١] التي لم تستمر سوى تسعة أيام، عندها عهد الملك إلى إبراهيم هاشم بتشكيل الوزارة، وعيّن سمير الرفاعي نائباً للرئيس، وأعلنت الحكومة الجديدة الأحكام العرفية في البلاد، وفرضت الإقامة الجبرية على عدد من السياسيين، بعد أن غادر عدد كبير منهم البلاد إلى سورية، وأصدرت الحكومة قرارا بحل جميع الأحزاب[٢].

لم يشترك فوزي الملقي بهذه الوزارة لأنه كان يخالف الأحكام العرفية، إذ أنه وصف البلاد في عهد هذه الوزارة بعدم وجود العدالة، فلم يعامل الجميع بالتساوي، فالاعتقالات تكون للبسطاء من الناس، أما الأغنياء فيتم الإفراج عنهم لأنه يستطيع شراء نفسه بالمال[٣].

---

(١) بعد استقالة الوزارة، قدم فوزي الملقي استدعاء إلى لجنة التقاعد في المملكة يطلب فيها تخصيص راتب تقاعد له، وبعد حساب مدة خدمته كاملة وجدت اثنان وعشرون عاما وسبعة شهور وعشرون يوما، فأقرت اللجنة الراتب الذي يستحقه اعتبارا من ٢٥/ ٤/ ١٩٥٧، انظر الملحق الخاص بتقاعد الملقي، ملحق رقم ٤، ص ٢٣٤ من هذا البحث.

(٢) سعادة، المعارضة، ص ٥٦.

(٣) أوراق سليد– بيكر ملف ١٦، مرفق ٩٧، مقابلة شخصية أجراها مراسل صحيفة صنداي تايمز مع فوزي الملقي في ١٧/ ٩/ ١٩٥٧.

ويمكن القول أن فوزي الملقي طيلة وجود وزارة إبراهيم هاشم وسمير الرفاعي ١٩٥٧-١٩٥٨ وضع رهن الإقامة الجبرية، أما عن الأسباب فتعود إلى أن شقيقه بدري الملقي الذي كان سكرتيرا ثانيا في السفارة الأردنية ببغداد، طلب حق اللجوء السياسي في العراق، وبقي لاجئا فيها من ١٩٥٨-١٩٦٥ إلى أن صدر عفو عنه وعاد إلى الأردن، وقد ربطت قضية بدري بقضية فوزي الملقي، مما جعل العلاقة بين الملك الحسين بن طلال، وفوزي الملقي ضعيفة، إذ لعب رجال القصر دوراً في زيادة حدة التوتر بينهما، والسبب الثاني يتمثل في أن فوزي الملقي كان صديقا لعدد كبير من الأشخاص المنتسبين إلى الأحزاب، إذ كان يجتمع معهم باستمرار رغم أنه لم يكن مسجلا في أي حزب، ونظر إليه على اعتبار أنه حزبي، ولذلك صدر قرار بالإقامة الجبرية عليه[١].

ورغم أن فوزي الملقي أصبح وزيرا للبلاط في ١٦ أيار ١٩٥٨، إلا أنه تفادى الذهاب للقصر، لأن الوظيفة عرضت عليه في ظروف سيئة للغاية، وهو لا يرغب أن يرتبط بسياسة سمير الرفاعي بأية طريقة، لذلك فقد ابتعد عن القصر وعن الملك الحسين بن طلال، ولذلك فقد أعفي من منصبه في ٢ أب ١٩٥٨، فحل هزاع المجالي بدلا منه[٢].

بقي فوزي الملقي بعيدا عن السياسة من سنة ١٩٥٨-١٩٦١، حتى صدرت الإرادة الملكية في عام ١٩٦١ بتعيينه مندوبا دائما للأردن في الأمم المتحدة، وذلك أن وصفي

---

(١) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٢، كذلك انظر ملف ١٦ مرفق رقم ١٤٢ مقابلة أجراها مراسل صحيفة صنداي تايمز مع فوزي الملقي بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥٨،مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه ٧/ ٧/ ٢٠٠٢ و١٠/ ٥/ ٢٠٠٣، وكذلك انظر الرأي ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٢، عدد ١١٦١٢.

(٢) أوراق سليد– بيكر ملف ١٦، مرفق ١٤٩، مقابلة صحفية أجراها مراسل صحيفة صنداي تايمز مع فوزي الملقي في ٢٠/ ٨/ ١٩٥٨، ويعبر الموسى في كتابه أعلام من الأردن ج١، ص٣٤، عن العلاقة بين فوزي الملقي والملك بعد انقلاب العراق في ١٤/ ٧/ ١٩٥٨، إذ قام الملك بتعيين فوزي الملقي وزيرا للبلاط، إلا أنه باشر عمله بفتور، فعين المجالي بدلا منه.

التل[١] قبل تسلمه منصب رئيس الوزراء كان سفيرا للأردن في بغداد، ولصلته الوثيقة بالقصر عمل على تحسين العلاقة بين الملك الحسين بن طلال وفوزي الملقي[٢].

وبمجرد أن بدأ بالترتيب للسفر خاطب فوزي الملقي أصدقاءه قائلا: "إنه سيلعب دورا مهما في الإشراف على شؤون فلسطين طيلة الفترة التي سيكون فيها مندوبًا للأردن في الأمم المتحدة"[٣].

لكن فوزي الملقي لم يستمر في منصبه الجديد لفترة طويلة، حيث كان يعاني من مرض عضال في الحلق، ورغم ذلك سافر إلى نيويورك، فزادت حالته سوءا وأدخل إلى أحد مستشفيات نيويورك للمعالجة، لكنه لم يمكث طويلا، فوافاه الأجل في نيويورك ١٠ كانون ثاني ١٩٦٢[٤].

ورغم المدة القصيرة التي عمل فيها فوزي الملقي مندوبا للأردن في الأمم المتحدة، إلا أنه اعتبر أحد أبرز أعضاء الأسرة الدولية[٥]، إضافة إلى أنه حظي باحترام وتقدير الجميع، كما أن موقعه السابق في الأردن مكّنه من اكتساب العديد من الأصدقاء من مختلف دول العالم[٦].

---

(١) وصفي التل، سياسي أردني، ولد في العراق ١٩١٩، حاصل على بكالوريوس علوم وفلسفة من الجامعة الأمريكية، عمل في حقل التعليم، ثم عين مديرا للمطبوعات عام ١٩٥٥ في وزارة المفتي، ورئيسا للتشريفات عام ١٩٥٧، ثم سفيرا للأردن في العراق، ورئيسا للوزراء لأكثر من مرة، اغتيل في مصر عام ١٩٧١، انظر الموسى، أعلام من الأردن، ج٢ ص ٩٧-١٢٢.

(٢) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه ٤/ ٧/ ٢٠٠٢.

(٣) الدفاع، ١٢/ ١/ ١٩٦٢، عدد ٧٩٠٤.

(4) R.J. Vo.12, F.O. 371/14680, From Mr. J, Hennike Majar To Earl of Tome, 11/11/1967, p 402
وانظر أيضًا الدفاع ١١/ ١/ ١٩٦٢، عدد ٧٩٠٣، كذلك المنار ١١/ ١/ ١٩٦٢، عدد ٤٩٠، والحياة اللبنانية، ١٢/ ١/ ١٩٦٢، عدد ٤٨٢٤.

(٥) المنار ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٢ عدد ٤٩١.

(٦) المنار ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٢ عدد ٤٩١.

وقد أحضر جثمان فوزي الملقي إلى الأردن بناء على أوامر ملكية، وأمر الملك الحسين بن طلال بدفنه في القصور الملكية، إلا أن أهالي إربد طلبوا أن يدفن في مسقط رأسه في إربد بالقرب من ضريح مصطفى وهبي التل، فسمح لهم الملك بذلك[1]، وفي هذه الأثناء كان شقيقه بدري لا يزال لاجئا في بغداد، فأصدر الملك قرارا بالسماح له بالمجيء إلى الأردن لحضور جنازة ومراسم دفن أخيه[2].

(١) مقابلة مع بدري في مكتبه بعمان في ٤/ ٧/ ٢٠٠٢.

(٢) الدفاع، ١٨/ ١/ ١٩٦٢، وأكد ذلك بدري الملقي في مقابلة معه في مكتبه بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠٠٢، ويصف يوم تشييع الجثمان فيقول: كان بيتنا صغيرا في إربد ولم يتسع للحضور الكبير الذي قدم من مختلف مناطق الأردن وسورية وفلسطين للمشاركة في مراسم الدفن، فقام أهالي إربد وفتحوا اثني عشر بيتا من بيوتهم للمعزين، وكأن العزاء في كل بيت من بيوت إربد، واستمر هذا الأمر مدة أسبوع، بعدها شكل وفد من كبار وجهاء إربد لشكر الملك على مواساته لأسرة الفقيد، وكرمه معهم، وصادف في هذا اليوم الذي دخلوا فيه القصر ولادة الأمير عبد الله بن الحسين، فلم يقابلهم الملك، وقابلهم الشريف حسين بن ناصر رئيس الديوان، فرحب بهم، وشكروه ثم عادوا إلى إربد، بعدها عاد بدري إلى العراق، أما عن مكان الدفن لفوزي فيقول بدري: أنه دفن بالقرب من ضريح مصطفى وهبي التل.
مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٢.

الفصل الثالث
فوزي الملقي والقضايا الوطنية

- النهج الديمقراطي.
- الأوضاع الاقتصادية.
- الاعتداءات الإسرائيلية.

النهج الديمقراطي

أعلن فوزي الملقي في بيانه الوزاري أن حكومته في مجال الحريات تلتزم بما يلي[1]:

١) رعاية مبادئ الدستور واحترام أحكامه، وتطبيق مبدأ سيادة القانون تطبيقاً صحيحاً، بحيث يضمن المساواة بين جميع المواطنين لإشراكهم في خدمة الوطن حسب الكفاءة والقدرة.

٢) ترك الحرية للأفراد للإفصاح عن حاجاتهم والتعبير عنها، بتوفير الحريات الأساسية العامة كحرية الاجتماع والنشر والعمل الحزبي، والنقابي بطريقة واعية.

٣) احترام حقوق المواطن وحرياته وفق الدستور، والعمل على تنظيم هذه الحريات وفق مصلحة الشعب.

٤) وضع تشريعات لازمة لتنظيم الصحافة وحمايتها.

٥) السماح بإقامة التجمعات النقابية والحزبية والاجتماعية في حدود الدستور.

٦) وضع قانون انتخاب قائم على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

٧) إشاعة الوعي القومي والسياسي بين جميع طبقات الشعب.

٨) تقوية شخصية المواطن الأردني وتثقيفه، ليشعر كل مواطن أنه مسؤول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله.

واعتبرت هذه الأفكار التي طرحها فوزي الملقي جديدة على المجتمع، وجديدة على تاريخ الحكومات الأردنية السابقة، ويمكن إجمال الأسباب التي أدت بالملقي إلى عرض هذه الأفكار بما يلي:

---

(١) انظر البيان الوزاري لحكومة فوزي الملقي، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الثانية، محاضر مجلس الأمة ٢٤/ ٥/ ١٩٥٣، ص ٤.

١) الحياة التي عاشها فوزي الملقي في الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا، وتأثره بها، وإعجابه بالنظم الديمقراطية الموجودة فيها، كحرية التعبير التي منحت للأفراد، فأراد أن يطبق ما استهواه في الدول الأوروبية في بلده التي أحبها، وشعر أنه قادر على نقل ما رآه وسمعه لصالح مجتمعه.

٢) مطالب الشعب ممثلة بمطالب المعارضة، إذ كان أكثر مطالبها إطلاق الحريات العامة للمواطنين.

٣) الضغوط التي عانى الشعب منها على الحريات جراء أعمال حكومة أبو الهدى التعسفية المتمثلة بكثرة الاعتقالات وكبت الحريات.

٤) تشجيع الملك الحسين بن طلال للملقي في توفير الحريات للمواطنين، فقد بدأ الملك سياسته ليبرالياً[١]، ففي أول خطاب وجهه إلى فوزي الملقي أكد فيه على مايلي[٢]:

"نأمل وضع منهج مفصل لتسيير حركة إصلاح واسعة في البلاد".

وأصبح واضحاً أن حكومة فوزي الملقي عازمة على إطلاق الحريات والانفتاح السياسي الذي كان أهم أولوياتها منذ تسلمها أعمالها، فقام بتنفيذ الوعود التي قطعتها حكومته على نفسها مبتدءاً بتعليق قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥[٣]، إذ كان هذا القانون يعطي صلاحيات بمراقبة النشرات والكتابات والصور والاتصالات بما في ذلك أجهزة الراديو والإشراف عليها، إضافة إلى القبض على الأشخاص الذين تعتبر أفعالهم مضرة بسلامة البلاد، ونفيهم، ومنع دخولهم، الأردن أو إبعادهم، إضافة إلى مصادرة عقاراتهم[٤].

---

(١) جيمس موريس، الملوك الهاشميون، بيروت، المكتب العالمي للتأليف والنشر، د.، ت، ص٢٣٤.

(٢) هاني خير، خطب العرش، ص ١٧٠.

(3) R.H.D. Vol 8, F.O 371/104890, From Amman To F.O, 18/ 5/ 1453, P 468.

وانظر أيضا Aruri, Jordan A Study In Political P. 104.

(٤) للتعرف على نص قانون الدفاع انظر الجريدة الرسمية ١٩/ ٣/ ١٩٣٥، العدد ٤٧٣، وللتعرف على مدى دستورية قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥، انظر أيضا خالد الزعبي قانون الدفاع والأحكام العرفية في التشريعات الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، إربد، جامعة اليرموك، مج ٨، عدد ١، ١٩٩٢، ص ١٢-١٣.

كما صدر قانون العفو العام الذي أقر من قبل مجلس الأمة في ٦ أيلول ١٩٥٣، وقد طبق هذا القانون على جميع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم من ٦ أيلول ١٩٥١ وحتى ٣ أيار ١٩٥٣[١].

وقد استثنت من قانون العفو العام الفئات التالية[٢]:

١) الأشخاص الذين فروا من وجه العدالة.

٢) أكملوا مدة السجن

٣) اتهموا أو حكم عليهم أمام المحاكم الخاصة أو السلطات العسكرية أو اتهموا ويحاكمون بموجب قانون محاكمة الوزراء رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢.

٤) شملتهم أو تشملهم قرارات مجالس التأديب، أو شملتهم لجان تنظيم الجهاز الحكومي.

٥) اتهموا أو حكم عليهم بالجرائم التالية، القتل قصداً، أو هتك العرض بالإكراه، وجميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي، وكذلك جرائم المخدرات والعقاقير الخطرة، والشيوعية والمبادئ الهدامة.

ونتيجة لهذا القانون قامت الحكومة بالإفراج عن عدد من السجناء السياسيين المعتقلين[٣] بلغ عددهم ١٨ من أصل ٢٩ معتقلاً سياسياً كانوا موجودين في سجن الجفر[٤]، لكن الفئة الباقية من المعتقلين أقامت إضرابا عن الطعام احتجاجاً على

---

(١) صدر قانون العفو العام في الجريدة الرسمية في ١٦/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ١١٥٧.

(٢) قانون العفو العام، الجريدة الرسيمة ١٦/ ٩/ ١٩٧٣، عدد ١١٥٧، ص ٧٣٥-٧٣٦.

(3) R.H..D. Vol 8, F.O 371/104890, From Amman To F.O, 18/5/1953, P 468.

(٤) الدفعة الأولى التي افرج عنها، عبد الرحيم بدر، عبد الرحيم رشيد، بطرس حبيب، حمزة حسين، الزير، محمود المطلق، محمود العوض، موسى يوسف بدر، اسعد محمد، قاسم الدكان، عوض يعقوب سباع، حنا إبراهيم حتر، حسن سعود النابلسي، عيسى مدانات، عيسى سليمان بولص، جمال يعقوب حناوي، صالح خلف حمارنة، إبراهيم يوسف، عبد الله الغول، محمود سعيد، انظر صحيفة فلسطين، ١٩ / ٥/ ١٩٥٣، عدد ٩٦٣-٨٤٦٧، في حين تذكر صحيفة الدفاع والجزيرة أن من افرج عنهم بلغ عددهم عشرين، انظر الدفاع ١٨/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٥٢٤١، والجزيرة ١٩/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٢١٣١.

بقائهم في السجون، لذلك شكلت لجنة لدراسة أوضاعهم ومراجعة أضابيرهم لإعداد قوائم بأسماء المسجونين الذين ينطبق عليهم قانون العفو[١].

وبذلك تم الإفراج عن بقية السجناء السياسيين، ويؤكد ذلك عبد الرحمن شقير بقوله: كنت أنا وأمين شقير، وسليمان الحديدي من قائمة المعتقلين الذين أفرج عنهم في حكومة فوزي الملقي[٢].

كما أن يعقوب زيادين [٣] الذي أفرج عنه أيضا، وصف عهد فوزي الملقي بأنه عهد حريات خلافاً لعهد توفيق أبو الهدى الذي عانى الشعب في عهده الكثير، وخصوصاً كثرة الاعتقالات المتكررة وسوء أوضاع السجناء المعتقلين[٤].

كما نظرت الحكومة بشأن إعادة اللاجئين المبعدين بناء على طلب من متصرف لواء نابلس، إذ أعطى قائمة بثمانية عشر شخصاً أبعدوا عن مخيماتهم إلى مخيمات أخرى، فأصدر وزير الداخلية قراراً بعودتهم وخصوصاً ممثل اللاجئين أمين القاسم الذي أبعد من نابلس إلى القدس[٥].

أما بالنسبة إلى السجناء الذين بقوا في سجونهم، ولم ينطبق عليهم قانون العفو العام، والبالغ عددهم ٥٧ سجيناً، فقد بعثوا بمذكرة إلى رئيس الوزراء فوزي الملقي تضمنت المطالب التالية[٦]:

---

(١) الدفاع ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ٥٤٢٧، والدفاع ١/ ٩/ ١٩٥٣ عدد ٥٢٢٨.

(٢) شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، ص ٩٤، ص ٩٤، ولمعرفة بقية السجناء المفرج عنهم انظر فلسطين ٦/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ١٠٥٦-٨٥٦٠.

(٣) يعقوب زيادين: من مواليد قرية السماكية في الكرك، سجل سيرة حياته في كتابه البدايات، رشح نفسه لانتخابات عام ١٩٥٦ عن مدينة القدس وفاز بها، عاش حياة سياسية مليئة بالمتاعب والتجارب، فسجن ونفي، للمزيد انظر، يعقوب زيادين، البدايات، سيرة ذاتية، أربعون عاماً في الحركة الوطنية الأردنية، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

(٤) ، يعقوب زيادين البدايات ص ٥٣-٥٤.

(٥) الجزيرة، ٢٤/ ٩/ ١٩٥٦٣، عدد ٢٢٢٥.

(٦) الحوادث، ١١/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٦٨.

١) زيادة مخصصات السجين إلى مائة فلس بدلاً من سبعين فلساً.
٢) تعديل قانون السجون بحيث يحسم من مدة الحكم ثلثها، كما كان ذلك في القانون الفلسطيني وليس كما هو الحال في القانون الأردني.
٣) رفع المستوى الصحي بين المساجين[١]، وعزل المرضى عن الأصحاء، وتحسين طعام المرضى.
٤) رفع المستوى الثقافي بتخصيص مدرسة للمساجين، وإيجاد مكتبة مزودة بالكتب والصحف.
٥) جعل العمل في السجن اختيارياً ولقاء أجر معقول للمساعدة في أن يعيش السجين حياة شريفة بعد مغادرة السجن.
٦) إلغاء جميع وسائل التعذيب كالجلد وقيود الحديد.

وقد توجه المعتقلون السياسيون الذين أفرج عنهم إلى رئاسة الوزراء، وقابلوا رئيس الوزراء فوزي الملقي، وشرحوا له أحوال المعتقلات السياسية، وطالبوه بإغلاق المنافي والمعتقلات الصحراوية، فوعدهم بتحقيق مطالبهم[٢].

وللتأكيد على وعود الحكومة التي أعلنتها في بيانها الوزاري، كان لا بد من القيام بإجراء إصلاح في جهاز الحكومة الإداري ليتولى إصلاح أمور الدولة، فقد صدرت قرارات بفصل عدد من كبار موظفي الدولة والحكام الإداريين ممن تدور حولهم الأقاويل وتعرضوا لنقمة الشعب[٣]، فصدر قرار بالاستغناء عن خدمة ثلاثة من موظفي الدولة وإحالتهم إلى لجان تطهير الفساد، وهم رياض المفلح وكيل وزارة الداخلية،

---

(١) للتعرف على سوء أوضاع المساجين في عهد حكومة توفيق أبو الهدى، انظر زيادين، البدايات، ص ٥٣-٥٤.

(٢) الحوادث، ١١/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٦٨.

(٣) فايز حسن شخاترة، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥، ص ١٧٢، كذلك انظر الحوراني، ملف الحياة النيابية، ص ٨٠، وانظر أيضا تيسير الفارس، العلاقات الأردنية–الفلسطينية واقعها ومستقبلها، عمان، دار الحقيقة الدولية، ص ٢٠٢، سيشار له لاحقاً، الفارس، العلاقات الأردنية–الفلسطينية.

وصدقي القاسم محافظ العاصمة وعمران المعايطة متصرف لواء إربد[١]، بعد أن تبين دورهم في معاونة توفيق أبو الهدى في تطبيق سياسة خنق الحريات ومحاربة الشعب[٢].

وأجرى مجلس الوزراء العديد من التنقلات في جهاز الدولة لعدد كبير من الموظفين خصوصا الوظائف الكبرى، فنقل صياح الروسان وكيلاً لوزارة الدفاع، ومحمد أديب العامري وكيلاً لوزارة الإنشاء التعمير، وزهاء الدين الحمود وكيلاً لوزارة الداخلية، وعيّن بشير خير محافظاً للعاصمة[٣].

كما شدد رئيس الوزراء فوزي الملقي على ضرورة التزام موظفي الدولة بأوقات الدوام الرسمي للقيام بواجباتهم، وطلب من جميع رؤساء أقسام الدوائر في مختلف مناطق المملكة أن يوضع في إضبارة كل موظف جدول يبين اهتمامه بأوقات الدوام ليكون أحد مقومات الترقية والكفاءة للموظف[٤].

ومن ضمن الإجراءات التي وضعها رئيس الوزراء للتسهيل على المواطنين في مراجعة الدوائر الرسمية في العاصمة، طلب من رؤساء الدوائر انتداب موظف يكون مسؤولاً عن تعقب مراجعات المواطنين ليتم إيصالها إلى الجهة المسؤولة، حتى تعاد إلى المواطن في دائرته[٥].

كما وضع قانون استقلال القضاء، وفيه حدد شروط التعيين فيمن يتولى مهمة القضاء، وقد ضمن هذا القانون الحفاظ على استقلالية القضاء[٦]، ومكن السلطة

---

(١) فلسطين، ٣/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٥٧٦-٨٤٨٠.

(٢) الحوادث، ١١/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٦٤

(٣) للتعرف على كافة التشكيلات والتنقلات التي أجرتها حكومة الملقي، انظر الجريدة الرسمية ١/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ١١٥٦، ملحق ٢، كذلك الدفاع ١١/ ٨/ ١٩٥٣، عدد ٥٣١٣.

(٤) فلسطين ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ١١٤٧-٨٦٥١.

(٥) فلسطين، ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ١١٤٧-٨٦٥١

(٦) خليل إبراهيم الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٤٦-١٩٧٠، عمان د. ن. ٢٠٠٠، ص ٧٦، والكتاب بالأصل رسالة ماجستير قدمت للجامعة الأردنية عام ١٩٩٥، وسيشار له لاحقاً، الحجاج، تاريخ الأحزاب.

القضائية من القيام بمهامها بحرية، ومكنها من إعادة النظر في العديد من القضايا والأحكام التي صدرت بحق عدد من المواطنين[١].

ونتيجة لذلك، قام عدد من المواطنين باستئناف قضاياهم التي صدرت بحقهم أحكام تعسفية زمن توفيق أبو الهدى، فعلى سبيل المثال، نجد فرحان شبيلات الذي فصله توفيق أبو الهدى من عمله كأمين للعاصمة رفع قضية في محكمة العدل العليا، فحكمت المحكمة لصالحه وأعيد إلى عمله[٢].

كما أن فوزي الملقي رفعت ضده قضايا من قبل عدد من المواطنين، إذ قام وليد صلاح الذي كان رئيساً للنيابات العامة برفع قضية أمام محكمة العدل العليا ضد رئيس الوزراء فوزي الملقي وزير العدل، وحكمت المحكمة بعودته إلى عمله بعد أن اعتبر فاقداً له[٣].

ونقضت محكمة العدل العليا قرار الاستغناء عن خدمات أمين العاصمة صدقي القاسم الذي كان متهما بالفساد رفع قضية ضد رئيس الوزراء[٤].

ومما يجدر ذكره أن جميع القرارات التي صدرت عن محكمة العدل العليا تقبل فيها رئيس الوزراء والوزراء المعنيين الحكم دون إعاقة للقرارات[٥].

---

(١) الحوراني، ملف الحياة النيابية، ص ٨٠.

(٢) فلسطين ١٧/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٩٦٢-٨٤٦٦، وليد صلاح، مذكرات وليد صلاح، ص ٥٩. بعد فصل أبو الهدى لفرحان شبيلات، عين أميناً للعاصمة في ١/ ٤/ ١٩٥٣ سليمان سكر براتب بلغ ١٦٠ ديناراً، إلا أن مجلس أمانة العاصمة رفض صرف راتب الأمين، معللاً السبب ضخامة الراتب، فلا يجوز إنفاقه من أموال الشعب، فقدم سليمان سكر استقالته في ١/ ٥/ ١٩٥٣ وقبل الاشتراك في وزارة فوزي الملقي. انظر الحوادث ٢/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٦٣.

(٣) فلسطين، ٣٠/ ٧/ ١٩٥٣، عدد ١٠٢٥-٨٥٢٩.

(4) Harris, Jordan, P 92.

(5) Arris, Jordan, P 92.

ومنعـاً لوصـول الفسـاد إلـى السـلطة القضـائية، فقـد أجريـت تشـكيلات قضـائية في مختلف أجهزة السلطة دون استثناء[١].

وقد أقر مجلس الأمة العديد من القوانين التي قـدمتها حكومـة فـوزي الملقـي، ومـن أشهرها قانون المطبوعـات، الـذي اعتـبر مـن أفضـل الإصـلاحات الليبراليـة التـي قـدمها فوزي الملقي[٢]، ففي هـذا القـانون اعتـبرت الصـحافة والمكتبـة والمطبعـة حـرة، ولكـل شخص الحق في أن يعبر عن رأيه بكافة الوسائل المكتوبة والمسـموعة، ولا يوجـد تقييـد للحرية إلا في نطاق القانون[٣].

---

(١) الدفاع ١١/ ٨/ ١٩٥٣ عدد ٥٣١٣.

من الطرائف التي حدثت في إحدى جلسات محكمة العدل العليا، وبينما كان رئيس النيابات يتحدث عن إحدى القضايا، اعترض أحد المحامين على جلوس رئيس النيابات من منصة القضاء، فطالب بمساواة النيابة والدفاع في أماكن الجلوس أمام هيئة المحكمة، فوافقت المحكمة على الطلب، مما اضطر رئيس النيابات ترك المنصة التي يجلس فيها وأخذ مكانه إلى جانب المحامين، انظر الدفاع ٢٨/ ٦/ ١٩٥٣ عدد ٥٢٧٥.

كذلك يروى لنا عبد الرحمن شقير حالة من حالات الحرية التي أصبح المواطن الأردني يتمتع بها، إذ يقول: كنت أراجع دائرة الشرطة لسبب ما، فقابلني قائد الشرطة بكلمة لم تعجبني، فرددت عليه بأشد منها فطلب من ضابط الشرطة أن يأخذني إلى السجن، فشدني الضابط بعنف، ويتابع قوله، فأظهرت احتجاجي على الأمر، فقلت له بعد خروجي سوف أرفع شكوى ضدك وضد رؤسائك، فتغيرت معاملة الضابط لي، ولم أمكث في السجن سوى يومين، وبعد خروجي طلبت محاكمة الضابط، وأجريت المحاكمة له برئاسة القاضي ضيف الله الحمود، وحضر الجلسة عدد كبير من المواطنين، وفي هذه الجلسة طلب ضيف الله الحمود من الضابط الاعتذار والصفح، فنفذ الضابط الأمر، فتحولت قاعة المحكمة إلى مهرجان خطابي يطالب بسقوط المستعمرين، وقد دعم موقف رئيس المحكمة ضيف الله الحمود وزير العدل شفيق إرشيدات، انظر عبد الرحمن شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، ص ٩٥-٩٦.

(2) Salibi, tThe Modern History Of Jordan, P 148.

R.J. Vol 8. F.O 371/110935, From Mr G. Furlonge To, P. Fulla, 3/2/1954, P. 511.

(٣) الجريدة الرسمية ١/ ١٠/ ١٩٥٣، العدد ١١٥٨.

وكان القانون قد حدد الشروط الواجب توفرها في أصحاب المطبوعات ومحرريها، خصوصاً ضرورة الحصول على مؤهلات علمية مناسبة، وتوفر ضمانات مالية تقدم قبل إصدار المطبوعة، إضافة إلى الأمور التي يحظر نشرها كالأخبار الخاصة بالأسرة الحاكمة، والجلسات السرية في مجلس الأمة، أو المحاكمات والتحركات العسكرية وجرائم المطبوعات[١].

وعلى أثر صدور هذا القانون في الجريدة الرسمية، بدأت الصحافة بالنشر، وتمتعت القوى المختلفة في الأردن بحريات لم يسبق لها أن تمتعت بها، وبدأت صحفها الخاصة بالظهور[٢] بعد إغلاقها في عهد توفيق أبو الهدى، كما أنشئت صحف جديدة[٣].

---

(١) انظر المادة الرابعة من قانون المطبوعات، الجريدة الرسمية، المصدر السابق، ص ٧٤١-٧٤٤.

(٢) الحوراني، ملف الحياة النيابية، ص ٨٠.

Aruri، Jordan A Study In Political P. 108.

(٣) الصحف والمطبوعات التي أعطيت لها رخص اعتباراً من ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣ في الجريدة الرسمية عدد ١١٦٣، ٣/ ٤/ ١٩٥٣عدد ١١١٧ ملحق١، ١٧/ ٤/ ١٩٥٤ عدد ١١١٧٩، ملحق ٢، على التوالي:

١. جريدة الأردن، مالكها ورثة خليل نصر، المحرر المسؤول سمير نصر.
٢. الرأي، صاحبها أحمد خلف طوالبة، ومحررها جورج حبش.
٣. مطبعة الطباعة الحديثة، صاحبها زهير قاسم، المدير المسؤول عبد الرحمن الكردي.
٤. جريدة فلسطين، صاحبها ومحررها رجا العيسى.
٥. جريدة الجهاد، صاحبها محمود أبو الزلف، ومحررها يوسف جمعة النجار.
٦. جريدة الصريح، صاحبها ومحررها هاشم السبع.
٧. البلاد، صاحبها داوود بندلي العيسى ومحررها عبد الغني كامل.
٨. جريدة الجزيرة، صاحبها ومحررها، تيسير ظبيان.
٩. مطبعة دير الروم الأرثوذكس، لصاحبها دير الروم الأرثوذكسي.
١٠. مطبعة كرم، صاحبها شفيق كرم.
١١. مجلة حول العالم، صاحبها صبحي زيد الكيلاني، ومحررها حمدي فريز.
١٢. مجلة المهد، صاحبها ومحررها بطرس أبو خليل.
١٣. مجلة دنيا الأسبوعية، صاحبها سعيد أشكنتنا ومحررها ربيع الصفدي.
١٤. النضال، صاحبها أحمد الطراونة، محررها رياض المفلح.
١٥. مجلة بيت لحم، صاحبها جبران فرنسيس ومحررها ميشيل عبد الله.
١٦. مجلة فتاة الغد، صاحبتها ماري كعيبي ومحررها خليل مخائيل أبو ريا.
١٧. مجلة الفن، لصاحبها زهير سري السالم ومحررها عادل المنير.
١٨. مجلة الاقتصاد العربي، صاحبها ومحررها نعمان إرشيدات.

ورغم الحرية التي أعطيت للصحافة، إلا أن عدداً معيناً من الصحف والدوريات رفض وزير الداخلية إعطاءها تصاريح لأسباب كانت واضحة لأصحاب هذه الصحف، إذ أن الرفض لكل صحيفة أو دورية يعلل، ومعظم أسباب الرفض هو عدم مطابقة شروط إنشاء الصحف على هؤلاء تبعاً للمادة الرابعة من قانون المطبوعات[1].

أما النتائج التي تحققت بقانون المطبوعات فيمكن إجمالها فيما يلي:

١) أعطى القانون مزيدا من الحريات للأفراد للتعبير عن آرائهم ضمن حدود القانون.

٢) أعطى حدوداً لأصحاب مهنة الصحافة بحيث لا يستطيعون تجاوزها ولا يسيئون إلى الغير، فلم تذكر السجلات أو الوثائق وحتى اعترافات المعاصرين لفوزي الملقي أن صحفيين سجنوا، سوى صحفي واحد هو مصطفى الظاهر مندوب وكالة رويتر الذي تهجم على بعض المقربين من القصر، متجاوزا بذلك الأمور التي يحظر على الصحفي نشرها تبعاً للمادة ٢٧ من قانون المطبوعات[2].

---

(١) أما الصحف التي رفض وزير الداخلية منحها تصاريح فهي:

١) مجلة الفجر الجديد، لصاحبها حسن سعود النابلسي وأسباب الرفض كانت:

أ- اعتناق النابلسي المبدأ الشيوعي.

ب- القبض عليه مجتمعاً مع حلقة شيوعية في عمان.

ت- ضبط مناشير وميدالية حمامة السلام معه.

ث- نشاطه الشيوعي أدى إلى اعتقاله وتقديم كفالة حسن سلوك.

ج- انتسابه إلى اللجنة التحضيرية لأنصار السلم.

كما رفض إعطاء عيسى مدانات المحرر المسؤول عن المجلة التصريح لأنه شيوعي، وقدم كفالة حسن سلوك واستغني عن خدماته، الجريدة الرسمية، ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٣ عدد ١١٦٢ ملحق ١.

٢) جريدة الصاعقة، لصاحبها حسني عبد الهادي لعدم توفر شهادة جامعية لديه.

٣) دورية النداء، لصاحبها عارف النجار، عدم تمتعه بحسن سيرة وسلوك.

٤) منع مجلة الهند وإسرائيل من دخول الأردن، لأنها مخالفة للمادة ٢٠-٢ من قانون المطبوعات.

(٢) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبة بعمان بتاريخ ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٢ وانظر كذلك

Aruri, Jordan A Study In Politicat P. 79

٣) اعتبر قانون المطبوعات من القوانين المتطورة، فقد حدد شروطاً لمن يريد أن يمتهن الصحافة أهمها: ضرورة حصول الصحفي على مؤهل جامعي، مع توفير حسن سيرة وسلوك جيد يسمح بإعطائه الترخيص، وبالتالي فإن هذا القانون يرفع من نسبة المتعلمين، ويقلل من نسب الكتّاب غير المتعلمين، وعليه فإن الكتابات التي يفكر الصحفي بنشرها تكون على مستوى من الوعي والموضوعية.

٤) لم يستند القانون على القوانين المقيدة أو الرجعية[١]، فهناك نص صريح في قانون المطبوعات يؤكد على[٢]: "يبطل العمل في المملكة بقانون المطبوعات العثماني مع ما أضيف إليه من ذيول وأدخل عليه من تعديلات، كما يلغى قانون المطبوعات الفلسطيني مع ما أدخل عليه من تعديلات وأي قانون أو نظام أردني أو فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون إلى المدى الذي تكون فيه تلك التشاريع مغايرة لأحكامه".

٥) استطاع الملقي بهذا القانون أن يقيم علاقات جيدة مع الصحافة، فقد سمح للصحافة بمتابعة نشاطاته وتحركاته كما في صحيفة النضال[٣]، إضافة إلى مدى تطبيقه لبرنامجه الوزاري، حتى أنه وصف بالشفافية والمصداقية في تعامله مع الجميع[٤].

٦) أكد القانون في المادة ٣٢ على ضرورة مراقبة واردات المطبوعة عن طريق تقديم كشف سنوي تفصيلي بالواردات والمصروفات، لمنع ارتباط الصحف

---

(١) تم تعديل قانون المطبوعات الأردني بالاستعانة بقانون المطبوعات السوري، انظر، الجزيرة، ٥/ ٦/ ١٩٥٣ عدد ٢١٤٥.

(٢) انظر المادة ٦٣ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٣ من الجريدة الرسمية عدد ١١٥٨.

(٣) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص ٥٤.

(4) A.D.M. Vol 4 F.O, 371, 104 888 From Amman To F.O 8/9/1953, P 616.

وانظر:

R.F.A. Vol 2, F.O 371/104890 From Amman To F.O. 3/12/1953 P. 121.

المحلية بصحف أجنبية تضر بمصلحة البلد، مما ترك مجالاً للمطالبة بأن تطبق هذه المبادئ ليس على الصحافة وحدها، بل مع جميع الفئات العاملة في الأردن من مهندسين وأطباء ومحامين وغيرهم.

٧) وكان نتيجة للوعي الذي بدأت الصحافة تنشره عن طريق الحركات الوطنية، اتضح للشعب أن وراء قمع الحريات المدنية قائد الجيش الأردني غلوب باشا، لذلك طالب الشعب بضرورة التخلص من سيطرته وإنهاء خدماته في الأردن[١].

٨) أعطى هذا القانون حصانة للصحافة، بحيث يمنع إغلاق أو تعطيل أية دورية أو صحيفة من قبل السلطة التنفيذية إلا بقرار من المحكمة، على اعتبار أن الدعاوى المتعلقة بالجرائم الصحفية تخضع لقرارات المحكمة[٢].

أما المآخذ على هذا القانون فنجملها بما يلي:

١) يؤخذ على المادة العاشرة من القانون، والمتعلقة بالضمانة المالية التي تنص على تقديم صاحب الصحيفة أو الدورية ضمانة مالية من ٣٠٠ - ٥٠٠ دينار للدورية غير السياسية، لكي يسمح له بإصدار تلك المطبوعة، وبعد أن نشرت الجريدة الرسمية القانون، اعتبرت هذه المادة غير مقبولة، فأعيدت مناقشتها في مجلس النواب، وخلال مناقشات واسعة لها تقرر إلغاؤها، وسبب الإلغاء أنها لا تعطي فرصاً متكافئة في إصدار الدوريات بين المواطنين، كما أنها تُحمل صاحب الدورية عبئاً مالياً كبيراً، وفيها حد لواجباتها[٣].

---

(1) Vatikiotis, Polities And Military In Jordan, P 121

(٢) انظر قانون المطبوعات فيما يتعلق بأصول المحاكمات من مادة ٤٠-٤٤ من الجريدة الرسمية ١/ ١٠/ ١٩٥٣، عدد ١١٥٨.

(٣) انظر مناقشات مجلس النواب، الجلسة السابعة من الدورة العادية الثالثة للمجلس ٨/ ١٢/ ١٩٥٣، ص ٢٠٢-٢٠٣ من محاضر مجلس الأمة.

٢) رأى بعض المحافظين من الساسة الأردنيين أن الحرية التي أعطيت للصحافة أضرت بالأمن، إذ سمحت بإثارة البلبة وعدم الاستقرار في المجتمع.

٣) أثرت بعض المواد الموجودة في القانون على حياة بعض الصحفيين الذين لم يكن لديهم شهادة جامعية وامتهنوا الصحافة منذ فترة طويلة، مما أدى إلى قطع مورد رزق عدد لا بأس به من الصحفيين[١].

كما وضعت الحكومة قانون الأحزاب الذي أقره مجلس الأمة الأردني[٢]، وفي هذا القانون سمح للأردنيين بتأليف الأحزاب السياسية شريطة أن تكون غاياتها مشروعة لا تخالف أحكام الدستور[٣]، وفي حالة تسجيل الحزب رسمياً يصبح للحزب شخصية قانونية تمكنه من الادعاء، والدفاع باسمه، كما اعتبر القانون أن أي حزب يتقدم بطلب ولم يتلق إجابة عليه وانقضت مدة خمسة وأربعين يوماً على تقديم الطلب يصبح للأعضاء الحق في ممارسة العمل الحزبي، ويعامل الحزب وكأنه سجل رسميّاً[٤].

لكن القانون أجاز لمجلس الوزراء عدم إعطاء تصاريح أو سحبها لأي حزب خالف القانون، أو اتضح أن غايات الحزب لم تعد مشروعة[٥].

---

(١) للتعرف على بعض الصحفيين الذين رفعوا استرحام لرئيس الوزراء بشأن منعهم من ممارسة الصحافة بسبب عدم توفر شهادة جامعية، انظر ملحق رقم ٣، ص ٢٢٨-٢٣١، كذلك انظر الصحف التي منحت تراخيص والصحف التي منعت من التراخيص من نفس الملحق.

(٢) أقر مجلس النواب القانون في ٢٩/ ١٢/ ١٩٥٣ في الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثالثة، ص٢٣٤-٢٣٥، ومجلس الأعيان، ٤/ ١/ ١٩٥٤، الجلسة السابعة من الدورة العادية الثالثة ص٣٠-٣٢. انظر جلسات مجلس الأمة من١٩٥٣-١٩٥٤، كذلك الجريدة الرسمية ١٧/ ١/ ١٩٥٤ عدد ١١٦١.

(٣) انظر المادة ٣ من قانون الأحزاب، الجريدية الرسمية، ١٧/ ١/ ١٩٥٤، عدد ١١٦١.

(٤) انظر المادة ٥ من قانون الأحزاب، الجريدة الرسمية ١٧/ ١/ ١٩٥٤ عدد١١٦١.

(٥) الحالات التي يوقف عمل الحزب فيها: ١- غايات الحزب غير المشروعة، ٢- تقديم معلومات غير صحيحة عن الحزب، ٣- مخالفة الحزب لنظامه الأساسي، ٤- مخالفة أحكام قانون الأحزاب، ٥- تلقي الحزب لإعانات من أية جهة أجنبية، انظر المادة التاسعة من قانون الأحزاب الجريدة الرسمية ١٧/ ١/ ١٩٥٤ عدد ١١٦١.

ورغم هذا الشرط، إلا أن القانون ترك الحرية لأعضاء الحزب الذي رفض إعطاءه تصريحاً للاعتراض لدى محكمة التمييز على أمر عدم التصريح، أو إيقاف الحزب خلال شهر من صدور القرار، ويكون قرار المحكمة نافذاً[١].

وعلى أثر صدور القانون، بدأت الأحزاب بتقديم طلباتها إلى وزارة الداخلية للحصول على رخص، فقد تقدم حزب النهضة الأردني، وحزب الشعب الأردني، والاتحاد الأردني، وحزب الشباب الأردني[٢]، إضافة إلى الحزب الوطني الاشتراكي الذي استمد دستوره من حزب البعث الاشتراكي، وقد شارك في تأسيسه سليمان الحديدي، وعبد الحليم النمر، وهزاع المجالي، إلا أن هذا الأخير تم فصله بسبب اشتراكه في وزارة الملقي دون رجوعه إلى الحزب، على اعتبار أن عمله ينافي اللوائح الخاصة بالحزب[٣].

كما أن سمير الرفاعي الذي كان قد جمد نشاطه السياسي لمدة سنتين بعد استقالته من الوزارة عام ١٩٥١[٤]. عاد إلى الحياة السياسية، فتقدم بطلب للوزارة مع كامل عريقات ووحيد العوران، وعاكف الفايز لترخيص حزب جديد باسم حزب الأمة[٥]. وكانت معظم هذه الأحزاب قد حصلت على تراخيص من قبل وزارة الداخلية.

إلا أن عدداً معيناً من الأحزاب رفضت وزارة الداخلية إعطاءها تراخيص للعمل[٦]، فعلى سبيل المثال، تقدم أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة عبد الله الريماوي

---

(١) انظر المادة التاسعة فرع (ب)، من قانون الأحزاب، الجريدة الرسمية، ١٧/ ١/ ١٩٥٤، عدد ١١٩١.

(٢) الجزيرة، ١٨/ ١٢/ ١٩٥٣ عدد ٢٢٩١.

(٣) سعادة، المعارضة السياسية، ص ٤٠-٤١.

(٤) فلسطين ٢٦/ ١/ ١٩٥٤ عدد ١١٧٤-٦٨٧٨.

(٥) سعادة، المعارضة السياسية، ص ٤١، كذلك انظر الحجاج، تاريخ الأحزاب، ص ٧٨، ٩٤.

(٦) الحجاج، تاريخ الأحزاب، ص٩٤.

ومنيف الرزاز وأمين شقير للحصول على ترخيص لحزبهم، لكن وزارة الداخلية رفضت ذلك[١]، لأن دستور الحزب ينص على أن نظام الحكم في الأردن نظام ملكي[٢].

لكن أعضاء الحزب اعترضوا إلى محكمة التمييز، وبيّنوا أنهم أثبتوا في طلب الترخيص للحزب أن عملهم سيكون ضمن الدستور الأردني، فحكمت المحكمة لصالحهم ورخص الحزب[٣].

وكانت ردة الفعل من قبل بريطانيا على تسجيل حزب البعث العربي قوية جداً، إذ حاولت أن تمنع تسجيله لأن النظام الداخلي للحزب يعادي بريطانيا، كما اعتبرت أن الاعتراف به يزيد من هيبة الجماعات المتطرفة، وادعت أن الاعتراف بالحزب يجعله نقطة تجمع العناصر المنشقة والخطيرة في البلد[٤].

كذلك رفض الترخيص لعدد من الأحزاب منها الحزب القومي السوري، وحزب التحرير الإسلامي، لأن برامج هذه الأحزاب تخالف الدستور الأردني[٥].

ومن جملة القوانين التي أقرها مجلس الأمة قانون مقاومة الشيوعية[٦]، وتبعاً لهذا القانون فان الشيوعية بتعريف القانون دعوة تحاول استبدال النظم الدستورية القائمة

---

(1) R.J. Vol. 8 F.O 371/110875 From Amman To F.O 24/3/1954. P 316.

(٢) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، عمان، دار وائل، ١٩٩٦، ص ٤٨، ذلك انظر سعادة،، تاريخ الأحزاب، ص ٤٢. وانظر

R.J. Vol. 8 F.O 371/110875 From Amman To F.O 24/3/1954. P 318.

(٣) سعادة، تاريخ الأحزاب ص ٤٠١.

(4) R.J Vol8, F.O. 8 371 110875 From Amman To F.O.24/3/1954, P317

وانظر أيضا R.J Vol 8، F.O. 371 110935 From Amman To F.O. 3/2/1954، P 510

(٥) سعادة،، المعارضة، ص٤١.

(٦) الجريدة الرسمية ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣ عدد ١١٦٤، وأقر القانون من قبل مجلس النواب في ١/ ١٢/ ١٩٥٣. في الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة، ص ١٩٠، ومن قبل مجلس الأعيان من ٥/ ١٢/ ١٩٥٣ الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة، ص ١٣، محاضر مجلس الأمة من ٣١/ ١١/ ١٩٥٣-٣١/ ٣/ ١٩٥٤.

بالنظم القائمة في الدول الشيوعية، وشمل القانون أيضا دعوة أنصار السلام، ورغم أن عدداً من النواب طالب بإلغاء حركة أنصار السلام وعلى رأسهم عبد الله الريماوي، كما طالب عدم استثناء الشيوعيين من قانون العفو، لكن ردة فعل المجلس رفض الطلب الأول والموافقة على طلبه الثاني[1]، واقترح تسمية القانون بقانون مقاومة النشاط الشيوعي، فأثنى عدد من النواب على هذا الاقتراح، لكن سعيد المفتي نائب رئيس الوزراء اعتبر عدم الموافقة على القانون جبن، وأن المعارضين للقانون يقفون ضده ولكن بطرق التوائية[2].

لكن النائبين عبد القادر صالح وقدري طوقان اعتبرا الموافقة على القانون تنفيذاً لرغبات الاستعمار، ووأداً للحريات، واعترافاً بالمصلحة الخاصة للآخرين وراء حجب مصلحة الوطن[3].

وعلى الجانب الآخر أثنى النائب أنور الخطيب على القانون لأنه يعطي تعريفاً واضحاً للشيوعية، كما يعطي مجالاً للجدل القانوني للمحامين والقضاة على السواء[4].

وبعد الجدل الحاد بين النواب على القانون، اقترح النائب أحمد الطروانة تلاوة مواد القانون مادة مادة، والتصويت عليها، فوافق النواب، فتليت المواد وانتهى التصويت بحصول القانون على أكثرية الأصوات[5].

---

(1) A.D.M Vol, 4 F.O 371/104888, From Amman To F.O 8/9/1953, P 604.
وانظر جلسة مجلس النواب التي عقدت لأول مرة في القدس، الجلسة الأولى من الدورة العادية الثانية ٦/ ٨/ ١٩٥٣، محاضر مجلس الأمة من ٣١/ ١١/ ١٩٥٣-٣١/ ٣/ ١٩٥٤ ص ٩٥.

(٢) انظر مداخلة النائب عبد الله الريماوي، ورد سعيد المفتي نائب رئيس الوزراء جلسة مجلس النواب السادسة من الدورة العادية الثالثة، ١/ ١٢/ ١٩٥٣، ص ١٨٦.

(٣) مداخلات النائبين قدري طوقان وعبد القادر صالح من الدورة العادية الثالثة، ١/ ١٢/ ١٩٥٣، ص ١٨٦.

(٤) انظر مداخلة النائب أنور الخطيب، الجلسة الأولى، من الدورة العادية الثانية، ٦/ ٨/ ١٩٥٣، ص ٩٦.

(٥) مداخلة النائب أحمد الطروانة، ص ١٨٧. وترى الباحثة أن المعارضة للقانون جاءت من قبل عدد محدد من النواب، لذلك لم تشكل معارضتهم تأثيراً في رد القانون، كما أن النواب الوزراء لعبوا دوراً في الموافقة على القانون، ويظهر ذلك في ردهم على كلمات النواب المعارضين، ويبدو أن هناك ضغوطاً خارجية على الحكومة للموافقة على القانون، إذ تعتبر الموافقة على القانون مخالفة لما وعدت به الحكومة من إطلاق للحريات العامة.

ورغم صدور هذا القانون، إلا أن بريطانيا اعتبرت الشيوعية ذات نشاط كبير وتشكل خطراً على الأردن، وطالبت بالقضاء عليها، وركزت على أن سبب انتشارها في الأردن يعود إلى أفكار فوزي الملقي التحررية، إذ عملت على توسيع الفوضى وفتح المجال لنشر الشيوعية خصوصاً في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، رغم أن العدد في المخيمات قليل بسبب الوضع المعيشي الصعب للاجئ الفلسطيني، لهذا فقد عبرت بأن اللاجئ لا يستطيع التذمر على اعتبار أن ليست لديه القوة على الاحتجاج طالما بقي وضعه تعيساً دون تغير[١].

بدأ أعضاء الحزب الشيوعي بعد صدور القانون بالمطالبة بتشكيل جبهة وطنية تضم العناصر الوطنية من أجل تحقيق أهدافهم الوطنية المتمثلة في محاربة القيود والمشاريع الاستعمارية، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإباحة الحريات[٢]، إلا أن الجبهة الوطنية بقيت دون هيكلة مثل الحزب الشيوعي حتى عام ١٩٥٦[٣].

ويعتبر من أهم الإنجازات في مجال القوانين قيام حكومة فوزي الملقى بإجراء تعديل على الدستور الأردني[٤]، فتم تعديل المادة ٥٣ من الدستور الأردني بحيث تطرح الثقة بالوزارة أو أحد الوزراء أمام مجلس النواب، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بالأكثرية المطلقة وجب على الحكومة الاستقالة، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه الاستقالة[٥].

---

(1) A.D.M Vol, 4 F.O 371/104888, From Amman To F.O 8/9/1953, P 604.

(٢) الحوادث ١١/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٦٨ وكذلك الحوادث ٢٧/ ٧/ ١٩٥٣ عدد ٧٤ وعددها ٦٩ بتاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٥٣.

(٣) المصري، الأردن، ص ٤٨.

(٤) انظر الجلسة الرابعة عشرة والخامسة عشر من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب بتاريخ ٢٦-٢٧/ ١/ ١٩٥٤، ص ٢٨٦ -٣٠٨.

(٥) انظر المادة ٥٣ من الدستور الأردني.ص٢٨.

كما عدلت المادة ٥٤، بحيث يجبر القانون الحكومة لتقديم برنامجها الوزاري خلال ٣٠ يوماً من تأليفها في حالة انعقاد المجلس، وإذا لم يكن المجلس منعقداً فيدعى للاجتماع خلال شهرين للحصول على الثقة، وفي حالة كان المجلس منحلا على الوزارة تقديم بيانها للمجلس الجديد خلال ١٥ يوماً من اجتماع المجلس[١].

كما أضيفت إلى المادة ٧٤ من الدستور فقرة جديدة نصت على أن الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها عليها الاستقالة خلال أسبوع، وتعيين حكومة انتقالية تشرف على الانتخابات، ولا يجوز للوزراء ترشيح أنفسهم لهذه الانتخابات[٢].

وقد قدمت الحكومة مشروعاً للمجلس يمنع الجمع بين عضوية الوزارة والنيابة، فرفض هذا المشروع من قبل المجلس، إذ اعتبر النواب أن من حقهم تسلم مناصب وزارية لتقديم خدمة أفضل للمواطنين، ومن حقهم تولي هذه المناصب ما داموا قد حصلوا على ثقة المواطنين[٣].

وكان المجلس قد وافق على تعديل آخر للدستور في المادة ٨٤ منه في الفقرة الأولى، والتي اعتبرت أن جلسة مجلس النواب مستمرة ما دام أغلبية الأعضاء حاضرين[٤].

ولكن ما فائدة هذه التعديلات التي أجريت على السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

---

(١) انظر المادة ٥٤ من الدستور الأردني، ص ٢٨.

(٢) انظر المادة ٧٤ فقرة ٢ من الدستور.

(٣) انظر جلسات المجلس بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٥٤ مقررات اللجنة القانونية حول تعديل الدستور، ص ٢٩٣. وانظر كذلك خريسات، محاضرات في تاريخ الأردن ص ٢٦٢-٢٦٣، ويشير خريسات أن هذه التعديلات التي أجريت على الدستور تعود لمرونة الدستور وسهولة التعديل عند الضرورة.

(٤) انظر المادة ٨٤ من الدستور فقرة ١، وقد أقرت التعديلات جميعها من قبل مجلس النواب في الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الثالثة، ص ٢٩٣، ٢٦/ ١/ ١٩٥٤، ومن قبل مجلس الأعيان في الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الثالثة من جلسات المجلس في ٢٨/ ١/ ١٩٥٤، ص ٤٧.

يمكن لنا أن نحلل التعديلات التي أجراها الملقي على الدستور، فعند التمعن بالتعديل الذي أجراه على المادة ٥٣، يتضح للقارئ للوهلة الأولى أنها في صالح السلطة التشريعية، وليست في صالح السلطة التنفيذية، إلا أن الأمر يخالف ذلك، فقد استخدم فوزي الملقي حنكته السياسية وبراعته الدبلوماسية في إحداث التوازن بين دور السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في جميع التعديلات التي أجراها، ففي هذه المادة والتي كانت تنص على الثقة بالوزراء أو أحد الوزراء بأكثرية أعضاء مجلس النواب، أصبحت بعد التعديل بالأكثرية المطلقة، وهذا لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، فالأكثرية المطلقة تعني أن يصوت لهذا القانون نصف الأعضاء زائد واحد[١].

أما المادة ٥٤ من الدستور الأردني، فقد نصت على أنه عندما تؤلف وزارة عليها أن تتقدم إلى مجلس النواب ببيانها وطلب الثقة في حالة الانعقاد، وإذا تمعنا في هذه المادة فإنها لم تعالج حالات الحل وعدم الانعقاد، كذلك فإن الوزارة لها الحق في الاستمرار دون الحصول على الثقة[٢].

في حين أن المادة ٧٤ والتي أضيف إليها فقرة ٢ قد جاءت لصالح السلطة التشريعية وليست لصالح السلطة التنفيذية، إذ أنها أحبطت جهود الحكومات التي تكون على رأس عملها في إدارة الانتخابات والتلاعب بها، كذلك بالنسبة إلى الحكومة الانتقالية التي تعين قبل الانتخابات عليها تقديم استقالتها بعد إجراء الانتخابات.

---

(١) يرى محمد الغزوي، أن فوزي الملقي أحدث شذوذاً لصالح السلطة التنفيذية، ويكمن هذا الشذوذ في أن مجلس النواب على افتراض أن عدد أعضائه ثمانين، وصوت أربعون من أعضائه بـ(لا) وامتنع عن إعطاء الرأي ثمانية وثلاثون، وأعطى الرأي بـ(نعم) اثنان من الأعضاء، فإن الحكومة لا تستقيل، وإن الامتناع أقرب إلى (لا) من (نعم)، فإن الحكومة تستمر بثقة نائبين فقط، محمد الغزوي، نظرات حول الديمقراطية، عمان، دار وائل، ٢٠٠٠ ص ١٥٧.

(٢) بخصوص التعديل الذي جرى على هذه المادة، يرى الغزوي أنه أعاد التوازن ودعم استمرار الحياة النيابية، وشكل سداً أمام تعطيلها، وعالج الحالات الثلاث: الانعقاد، وعدم الانعقاد، والحل للمجلس. انظر الغزوي، نظرات حول الديمقراطية، ص ١٥٧-١٥٨.

لكن المادة ٨٤ في فقرتها الأولى جاءت لصالح السلطة التنفيذية، إذ كان النص الأصلي للمادة عدم اعتبار جلسة أي من المجلسين قانونية إلا بحضور ثلثي الأعضاء، وجاء النص المعدل ليكون بأغلبية الأعضاء[١].

ومن ضمن القوانين التي أقرها مجلس الأمة الأردني قانون البلديات، فبعد دراسة ومناقشات حادة بين أعضاء المجلسين تمت الموافقة على أن تصبح المجالس البلدية مجالس منتخبة من قبل المواطنين الساكنين ضمن حدود البلدية، وأما بشأن الرئيس فقد طالب النواب أن يكون الرئيس منتخباً من قبل الأعضاء، لكن الحكومة عرضت مشروعاً ليكون الرئيس معيناً حفاظا على المصلحة الوطنية، وإذا تم انتخابه من قبل الأعضاء فإن هذا سيؤدي إلى سيطرة الحزبية بين أعضاء المجلس البلدي، ولكن حجة النواب هي أن انتخاب الرئيس سيؤدي إلى مزيد من تحقيق الديمقراطية[٢].

وأقر المجلس ضرورة تعيين أمين العاصمة خلافاً لبقية المجالس في المملكة، لأن للعاصمة خصوصية تختلف عن بقية المحافظات[٣].

أما مجلس الأعيان، فقد ناقش القانون وحاول أن يضع حلاً وسطاً يقضي أن ينتخب ثلاثة أعضاء من المجلس للرئاسة، وتقوم الحكومة بتعيين أحدهم رئيساً للبلدية، إلا أن مجلس الأعيان وبعد مناقشات وافق على قرارات مجلس النواب، وهو أن يقوم الأعضاء بانتخاب الرئيس وتعيين أمين العاصمة من قبل الحكومة[٤].

---

(١) حلل الغزوي هذه المادة كما يلي: إن المادة بمفهومها تكون كالتالي: "تصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس"، ونتيجة لذلك، فهناك خلل في هذه المادة، إذ يرى أن القرارات تصدر في حالة العدد ٨٠ وحضر ٤١ من الأعضاء فإن الأغلبية هي أن يصوت من الحضور ٢١ صوتاً من أصل ٨٠. الغزوي، نظرات حول الديمقراطية، ص ١٦٠.

(٢) انظر جلسة مجلس النواب السادسة عشرة من الدورة العادية الثالثة بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ من جلسات المجلس لعام ١٩٥٣-١٩٥٤.

(٣) جلسة مجلس النواب السادسة عشرة من الدورة الثالثة ٢٧/ ١/ ١٩٥٤، ص ٣١٦.

(٤) انظر جلسة مجلس الأعيان الخامسة من الدورة العادية الثالثة ١٧/ ٤ / ١٩٥٤، ص ٩٨-١٣١.

وأجاز القانون لسكان أي منطقة لا يوجد لديهم مجلس بلدي أن يطالبوا بمجلس، وعلى أن تشكل لجنة للتحقيق في أسباب تشكيل المجلس الجديد لمعرفة رغبات سكانها[١].

كما أن القانون عالج الانتخابات والقضايا التي لها علاقة بالبلديات مثل الميزانية، وواجبات المجلس البلدي، وأنظمة البلديات والضرائب[٢].

وقد رفع مجلس الوزراء العديد من القوانين إلى مجلس الأمة للموافقة عليها، فتم إقرار قانون الموازنة العامة، وقانون التقاعد العسكري، وقانون ضريبة الدخل، وقانون تعويض العمال، وقانون المعارف، وقانون تقاعد الموظفين المدنيين[٣].

ومن القوانين التي لاقت القبول قانون الانتخابات الذي أقر من قبل المجلسين، إذ جاء في هذا القانون ضرورة زيادة عدد النواب، وتقسيمهم على مناطق الضفتين، وقد وضع القانون شروطاً للمرشح أهمها ضرورة حصول المرشح على شهادة الدراسة الثانوية كحد أدنى، كما أجاز القانون للمرشح أن يشرف على عملية الانتخاب، وعالج القانون أمر العقوبات المفروضة على جرائم الانتخابات، إذ رفعها من الجنحة إلى الجناية في حالة كان المحكوم عليه موظفاً[٤]، لكن القانون حصر الانتخاب بالذكور، وبذلك حرم المرأة من حقها في الانتخاب.

كما تم إقرار قانون الجنسية[٥]، الذي تضمن شروط منح الجنسية للفلسطينيين، واعتبر كل من يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ ويقيم في

---

(١) المادة ٣ فقرة من ٢ من قانون البلديات، ص ٩٩.

(٢) انظر قانون البلديات جلسة مجلس الأعيان جلسة الخامسة ١٧/ ٤ / ١٩٥٤.

(٣) مجلس الأعيان الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٤ وجلسة مجلس النواب الرابعة عشرة من الدور العادية الثالثة بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٥٤. ص ٢٩٦.

(٤) الجريدة الرسمية، ٢١/ ١/ ١٩٥٤ عدد ٥٤٥٠. ويعتبر هذا القانون متقدم على قانون ٢٠٠١.

(٥) أقر القانون من قبل مجلس النواب في الجلسة السادسة عشرة ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ ص ٣٢٠-٣٢١، ومن قبل الأعيان في الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الثالثة ٣٠/ ١/ ١٩٥٤ ص ٥١ من محاضرمجلس الأمة ١٩٥٣-١٩٥٤.

الأردن حتى صدور هذا القانون أردني الجنسية، كذلك وضع شروط حصول العربي على الجنسية الأردنية، وكيفية الحصول على الجنسية بالتبعية والتخلي عنها وفقدانها[1].

ويعتبر هذا القانون ذا نتائج إيجابية على اللاجئين الفلسطينيين، إذ أنه حل المشكلات والصعوبات التي تعترضهم خصوصاً الحصول على جوازات سفر[2].

ويلاحظ على هذه القوانين كثرتها مقارنة بالقوانين التي صدرت في عهد الحكومات السابقة، ومن خلال تتبعها يمكن لنا أن نخرج بالملاحظات التالية:

١. أتاحت الحريات التي وضعها فوزي الملقي انتقاد الأوضاع السياسية في الأردن، فتم انتقاد أوضاع الجيش، والتهجم على قيادة بريطانيا للجيش العربي، فقامت نتيجة ذلك العديد من المظاهرات في مختلف المدن الأردنية والفلسطينية التي تطالب بالتخلص من غلوب رئيس أركان الجيش الأردني، واعتباره المسؤول عن خسارة الأراضي الفلسطينية في حرب ١٩٤٨-١٩٤٩، فأعيد إحياء قضية اللد والرملة[3]، وما لحق بها من خسارة معظم الأراضي الفلسطينية.

٢. عملت سياسة فوزي الملقي على تراجع فئة الزعماء التقليديين أمثال توفيق أبو الهدى، والحد من نفوذهم لسنة كاملة، فقد عكس مسار التطور السياسي الأردني انتصار المعارضة البرلمانية، وزيادة في نمو المؤسسات الديمقراطية.

---

(١) انظر القانون، الجريدة الرسمية، ١/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ١١٦٩.

(٢) في جلسة مجلس النواب السادسة عشرة ٢٧/ ١/ ١٩٥٤، وضح وزير الاقتصاد فائدة هذا القانون للفلسطينيين، ونتيجة لهذا القانون فقد أعيدت الجنسية الأردنية لعدد من المواطنين الذين سحبت منهم في عهد حكومة توفيق أبو الهدى منهم منيف الرزاز وصبحي أبو غنيمة. محاضر مجلس الأمة لعام١٩٥٣-١٩٥٤، ص ٣٢١.

(3) Vatikiotis, Polities And Military In Jordan, P 120.

٣. إحساس الشعب بتباشير الحرية، وآثارها التي لمسوها بعد مقارنتهم بالحكومات السابقة، مما جعلهم يتعلقون بها، وبقوا مصممين عليها حتى بعد عودة توفيق أبو الهدى إلى الحكم، وطالبوا بالمزيد من الحريات[١].

٤. أعطت الحريات التي سمح بها فوزي الملقي مجالاً لقيام الشعب بمراقبة المسؤول، فقلت تجاوزات المسؤولين خصوصاً أن عدداً منهم تم فصله.

٥. لعبت الحريات التي سمح بها الملقي في منع تدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية، مما ساهم في استقلال القضاء.

٦. قلت حدة المعارضة البرلمانية في فترة حكومة الملقي، فبدأ التعاون واضحاً بين المسؤول والمعارضة، وعمل الاثنان في خدمة الوطن والمواطن.

٧. كرس فوزي الملقي نفسه لوضع قوانين تمنع أية حكومة لاحقة من إلغائها أو إنكارها من وجهة نظره[٢].

٨. أثبتت السياسة التي اتبعها فوزي الملقي في أن العنف ليس الوسيلة الأمثل في التعامل مع الشعب، فوجود المرونة ساهم في زيادة العلاقة التعاونية بين الطرفين.

٩. ساهمت الديمقراطية التي وضعها الملقي في تقديم قوانين لا تنظم الحياة السياسية وحدها، بل اعتبرت هذه القوانين أساس بنية تشريعية عملت على القضاء على القوانين التي كانت معظمها موجودة في فترة الثلاثينات[٣] والتي لم تكن تناسب تطور الحياة.

---

(١) تعتبر الباحثة أن حب المواطنين للحرية يشابه حبهم للمال، فكلما حصلوا على مزيد من الحريات طالبوا بأكثر من ذلك، كذلك بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بتشغيل أموالهم ويحصلون على الربح، يستمرون في إقامة المشاريع طمعاً في المزيد من المال.

(٢) مذكرات غلوب، ص ٢٧٥.

(٣) المصري، الأردن، ص ٣٤.

١٠. ورغم أن هذه السياسة ساهمت في زيادة وحدة المجتمع الأردني، فقد ساهمت الحرية في نشر فكرة القومية العربية، وزاد إحساس الأردنيين بإخوانهم العرب وخصوصاً الدول العربية التي كانت تحت الاستعمار، فبعد أن أتيحت الحريات للمواطنين، عقد مؤتمر لنصرة الشعب في مراكش سمي (مؤتمر مراكش)، طالبوا فيه منح مراكش استقلالها وقطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا واستنكار الاستعمار بكافة أشكاله لا سيما الاستعمار الفرنسي[١].

١١. استطاعت حكومة فوزي الملقي أن تقلل من حدة الأحزاب التي ظهرت، وبدأ عدد من أعضاء الأحزاب بالتعاون مع الشخصيات السياسية، فهذا الحزب الشيوعي الذي هاجم جميع مؤسسات الدولة يخفف من حدته، ويعدل من موقفه، ويصبح أكثر مرونة في التعامل، فعدل موقفه تجاه النشاط البرلماني واستخدمه أداة للتعبير عن آرائه لإحداث التغير[٢].

١٢. ورغم الإيجابيات التي حققتها تجربة الديمقراطية، إلا أن هذه التجربة لم تكن تصل إلى المستوى المطلوب لها كما أرادها فوزي الملقي، لأن فكرة الديمقراطية لم تكن قد نمت بشكل جيد في أذهان الناس، إضافة إلى أن أولويات الديمقراطية لم تكن معروفة لدى المجتمع، فهناك من رأى أن بعض مطالب الشعب كان فيها تناقض ومنها الاعتراف بالاتحاد السوفياتي والصين[٣]، وفي الوقت نفسه كان الأردن مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا، فكان الأولى فك الارتباط البريطاني، ثم المطالبة بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، هذا

(١) المصري، الأردن، ص ٣٤.

(٢) المصري، الأردن، ص ٤٥.

(٣) سعد أبو دية، صفحات مطوية من تاريخ الأردن، عمان، دار البشير- مؤسسة الرسالة، ١٩ ٩٨، ص ٤٢٩.

على المستوى الخارجي، أمّا على المستوى الداخلي، فترى الباحثة أن مشكلة الفقر والبطالة كانت أجدر بالمعالجة من مشكلة الحريات.

١٣. وربما كان من أسباب الفشل لهذه التجربة محاولة فوزي الملقي نقل الحريات الموجودة في الغرب كما هي إلى الأردن[١]، فلم يحاول أخذ طبيعة تطور وحاجات المجتمع بعين الاعتبار، وأنها مخالفة تماماً لما هو موجود في الغرب.

١٤. هناك من يرى أن تجربة فوزي الملقي في مجال الديمقراطية لم تنجح، ويعود ذلك إلى أن الأردن فيه مؤسسة سياسية ناضجة تدير شؤونه، ولكن هذه المؤسسة كانت مقتصرة على عدد من السياسيين المحترفين، كما أن الرأي العام غير مقيد بحس من المسؤولة المدنية واحترام النظام[٢].

١٥. ومن الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح الديمقراطية في فترة حكم فوزي الملقي الظروف المحيطة بالأردن، وعلى رأسها الدول العربية المجاورة للأردن ذات النظام الملكي كالسعودية والعراق، إذ وقفت ضد السياسة التي اتبعها فوزي الملقي، وحالت دون إكمالها، والهدف منع نقلها إلى بلدانهم بالتعاون مع الفئة المعارضة داخل الأردن.

١٦. رغم أن الديمقراطية تحتاج إلى جزء من المرونة، إلا أن فوزي الملقي طبق سياسته بمنتهى التساهل، مما أفقد الحكومة هيبتها أمام الفئات المتطرفة ورجال السياسة التقليدين[٣]، ومع أن فوزي الملقي استطاع أن يحقق الكثير من مطالب المعارضة والشعب، غير أنهم اعتبروا أن معظم ما قاله في بيانه

---

(١) عبر غلوب في مذكراته عن هذا النقطة بما يلي: "من النادر أن يعطى النصح بإدخال الأفكار والمؤسسات السياسية لبلد ما في بلد آخر، فقد هيأت الحريات التي أعطاها لظهور المتطرفين في الأردن، كما أن سياسته ساهمت في عدم استقرار الأردن"، انظر مذكرات غلوب،، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(2) Salibi The Modern History Of Jordon, 179.

(٣) المجالي، مذكراتي، ص ١٤١.

الوزاري من إطلاق للحريات لم ينفذ[1]، كما طالبوا بأن يكون لدى فوزي الملقي صفات يتطلبها الحكم منها الحزم والإقدام[2].

(١) انظر مناقشة الرد على خطاب العرش من قبل مجلس الأعيان الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة ٧/ ١١/ ١٩٥٣، ص ٣-١٠. ومجلس النواب الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة ٥/ ١١/ ١٩٥٣، ص ١٤٥-١٥٤، المصدر السابق، وفي مقابلة صحفية مع فوزي الملقي أجرتها صحيفة فلسطين، سئل فيها عن سياسة حكومته الداخلية، فأجاب أن الحكومة عازمة على احترام حقوق وحريات الشعب، لكنها عازمة أيضا على توفير الأمن الداخلي والطمأنينة والاستقرار، لهذا فإن الحكومة سوف تحارب أي محاولة للإخلال بأمن البلاد، وسوف تتخذ الحزم للضرب على كل شخص يهدد أمن وسلامة الأردن، ويعتبر هذا القول مخالفا ومناقضاً لما قاله المجالي في مذكراته. انظر فلسطين ٢٤/ ٦/ ١٩٥٣ عدد ٩٩٣-٨٤٩٧.

(٢) عبّر تيسير ظبيان في تعليقه على أعمال حكومة فوزي الملقي في صحيفة الجزيرة، بأن الشعب الأردني لم يلمس عملاً إيجابيا محسوساً طيلة أربعة شهور تسلمت فيها الحكومة أعمالها، رغم وعودها للشعب، وطالب أن يستخدم فوزي الملقي الحزم والقوة في تنفيذ سياسته مستعيناً ببيتين من الشعر وجههما للملقي هما:

ليت هنداً أنجزتنا ما تعد ... وشفت أنفسنا مما تجد

واستبدت مرة واحدة ... إنما العاجز من لا يستبد

انظر تيسير ظبيان، أعباء الحكم ومسؤولياته، الجزيرة، ٢٤/ ٩/ ١٩٥٧، عدد ٢٢٢٥، ص ١.

الأوضاع الاقتصادية

أدرك فوزي الملقي الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشها الشعب، لذلك لجأ إلى التعرف على أسباب المشكلة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، ورأى أن تدهور الوضع الاقتصادي في الأردن يعود إلى ما يلي[1]:

١) البطالة.

٢) هبوط مستوى معيشة السكان.

٣) نقص الإنتاج الزراعي والصناعي وتدني حجم الصادرات وزيادة الواردات.

٤) شل حركة العمال.

٥) ارتباط الوضع الاقتصادي في الأردن بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، على اعتبار أن الأردن وجد على أرضه نصف مليون لاجئ دون موارد وعمل، وإمكانات البلد لا تكفي إلا تأمين مستوى أقل من المتوسط للسكان.

٦) وقد كان لمشكلة اللاجئين دور كبير في خسارة الأردن اقتصادياً، ومن أهم الخسائر قطع خطوط مواصلات الأردن مع الساحل الفلسطيني، مما أدى إلى قيام الحكومات بالبحث عن طرق جديدة، ونتج عن ذلك زيادة في تكاليف النقل، كما حمّل قدوم اللاجئين الحكومة الأردنية عبئاً كبيراً لتوفير الخدمات والإغاثة، وتلبية احتياجات اللاجئين الضرورية، فقدوم اللاجئين فجأة إلى الأردن أدى إلى

---

(١) انظر البيان الوزاري لحكومة الملقي الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الخامسة لمجلس النواب ٢٤/ ٥/ ١٩٥٣، محاضر مجلس الأمة، لعام ١٩٥٣-١٩٥٤، وانظر أيضا تيسير عبد الجابر، خصائص الاقتصاد الأردني، مجلة المال والاقتصاد، عمان، دائرة ضريبة الدخل، عدد ٢١، ١٩٧١، ص ١٤-١٥.

زيادة ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاستيراد، وزيادة نسبة البطالة، وتضخم قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى[١].

٧) ورأى فوزي الملقي أن جذور المشكلة الاقتصادية تعود إلى الأوضاع السياسية الراهنة.

٨) عزلة الأردن عن البلاد العربية، فقد لجأت الحكومات السابقة إلى إغلاق الحدود مع الدول العربية المجاورة[٢].

٩) الإقطاعية الاقتصادية[٣] في البلد وتجمعها بيد فئة محددة من أفراد المجتمع ساهمت في الأزمة الاقتصادية، إذ لم تعمل على تشغيل أموالها أو الاستفادة منها في حل الأزمة.

١٠) اعتماد الأردن على مياه الأمطار في الزراعة، وتذبذب المياه من سنة إلى سنة أدى إلى حدوث حالات جفاف في الأردن[٤] لسنوات متعددة كان آخرها حالة الجفاف عام ١٩٥٢، فقد لحقت الأضرار بمختلف مناطق المملكة، وخصوصا مدن جنوب الأردن، فتركت آثارا سلبية أدت لزيادة حالات الفقر والجوع في هذه المناطق.

١١) تعرض الإنتاج الزراعي إلى آفات متعددة، كالجراد الذي انتشر في بداية عام ١٩٥٣ قادماً من الجزيرة العربية، فهدد المحاصيل الزراعية كاملة بسبب سرعة

---

(١) أكرم عزيز صبيح، التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية لتجربة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٢٨. كذلك انظر واصف عازر، أضواء على التطورات الاقتصادية بين عامي ١٩٥٢-١٩٧٥، مجلة التنمية، عمان، عدد ٣٢، ١٩٧٥، ص٧.

(٢) كلمة النائب رشاد الخطيب، في الرد على البيان الوزاري، الجلسة السادسة من الدورة العادية الثانية، ٢٦/ ٥/ ١٩٥٣، من محاضر مجلس الأمة، لعام ١٩٥٣-١٩٥٤، ص ٢٩٧.

(٣) كلمة النائب هزاع المجالي، محاضر مجلس الأمة، لعام ١٩٥٣-١٩٥٤. ص ٣٠٥.

(٤) محاضر مجلس الأمة، لعام ١٩٥٣-١٩٥٤، ص٣٠٥.

انتشاره[1]، فزاد من صعوبة الوضع الاقتصادي في الأردن لأن معظم المواطنين يعتمدون في دخلهم على الزراعة، وضياع محصول عام كامل يعني تدهور في أوضاعهم المعيشية.

وإزاء هذه الأسباب اتخذت الحكومة إجراءات مناسبة للنهوض بالوضع الاقتصادي، وتحسين أحوال المواطنين، فقام رئيس الوزراء فوزي الملقي بزيارات متكررة إلى منطقة الجنوب، وعلى أثر هذه الزيارات قدمت الحكومة خمسين ألف دينار لجنوب الأردن وخمسين ألف دينار لجنوب الضفة الغربية[2].

كما اتخذت الحكومة نوعين من الإجراءات لإنعاش الجنوب، الأول تقديم مساعدات مستعجلة للأسر المتضررة، والثاني إقامة مشاريع تخدم سكان منطقة الجنوب، وخصصت جزءاً من الموازنة لصالح الجنوب للقيام بتنفيذ وإنشاء شبكة مواصلات الجنوب لتسهيل عملية الانتقال وإقامة المشاريع، ولتقليل نسبة البطالة في الجنوب أصدر رئيس الوزراء بصفته وزيراً للدفاع قراراً بقبول أكبر عدد من أبناء اللواء الجنوبي في صفوف الجيش العربي[3].

وأصدر قراراً بتحسين وضع المياه في عدد من عيون المياه والقيام بإصلاحها كعيون الضواري الموجودة في معان، لتكون مورداً جيداً للمياه المعدنية في معان[4].

كما قام رئيس الوزراء بزيارات إلى اللواء الشمالي للمملكة، وقدم مساعدات للسكان، وأصدر قراراً بتنفيذ مشاريع عاجلة للمناطق الأكثر تضرراً[5]، كما زادت

---

(١) غلوب، جندي مع العرب، ص ٢٥٣، وانظر كذلك، مذكرات غلوب، ص ٢٥٤.

(٢) خطاب العرش بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٥٣، الجلسة الافتتاحية من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني، محاضر مجلس الأمة، المصدر السابق. ص١.

P.D.A.W. Vol, 10. F.O 371/104963, From Furlonge To F.O, 7/7/1955. P. 611.

وانظر والدفاع ٢٨/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٥٢٧٥.

(٣) فلسطين، ٨/ ٧/ ١٩٥٣، عدد ١٠٠٥. ٨٥..٧٩

(٤) الجزيرة، ٥/ ١٠/ ١٩٥٣، عدد ٢٢٣٤.

(٥) فلسطين، ١٤/ ١١/ ١٩٥٣، ١٠٨٨ - ٨٥٠٩٧.

الحكومة عدد الوحدات الزراعية، وقامت بشراء آليات لتأمين احتياج كل لواء للقيام بحراثة أراضى المزارعين بأجور مخفضة[١]، ووفرت قروضاً للمزارعين بقيمة أربع مئة ألف دينار بعد أن زادت رأسمال المصرف الزراعي، وكان هدف الحكومة من تقديم هذه القروض لتكون بديلة عن حبوب البذار[٢] التي كانت توزع على المزارعين، وعملت على إعفاء المزارعين من ضريبة الأراضي مع تأجيل ديونهم[٣].

وللمساعدة في تخفيف العبء على المزارعين نتيجة حالة الجفاف التي مرت بها البلاد، تم طلب المساعدة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي وافقت على تزويد الأردن بعشرة آلاف طن من القمح على شكل منحة تقدمها للأردن[٤]، هدفها المساعدة ومواجهة نقص محصول القمح في الأردن، ونتيجة لذلك عقدت اتفاقية بين الطرفين تضمنت الشروط التالية[٥]:

١) وعدت الحكومة الأردنية بالتشاور مع مندوبي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في أمر خطة توزيع القمح في ظل هذه الاتفاقية، وتوزيع القمح مجاناً على الأشخاص الذين مرت بهم ظروف قاهرة خارجة عن سيطرتهم، ولا يستطيعون دفع ثمن القمح، وللأشخاص الآخرين بأسعار معقولة.

٢) أن توضع في الخطة مشاريع الأشغال العامة، والذي تحدد الحكومتان أنه مرغوب وعملي في الاستفادة من هذه المنحة.

---

(١) إبراهيم زهران، النطق السامي للملك حسين، حول شؤون الأردن الاقتصادي، عمان، مركز الفارس، ١٩٩٠، ص ٣٢.

(٢) فلسطين، ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٣، ١١٠٢-٨٦٠٦٠.

(٣) زهران، النطق السامي للملك حسين، ص ٣٢.

(4) P.D.A.W. Vol, 10. F.O 371/104887, From Amman To F.O, 7/10/1953, P 625.

(5) U. S Department Of State,, United States Treaties And Other International,. 3229, p1953Washington,, 2, Part, 4, Agreements, Vol

٣) مواصلة كافة الإجراءات المناسبة لتقليص حاجات الإغاثة، وزيادة الإنتاج والعرض، وتحسين توزيع المواد الغذائية داخل الأردن من أجل تقليل حدوث حالات طارئة مشابهة في المستقبل.

٤) تنفذ الخطة المتفق عليها بعد التعديلات التي سيتم الاتفاق عليها بين الحين والآخر حسبما يكون ذلك ضروريًا، لتحقيق غايات الإغاثة والتخلص من المجاعة.

٥) لتعزيز مشاريع الأشغال العامة، وتعزيز قيمة برنامج المساعدة للأردن فإن حكومة الأردن سوف تفتح باسمها الخاص حسابًا خاصًا في الأردن متفقًا عليه من قبل الحكومتين، وسوف تودع في هذا الحساب على الفور مبالغ من النقد المحلي المتحقق بعد حسم تكاليف النقل وتكاليف التسليم لحكومة الأردن، من مبيعات الحنطة المجهزة في ظل الاتفاقية أو بعكس ذلك، أمّا الفوائد المتحققة لحكومة الأردن جراء استيراد القمح فإنه يمكن لحكومة الأردن في أي وقت أن تودعها مسبقًا في الحساب الخاص.

٦) يحق للحكومة الأردنية أن تسحب من الحساب الخاص المبالغ التي يمكن الاتفاق عليها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الأردن، لتحمل نفقات مشاريع الأشغال العامة والنشاطات الأخرى لفائدة شعب الأردن المتفق عليها من كلتا الحكومتين.

٧) بطلب من أي من الحكومتين، فإن الحكومتين سوف تتشاوران بصدد أي مسألة متعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية أو العمليات المتضمنة بها، وسوف توفر حكومة الأردن معلومات إذ دعت الضرورة لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية بما في ذلك بيانات حول استخدام المساعدة المتلقاة ضمنًا، ومعلومات أخرى ذات علاقة قد يتوجب على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحديدها وتحديد طبيعة ونطاق العمليات في ظل الاتفاقية، وتقييم فاعلية المساعدة المجهزة أو المرتقبة.

٨) على الحكومة الأردنية التعريف بغايات تقديم البرنامج في ظل هذه الاتفاقية، بما في ذلك معلومات للشعب الأردني، بأن هذا البرنامج هو دليل على صداقة شعب الولايات المتحدة الأمريكية للشعب الأردني، وبعد انتهاء البرنامج تعلن حكومة الأردن على الأقل مرة واحدة كل فترة خلال مسار العملية بيانات وتصريحات كاملة عن العملية، بما فيها معلومات حول استخدام المساعدة المتلقاة، واستخدام النقد المحلي المودع في الحساب الخاص.

٩) توافق حكومة الأردن على السماح لممثلي حكومة الولايات المتحدة بمراقبة توزيع القمح على الشعب الأردني دون أن تقيد العملية، بما في ذلك توفير كل التسهيلات اللازمة للمراقبة وتعديل إدارة هذه الاتفاقية، واستخدام المساعدة المجهزة لاستقبال أي أشخاص إضافيين يمكن الاحتياج لهم لهذا الغرض، وعقب الإعلان والإشعار من الحكومة الأمريكية، فإن حكومة الأردن سوف تعتبر هؤلاء الأشخاص جزءاً من بعثة دبلوماسية أمريكية إلى الأردن لغرض التمتع بالامتيازات والحصانات التي تضفيها هذه البعثة على أفرادها من مختلف الرتب.

١٠) أن كل المساعدة أو أي جزء منها يمكن إنهاءُها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، إذا تحدد أنه بسبب تغير الظروف صار استمرار المساعدة غير ضروري أو غير مرغوب فيها، فإن إنهاء المساعدة في ظل هذا البند قد يشتمل على إنهاء عمليات تسليم القمح المجدولة، وكذلك التي لم يتم تسلمها بعد.

مما سبق يلاحظ ما يلي:

١) أراد فوزي الملقي من هذه الاتفاقية أن يبدأ بتخفيف حدة المجاعة التي عانى منها الأردن، وخدمة مصلحة الشعب الأردني بغض النظر عن الدول التي تقدم المساعدة، وهذا يؤيد ما قاله في بيانه الوزاري "أن سياسة الحكومة مع الدول الأجنبية تقوم على المساواة في تبادل المنافع المعنوية والمادية وحفظ حقوق العرب"[١].

---

(١) انظر البيان الوزاري لحكومة الملقي، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الثانية، ٢٤/ ٥/ ١٩٥٣، من محاضر مجلس الأمة، لعام ١٩٥٣-١٩٥٤، ص ٦.

٢) ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين الجانب الاقتصادي والسياسي، فقد اعتبرت أن الأشخاص الذين ترسلهم للاتفاق مع الحكومة الأردنية لمساعدة الأردن اقتصادياً هم بعثة دبلوماسية لهم حصانة كاملة كما للدبلوماسيين في أية دولة.

٣) قيدت الاتفاقية الأردن، وجعل أمر إنهاء الاتفاقية وإبقائها بيد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اعتبر أن أي تعارض مع مصالحها يؤدي إلى سحب المساعدة.

٤) اعتبرت هذه الاتفاقية دعاية أمريكية أكثر منها مساعدة، وقصد منها تعريف الشعب الأردني بأمريكا، خصوصاً أن نفوذ الاتحاد السوفياتي بدأ يظهر في الوطن العربي، فقد وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب العرب في العديد من القضايا، وصوت لصالح العرب في مجلس الأمن، وأرادت أمريكا بتلك المساعدة قطع الطريق أمام دخول نفوذ الاتحاد السوفياتي إلى الأردن.

٥) اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة الأردنية أن تعد دراسة وافية عن توزيع القمح، والمشاريع التي تقام جراء هذه المنحة، وقد ربط أمر إجراء أي تعديل على المنحة برغبة الحكومة الأمريكية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتخصيص مبلغ مئتي ألف دولار كبرنامج قروض يتم توزيعه على المزارعين، وأصحاب الصناعات الصغيرة يهدف تحسين شؤونهم الخاصة[١].

وعلى هذا الأساس اتجهت الحكومة إلى توسيع حملة القروض على المزارعين في الجنوب، ليتم توزيعها نقداً وليس عيناً، إذ كانت القروض تقدم لهم على شكل بذور[٢]. وسمح المصرف الزراعي في القدس للمزارعين في الضفة الغربية الحصول على قروض

(١) الجزيرة، ١/ ٨/ ١٩٥٣، عدد ٢١٩٥.

(٢) فلسطين ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٣، عدد ١١٠٢-٨٦٠٦٠.

زراعية لتحسين أراضيهم، وشراء البذار والأدوات الزراعية اللازمة لهم[١]، وتم تشجيع المزارعين على زراعة القطن معتمدة على الأسس التي اتبعتها سورية في زراعة القطن[٢].

ورغم أن عام ١٩٥٣ شهد تساقط أمطار غزيرة بشرت بالخير وبموسم زراعي جيد في الأردن، ولكن زيادة المحاصيل الزراعية أدت إلى تدني سعرها خصوصاً القمح[٣]، وعاد المزارع يعاني من تدني إيراداته، فأصدرت الحكومة قانون حماية المزارعين في ٢٩/ ١١/ ١٩٥٣، وحددت فيه أسعار القمح والدقيق بحيث تناسب مصلحة المزارع والمستهلك[٤]، كما قامت الحكومة الأمريكية بعد أن وزعت القمح على المناطق الفقيرة في الأردن بتوزيعه على عموم البلاد دون استثناء[٥].

وشكلت الحكومة الأردنية مجلس القمح الأردني على غرار مجلس القمح السوري، لشراء الفائض من القمح بقيمة نصف مليون دينار حفاظاً على أسعار القمح والاحتفاظ به عند الضرورة[٦].

كما قامت الحكومة بتوزيع جزء من أراضي الدولة على السكان في منطقة غور الصافي الذين أحيوا هذه الأراضي، وسمحت لبعض منهم باستئجار جزء آخر من الأراضي لتحسين وضعهم[٧].

وفي هذه الأثناء تقدم الأردن بطلب عضوية إلى مجلس القمح الدولي، وكانت الأردن قد تقدمت بطلبات منذ عام ١٩٤٨ للحصول على العضوية، إلا أن عضويته رفضت، لكنها نجحت في الدخول في عضوية المجلس الذي يسهل باستيراد ٨٠ ألف طن من القمح سنوياً وبأسعار مخفضة عن أسعار الأسواق العالمية التي تم الشراء منها[٨].

---

(١) الجزيرة، ١/ ٨/ ١٩٥٣، عدد ٢١٩٥.

(٢) الدفاع، ١٦/ ٣/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٩٦.

(3) P.D A.W Vol. 10. F.O 371/104887, From Amman To F.O. 2/12/1953, P 636.

(٤) الجزيرة، ٢٥/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ٢٢٢٦.

(5) P.D A.W Vol. 10. F.O 371/104887, From Amman To F.O. 5/1/1953, P 636.

(٦) الدفاع، ١٢/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ٥٥٢٨.

(٧) فلسطين ٢٤/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ١١٤٧-٨٦٥١.

(8) P.D.A.W. Vol. 10. F.O. 371/104887, From Amman To F.O. 2/12/1953, P 636.

وشجعت الحكومة الأردنية على قيام المشاريع لحل المشكلة الاقتصادية، فقد اعتبرت أن حلها سيساهم في حل العديد من المشكلات، لذلك طالبت الحكومة تعاون الشعب معها، وخصوصاً فئة المساهمين لإقامة المشاريع، ورغم أن الحكومة أعلنت أنها لن تتدخل في إقامة المشاريع الفردية، ولكنها اضطرت إلى التدخل لقلة النقد المتوفر لدى الشعب، ولحماية صغار المساهمين من الاستغلال، وإذا تدخلت في مشروع لن يكون بصفة الاتجار، إنما للمساهمة في توفير رؤوس الأموال، ودعم المشاريع، وبيع أسهم أي مشروع تملكه الحكومة للمواطنين[١].

كما طلبت الحكومة مساعدات اقتصادية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل مشروعات التعمير والصناعة، فوافقت الحكومة الأمريكية على تقديم مساعدات للأردن بقيمة ٨ مليون دولار، بعد أن قامت الحكومة بتزويدها بدراسة تفصيلية عن المشروعات التي تعتزم القيام بها[٢].

وكان من جملة الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية التعاون الفني لعام ١٩٥٣-١٩٥٤، ويكون إسهام أمريكا بموجب هذه الاتفاقية (٧٤٦٠٠٠٠) دولار، وإسهام الأردن (١٣٩٠٠٠٠) دينار نقداً و(٤٧٠٠٠٠) عيناً[٣].

ولجأت الحكومة إلى عقد محادثات مع بريطانيا لتقديم مساعدات مالية للأردن، فوافقت الحكومة البريطانية على إعطاء الأردن مساعدة بقيمة (٧٥٠٠٠٠٠) جنيه إسترليني لتغطية العجز في الميزانية لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٩، إضافة إلى تقديم قرض لتمويل مشاريع خطط التنمية والتطوير الأردنية بقيمة (٦٠٠٠٠٠٠) جنيه إسترليني[٤].

---

(١) الدفاع، ١٧/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٥٢٦٦.

(2) R.J. Vol. 8, F.O. 371/115635 From Amman To F.O 5/1/1955, Annual Review 1954, P 678.

(3) P.D.A.W. Vol. 10. F.O. 371/104887, From Amman To F.O. 3/1/1954, P662.
كذلك انظر صحيفة فلسطين، ٩/ ٢/ ١٩٥٤، عدد، ١١٨٦-٨٦٩٠.

(4) P.D.A.W. Vol. 10. F.O. 371/104887, From Antony Eden To F.O. 1/4/1953, P 629.
وانظر أيضا
R.J. Vol. 8, FO. 371/110573 From Amman To F.O 25/1/1954, P 295
وكذلك P 78. Satlof. F. Op Cit,

ولتحسين الحالة الاقتصادية وضعت وزارة الإنشاء والتعمير عشرة مشاريع صناعية في جميع أنحاء المملكة، هدفها تشغيل الأيدي العاطلة من العمل، وتحسين أوضاع اللاجئين، ورصدت لهذه المشاريع أحد عشر مليون دولار[١].

وعلى الرغم من هذه المساعدات، إلا أن الحكومة الأردنية تقدمت بطلب إلى قسم المساعدات الفنية في الأمم المتحدة، للحصول على مزيد من المساعدات للأردن، فأرسلت الأمم المتحدة مدير قسم المساعدات الفنية فيها ناجي الناصر المسؤول عن المساعدات الفنية للشرق الأوسط، لدراسة الوضع الاقتصادي في الأردن، فتباحث مع الحكومة التي قدمت مجموعة من الطلبات تضمنت ما يلي[٢]:

١) الاعتراف بحق الأردن في زيادة مخصصاته من مساعدات هيئة الأمم المتحدة مقارنة بإسرائيل.
٢) تقديم المساعدات المالية الكافية لإحداث وحدة التنظيم الاقتصادي في الأردن.
٣) تقديم الأموال الكافية التي تتطلبها عملية دراسة الدخل القومي في الأردن.
٤) تقديم الأموال لتأسيس مكتبة علمية فنية في وزارة الاقتصاد.
٥) التوسع في منح البعثات التدريبية للأردن، بحيث يتدرب الأردنيون تدريباً يؤهلهم للإحلال محل الخبراء الأجانب العاملين في الأردن.

ونتيجة لذلك وافق قسم المساعدات الفنية في الأمم المتحدة على ما يلي[٣]:

١) تقديم مبلغ خمسة وثلاثين ألف دولار سنوياً للأردن.
٢) زيادة عدد الخبراء الذين تنتدبهم الهيئة لتقديم الخبرة للأردنيين.

---

(١) الدفاع ١٦/ ٢/ ١٩٥٤ العدد ٥٤٩٦.

(٢) الحوادث ٢٧/ ٧/ ١٩٥٣ عدد ٧٤.

(3) P.D.A.W Vol. 10. F.O 371/110874, From Amman To F.O Report For The Month Of 2/1954, P 662.

كذلك انظر الدفاع، ٢٢/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ٥٥٢٨.

٣) تزويد الأردن بالآلات الفنية والمعدات اللازمة لإقامة المشاريع خصوصاً في الشؤون الاقتصادية.

٤) الموافقة على تقديم مساعدات أكثر من المساعدات التي تقدم لإسرائيل.

٥) كما وضعت الحكومة الأردنية أنظمة للاستيراد حددت فيها شروط المواد التي يمكن استيرادها والتي تعفى من الضرائب، والمواد التي يمنع استيرادها، مع التركيز على إعطاء امتيازات للاستيراد إلى التجار الأردنيين أكثر من التجار غير الأردنيين، ونتج عن هذه الأنظمة المحافظة على صغار التجار الأردنيين[١].

وعملت حكومة فوزي الملقي على الاستفادة من موارد البلاد المعدنية، فطلبت من الولايات المتحدة إرسال أحد الخبراء إلى الأردن لإجراء دراسة حول إمكانية وجود البترول، فأرسلت الحكومة الأمريكية الخبير الدولي في مجال البترول المستر جاردنر (Mr. Gardner)[٢]، وأجرى دراسة وافية أثبت خلالها وجود البترول في الأردن، وخرج بتقارير عن أماكن وجوده لتقوم الحكومة باستغلاله، وكانت الحكومة قد تعاقدت مع إحدى الشركات الأوروبية لإنشاء معمل لتكرير البترول في الأردن[٣].

أمّا مشروع الإسمنت، فقد استدعت الحكومة الأردنية خبيراً من الأمم المتحدة فرنسي الأصل للإشراف على إقامة مصنع إسمنت في الأردن، والهدف هو تقديم خبرته إلى الأردنيين لمنع حدوث أي إرباك تجاه هذا المشروع، وشكلت لجنة بالتعاون معه لتحديد أسعار الإسمنت[٤].

---

(١) الدفاع، ٢١/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٥.

(٢) خطاب العرش بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٥٣، الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة، ص٢. وانظر كذلك

P.D.A.W, Vol. 10. F.O 371/104887, From Amman To F.O 1/12/1953, P 620.

(٣) الدفاع، ٢٢/ ٧/ ١٩٥٣، عدد ٥٢٩٦.

(٤) الدفاع، ١/ ٣/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٩١.

وتم اختيار الفحيص موقعاً للمصنع لتوسط البلدة بين مناطق المملكة، إضافة إلى توفر مصادر المياه في بلدة ماحص القريبة منها، كما أن جودة التربة وملاءمتها لصناعة الإسمنت شجعت أيضا على اختيار الفحيص دون غيرها[١].

كما تعاقدت الحكومة مع شركة بوليسوس (Pulisus) الألمانية لتوريد وتركيب آلات المصنع، وإدارته، والعمل على تدريب الأيدي العاملة الأردنية على هذه الصناعة[٢].

وانتدبت شركة مصانع الإسمنت لزيادة الخبرة عدداً من موظفيها بإدارة مهندس الشركة الألماني الجنسية للتدرب في مصنع إسمنت حلب على النواحي الفنية في المصنع[٣].

وبعد الانتهاء من أعمال المصنع وتدريب الموظفين افتتح في ٢٧/ ٢/ ١٩٥٤، وكان هدف الحكومة من إنشائه تلبية متطلبات الأردن من الإسمنت بكلفة أقل من المستورد الذي كان الأردن يعتمد عليه من الخارج[٤]، لكن المشروع واجه العقبات التالية[٥]:

١) عدم إقبال المواطنين على شراء الأسهم في شركة الإسمنت، خصوصاً من الفئة التي لديها الأموال.

٢) اختلال نسبة التمثيل في مجلس الإدارة من قبل الحكومة، فلم يكن لها سوى ٣٠٪ من نسبة أسهم الشركة، رغم أن الحكومة ساهمت بمقدار مليون دينار، أمّا بقية المواطنين المساهمين فلم يدفعوا إلا مئتي ألف دينار، وكان يمكن حل مشكلة التمثيل بقيام الحكومة بشراء الأسهم المطروحة وتصحيح نسبة التمثيل، إذ اعتبر مشروع الإسمنت من أقوى المشاريع التي تم تنفيذها في الأردن، على اعتبار أن زيادة الاهتمام به سيوفر لميزانية الدولة نصف مليون دينار.

---

(١) عبد الله مياس، تطور صناعة الإسمنت في الأردن، مجلة التنمية، عمان، العدد ٢٦، ١٩٧٥، ص ٣٨.

(٢) مياس، تطور صناعة الإسمنت، ص٣٨.

(٣) الدفاع ٢٨/ ١/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٥٦.

(4) P.D.A.W Vol. 10. F.O 371/100874, From Amman To F.O Report Month 2, 1954,P 662

(٥) فلسطين، ٣/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٩٧٦-٨٤٨٠.

ومن المشاريع التي قامت الحكومة بتنفيذها مشروع الفوسفات، فقد طلبت من الحكومة البريطانية إرسال أحد الجيولوجيين للأردن ليقوم بعملية التنقيب عن الفوسفات في منطقة الحسا[١]، ورصدت لهذا المشروع مليون دينار أردني لتطويره[٢]، لكن الحكومة لم تستطع توفير سوى مئة ألف دينار[٣]، كذلك لم تستفد من رؤوس الأموال الأجنبية مما ساهم في عدم إظهار النتائج المتوقعة من هذا المشروع.

أمّا أكثر المشاريع أهمية فهو افتتاح ميناء العقبة الذي مول بقرض بريطاني، وقد زوّدت بريطانيا الأردن بسفينتين أرسلتا إلى ميناء العقبة، فزادت بذلك أهمية العقبة، وأصبح الميناء الرئيسي للدخول إلى الأردن[٤].

ويلاحظ على المشاريع السابقة ما يلي:

١) لم تركز الحكومة الأردنية في طلب المساعدات واستخراج المعادن على دولة واحدة، بل استعانت بعدد من الدول التي يمكن أن تقدم المساعدات لها للحفاظ على استقلالها.

٢) رغم دخول رؤوس أموال أجنبية إلى الأردن، إلا أن معظم المشاريع اعتمدت على رؤوس أموال محلية، ولم تستفد من الأموال الأجنبية في تنفيذ هذه المشاريع.

٣) لم تلجأ الحكومة إلى نشر الوعي، وإعطاء الفوائد لهذه المشاريع، كذلك لم يساهم المواطنون بشكل فاعل في تشجيع هذه المشاريع، إذ اعتبروها من واجبات الحكومة، فقد آمنوا بالاقتصاد الموجه أكثر من الاقتصاد الحر.

٤) قامت الحكومة بتنفيذ هذه المشاريع في فترة زمنية متقاربة، لدرجة أن بعض المشاريع لم يكتمل العمل بها لقلة الأموال.

---

(1) R.J.Vol 8. F.O. 371/115635, From Amman To F.O. 5/1/1954, P 678.

(٢) فلسطين، ٣/ ٦/ ١٩٥٣، عدد ٩٧٦-٨٤٨٠.

(3) R.J. Vol, F.O. 371/115635, From Amman To F.O. 5/1/1954. P. 678,

(4) P.D.A. W. Vol 10. F.O 371/104887 From Amman To F.O. 1/12/1953, P 620.

٥) رغم كل ما ذكر عن هذه المشاريع، إلا أنها اعتبرت نواة لتطوير الاقتصاد الأردني فيما بعد.

وبعد استعراض السياسة الاقتصادية لحكومة فوزي الملقي نخرج بالملاحظات التالية:

١) محاولة الحكومة استغلال ثروات البلاد الطبيعية، فالمشاريع الكبرى التي أقيمت واعتبرت عماد الاقتصاد الأردني، كانت بالاعتماد على الثروات الطبيعية كالفوسفات والإسمنت.

٢) عدم اعتماد فوزي الملقي في الحصول على المساعدات الاقتصادية من بريطانيا وحدها، بل أخذت تظهر المساعدات الأمريكية، إذ بدأت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات للأردن نظراً لأهمية الأردن الإستراتيجية، فالأردن يعتبر الفاصل بين إسرائيل والعراق وسورية ومنطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر[١]، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة بدأت محاولاتها كسب الدول إلى جانبها ضد الاتحاد السوفياتي، كما أن حكومة الملقي حصلت على مساعدات من الدول العربية[٢].

٣) أعطت حكومة فوزي الملقي الجانب الاقتصادي أهمية كبيرة، إذ تحسن الوضع الاقتصادي في الأردن في هذه الفترة، مقارنة بالفترات السابقة، وعبر السفير البريطاني في الأردن فيرلونج عن ذلك بقوله: "على الصعيد الاقتصادي فإن سجل حكومة

---

(١) ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، ١٩٩٨، ص ٥٨.
وانظر أيضا:

Israel Vol 6. F.O. 371/111764, From Tel Aviv To F.O 23/3/1954, P 326.

(٢) للتعرف على المساعدات العربية، انظر فوزي الملقي والعلاقات الأردنية العربية، ص ١٩٤، ويلاحظ من حجم المساعدات العربية الكبير في فترة حكومة فوزي الملقي وأن ما قالته بريطانيا منافٍ للواقع، وهو أن الأردن لا يستطيع أن يعيش دون مساعدة بريطانيا اقتصادياً، للمزيد انظر:

- R. H. D. Vol. 8, F. O. 371/1048901, From Amman To F.O. 11/11/1953, P.492.

فوزي الملقي كان أفضل من سابقتها، حتى أن وزير الاقتصاد فيها قام بدوره بشكل فاعل، فعملت الحكومة بشكل أسرع وأسهل من أي حكومة سابقة"[1].

٤) كما أن الإنتاج المحلي الإجمالي ارتفع من ٣٥ مليون دينار عام ١٩٥٠ إلى ٤٥ مليون دينار عام ١٩٥٣، وإلى ٥٠ مليون دينار عام ١٩٥٤[2].

٥) رغم أن الحكومة تركت مجالاً للمبادرات الشخصية للقيام بالمشاريع، إلا أنه لم يوجد لدى الأشخاص الذي لديهم رؤوس أموال روح المغامرة واقتناص الفرص[3] لإقامة المشاريع، وقد واجهت حكومة الملقي معارضة لمشاريعها من الفئة التي كانت تستفيد من الوضع القائم آنذاك، ولذلك فقد وقفت ضده.

٦) واجه الأردن مشكلات متعددة جراء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتطلب ذلك صرف الأموال لشراء الأسلحة، وتوفير الأمن والحماية للمواطنين، وزيادة في أعداد الجيش، إلا أن حكومة الملقي أعطت اهتماماً بالاقتصاد، وتكبدت خسائر مادية كبيرة لإنشاء ميناء العقبة تعويضاً عن خسارتها أثناء الاحتلال الإسرائيلي للساحل الفلسطيني.

٧) نتج عن عدم توفر المواد الخام للصناعة، استيرادها من الخارج، مما أدى إلى عدم توفير العملات الأجنبية لدفع ثمن المستوردات.

٨) بالرغم من محاولات الحكومة المتكررة لزيادة الدخل للمواطنين، إلا أن الدخل بقي منخفضاً، فقد لعبت الأوضاع التي مر بها الشعب الفلسطيني دوراً مهماً في تدني الحالة الاقتصادية في الأردن، فهجرة اللاجئين إلى الأردن أدت إلى زيادة عدد السكان مع بقاء الوضع الاقتصادي دون زيادة، فتحسن الوضع الاقتصادي في الأردن مرتبط بالوضع السياسي، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم سيؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي، ولهذا فقد ربط فوزي الملقي بين الجانب السياسي والاقتصادي معاً.

---

(1) R. J. Vol.8, F.O. 371/110875, From Amman To F.O. 5/5/1954, P.332.

(٢) عبد الجابر، خصائص الاقتصاد الأردني ص١٥-١٦.

(٣) عازر، أضواء على التطورات الاقتصادية، ص ٨.

الاعتداءات الإسرائيلية

قامت إسرائيل بالعديد من العمليات العسكرية بعد توقيع اتفاقية رودس عام ١٩٤٩ مع الدول العربية المجاورة لفلسطين، وغايتها من ذلك فرض صلح على الدول العربية، وإقامة حاجز مفرغ من السكان على الحدود، ولتحقيق ذلك عملت على تفريغ القرى الأمامية الفلسطينية من سكانها، مستغلة اجتياز عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا منازلهم وأملاكهم لخطوط الهدنة للوصول إلى ممتلكاتهم، والحصول على ما يسد رمقهم، وقد وقع في عهد حكومة فوزي الملقي حادثان هما:

الاعتداء على قبية:[١]

قام الكيان الصهيوني باعتداءات كثيرة على الأراضي الأردنية خلال الفترة من ١ كانون ثاني١٩٥٣ - ٢٥ أيار١٩٥٣ بلغت حوالي مئتي اعتداء، وقدّر عدد الضحايا بـ١٦٥ شهيداً[٢]، متذرعة بأن هناك حوادث تسلل من الفلسطينيين إلى داخل حدودها، إلا أن الحكومة الأردنية التي يرأسها فوزي الملقي قامت بتقوية الحراسة على الحدود وملاحقة المتسللين، مما قلل من حالات التسلل في شهري تموز وآب من عام ١٩٥٣[٣].

وعلى الرغم من ذلك، شن الكيان الصهيوني هجوماً في شهر آب ١٩٥٣ على القرى العربية في وادي فوكين والصوريف وأدنا[٤]، واستخدمت الألغام لنسف المنازل، وعلى

---

(١) تقع قرية قبية على مسافة ٢٢كم شمال شرق مدينة القدس، و٤٤كم غرب مدينة رام الله، على بعد كيلومترين من خط الهدنة الأردنية-الإسرائيلية، وبلغ عدد سكانها عام ١٩٥٣ (٢.٠٠٠) نسمة كلهم عرب يملكون أراضي مساحتها ١٦.٥٠٤ دونماً، الموسوعة الفلسطينية، مج ٣، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص٥٠٢.

(٢) علي محافظة، العلاقات الأردنية-البريطانية، ص ٢٠٥.

(٣) غلوب، جندي مع العرب، ص ٢٤٤.

(٤) وردت أدنا في مواقع أخرى أذنا، وانظر الموسوعة الفلسطينية، ج١، ص ١٣٩، ١٤٠.

الرغم من عدم وقوع حوادث على الحدود، إلا أن إسرائيل زعمت استمرار التسلل لتقوم بهذا الهجوم[١].

ففي مساء ١٤تشرين أول١٩٥٣ اتجهت قوة عسكرية إسرائيلية منظمة مقدارها ست مئة جندي إلى قرية قبية بقيادة الميجر أريل شارون (Major Arial Sharon)، وقامت بعزلها عن بقية القرى المجاورة لها[٢]، وشنت هجوما بكامل قوتها على القرية الآمنة مستخدمة أسلحة أوتوماتيكية وقنابل حارقة، بعد أن منعت النساء والأطفال من الهروب من منازلهم[٣]، إذ فجرت البيوت على ساكنيها، وتم تدمير ٤٥ منزلاً[٤]، ومدرسة القرية، وخزان المياه، وتدمير مسجد القرية بكامله[٥]، إضافة إلى قتل اثنين وعشرين رأساً من الماشية ونهبت ستة دكاكين[٦].

وقبل بدء الهجوم الإسرائيلي على القرية، حاول اثنان من المراقبين العرب اللذان شاهدا الفرقة الإسرائيلية أن ينبهوا الأهالي، إلا أن القوات الإسرائيلية قبضت عليهم وقيدتهم، فتمكن أحدهم من الفرار وتنبيه الحرس الوطني الذي كان يحمي المنطقة، لذلك تمركز رجال الحرس الوطني في مواقعهم وأرسلوا إشارة إلى قائد اللواء الثالث أشتون (Ashton) لإعلامه بالهجوم، وعندما سمع الحرس إطلاق النار على القرية ردوا على المعتدين، إلا أن أسلحتهم لم تكن كافية[٧]، خصوصاً أن هدفهم كان حماية المواطنين[٨].

---

(١) مذكرات غلوب، ص ٢٥٤.

(2) Israel, Vol 6, F.O, 371/111093, From Tel Aviv, To F.O, 16/10/1953, P 301.
وانظر كذلك فلسطين ١٦/ ١٠/ ١٩٥٣ عدد ١٠٩٠-٨٥٩٤.

(3) R.J Vol 9. F.O 371/104789, From Mr Eden To Sir F. Evans Tel Aviv, 16/10/1955. p 104.

(٤) آفي شليم، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف.د.ت، ص ٩١.

(٥) شليم، المرجع نفسه،، ص ٩١، وانظر أيضا الدستور ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥ عدد ١٠١١.

(6) I, B, D, A, N, Vol 6, F.O 371//111093, From Tel Aviv To F.O P 301.

(٧) غلوب، جندي مع الغرب، ص ٢٤٥.

(8) Vol 6, F.O 371/111093, From Tel Aviv To F.O 16/10/1953, P 301. I, B, D, A, N

ولمنع تقديم المساعدة من القرى الأخرى، قامت إسرائيل بمحاصرة القرى المجاورة مثل نعلين، بدرس، شقبة وزرعوا الألغام في الطرقات المؤدية إلى قرية قبية، ولتغطية انسحابها قامت بقصف قرية شقبة وبدرس من مواقع داخل الكيان الصهيوني، وأدت إلى تدمير عدد من منازل هذه القرى[١].

وكانت إسرائيل في اليوم نفسه ١٤تشرين أول ١٩٥٣ قد نصبت كمائن لحافلة مدنية وسيارة صغيرة كانتا تسيران بين بيت سيرا واللطرون، وعلى أثر هذا الحادث أدانت اللجنة المشتركة للهدنة إسرائيل لهذا العمل[٢].

واختلفت الأسباب التي أدت لقيام إسرائيل بهذا الهجوم، إلا أنه يمكن إجمالها بما يلي:[٣]

١. ادعاء إسرائيل قيام عدد من المتسللين العرب باجتياز خط الهدنة القريب من قبية على مسافة ٧-٨ أميال داخل الأراضي الإسرائيلية، مما أدى إلى مقتل امرأة وطفلين في ١٣تشرين أول ١٩٥٣ موجودين في قرية مستعمرة طيرة يهودا[٤] قرب اللد، فقامت بهذا العمل رداً على ذلك، رغم أن الشرطة الأردنية تعاونت مع الشرطة الإسرائيلية في تعقب المتسللين.

٢. أرادت إسرائيل الرد على حالات تسلل مختلفة ذكرها السفير الإسرائيلي لدى بريطانيا، فحسب قوله أنه أراد تأديب المتسللين الذين قاموا بحالات تسلل من شهر كانون الأول ١٩٥٢ حتى حزيران ١٩٥٣، إذ بلغت ١٥٣ حالة تسلل، في حين أنه قال أن إسرائيل لم تقم إلا بأربعين حالة تسلل إلى الأراضي العربية كانت لجنة الهدنة

(1) Ibid..

(2) Ibid.

(3) R.J. Vol, 8, F.O 371/104789, From Mr Eden, To Sir Evans Tel Aviv 16/10/1953, P 104.

(٤) مستعمرة طيرة يهودا، أقيمت على أنقاض قرية العباسية، انظر الموسوعة الفلسطينية، مج ٣، ص ٥٠٣.

المشتركة قد رصدتها خلال تلك الفترة المذكورة، ولهذا فهو يرى أن الحكومة الأردنية لم تقم بواجبها لإيقاف تلك الحالات، أو القبض على المتسللين.

٣. عبّر أبا إيبان المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة بأن حادث قبية جاء نتيجة المصاعب الاقتصادية التي تعانيها إسرائيل بسبب الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تفرضه الدول العربية عليها، خصوصاً أنه في ٦ أيلول١٩٥٣ عقد مؤتمر في عمان لمقاطعة إسرائيل، وأصدر أعضاءُه بياناً موحداً أكدوا فيه على ما يلي:[١]

أ- تضييق حلقات الحصار على الكيان الصهيوني.

ب- تسهيل تبادل الإنتاج العربي وتقويته.

ت- منع تسرب البضائع الإسرائيلية إلى البلاد العربية.

وكان للمؤتمر فرع واحد مقره القاهرة، ولتنفيذ ما تم الاتفاق عليه تم فتح فروع للمؤتمر للمتابعة في كل من دمشق وبيروت[٢].

كما طالب الكيان الصهيوني بإنهاء هذه الحالة من مجلس الأمن، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإخراجه من المصاعب ورفع الحصار عنه لإنهاء مثل هذه الحوادث[٣].

٤. ومن الأسباب التي أدت إلى القيام بهذه الجريمة والهجوم على قرية قبية، أن هذا العمل سيفتح المجال إلى الهجوم على مناطق أخرى لجذب انتباه العرب إلى هذه المناطق، مما يؤدي إلى قيام العرب بسحب قواتهم الموجودة في القدس[٤]، ويفتح الطريق أمام الكيان الصهيوني للسيطرة عليها، على اعتبار أن هذه القوات سوف تنسحب من القدس لتقديم المساعدات إلى المناطق التي يشن الكيان الصهيوني هجوماً عليها.

---

(١) الدفاع، ٧/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ٥٣٣٣.

(٢) الدفاع، ٧/ ٩ / ١٩٥٣، عدد٥٣٣٣.

(٣) الدفاع، ١٣/ ١١/ ١٩٥٣، عدد ٥٣٩١.

(4) R.J. Vol, 8, F.O 371/104789, From Amman To F.O, 21/10/1953, P 601.

٥. يرى أحمد الشقيري، الأمين العام المساعد للجامعة العربية آنذاك، بأن ما قامت به إسرائيل من جريمة في قبية لتحقيق أهدافها بإجراء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل خصوصاً الأردن[١]، إذ رفض رئيس الوزراء فوزي الملقي إجراء أية مفاوضات أو صلح بين الكيان الصهيوني والأردن إلا في نطاق لجنة الهدنة، وموافقة عربية على قيام الأردن بالتفاوض مع هذا الكيان[٢].

٦. ومن بين الأسباب التي أدت إلى قيام إسرائيل بهذه الحادثة، الرغبة في تحويل جيش الحرب الإسرائيلي إلى جيش مقاتل في فترة من الخمول، وإعادة الثقة للمستوطنات على الحدود[٣].

أمّا عن ردود الفعل الأردنية فقد كانت كالتالي:

١) الإجراءات السريعة التي اتخذت على النحو الآتي:[٤]

أ- تقديم الإسعاف الفوري والمساعدات الغذائية والصحية والماء واللباس.

ب- إصدار سلفة بقيمة عشرة آلاف دينار للنفقات العاجلة.

ت- الاتصال بالهيئات الشعبية والجمعيات الخيرية لتنفيذ أعمال التبرع والإسعاف.

ث-اتخاذ ترتيبات فورية لسرعة تحركات القوات النظامية، لتوفير الدفاع ومنع اعتداء آخر على الحدود.

٢) تأليف لجنة وزارية لتقديم تقرير عن الحادث في مدة أسبوع، مع قيامها بالتحقيق في الحادث، وشكلت اللجنة من وزراء الداخلية والمواصلات والمعارف، وتم

---

(١) فلسطين، ١٧/ ١١/ ١٩٥٣، عدد ١١١٧-٨٦٢١.

(٢) الدفاع، ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ٥٤٥٤.

(٣) شليم، الحائط الحديدي، ص ٨٧.

(4) Israel, Vol 6, F.O. 371/104789, From Tel Aviv To F.O 9/10/1953, P 302.

وانظر الدفاع، ١٨/ ١/ ١٩٥٣، عدد ٥٣٦٨

التحقيق مع أطراف عسكرية ومدنية لتحديد المسؤولية وحصر المسؤولين وتبين ما يلي:[1]

أ- العسكريون: أجرى تحقيق مع:

١. الزعيم أشتون (Ashton) قائد اللواء الثالث وأركان حربه ووكيل القائد عكاش الزبن فرا من واجباتهما في الدفاع عن حدود الوطن وصد الاعتداء الواقع عليه، وترك أهالي قبية والجنود في بدرس تحت رحمة الأعداء.

٢. القائد كامل عبد القادر قائد الكتيبة العاشرة، أهمل أداء واجبه.

٣. النائب محمود عبد العزيز قائد مخفر قبية، ارتكب جرم الفرار من المعركة وترك أمر الدفاع عن القرية، كما ضلل في إفادته أثناء التحقيق.

ب- المدنيون:

١. علي حسنا ممثل الحكومة في الضفة الغربية، لم يسلك سلوك ممثل الحكومة، بل جرت الحوادث وكأنه غير موجود.

٢. رئيس أطباء القدس، الطبيب سليمان سليم، أهمل واجبه ولم يسارع إلى إسعاف أهل القرية.

٣. طبيب صحة رام الله، والمسؤول المباشر عن الإسعاف في منطقة رام الله، اتخذ نفس مسلك رئيس أطباء القدس.

---

(١) التحقيق الرسمي في حادث قبية، كتاب مجلس الوزراء رقم ٢٠/ ١١/ ٢/ هـ/ ف بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٥٣، مكون من تسع صفحات غير منشورة محفوظ لدى الباحثة، أمّا الأطراف التي استمعت اللجنة الوزارية إلى إفادتهم فهم:
١- قائد مخفر شرطة بدرس ٢- مأمور لاسلكي بدرس ٣- مأمور لاسلكي مقاطعة رام الله ٤- رئيس كمين مقاومة المتسللين في بدرس ٥- قائد الحرس الوطني في قبية ٦- قائد مخفر الشرطة في قبية ٧- مختار قرية قبية ٨- نائب وزارة الداخلية في القدس ٩- مساعد قائد منطقة القدس ١٠- ضابط استخبارات اللواء الثالث وكيل الحركات الحربية في اللواء ١١- مأمور إشارة الكتيبة العاشرة ١٢- قائد اللواء الثالث الزعيم أشتون. ١٣- نائب استخبارات الكتيبة العاشرة. ١٤- قائد منطقة رام الله. ١٥- قائمقام رام الله. ١٦- بعض سكان قرية بدرس

٤. القائمقام سلمان القضاة، لم يقف على تفاصيل الحادث أو الذهاب إلى القرية لمعرفة حاجات الأهالي بعد الحادث، ولم يبلغ رؤساءه بالحادث ونتائجه.

وعلى أثر هذه التحقيقات أصدرت رئاسة الوزراء بلاغاً رسمياً نص على ما يلي:[١]

"بعد أن اطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة الوزارية التي ألفها للتحقيق في حادث قبية، ولتحديد مسؤولية العسكريين والمدنيين، وبعد استكمال التحقيق من الجهات المختصة، قرر الموافقة على إنزال عقوبات الاستغناء عن الخدمة والطرد والسجن وتنزيل الرتبة، والإحالة على التقاعد بحق العسكريين الذين ثبت تقصيرهم بواجبهم رغم ما لديهم من أوامر وتعليمات من قياداتهم، وذلك بصرف النظر عن جنسياتهم، كما قرر الطلب من الوزراء المختصين تنفيذ العقوبات التي أقرها بحق المواطنين المدنيين الذين ثبت تقصيرهم وعدم تقديرهم لمسؤولياتهم.

٣) نتيجة لضغط الرأي العام سمحت الحكومة لجميع المواطنين بالتعبير عن غضبهم، وقامت إضرابات ومظاهرات في نابلس، وعقد عشرون نائباً في رام الله ممثلين عن الضفتين اجتماعاً طالبوا فيه بمحاكمة رئيس أركان الجيش غلوب وطرد الضباط الإنجليز[٢].

٤) اشتكى الأردن إلى لجنة الهدنة المشتركة لإجراء تحقيق موسع في الحادث، فشكلت لجنة تحقيق من رئيس اللجنة الكوماندار بينون (Commander Bonon)، ومن الجانب الإسرائيلي الجنرال نوتوف (General Notve)، ومن الجانب الأردني وكيل القائد الميجر محمد إسحاق رئيس اللجنة الأردنية، والملازم محمد البرغوثي، خرجت اللجنة بالنتائج التالية:[٣]

---

(١) فلسطين، ٦/ ١١/ ١٩٥٣، عدد ١٠١٠٨-٨٦١٢.

(2) R.J. Vol 7, F.O, 371/104890 From Amman To F.O 21/10/1953, P 690.

(٣) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص ٩٦-١٠١.

أ- تجاوزت كتيبة من الجيش النظامي الإسرائيلي خط الهدنة، وقتلت ٦٢ شخصاً ونسفت ٤١ بيتاً.

ب- إلقاء قنابل على قرية بدرس من نوع ٣ أنش مورتر من كتيبة إسرائيلية أدت إلى تدمير بعض بيوت قرية بدرس.

وطالبت اللجنة المشتركة منع إسرائيل من تكرار مثل هذه الحوادث ضد الأردن وسكانها.

واعترضت إسرائيل على قرار اللجنة، وبينت أن الجيش الإسرائيلي لم يكن يشارك في الحادث بل أن عدداً من المواطنين اليهود هم الذين قاموا بذلك، وعلى هذا فقد صوتت ضد القرار، ورغم الضغوط على رئيس اللجنة من قبل إسرائيل، إلا أنه صوت مع الجانب الأردني، وعلل تصويته على القرار بقوله أن استخدام المدافع والمتفجرات تدلل على أن من استخدمها ليسوا أفرادا إنما الجيش الإسرائيلي[١].

كما قابل فوزي الملقي رئيس الوزراء الجنرال فان بينك (Van Penk) كبير مراقبي الهدنة الدوليين، وتوجه معه إلى قرية قبية لاطلاعه على الحادث على أرض الواقع، وليقوم بتقديم تقريره عن الاعتداءات اليهودية على الحدود العربية في مجلس الأمن[٢].

٥) الاتصال بالدول الغربية، والتي لها نفوذ في مجلس الأمن، مثل فرنسا، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لإصدار قرار من الأطراف الثلاثة لإدانة إسرائيل، واستخدام القرار وسيلة ضغط على إسرائيل[٣] لمنع حدوث هجوم آخر، وإذا تكرر مثل هذا الهجوم، فإن الأردن يطالب بقطع المساعدات الاقتصادية، وحجب التسهيلات بتحويل الأموال التي تجمعها المنظمات اليهودية إلى

---

(١) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص ١٠٣.

(٢) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص ١٠٣ وانظر أيضا فلسطين، ١٦/ ١٠/ ١٩٥٣، عدد ١٠٩٠- ٨٥٦٤ والدفاع ١٨/ ١٠/ ١٩٥٣ عدد ٥٣٦٨.

(3) R.F. A. Vol. 2, F.O 371/104890, From Amman To F.O 3/12/1953, P 254.

البلدان الثلاث[1]، كذلك الطلب من بريطانيا التدخل شخصياً على اعتبار أنها وقعت معاهدة مع الأردن تقتضي صد أي هجوم يتعرض له الأردن[2].

إضافة إلى رفع القضية إلى مجلس الأمن، والشكوى ضد إسرائيل، والمطالبة بمحاكمة الموظفين الإسرائيليين المسؤولين عن الحادث[3].

٦) على صعيد تقوية الحدود، لجأت الحكومة إلى تجنيد عدد من اللاجئين مهمتهم الدفاع عن سلامة الحدود الأردنية، وفتح المجال أمام اللاجئين للتدريب عسكرياً في مختلف الدول العربية.[4].

٧) كما اتخذ مجلس الوزراء قراراً بالسماح بإطلاق النار من قبل قائد الفرقة على الحدود، أو من قبل قائد وحدة الجيش العربي كي يشترك في العمليات الحربية لنجده القرى الأمامية والدفاع عن الحدود[5].

٨) على الصعيد العربي، قامت الحكومة الأردنية بدعوة اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية للاجتماع في عمان لبحث تعديات الإسرائيليين على الحدود الأردنية، وقد تم الاجتماع وخرجت اللجنة بالتوصيات التالية:[6]

أ- تفوض اللجنة السياسية الأمين العام لجامعة الدول العربية، لاتخاذ تدابير يقوم من خلالها بتسليم الحكومة الأردنية أسلحة ومهمات عسكرية، لتعزيز الحرس الوطني المدافع عن فلسطين.

ب- تقديم مساعدات مالية للحرس الوطني تقدر بـ ١٠٠ ألف جنيه مصري.

---

(1) Israel, Vol 6, F.O. 371/104890, From Tel Aviv To F.O 16/10/1953, 294.

(2) R.J. Vol, 8, F.O 371/104790, From Amman To F.O. 21/10/1953, Pp 104-105.

(٣) فلسطين، ١٧/ ١١/ ١٩٥٣، عدد ١١١٧-٨٣٣١.

(٤) الجزيرة، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٣، عدد ٢٢٤٩.

(٥) قرار مجلس الوزراء رقم ف ٣٥/ ١/ ٣٢٤٧ بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٥٤، وثيقة غير منشورة.

(٦) تقارير اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية، عمان (٢١-٢٣/ ١٠/ ١٩٥٣) التوصيات التي خرجت بها اللجنة، تقارير غير منشورة، محفوظة لدى الباحثة.

ت- على الدول العربية التي لها حدود مشتركة مع إسرائيل إنشاء قوة عسكرية احتياطية، لنجدة أية دولة يقع عليها اعتداء من قبل إسرائيل.

ث- التوصية بمساعدة الدول العربية لإعادة بناء قرية قبية.

ج- مشاركة أحمد الشقيري الأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية آنذاك في اللجان العربية، التي تعرض قضية الأردن في مجلس الأمن لتقديم تقارير عن وجهة النظر العربية[١].

وعلى الرغم من الخسائر التي نجمت عن حادثة قبية، فقد أسفرت الإجراءات التي اتخذتها حكومة فوزي الملقي عما يلي:

١. اعتراف إسرائيل رسمياً بالعدوان على قرية قبية، فقد أعلن أبا إيبان مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة أنه لا جدوى من التخلص من مسؤولية إسرائيل عن الحادث، وهو يأسف نيابة عن حكومته عن هذا الحادث[٢].

٢. إدانة إسرائيل من قبل مجلس الأمن، فقد جرت حوادث في معظم المناطق الفلسطينية وعلى الحدود الأردنية، إلا أن إصرار رئيس الوزراء على رفع القضية إلى مجلس الأمن ساهم في كسب تأييد عدد كبير من الدول الأعضاء في المجلس للقضية العربية، ومنها فرنسا التي استنكرت الحادث من قبل السفارة الفرنسية في عمان، وطالبت بحل سلمي بين الطرفين[٣].

٣. رغم علاقة إسرائيل الجيدة بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مندوبها في مجلس الأمن صوّت لصالح الأردن، وعبرت عن غضبها لحادث قبية، واستجابت لطلب

---

(١) هاكور، مذكرات وأوراق عسكري، ص ١٠٣.

(٢) الدفاع، ١٣/ ١١/ ١٩٥٣، عدد ٥٣٩١.

(3) Muhammad Khalil Khalil, The Arab States And the Arab League, A Documentary Record, vol. 11, Oxford, Redwood press limited. 1990. pp 632-633.

وانظر كذلك

R.J. Vol 8, F.O 371/111081, From Amman To F.O 1/4/1954. P 468.

الأردن المتمثل بالضغط على إسرائيل بقطع المساعدات الاقتصادية عن إسرائيل، فقام دالس (Dulles) وزير خارجية الولايات المتحدة في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٣ بإيقاف المساعدات الاقتصادية التي أوصت حكومة الولايات المتحدة بتقديمها لهم[١].

٤. اعتبر الحادث بداية توتر العلاقات الأردنية– البريطانية، فقد عبر سِلوين لويد (Selwyn loiyd) وزير خارجية بريطانيا للسفير الإسرائيلي في لندن، أن هذه الحادثة تعرض العلاقات الأردنية– البريطانية للخطر، خصوصاً أن هناك اتفاقية بين الطرفين تنص على تقديم المساعدة للأردن إذا تعرض للاعتداء، ولم تقم بريطانيا بتقديم المساعدة مما عرض موقفها للإحراج[٢].

٥. تحميل رئيس أركان الجيش غلوب مسؤولية الحادث، فطالبت المعارضة بإنهاء خدماته، وطرد عدد من الضباط الإنجليز ومن ضمنهم الزعيم أشتون (Ashton)[٣]، وعلى أثر ذلك أدانت محكمة أمن الدولة أشتون في الحادثة، وتم طرده[٤]، ويؤكد سليمان النابلسي سفير الأردن في لندن، بأن الأردن يمكن أن يستغل هذه الحادثة في زيادة المساعدة المالية للأردن، إضافة إلى تخفيف السلطات العسكرية التي يتمتع بها القادة البريطانيون في الأردن[٥].

٦. التهديد باستخدام القوة وليس الشجب والاستنكار، فقد عبر الملقي أن الهدوء الذي يتمتع به الأردنيون لن يبقى طويلاً، وسوف تلجأ الحكومة إلى صد أي اعتداء بالقوة، وتأديب المعتدين مهما كانت النتيجة، حتى وإن أدى ذلك إلى تقديم الحكومة استقالتها[٦].

---

(١) فلسطين ٢٥/ ١١/ ١٩٥٣، ١١٠١–٨٦٠٥.

(2) Bonnie F. Saunders, The United States And Arab Nationalism, The Syrian Case, (1953 –1960), London Praeger 1996 P. 27.

(3) R.F A. Vol 2, F.O 371/104890, From Amman To F.O 3/12/1953, P 254.

(4) Vatikiots, Polities And Military In Jordan P 120.

(٥) رسالة مخطوطة من سليمان النابلسي سفير الأردن في لندن إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥٣، غير منشورة محفوظة لدى الباحثة.

(٦) الجزيرة ٢١/ ١٠/ ١٩٥٣ العدد ٢٢٤٨.

أمّا نتائج الحادثة على إسرائيل:

١. إظهار إسرائيل على حقيقتها بعد أدانتها دولياً.

٢. اعتبر أريل شارون (Arial Sharon) قائد القوة العسكرية الإسرائيلية التي شنت الهجوم، أن هذه الحادثة عملت على رفع الروح المعنوية لجيش الحرب الصهيوني[١].

٣. نجح الكيان الصهيوني في إساءة العلاقات بين الدول العربية وحلفائها، كعلاقة الأردن ببريطانيا.

٤. كسب الكيان الصهيوني تأييد الولايات المتحدة على الرغم من إدانة العدوان، وقطعها المساعدات رسمياً، حيث تلقت مساعدة مالية بعد تعليقها لهذه المساعدات تقدر بمبلغ قدر ٢٦ مليون دولار، واتضح أن العلاقات الأمريكية-الصهيونية أهم من العلاقات الأمريكية-العربية[٢].

٥. اعتبر الكيان الصهيوني الاعتداء عملاً تأديبياً للأردن، لمنع عمليات التسلل إلى داخل حدود إسرائيل[٣].

٦. صرح دافيد بن غوريون (D. Ben Gurion) رئيس وزراء الكيان الصهيوني بعد الحادث بقوله: لا يهم ما سوف يقال عن قبية في العالم، المهم هو كيف سوف ينظر لنا في المنطقة العربية، وهذا العمل يمنحنا إمكانية الحياة هنا[٤].

٧. لم تنجح مساعي الكيان الصهيوني لإجراء مفاوضات منفردة مع الأردن[٥]، كما أن الحادث لم يدفع الأردن إلى تقديم تسهيلات أكبر لبريطانيا[٦]، إذ لوحظ في فترة حكومة الملقي أن نفوذ بريطانيا بدأ يضعف بسبب سياسة التوجه العربي التي سارت عليها حكومته.

---

(١) شليم، الحائط الحديدي، ص ٩٢.

(2) Saunders The United States And Arab, p, 27.

(٣) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص ١٠٣.

(٤) شليم، الحائط الحديدي، ص ٩٢.

(٥) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص١٠٥.

(6) R.J. Vol, 7, F.O, 371/104890, From Amman To F.O 21/10/1953, P. 762.

الاعتداء على نحالين:[1]

رغم إدانة إسرائيل من قبل مجلس الأمن أثر الاعتداء على قبية، وطلب لجنة الهدنة منها عدم التعدي على الحدود الأردنية، إلا أن إسرائيل لم تعر اهتماماً لهذه القرارات، فقامت في ليلة ٢٨-٢٩/ ٣/ ١٩٥٤ بشن هجوم آخر على قرية نحالين من قبل قوة منظمة من جيش الكيان الصهيوني مجهزة بمختلف الأسلحة تقدر بحوالي ٣٠٠ جندي، دخلت الحدود الأردنية على بعد ثلاثة أميال من قرية نحالين، واشتبكت مع حرس القرية لإشغالهم عن الدفاع عن القرية وقتل السكان وهدم بيوتهم، بينما وصلت القوة الرئيسية إلى نحالين[2].

وكان أول أعمالها الدخول إلى أحد البيوت في القرية، ووضع الألغام فيه وتدمير كل ما فيه، ثم استمرت في وضع الألغام، إلا أن أهالي القرية طلبوا النجدة من الجيش الأردني الذي أرسل لهم شاحنة وسيارة نجدة سارت عبر طريق قرية حوسان إلى قرية نحالين، ولكن القوات الإسرائيلية لغمت الطريق مما أدى إلى قلب السيارة واستشهاد ثلاثة من الجنود الأردنيين وجرح خمسة آخرين[3].

وعلى الرغم من ذلك استطاع من نجا من القوة الأردنية الوصول إلى نحالين وتعطيل معظم الألغام التي وضعت في البيوت، وتعاونت مع رجال الحرس والأهالي في إحباط خطة إسرائيل، مما أدى إلى انسحاب القوة الإسرائيلية التي فشلت في تحقيق هدفها في السيطرة على القرية[4].

---

(١) تقع نحالين على بعد ٢٠كم عن بيت لحم، و٤٠ كم من الخليل، ويصلها بهما طريق جبلي متعرج وعر، انظر الموسوعة الفلسطينية، مج٣، ص ٣٨٢.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، مج٣، ص ٣٨٢.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، مج٣، ص ٣٨٢

(٤) البيان الرسمي الذي ألقاه الملقي بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٥٤، نشر في صحيفة فلسطين، ٣١/ ١/ ١٩٥٤. عدد ١٢٢٣-٨٧٣٣.

ونتج عن الحادث استشهاد تسعة أشخاص وجرح ١٤ آخرين[١]، وعلى أثر هذا الحادث طلبت لجنة الهدنة برئاسة الكوماندر هتشستون (Commander Hichston) رئيس لجنة الهدنة الأردنية– الإسرائيلية من الجانبين الأردني والإسرائيلي حضور جلسة طارئة بعد الاعتداء على قرية نحالين[٢].

حاول رئيس لجنة الهدنة وضع اللوم على القوات الإسرائيلية التي تذرعت بأن الحادث جاء رداً على حادث الاعتداء على باص إسرائيلي في ١٧ آذار ١٩٥٤ أدى إلى قتل سائق الباص من قبل عدد من البدو، وقد ادعت الحكومة الإسرائيلية بأن الحادث مدبر من قبل الحكومة الأردنية، إلا أن لجنة الهدنة قامت بالتحقيق في الحادث وتبين أنه عمل قام به البدو الذين يسكنون المنطقة، ولا علاقة للحكومة الأردنية أو الجيش الأردني به[٣].

اتخذت لجنة الهدنة بعد التحقيق في الاعتداء على نحالين القرارات التالية:[٤]

١) أن اجتياز خط الهدنة ليلة ٢٨-٢٩/ ٣/ ١٩٥٣ من قبل قوة إسرائيلية كبيرة مدربة تدريباً عسكرياً إلى قرية نحالين، واستخدامها المدافع الرشاشة والقنابل التي أدت إلى:

أ- قتل خمسة من جنود الحرس الوطني الأردني، وامرأة، وجرح أربعة عشر شخصاً آخرين.

ب- قتل ثلاثة من جنود الجيش العربي الأردني، وجرح أحد ضباطهم، وأربعة آخرين يعتبر خرقاً لاتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل.

٢) تحكم اللجنة على إسرائيل لزوم اتخاذ أشد الإجراءات لمنع حدوث مثل هذا الاعتداء على الأردن، وعليها إلقاء القبض على المعتدين ومحاكمتهم.

٣) أسف اللجنة للحادث والضحايا.

---

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص ٢٠٧.

(٢) فلسطين ٢١/ ٣/ ١٩٥٤، ١٢٢٩-٧٣٨٨.

(٣) غلوب، جندي مع العرب، ص ٢٥٢-٥٥٤.

(٤) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص ١٠٨.

وقامت الحكومة الأردنية بتقديم شكوى ضد إسرائيل إلى مجلس الأمن، وعهدت الأردن إلى شارل مالك مندوب لبنان في الأمم المتحدة ليتحدث باسمها، فحاولت الدول الثلاث (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) أن تلجأ إلى منع الأردن من رفع القضية إلى مجلس الأمن، وحلها وديًا مع إسرائيل، وعند عرض القضية فإن الدول الغربية الثلاث ستعمل على مناقشة أمر الحدود العربية– الإسرائيلية وليس أمر الحدود الأردنية– الإسرائيلية فقط[١].

كما اقترحت الدول الثلاث الانصياع لما تقرره لجنة الهدنة، والقبول بنقاش عام بعيداً عن مناقشة قضية نحالين[٢].

وكان الاقتراح الأردني على شارل مالك يشاركه عبد المنعم الرفاعي سفير الأردن في واشنطن عرض القضية في مجلس الأمن، وتبني الدول الأعضاء قراراً بشجب الهجوم الإسرائيلي على الأردن، إضافة إلى الطلب من مجلس الأمن فرض عقوبات على الكيان الصهيوني لمنع تكرار مثل هذه الحوادث[٣].

وقامت الدول الثلاث بإخبار مالك والرفاعي بالحلول المقترحة، إلا أنهما رفضا ذلك وصمما على الإشارة الخاصة لقضية نحالين[٤].

أما الكيان الصهيوني فقد وافق على المقترحات التي وضعتها الدول الثلاث، شريطة عدم ذكر قضية نحالين، لأنها تسيء لهم في مجلس الأمن[٥].

---

(١) رسالة مخطوطة من سليمان النابلسي سفير الأردن في لندن إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٥٤، يخبره فيه عن لقائه مع وزير خارجية بريطانيا حول قضية نحالين، رسالة غير منشورة. محفوظة لدى الباحثة.

(2) R.J. Vol. F.O 371/110875, From Amman To F.O 6/5/1954, P 336.

(3) R.J. Vol 8, F.O 371/11088 Telegram From New York To F.O P 475.

(4) Ibid, P 476.

(5) .J. Vol 8, F.O 371/11088 Telegram From New York To F.O, p, 478.
كذلك انظر رسالة النابلسي، بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٥٤.

وهدف الدول الثلاث من هذه القرارات منع الاتحاد السوفياتي من استخدام حق النقض (الفيتو)، إذ أن القرار يجبر العرب للدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني، ولذلك ترى الدول الغربية أن موقف الاتحاد السوفياتي يظهره بمظهر الدولة التي تعطف على الشعوب العربية، وتعمل على مناصرة قضاياه في المجال الدولي، وهذا الأمر لا تقبله الدول الثلاث[١].

وفي هذه الأثناء أعلن الاتحاد السوفياتي تأييده للأردن، فقد صرح فيشنسكي المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة أن بلاده ستقف مع الأردن في مجلس الأمن ضد إسرائيل في قضية الاعتداء على قرية نحالين[٢].

وعلى أثر هذا الموقف قرر مجلس النواب الأردني بالإجماع في جلسة ٢٠نيسان١٩٥٤ توجيه شكر إلى فيشنسكي على موقفه من القضايا العربية[٣].

وكان مجلس الأمن قد اجتمع ثلاث مرات لبحث شكوى الأردن، ولم يتم اتخاذ قرار محدد، إذ كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا الضغط على الأردن للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل[٤].

كما أن إسرائيل على لسان إيبان أكدت للدول الثلاث أنها لن تتعاون مع مجلس الأمن إذا تم عرض قضية نحالين، وطالبت بمناقشة الشكاوى الإسرائيلية ضد العرب، لأن مناقشة الاعتداء على الأردن، وعدم مناقشة الاعتداء على إسرائيل يعتبر بنظرها بعيداً عن النزاهة[٥].

ويبدو أن الدول الثلاث انصاعت لطلب إسرائيل، إذ لم يتم تداول مشكلة الأردن بشكل منفرد، أضف إلى ذلك انشغال مجلس الأمن في تلك الفترة بحوادث دولية مختلفة أفقدت قضية نحالين أهميتها[٦].

---

(١) رسالة النابلسي، بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٥٤.

(٢) والتر لاكور، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، ص ٢٣.

(٣) جلسة مجلس النواب، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثالثة، ٢٠/ ٤/ ١٩٥٤، ص ٣٤٠، وانظر كذلك P. 335. From Amman To F.O 6/5/1954, R.J. Vol 8. F.O 371/110875,

(٤) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري ص ١١٠.

(5) R.J. Vol. 8, F.O 371/111088, Telegram From Newyork To F.O, P. 477.

(٦) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص ١١١.

كما أن الأردن لم يكن عضواً في الأمم المتحدة آنذاك، ويبدو أن القضية لم تعرض بالطريقة التي يمكن أن توصل الحق لأصحابه، ورغم أن محمد إسحاق المفوض الأردني لعرض القضية مع شارل مالك، اجتمع مع السفراء والمندوبين العرب في هيئة الأمم المتحدة واتفقوا على الانسحاب من جلسة مجلس الأمن إذا تم رفض مناقشة قضية نحالين بشكل مستقل، لأن الانسحاب سوف يفسر أنه احتجاج على هضم حق العرب، لكن مالك بعد البدء بالمناقشة لم ينسحب من الجلسة مما أضعف من موقف العرب[١].

وخلال الفترة التي عرضت فيها قضية نحالين في مجلس الأمن، تغيرت الحكومة الأردنية، كذلك صدرت تعليمات جديدة لمالك مخالفة للتعليمات التي أعطيت من قبل فوزي الملقي[٢].

ورغم أن قضية نحالين لم تعالج في مجلس الأمن، ولم يصدر قرار بإدانة إسرائيل من المجلس، إلا أنها حققت للأردن ما يلي:

١. استطاع الأردن إحباط أعمال اليهود في احتلال مزيد من الأراضي كما حدث في قضية قبية، وزاد عدد الجيش العربي والحرس الوطني داخل كل قرية ومدينة أردنية تقع على الحدود.
٢. بعد الخسارة الكبيرة التي لحقت بقرية قبية نتيجة عدم تجهيز الحرس الوطني، أعيد تجهيزه بمختلف أنواع الأسلحة، مما أدى إلى إثبات قدرته القتالية في حادثة نحالين.
٣. إظهار التعاون والتضامن العربي بعد حادثة نحالين، إذ أعلنت جميع الدول العربية استعدادها لمساعدة الأردن عسكرياً لصد أي عدوان، بدءاً من سورية التي أعلن وزير الدفاع فيها أن سورية ستلقن إسرائيل درساً إن هي كررت مثل هذه الحوادث، حتى وإن أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة[٣].

---

(١) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص ١١١-١١٨.

(٢) للتعرف على سير الحادثة والتي انتهت بعدم عرض القضية بشكل مستقل، إذ أعطى رئيس الوزراء الجديد توفيق أبو الهدى قراراً بأن يعرض مندوب لبنان القضية على أنها قضية لبنانية وليست أردنية، انظر مذكرات وأوراق عسكري، ص ١١٨-١٢١.

(٣) الدفاع، ٢١/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ٥٧٠٩.

كذلك بيّن العراق على لسان رئيس الوزراء فاضل الجمالي، ووزير الدفاع حسين مكي، أن العراق على استعداد لتقديم مساعدات عسكرية للأردن، كذلك السعودية التي أكدت على دعم الأردن مالياً[١].

٤. لم تحاول الدول الغربية حل القضية بطريقة عادلة، إذ خضعت لضغط إسرائيل، فقد أجرى مجلس الأمن مناقشة عامة للمسألة الفلسطينية، واعتبر هذا انتصاراً دبلوماسياً لإسرائيل[٢].

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت إقناع إيبان (Eban) بقبول الإشارة إلى نحالين لكنها لم تنجح في ذلك[٣].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت انزعاجها على ما حدث في نحالين من خلال دالس وزير خارجيتها الذي اقترح الإجراءات التالية:[٤]

أ- تهدئة الأوضاع فيما يتعلق بالحدود.

ب- لتدلل إسرائيل على حسن نيتها تجاه العرب، عليها دفع جزء من التعويضات إلى اللاجئين العرب.

ت- التعاون في حل قضايا المياه.

أمّا عن موقف بريطانيا، فقد عبر عنه إيدن (Eden) وزير خارجية بريطانيا بقوله: أن لإسرائيل تأثيراً في قوة الرأي العام البريطاني، وفي البرلمان خصوصاً، إضافة للأوساط المعارضة، لكن الحكومة البريطانية تبدي تعاطفاً مع قضايا الأردن، وإذا تعرضت الأردن لأي حرب مع إسرائيل فإن بريطانيا ستقف إلى جانب الأردن[٥].

---

(١) الدفاع، ٢١/ ٤/ ١٩٥٤، عدد ٥٧٠٩،

(2) R.J. Vol 8. F.O 371/110875, From Amman To F.O,, 2/5/1954, P 336.

(3) R.J, Vol 8, F.O, 371/111088, Telegram, From New York To F.O P. 477.

(٤) رسالة النابلسي إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٥٤، ص١.

(٥) رسالة النابلسي الى فوزي الملقي، ١٤/ ٤/ ١٩٥٤م، ص ٣.

أمّا بخصوص الاتحاد السوفياتي، فقد اعتبرت الدول الغربية أن قضية نحالين إذا اتخذ مجلس الأمن قراراً بشأنها، فإن استخدام الاتحاد السوفياتي لحق النقض (الفيتو) ستؤدي إلى زيادة نفوذه في المجال الدولي وبخاصة في البلاد العربية[1].

(١) رسالة النابلسي الى فوزي الملقي، ١٤/ ٤/ ١٩٥٤م، ص ٢.

الفصل الرابع
فوزي الملقي والعلاقات الأردنية العربية

- العلاقات الأردنية- العراقية
- العلاقات الأردنية- السورية
- العلاقات الأردنية- السعودية
- الأردن والقضية الفلسطينية

العلاقات الأردنية- العربية

أعلن فوزي الملقي في برنامجه الوزاري أن سياسة حكومته القومية تقوم على الأسس التالية[1]:

١) المساهمة الفعالة في دعم نضال الشعوب العربية من أجل حريتها للتخلص من الاستعمار وسيطرة النفوذ الأجنبي.
٢) توثيق علاقات الأخوة بين جميع الدول العربية.
٣) سعي الحكومة لتحقيق وحدة اقتصادية مع الدول العربية.
٤) إلغاء القيود والحوافز لزيادة الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية.
٥) حرية التنقل والعمل بين جميع الأقطار العربية.
٦) فتح باب المفاوضات بين الدول العربية عن طريق إرسال البعثات الأردنية للعمل على تحقيق تلك السياسة.
٧) التأكيد على دور الجامعة العربية كوحدة قومية والتعاون معها في تحقيق سياستها العربية.

(١) البيان الوزاري لحكومة الملقي، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس الأمة ٢٤/ ٥/ ١٩٥٣، محاضر مجلس الأمة، ص ٦.

العلاقات الأردنية- العراقية

عملت حكومة فوزي الملقي على تقوية العلاقات بين الدول العربية بدءاً بالعراق، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل حكومة أبو الهدى، خصوصاً أنه وجد في الحكومة أربعة وزراء كانوا ينادون بالتقارب مع العراق قبل دخولهم حكومة الملقي وهم: أنور الخطيب وشفيق إرشيدات، وحكمت المصري، وأحمد طوقان، ويشدد على هذه السياسة وزراء في حكومة الملقي مثل حسين الخالدي، وأنسطاس حنينا[1].

وقد بدأت العلاقات تتوطد بين البلدين عندما قام الملك الحسين بن طلال بزيارة إلى العراق، يرافقه رئيس الوزراء فوزي الملقي في ٢٧ حزيران ١٩٥٣[2]، فأجرى فوزي الملقي محادثات مع رئيس وزراء العراق تضمنت ما يلي:

١) علاقة الأردن مع العراق بشكل عام: إذ أكد فوزي الملقي على أن الحكومة تعترف بروابط القربى التي توجد بين البلدين، إلا أن الحكومة الأردنية تتعامل مع جميع الدول العربية على قدم المساواة، ولن يتبع الأردن سياسة العراق في علاقته مع سورية، لأن الأردن له مصالحه مع الدولة السورية، فتجارة الأردن في معظمها تمر عبر الأراضي السورية، لذلك لن يقطع الأردن صلته بها لأن ذلك سوف يؤدي إلى تضييق الخناق على الأردن[3].

---

(١) د.ك.و. ٢٧١٣/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الحكومة الجديدة، ١٧/ ٥/ ١٩٥٣، و٣٠، ص٦١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٨، ص٣١.

(3) R.J. Vol.8, F.O. 371/104963, From Troutbeck Baghdad To Marquess, Of Salisbury 8/7/1953, P.831.

٢) ونتيجة لهذه السياسة حرص فوزي الملقي على إقامة صلات متوازنة مع الدول العربية[١].

٣) بيّن فوزي الملقي أن الأردن يتعرض لتهديدات من قبل إسرائيل بشكل مستمر، لذلك فإنه سوف يحافظ على تقوية الجيش، ويتم ذلك ضمن الاتفاقيات الموقعة مع بريطانيا والنقطة الرابعة (Point Four)، إضافة إلى أن الحكومة الأردنية لن تعارض المشاركة في نقاشات عربية–عربية حول تنفيذ ميثاق أمن الجامعة العربية، إلا أن العراقيين لم يكونوا متحمسين للحلف الأمني مع الجامعة العربية، فتم الاتفاق بين رئيس وزراء الأردن ورئيس وزراء العراق على أن يجتمع رؤساء الأركان العرب للتداول في أمر الأمن العربي في مكان غير القاهرة، لإبعاد الصحافة المصرية عن هذا الاجتماع[٢].

٤) كانت المباحثات مع العراقيين ذات طبيعة عامة، إذ أن الترتيبات التي ستجري في هذا المجال تشبه ما تم إجراءُه مع سورية ولبنان بشأن تجارة الترانزيت والتسهيلات التي تعطى لدخول المنتج الأردني إلى العراق، وعبوره إلى الخليج العربي[٣].

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على إرسال وفد اقتصادي إلى العراق لمناقشة مختلف القضايا الاقتصادية، وتقديم قرض للأردن من أجل التطوير الاقتصادي، إلا أن العراقيين أوضحوا أنه من المحتمل عدم الموافقة على تقديم القرض[٤].

---

(١) ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، إربد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، ٢٠٠٠، ص١٣٨، وسيشار له لاحقًا الروسان، علاقة العراق السياسية.

(2) R.J. Vol.8, F.O. 371/104963, From Troutbeck Baghdad To Marquess Of Salisbury. 8/7/1953, P P 832-833..

(3) Ibid R.J. Vol.8, F.O. 371/104963, From Troutbeck Baghdad To Marquess Of Salisbury. 8/7/1953, P P 832-833..

(4) Ibi R.J. Vol.8, F.O. 371/104963, From Troutbeck Baghdad To Marquess Of Salisbury. 8/7/1953, P P 832-833....

وكانت النتيجة الملموسة من المباحثات التي تمت بين الأردن والعراق الاتفاق على إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين، مما سهل على الأردنيين في الضفة الغربية زيارة العراق بقصد التجارة، إضافة إلى توفير التسهيلات للطلبة الأردنيين الراغبين بالدراسة في العراق[١].

ورد الملك فيصل الثاني على الزيارة التي قام بها الملك الحسين بن طلال في ١٨ آب ١٩٥٣ مما أدى إلى توطيد العلاقة بين البلدين، كما قام فوزي الملقي في ١٦ أيلول ١٩٥٣ بمقابلة القائم بأعمال السفارة العراقية في عمان صفاء الدين عبد الوهاب، لتحديد موعد لبدء المفاوضات مع العراقيين وإمكانية تقديم قرض مالي للأردن لإقامة المشاريع الإنشائية، وحدد لها موعداً في نهاية شهر أيلول لعام ١٩٥٣[٢].

وأرسلت الحكومة الأردنية وفداً اقتصاديًا إلى العراق في ٢١ أيلول ١٩٥٣ برئاسة وزير الزراعة حكمت المصري للبحث في أمر المساعدة التي سيقدمها العراق للأردن[٣]، وتم التوقيع على اتفاقية تجارية عراقية-أردنية، مع تعهد العراق بتوفير (١٥٠٠٠٠٠) دينار للقرى الحدودية، منها (٨٥٠٠٠٠) دينار إسهام العراق في الحصة التي قدرتها لها جامعة الدول العربية من أصل (٥٠٠٠٠٠٠) تقدمها الجامعة، كما قرر فتح مصارف صناعية وزراعية عراقية في الأردن[٤].

ومن المشاريع التي أنجزت، فتح فرع للمصرف الصناعي العراقي في الأردن، بهدف تقديم قروض للمصانع الأردنية مع تعهد الحكومة الأردنية، برعاية المصرف والحفاظ على أمواله، مثلما تفعل الحكومة العراقية في المصرف الرئيسي[٥].

---

(1) R.J. Vol.8, F.O. 371/104963, From Troutbeck Baghdad To Marquess Of Salisbury. 8/7/1953, 833..

(٢) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٣٢.

(٣) الأردن، ١٧/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ٢٦٥٢.

(4) P.D.A. W. Vol.10, F.O. 371/110574, From Amman To F.O. 7/10/1953, P.625.

وانظر الروسان، علاقة العراق السياسية، ص١٣٩.

(٥) الدفاع، ١٠/ ١/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٤٨.

ورغم المحادثات التي تمت بين الطرفين، وإنجاز العديد من المشاريع، إلا أن معظم المشاريع لم تسفر عن نجاحها، إذ رفض الرأي العام العراقي تقديم القروض أو المساعدات للأردن بشكل مستمر[١].

وفي ٩ كانون ثاني ١٩٥٤ اقترح رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي إقامة مشروع اتحاد عربي على أساس فيدرالي، وقد اعتبر أن المشروع سيغير البلاد العربية سياسياً واقتصادياً[٢]، وكان الجمالي قد طرح فكرة المشروع على مجلس جامعة الدول العربية، بعد أن بيّن أن علاقة العراق تحسنت مع الدول العربية، وخصوصاً الأردن ولبنان ومصر، واعتبر الأردن خط الدفاع الأمامي للعراق أمام العدو[٣].

وعلى أثر طرح الجمالي للمشروع، وجه رسمياً برقية إلى رئيس وزراء الأردن فوزي الملقي عرض عليه انضمام الأردن إلى اتحاد سياسي أو فيدرالي بين العراق والأردن[٤]، وقد أبدى فوزي الملقي ترحيبه بهذه الخطوة، لأنها تعمل على توحيد الجهود العربية، كما أنه أعلن عن تعاونه مع جميع الدول العربية، لأن هذه الوحدة ستعمل على مواجهة الخطر الإسرائيلي وحل قضية اللاجئين[٥].

---

(1) P.D.A.W. Vol.10, F.O. 371/110874, From Amman To F.O. 7/10/1953, P.625

(٢) فلسطين، ٩/ ١/ ١٩٥٤، عدد ١١٦١-٨٦٦٥.

(٣) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٧٩، ص١٤٥؛ وسيشار له لاحقاً الروسان، العراق وقضايا الشرق.
وقد أكد الروسان في كتابه أن فكرة إقامة اتحاد بين العراق والدول العربية كانت موجهة بشكل خاص إلى سورية وليس للأردن، يدلل على ذلك بقول الجمالي أنه كان يخاطب سورية وليس الأردن "ليعرب عن استعداده في الدخول مع أي قطر من الأقطار العربية الراغبة فيه، ويدلل أيضاً بقوله: "على الدول ذات الممكنات الراهنة لتحقيق الاتحاد أن تسرع فوراً وأن تمضي قدماً لتحقيقه".
انظر، الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ص١٤٤-١٤٥.

(4) R.J. Vol, 7, F.O. 371/104892 From Furlonge To Marquess Of Salisbury, 19/11/1954, P.834.

(٥) الدفاع، ١/ ٢/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٥٠.

وعلى هذا الأساس جرى اجتماع بين رئيس الوزراء الأردني ورئيس الوزراء العراقي للبحث في إمكانية إقامة تحالف أردني– عراقي[١].

ويبدو أن فكرة إقامة تحالف أردني– عراقي واجهت صعوبات وعراقيل من قبل الدول العربية والأجنبية، فمثلاً نجد أن الملك سعود وجه دعوة إلى الملك الحسين للاجتماع به في بدنة (عرعر)[٢] على الحدود الأردنية–السعودية، وحذره من الحكومة ومن وجود عدد من الوزراء الأردنيين الذين يعملون على تشجيع الاتحاد مع العراق أمثال هزاع المجالي، وشفيق إرشيدات، وحكمت المصري، وهم يعملون على استغلال الاتحاد لصالح العراق، ونتيجة لذلك قام الملك الحسين بن طلال بمقابلة الملك سعود بدون حضور رئيس وزرائه فوزي الملقي[٣]، على اعتبار أنه من مشجعي الاتحاد[٤]، إلا أن فاضل الجمالي بعد عودة الملك الحسين قام بزيارة إلى الأردن حاملاً معه رسالة من الملك فيصل الثاني إلى الملك حسين بن طلال يخبره بأن العراق ليس له الرغبة في ضم الأردن إليه، كما حاول التهوين من شكوك الأردنيين بخطة العراق في إقامة اتحاد فيدرالي بين العراق والأردن[٥].

أما بريطانيا فقد نظرت إلى هذه الوحدة بحذر شديد، إلا أنها تبنت موقفاً محايداً رغم أنها كانت من المعارضين لفكرة الوحدة، فقد عبر سفير بريطانيا في الأردن بقوله: "نحن لا نرغب في أن يبدو علينا أننا نعارض أي شكل من الوحدة العربية، لكننا لا نحبذ الوحدة بين الأردن والعراق للأسباب التالية[٦]:

---

(١) الدفاع، ١/ ٢/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٥٠

(٢) بدنة أو عرعر حاليا، وسميت بذلك نسبة إلى وادي بدنة، تحدها من الجنوب المنطقة الشرقية ومن الشرق العراق ومن الغرب الجوف وحائل ومن الشمال العراق والأردن.
http://www.moqatel.com/openshare

(٣) المجالي، مذكراتي، ص١٤٠.

(٤) الجزيرة، ١٥/ ١/ ١٩٥٤، عدد ٢٢٨٩.

(5) P.D.A.W, Vol., 10, F.O. 371/110874, From Amman To F.O. 30/1/1954, P.661.

(6) R.J. Vol., 7, F.O. 371/104892, From Furlonge To Marquess Of Salisbury 19/11/1953, P.834.

١) لأن الوحدة ستعمل على تعقيد العلاقات الأردنية- البريطانية.
٢) لأن الوحدة بين البلدين ستعطي العراق حدوداً مشتركة مع إسرائيل، وهذا يرعب إسرائيل، لذلك فإن التحكم عن بعد بالمشكلات الإسرائيلية-الأردنية من بغداد سيكون خطراً جداً.
٣) ستثير الوحدة عداء الدول العربية المجاورة، وكذلك فرنسا في ضوء كراهيتها للتغيرات التي ستحدث في الشرق الأوسط.
٤) ستفتقر الوحدة للشعبية في الأردن، كما أن الأردن سيكون ملزماً اقتصادياً أمام العراق.

كما عملت على عرقلة الوحدة بإقناع العراق بمشاطرة بريطانيا العبء المالي في دعم الأردن، أو إدخال بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق، ولهذا فقد خرجت بحل لمنع هذه الوحدة بتقديم مساعدة بريطانية إلى الأردن، بدلاً من المساعدات العراقية[1].

(1) R.J. Vol., 7, F.O. 371/104892, From Furlonge To Marquess Of Salisbury 19/11/195, P.836

العلاقات الأردنية- السورية

بدأت العلاقات الأردنية– السورية تتحسن بعد أن اعتلى الملك الحسين بن طلال العرش في ٢ أيار ١٩٥٣، وتعيينه فوزي الملقي رئيساً للوزراء، إذ قامت سورية بإرسال وفد رسمي شارك في احتفالات الأردن بتتويج الملك حسين بن طلال، مما يدل على تحسن العلاقات الأردنية – السورية[١].

وبعد أن أصبح العقيد أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية السورية في ١ تموز ١٩٥٣ أرسلت الأردن وفداً رسمياً في ٢٧تموز١٩٥٣ مكوناً من وزيرين، إضافة إلى السفير الأردني في بيروت للتهنئة بانتخابه رئيساً لسورية[٢].

وتأكيداً للتعاون بين البلدين، وزيادة للمنافع التي يمكن أن تتحقق للطرفين، فقد تم التوقيع على اتفاقية بين الأردن وسورية لاستثمار مياه نهر اليرموك، وقد نصت على إقامة سد مشترك، وخزان مركزي لتوليد الطاقة الكهربائية، وقناة كهرمائية، وقناة رئيسية، إضافة إلى عدد من السدود لتخزين المياه[٣].

ولتوطيد العلاقة بين البلدين، اتفقت الحكومتان الأردنية والسورية على توقيع اتفاقية قضائية، وتشكل وفد قضائي أردني برئاسة صلاح طوقان رئيس النيابات العامة، ونصت على تبادل المجرمين بين البلدين، وتنفيذ الأحكام الجزائية وغير الجزائية

---

(١) عبدالمجيد الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية– السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٦، ص١٠٨.

(2) P.D.A.W, Vol, 10, F.O. 371/104887, From Amman To F.O. 5/8/1953, P.615.

(3) P.D.A.W, Vol, 10, F.O. 371/104887, From Amman To F.O. 5/8/1953, P.

انظر نص الاتفاقية في صحيفة الأردن ٢٦/ ٧/ ١٩٥٣، عدد ٦٢١٠.

والتبليغات والإنابات القضائية[1]، وفي الفترة الزمنية نفسها قرر مجلس الوزراء الأردني إعفاء صادرات الأردن إلى سورية ولبنان من القيود على العملة[2].

كما قام رئيس الوزراء فوزي الملقي بزيارة دمشق، واجتمع في ١٤ أيلول ١٩٥٣ برئيس الجمهورية السورية أديب الشيشكلي، بحث المسائل المشتركة بين البلدين، وخصوصاً الحدود، وتقرر أثر هذا الاجتماع قيام الحكومة السورية بإجراء محادثات بين الأردن وسورية بشأن تعيين الحدود بينها بصفة دائمة[3].

كذلك استمرت اللقاءات بين فوزي الملقي وأديب الشيشكلي رئيس الجمهورية السورية، ونتج عنها إمكانية قيام وزارة الخارجية السورية إعادة التمثيل السياسي بين الأردن وسوريا[4].

ويبدو أن العلاقات الأردنية– السورية بدأت تسوء لفترة قصيرة بعد لجوء الزعيم الدرزي سلطان الأطرش الذي قام بثورة ضد أديب الشيشكلي، واستمر الجيش السوري بمطاردة الأطرش وأتباعه حتى وصلوا إلى الحدود الأردنية– السورية في ٢٢ شباط ١٩٥٤، وقد طلب الأطرش وثمانية وثلاثون رجلاً من الدروز من الحكومة الأردنية حق اللجوء السياسي إلى الأردن[5]. فترددت الحكومة في البداية من قبول لجوئه منعاً من إساءة العلاقات بين البلدين، إضافة إلى تردد شائعات من قبل الحكومة السورية ممثلة بوزير الداخلية السوري عبد الرحمن هنيدي تبين أن الأطرش يتلقى

---

(١) الجزيرة، ٢٥/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ٢٢٢٦، كذلك الدفاع، ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ٥٤٢٨.

(٢) فلسطين، ٢٧/ ٨/ ١٩٥٣، عدد ١٠٤٧-٨٥٥١.

(٣) الأردن، ١٢/ ٩/ ١٩٥٣، عدد ٢٦٠٨ كذلك الأردن ١٥/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ٢٧٢٨.

(٤) الجزيرة، ١٢/ ١/ ١٩٥٤، عدد ٢٢٨٦.

(٥) العماد مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الأول، ١٩٤٨-١٩٥٨، دمشق، دار طلاس، ١٩٩١، ص٣٦٦. كانت سورية قد اتهمت الضباط الإنجليز في الجيش العربي بإحداث اضطرابات في جبل الدروز، وهم يقدمون السلاح والعتاد والمال لهم، في حين أن الإنجليز اتهموا العراق بدعم الدروز. للمزيد انظر: P.D.A.W. Vol 10. F.O. 371/104887, From Amman To F.O. 30/1/1954, P.661.

مساعدة من قبل الإنجليز الموجودين في الأردن، ولكن مجلس الوزراء الأردني اجتمع لدراسة لجوء الأطرش وقرر قبوله لاجئا سياسياً[1].

وكان لصحيفة الحياة البيروتية دور في تدهور العلاقات بين البلدين، واتهمت الأردن بأنه المخطط لثورة الدروز ودعمه بالسلاح، وقامت الحكومة الأردنية ممثلة برئيس الوزراء فوزي الملقي بنفي أي علاقة للأردن بالأحداث التي تجري في سورية، كما أكد على أن بعض الصحف تعمل على نشر بذور التفرقة بين الدول العربية، وأن الأردن يركز على وحدة الرأي والصف العربي[2]، وتعهدت الحكومة الأردنية للحكومة السورية بمنع الأطرش من ممارسة نشاطه السياسي في الأردن، وعلى أثر ذلك قام الهنيدي وزير الداخلية السوري بزيارة للأردن، والالتقاء مع هزاع المجالي وزير الداخلية، وأكد الطرفان على العلاقات الحسنة بين البلدين، واستمرار الهدوء على الحدود[3].

كما قام المجالي بزيارة إلى سورية، والالتقاء مع العقيد أديب الشيشكلي، ومع وزير الداخلية السوري، وأجرى مباحثات بين الطرفين تخص تنظيم الحدود، وزيادة في الطمأنينة والهدوء بعد قبول لجوء الأطرش إلى الأردن، وتم إبعاده إلى جنوب الأردن (المدورة)، وبقي الأطرش ورجاله فيها حتى سقوط حكم الشيشكلي في سوريا[4].

ويبدو أن العلاقات الأردنية– السورية رغم ما قيل عنها من تأثرها بلجوء الأطرش إلى الأردن، إلا أن العلاقات بقيت قوية بينهما، فنلاحظ أن سورية دعمت الأردن في

---

(1) P.D.A.W. F.O. 371/110874, From Amman To F.O. 28/2/1954, P.601

وانظر، الشناق، التاريخ السياسي، ص١٨٥.

(٢) الدفاع، ٤/ ٢/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٦٢.

(٣) الشناق، التاريخ السياسي، ص١٨٤.

(٤) العماد طلاس، مرآة حياتي، ص٣٦٧، يصف سلطان الأطرش لجوءه إلى الأردن فيقول وصلنا إلى الأردن مع ثمانية وثلاثين رجلاً، اقتادنا رجال الجيش الأردني مسيرة ثلاثة أيام بالسيارات، ووصلنا خليج العقبة على الحدود الأردنية– السعودية، ونزلنا إلى قلعة المدورة، ووجدنا فيها عدداً كبيراً من الجنود يروحون ويجيئون والذين كانوا مدعاة لأمننا واستقرارنا النفسي بعد التشرد والمطاردة من رجال الشيشكلي، للمزيد انظر العماد طلاس، المرجع نفسه، ص٣٦٦-٦٧٦.

العديد من المواقف، ومنها تجهيز الحكومة السورية لعدد كبير من السيارات العسكرية وإرسالها إلى جنوب سورية لتقف إلى جانب الأردن أثر وقوع حادث حافلة في منطقة النقب في ١٥آذار١٩٥٤ أدى إلى مقتل أحد عشر إسرائيلياً، فخافت سورية من قيام إسرائيل بعمليات انتقامية ضد الأردن فاتجهت لدعمها[١].

كما أن السوريين أوضحوا إلى وزير العدل في حكومة فوزي الملقي بهجت التلهوني، أن الأردن يجب أن لا يتردد في مواجهة المسؤوليات التي تقع عليه، واعتبرت أية مساعدة تقدم للأردن واجباً من العرب إلى الأردن، كذلك زاد من العلاقة بين الطرفين شعور الشعب السوري مع الشعب الأردني بسبب الصبر والجلد الذي يتحمله الأردن تجاه الظروف القاسية التي يمر بها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[٢].

(١) الدفاع ١٣/ ٣/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٩٩.

(٢) الدفاع ٢٧/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ٥٤٢٨.

العلاقات الأردنية- السعودية

عندما تسلم الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية، قامت السعودية بإرسال وفد رسمي برئاسة الأمير سعود في ١٢أيار١٩٥٣ لتهنئة الملك، فتبين من الزيارة أنها فرصة لدعم الصلات الأردنية– السعودية، كما استغل الأمير سعود فرصة وجوده في الأردن وأجرى مباحثات مع فوزي الملقي رئيس الوزراء شملت القضايا التالية[١].

١) استثمار رؤوس الأموال السعودية في الأردن.
٢) تقديم قرض مالي من السعودية لتمكين الأردن من تنفيذ مشاريع تعمل على إنعاش اقتصاده.
٣) تشغيل الأيدي العاملة الأردنية في المشاريع التي تتعهد بها الشركات الأجنبية في السعودية.
٤) تقديم مساعدة مالية إلى اللاجئين.
٥) مد سكة حديد الحجاز إلى المدينة ثم الأردن.
٦) إصلاح المسجد الأقصى والصخرة مع زيادة المساهمات العربية في ذلك.
٧) مسألة الحدود بين البلدين[٢].

كما قام الملك الحسين بن طلال، وفوزي الملقي بزيارة إلى السعودية في ١٢تموز١٩٥٣ لتحسين العلاقات بين الدولتين، وحصول الأردن على قرض مالي من السعودية[٣]. وفي نهاية شهر تموز توجه وفد اقتصادي أردني إلى الرياض لإجراء

(١) الدفاع، ١٣/ ٥/ ١٩٥٣، عدد ٥٢٣٨.

(2) R.F.A. Vol., 2, F.O. 371/104964, From Amman To F.O. 21/7/1953, P.302.

(3) P.D.A.W. Vol., 10, F.O 371/104887, From Amman To F.O. 5/8/1953, P.614.

محادثات تتعلق بتقديم مساعدات من السعودية إلى الأردن لاستكمال المباحثات التي أجراها فوزي الملقي مع السعوديين[١].

ولكن لم يتحقق الكثير من الدعم الذي كانت الأردن ترجوه من السعودية، ورغم إمكاناتها المالية، إذ كان معظم الدعم الذي قدمته السعودية للأردن بسيطاً ومتواضعاً[٢].

ويبدو أن العلاقات بين البلدين في هذه الفترة بقيت ضعيفة، خصوصاً بعد قيام العراق بالإعلان عن مشروع للوحدة العربية في ١ كانون ثاني ١٩٥٤ وترحيب الأردن بهذا المشروع، إذ كانت السعودية تخشى إقامة وحدة عراقية - أردنية[٣]، فعملت على الوقوف في وجه الحكومة الأردنية التي كانت تشجعها[٤].

كما جرت لقاءات متكررة بين الملك الحسين والملك سعود بعد إعلان العراق عن مشروعه وحاولت السعودية جذب الأردن إلى صفها، إذ تبرع الملك سعود للحرس الوطني بمبلغ خمسين ألف دينار، وتعهد بإمداد الأردن بدعم عسكري إذا تعرض للخطر[٥]، وقد ظهر ذلك جلياً بعد اعتداء إسرائيل على قرية نحالين الأردنية في نهاية آذار ١٩٥٤، حيث أبدت السعودية استعدادها لتقديم مساعدة للأردن، واعتبرت ذلك أحد واجباتها التي حددها ميثاق الجامعة العربية[٦].

وقد وجهت العديد من الدعوات للملك سعود لزيارة الأردن، فلبى الدعوة في شهر كانون الثاني ١٩٥٤، إلا أن الزيارة لم تسفر عن نتائج للأردن على الصعيد السياسي

---

(١) فلسطين، ٢١/ ٧/ ١٩٥٣، عدد ١٠٩٦-٨٥٢٠، وانظر أيضاً

P.D.A.W. Vol., 10, F.O. 371/104887, From Amman To F.O. 5/10/1953, P.629.

(٢) بريزات، سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية، ص١٤٦.

(٣) محمد الزبون، التمثيل الدبلوماسي الأردني (١٩٥٣-١٩٩٨)، رسالة ماجستير غير منشورة،، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩، ص٢١.

(٤) درادكة، العلاقات السياسية، ص٤٥.

(5) R.F.A.Vol., 2, F.O. 371/110883, From Jedda To F.O. 3/2/1954, P.304.

(٦) درادكة، العلاقات السياسية، ص٤٥.

والاقتصادي، خصوصاً أن فوزي الملقي لم يكن متحمساً لهذه الزيارة، لأنه كان يتوقع من السعودية دعماً اقتصادياً، أقلها العمل على شراء القمح الأردني بسعر تشجيعي، وإصلاح الخط الحديدي الحجازي[1]، رغم أن فوزي الملقي أرسل وفداً أردنياً للتباحث مع السعوديين والسوريين بشأن إعادة تسيير الخط، وقد لمست الحكومة الأردنية نتائج غير مشجعة حول هذا الموضوع من اتفاقيات مكتوبة لم تطبق على أرض الواقع[2].

وعملت المفوضية السعودية في عمان على تشجيع السياسيين في الأردن ضد حكومة فوزي الملقي، إذ كانت تفضل توفيق أبو الهدى رئيسا للوزراء لقربه منها أكثر من الملقي، وهذا كان أحد أسباب تقديم فوزي الملقي استقالته في ٢ أيار ١٩٥٤[3].

ومن خلال العلاقات الأردنية– العربية يمكن لنا أن نستخلص ما يلي:

١) ركزت معظم العلاقات الأردنية– العربية على التعاون الاقتصادي بالدرجة الأولى.

٢) تحسنت العلاقات الأردنية– العربية في عهد حكومة فوزي الملقي مع معظم الدول العربية، أكثر من غيرها من الحكومات الأردنية السابقة.

٣) حرص فوزي الملقي على وحدة الصف العربي في القرارات التي تخص العرب، فقد رفض إجراء صلح منفرد مع إسرائيل إلا في نطاق عربي، فقد قدم سكرتير الأمم المتحدة طلباً للأردن بالتفاوض مع إسرائيل، وقامت الحكومة الأردنية واستطلعت آراء الدول العربية، وبينت أن الأردن يرفض التفاوض إلا في نطاق التضامن العربي[4].

٤) نجح فوزي الملقي في التأثير على الدول العربية لتقديم مساعدات عسكرية للأردن في دعمها قضية اعتداء إسرائيل على الحدود الأردنية، كما أثر في جلسات

---

(١) الدفاع، ٢٩/ ١/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٥٧.

(٢) بريزات، سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية، ص١٤٧.

(٣) بريزات، سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية، ص١٤٨.

(٤) الدفاع، ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٨٠.

مجلس الجامعة العربية، واستطاع بدبلوماسيته توجيه أنظار الدول العربية إلى الخطر الذي يهدد الأردن، فخصص للأردن مبلغ نصف مليون جنيه إسترليني[١] لتحسين الظروف الدفاعية والاقتصادية للقرى الحدودية في الأردن مع التعهد بزيادة هذه المعونات بالمستقبل[٢].

٥) رغم العلاقات الجيدة مع الدول العربية، إلا أنها اختلفت من دولة إلى أخرى، فقد كانت قوية مع العراق، إلا أنها مع السعودية تمثلت في بعض الأحيان بانعدام الانسجام والتوافق السياسي بين البلدين، أما العلاقات الأردنية السورية، فقد تحسنت، لكنها لم تصل إلى مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

٦) زيادة القلق لدى بريطانيا ووضعها في الأردن جراء الارتباطات العسكرية بين الأردن والدول العربية، ففي عهد حكومة فوزي الملقي، حاولت بريطانيا إبعاد الأردن عن دول الجامعة العربية عن طريق تبني بريطانيا فكرة زيادة المساعدات المالية للأردن، لقطع الطريق أمام الدول العربية، وإقناع الحكومة الأردنية بأن المساعدات التي تقدمها الدول العربية للأردن مؤقتة وغير دائمة[٣].

٧) بحكم المعاهدة الأردنية–البريطانية، وجد الأردن نفسه في نطاق مظلة الأمن البريطانية من ناحية إستراتيجية لحماية استقلاله، وتسليح جيشه، إلا أن نظرة الأردن بدأت تتغير باتجاه أمن الأردن القومي[٤].

٨) رغم رغبة فوزي الملقي في تحسين العلاقات العربية في الأردن، إلا أن بعض الدول العربية لعبت دوراً في استقالته.

---

(1) P.D.A.W. Vol., 10, F.O. 371/104887, From Amman To F.O. 7/10/1953, P.624.

(2) R.J. Vol. 7, F.O. 371/104927, From Amman To F.O. 9/12/1953, P.774.

(٣) P.D.A.W. Vol.، 10، F.O. 371/104887، From Amman To F.O. 7/10/1953، P.624.

(٤) بريزات، سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية، ص١٤٤.

الأردن والقضية الفلسطينية

أثر حرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل، تدخل مجلس الأمن الدولي وقرر في ١٦تشرين ثاني ١٩٤٨ عقد هدنة بين إسرائيل والدول العربية التي شاركت في الحرب[١]، إذ حدد موعداً لكل دولة من الدول العربية بدءاً من مصر التي وقعت الهدنة في ١٤ شباط ١٩٤٩، ولبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩، وبين الأردن وإسرائيل في ٣ نيسان ١٩٤٩، وبين سورية وإسرائيل، في ٢ تموز ١٩٤٩ [٢].

وكان الأردن قد أجرى مجموعة من المشاورات قبل الموعد المحدد للهدنة بين الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية ١٠ كانون أول ١٩٤٨، في محاولة لحل الأمور المعقدة بين الطرفين، وإقامة سلام[٣]، وكانت المباحثات تركز على إحلال الجيش الأردني محل الجيش العراقي على خط وقف إطلاق النار، لأن العراق كان الدولة العربية الوحيدة التي رفضت التفاوض مع إسرائيل[٤].

وقد اعتبر اليهود استبدال قوات دولة بقوات دولة أخرى خرقًا لاتفاقية الهدنة، لأن شروط الهدنة تسمح بتنقلات قوات الدولة وليس الاستبدال، وهذا يفتح آفاق جديدة من المساومة أمام شرق الأردن في مفاوضات رودس[٥].

وكان الوفد الأردني الذي سافر إلى رودس للتفاوض رسميًا مع إسرائيل في ٢٨ شباط ١٩٤٩ قد ضم القائمقام أحمد صدقي الجندي، والقائد محمد المعايطة، ووكيل

(١) هاكوز، مذكرات وأوراق عسكري، ص١١.
(٢) المجالي، مذكراتي، ص٩٠؛ وانظر الخلايلة، الإستراتيجية الأردنية، ص٢٥٦.
(٣) الشلبي، دور توفيق أبو الهدى، ص٢١٦.
(٤) غلوب، مذكرات غلوب، ص٢٤٠.
(٥) أحمد التل. عبد الله التل. ج١، ص ٥٠٨.

القائد راضي الهنداوي، والرئيس علي أبو نوار، والملازم فتحي ياسين، إضافة إلى رياض المفلح وكيل وزارة الداخلية، وعبد الله نصير عضو محكمة الاستئناف، وكان جميع الأعضاء عسكريين باستثناء الأخيرين بصفتهما مستشارين قانونيين، إلا أن الوفد كان يشترط عليه الرجوع في جميع تصرفاته إلى وزير الدفاع فوزي الملقي[١].

وقد بدأت المفاوضات في آذار ١٩٤٩، وتمسك الوفد الأردني بقضية استرجاع اللد والرملة وعودة اللاجئين، إضافة لتمكينه من الوصول إلى ميناء حيفا[٢].

وفي الوقت نفسه الذي كان الوفد العسكري يفاوض في رودس، كان الوفد الوزاري الأردني يفاوض في الشونة[٣]، ولم يحضر في البداية المفاوضات توفيق أبو الهدى وفوزي الملقي وزير الدفاع، لأن كليهما كان يحضر اجتماع لجنة التوفيق الثلاثية مع الوفود العربية في بيروت[٤].

وقد استمرت المفاوضات بين الطرفين منذ بداية شهر كانون أول ١٩٤٨ وحتى ٢٤ آذار ١٩٤٩، وتم الاتفاق على اثنتي عشرة مادة، إلا أنها كانت خاضعة لتوقيع توفيق أبو الهدى الموجود في بيروت[٥].

أمّا عن بنود الاتفاقية فقد كانت كالتالي[٦]:

١) إحلال الجيش الأردني محل الجيش العراقي وقبول إسرائيل بذلك.

---

(١) عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود (١٩٤٧-١٩٥٢)، ج٤، صيدا، مكتبة العصرية، ١٩٥٦، ص ٨٨٦..

(٢) الشلبي، دور توفيق أبو الهدى، ص ٢١٧.

(٣) شكل الوفد الوزاري للتفاوض مع إسرائيل في الشونة من فلاح المدادحة وزير العدلية، ونائب وزير الدفاع، وحسين سراج وكيل وزارة الخارجية، انظر أحمد التل، عبد الله التل، ج١، ص٥١١.

(٤) أحمد التل، المرجع نفسه، ج ١، ص٥١٠.

(٥) أحمد التل، عبد الله التل، ج٢، ص٥١٩.

(6) R.J. Vol 6., F.O. 371/75386, From Amman To F.O. 29/3/1999, P.367-369.

انظر كذلك: أحمد التل، عبد الله التل، ج٢، ص٦٣٩.

٢) الحدود الفاصلة بين إسرائيل والجيش العربي مبينة في الخرائط التي تضمها الاتفاقية.

٣) تسليم الخط المتفق عليه على مراحل في مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

٤) قد تجرى تعديلات محلية على خط الهدنة بعد الاتفاقية النهائية بين الطرفين.

٥) يوافق الأردن على إحلال الجيش العربي محل الجيش العراقي قبل إدماج هذه الاتفاقية باتفاقية رودس.

٦) تعوِّض إسرائيل الأردن تكاليف بناء طريق تعويضاً عن طريق طولكرم وقلقيلية.

٧) الحق لأهالي المناطق التي تأثرت بالتخطيط البقاء في قراهم، وتكفل إسرائيل جميع حقوقهم وحرياتهم واحترام رغبتهم في المغادرة مع التعويض.

٨) يعين للقرى التي تأثرت بالاتفاقية (بوليس) محلي.

٩) تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول فور توقيع الهدنة العامة، وتعتبر مراجعة لاتفاقية الهدنة العامة في رودس.

١٠) يشكل الفريقان الموقعان لجنة مشتركة لتأشير الخط الفاصل في المادة (٢)، ولا يقل أعضاء هذه اللجنة عن اثنين لكل فريق.

١١) لا يتم الإعلان عن هذه الاتفاقية إلا بموافقة الطرفين.

١٢) لتصبح الاتفاقية نافذة المفعول يجب أن تصدق من رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى.

وقد عاد توفيق أبو الهدى إلى الشونة للمفاوضات النهائية مع إسرائيل، كما استدعى رئيس الوفد الأردني في رودس للاشتراك في المفاوضات، وشكل وفدا للمفاوضة النهائية في الشونة من: فوزي الملقي وزير الدفاع، وفلاح المدادحة وزير العدلية، وحمد الفرحان سكرتير الحكومة، وكان الهدف الخروج بالنتائج النهائية

للمفاوضات لدمجها مع هدنة رودس وكأنها تمت في مفاوضات الهدنة في رودس نفسها[١].

كما يلاحظ أن العراق في البداية كان يرفض المفاوضات مع إسرائيل، أو أن يفاوض الأردن نيابة عنه، فأرسل في ٢٠ آذار ١٩٤٩ إلى د. رالف بانش (Dr. Ralph Bunch) رسالة يخول فيها الوفد الأردني التكلم باسم العراق، وقد عبرت عن تغير موقفه بأن سلامة العراق والجيش العراقي أهم بنظرها من أي شيء[٢].

وعندما انتدب فوزي الملقي ليفاوض إسرائيل نيابة عن الحكومة الأردنية، استخدم مؤهلاته الدبلوماسية، ومقدرته الفائقة في اللغة الإنجليزية لإبعاد إسرائيل عن بعض مطالبها، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، كما استدعى فوزي الملقي عبد الله التل إلى غرفة المفاوضات واستشاره في أمر المفاوضات مع إسرائيل، وتسليم المناطق التي يطالب بها اليهود، فاقترح عليه التل عدم التسليم بشيء ما لم تعوِّض إسرائيل العرب عن منطقة اللد والرملة وبيت جبرين بدلاً مما يطالبون به[٣].

وقد عاد أحمد صدقي إلى رودس حاملاً معه نسخة من الاتفاقية لتضم إلى بنود واتفاقية رودس[٤] في ٣ نيسان ١٩٤٩، فتم التوقيع على الاتفاقية التي ضمت ملحقين أحدهما خاص بالقوات الدفاعية، وآخر بالخرائط[٥].

---

(١) أحمد التل، عبدالله التل، ج١، ص٥٢٥.

(٢) أحمد التل، عبدالله التل، ج١، ص٥٢٥.

(٣) أحمد التل، عبد الله التل، ج١، ص٥٣٠.

(٤) يمكن التعرف على بنود الاتفاقية باللغة العربية بالرجوع إلى كتاب الماضي، تاريخ الأردن، ص٧٠٢-٧١٠، أمّا باللغة الإنجليزية فانظر:

John Norton Moore، The Arab-Israeli Conflict، Vol.3، Newjersey، Princeton University Press، 1974، p P.398-406.

(5) Moore، The Arab-Israeli Conflict، Vol.3، P.398.

وانظر العارف، نكبة فلسطين، ص٨٨٩.

وقد طلب الملك عبد الله من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التدخل وتخفيف مطالب الإسرائيليين، وكان رد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الأردن قبول طلبات الإسرائيليين، مع التعهد بالوقوف ضد أي توسع يهودي جديد في الأراضي الفلسطينية المتبقية[١].

وبعد توقيع الاتفاقية، اشتركت الدول العربية في مؤتمر لوزان الذي عقد ما بين ٢ نيسان ١٩٤٩، وقد حضره مندوبون عن مصر وسورية ولبنان والأردن وإسرائيل، والهدف منه التفاوض للتسوية النهائية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي[٢].

وكانت الأمم المتحدة قد شكلت لجنة التوفيق من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، بهدف التوفيق في حل القضية الفلسطينية، إذ وجهت الدعوة إلى الدول العربية التي لها حدود مع فلسطين[٣]، وطلبت لجنة التوفيق من الدول التي ستشارك إرسال وفودٍ من أجل التسوية للقضية الفلسطينية على أساس قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، وقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨[٤].

وعلى هذا الأساس أرسلت الدول العربية وفوداً رسمية مثل الأردن فيها فوزي الملقي وزير الدفاع، يشاركه رياض المفلح ومحمد المعايطة، ومثل وفد فلسطين وليد صلاح وجمال طوقان وراضي العبد الله[٥].

---

(1) R.J. Vol. ،6 ،F.O. 371/75386 ،From Amman To F.O. 12/4/1949 ،P.399.

(٢) أحمد التل، عبد الله التل، ج٢، ص٦٥١.

(٣) أوراق سليد– بيكر، مراسل صحيفة صنداي تايمز، ملف ١٦، مرفق ٢٣، مقابلة صحيفة أجراها مع فوزي الملقي في ٢٩/ ١١/ ١٩٥٤.

(٤) أوراق سليد– بيكر، ملف ١٦، مرفق ٢٣، ٢٩/ ١١/ ١٩٥٤.

(٥) وليد صلاح، مذكرات وليد صلاح، ص٢٥.

وقبل بدء المحادثات الرسمية في المؤتمر قام فوزي الملقي بالاتصال بالوفود العربية من أجل توحيد كلمتهم بخصوص نص البروتوكول[١]، وبحث القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ١٨١ و١٩٤[٢].

وكان فوزي الملقي في البداية رافضاً قرار التقسيم، لأنه ينص على تدويل القدس، كما كان رافضاً التوقيع على البروتوكول، إلا أنه عندما وافق الوفد الفلسطيني الذي يترأسه وليد صلاح على القرار تم موافقة جميع الدول العربية[٣].

وقد أجرى فوزي الملقي اتصالاً مع أعضاء الوفد الإسرائيلي والترايتان وإلياس ساسون وتمخضت اتصالاته عن الأمور التالية[٤]:

١) الطلب من اليهود الخضوع لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن فلسطين.
٢) وقف عدوان اليهود على فلسطين.
٣) عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتعويض الأشخاص غير الراغبين بالعودة.
٤) عدم إحراج الملك عبد الله بطلب المفاوضة المباشرة مع إسرائيل[٥].
٥) إعادة اللد والرملة والمثلث إلى الفلسطينيين[٦].

---

(١) نص البروتوكول: "أن لجنة التوفيق الفلسطينية المنبثقة عن الأمم المتحدة في تلهفها لتحقيق أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في ١١/ ديسمبر الخاص باللاجئين، واحترام حقوقهم، والحفاظ على ممتلكاتهم، إلى جانب مسألة الحدود وغيرها من المسائل على وجه السرعة، قد اقترحت على وفود الدول العربية وعلى وفد إسرائيل أن تأخذ الوثيقة المرفقة كأساس للمباحثات مع اللجنة". محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، ص٢٤.
أمّا المقصود بالوثيقة المرفقة، فهي قرار التقسيم الصادر ١٩٤٧، والخريطة الخاصة به.

(٢) صلاح، مذكرات وليد صلاح، ص٢٦.

(٣) صلاح، مذكرات وليد صلاح، ص٢٨.

(٤) رسالة شخصية مخطوطة من عبد المنعم مصطفى، الأمين العام المساعد للجامعة العربية، مرسلة من برن بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٥٢ إلى فوزي الملقي، غير منشورة محفوظة لدى الباحثة.

(٥) رسالة شخصية مخطوطة من أحمد الشقيري الأمين المساعد للجامعة العربية من القاهرة بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٥٣ إلى فوزي الملقي غير منشورة محفوظة لدى الباحثة.

(٦) (المثلث)، لواء نابلس في فلسطين، ويتكون من متصرفية نابلس والأقضية التابعة لها وهي جنين وطولكرم، وسمي بالمثلث لأنه على شكل مثلث رأسه نابلس وقاعدته يميناً جنين وشمالاً طولكرم وقلقيلية. انظر أحمد التل ج١، عبد الله التل، ص ٥٠٧.

ورغم المباحثات الطويلة التي جرت بين الطرفين، إلا أن إسرائيل لم تكن مستعدة لمناقشة مشكلة الأراضي المحتلة، كما أنها رفضت مناقشة مشكلة عودة اللاجئين، وكانت مشاركتها في هذا المؤتمر لإرضاء الأمم المتحدة، بعد أن طلبت إسرائيل قبول عضويتها في الأمم المتحدة، وعندما اتضح لها أن مسألة قبولها في الأمم المتحدة محسومة، رفضت الموافقة على نص البروتوكول، خصوصاً أن الدول العربية رفضت مناقشة بنود السلام ما لم توافق إسرائيل على عودة اللاجئين الفلسطينيين[١].

وكانت الدول العربية على استعداد لقبول حل وسط لقضية اللاجئين، وتوطين عدد منهم في كل من الأردن وسورية ومصر[٢]، لكن الدول العربية كانت بحاجة إلى حل وسط بشأن مشكلة الأرض، عندما أظهرت إسرائيل بعد قبولها في العضوية أنها لن تنسحب من الأرض، ولن تسمح لعدد من اللاجئين بالعودة إلى فلسطين[٣].

وقد انتهى مؤتمر لوزان الذي بدأ في نيسان ١٩٤٩، حتى أيلول ١٩٤٩ دون أن يحقق العرب فيه أية نتائج، فإسرائيل رغبت بالسلام مع العرب دون تنازلات عن الأرض[٤].

كذلك اعتبرت أن الاتفاقية مجرد ورقة مكتوبة، حاولت التخلص منها لعدم وجود قوة تجبرها على قبول ما تم الاتفاق عليه[٥].

أمّا بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فأصدرت الحكومة قانون الجنسية الأردني[٦]، وعاملت كل من يحمل الجنسية الأردنية بنفس الحقوق والواجبات لتخفيف وطأة الأزمات على اللاجئين.

---

(1) P.D.W.A. Vol.10, F.O. 371/75359, From Amman To F.O 1/5/1949, P.357.

وانظر كذلك، Rabinovich, Itamar The Road Not Taken, New York, Oxford Oxford Univecity Press 1991. p 62.

(٢) هيكل، المفاوضات السرية، ص٢٥.

(3) R.J. Vol.6, F.O. 371/75386, From Amman To F.O. 12/4/1949, P.357.

(٤) أحمد التل، عبد الله التل، ج٢، ص٦٥١.

(٥) أوراق سليد– بيكر، ملف ١٦، مرفق ٢٣.

(٦) للتعرف على قانون الجنسية، انظر فوزي الملقي، والنهج الديمقراطي، ص ١٣٤.

وكانت الحكومة قد رفضت فكرة تعويض اللاجئين الفلسطينيين بالمال عندما عرضت وكالة غوث اللاجئين (UNRWA) عليهم أن يتنازلوا عن بطاقاتهم لقاء تعويض مالي، وقد اعتبرت أن هذا التعويض يضر بمصالح اللاجئين وحقوقهم السياسية[١].

كما أن العلاقات بين الحكومة ووكالة غوث اللاجئين (UNRWA) لم تكن جيدة في معظم الأوقات[٢]، لأن الحكومة كانت تعترض باستمرار على الوكالة لعدم وصول المساعدات اللازمة إلى اللاجئين، وتقديم الخدمات الصحية، ومتابعة أحوالهم، إضافة إلى أن الموظفين العاملين في الوكالة استغلوا وظائفهم لأغراضهم الشخصية[٣].

ورفضت وكالة الغوث شراء القمح الأردني جيد النوعية رغم توفره في الأسواق خصوصاً بعد اكتشاف التلاعب والغش في طحين اللاجئين، فأصدرت وزارة الإنشاء والتعمير قراراً بإعادة الطحين الخاص باللاجئين إلى المطاحن التي تعاقدت معها، والتشديد في رقابة المطاحن والوكالة لضمان سلامة الطحين[٤].

وزيادة في تقديم المساعدة إلى اللاجئين، فقد خصص قسم كبير من المشاريع الاقتصادية التي أقيمت في المملكة لتشغيل اللاجئين، إذ أن بعض المشاريع التي وضعتها الدولة اشترطت فيها أن يكون العامل من اللاجئين، وذلك لتخفيف حدة البطالة[٥].

---

(١) الدفاع، ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٣، عدد ٥٤٢٤.

(2) P.D.A. W. Vol 10. F.O 371/104887 From Amman To F.O. 30/1/1954, P 643.

(3) .R.J. Vol. 8, F.O 371, 115635, From Amman 'To F.O 7/6/1953, P 678.

(٤) الدفاع، ١٦/ ٢/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٧٢.

(٥) الدفاع، ١٦/ ٢/ ١٩٥٤، عدد ٥٤٧٢.

الخاتمة

- يمكن القول أن فوزي الملقي صاحب مدرسة سياسية، إذ تكونت وزارته من مجموعة الزملاء الذين عملوا بالتدريس ثم الوزارة أمثال أحمد طوقان، ولكن الأهم أن وزارته هي الوحيدة تاريخيا التي شملت خمسة وزراء أصبحوا فيما بعد رؤساء وزراء للأردن وهم: الشهيد هزاع المجالي، وأحمد طوقان وبهجت التلهوني، وحسين فخري الخالدي، وسعيد المفتي.
- حاول فوزي الملقي في عهد الملك عبد الله أن يظهر شخصية مستقلة، فكان يصدر قرارات فورية دون الرجوع إلى الملك عبد الله، مما أدى به إلى الاستقالة، وفي عهد الملك الحسين حاول أن يعكس هذه السياسة بالرجوع إلى الملك في كل قراراته، ولم يكن الملك يرغب بذلك، فكانت النتيجة تقديمه استقالته، ويبدو أنه شعر أن سياسته الأولى لم تكن ذات نفعٍ، فقام بتغييرها في عهد الملك الحسين.
- يعد فوزي الملقي رائد سياسة الإصلاح الاقتصادي في الأردن، فقد حاول إدخال المفاهيم الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد الأردني مثل الاقتصاد الحر، كما أنه أدخل أول تجربة ديمقراطية في الأردن.
- حاول فوزي الملقي إخراج الأردن من إطار السياسة البريطانية، وإدخالها ضمن الإطار العربي.

- رغم أن الملقي كان من الشخصيات التي لها دور في اتفاقية رودس، وأثارت ضده العداء من قبل نواب الضفة الغربية، إلا أنه استطاع أن يكسبهم إلى جانبه، فكانوا من الداعمين له طيلة تسلمه الوزارة.
- حضر فوزي الملقي مع الملك والوزراء المختصين المباحثات المتعلقة بحلف بغداد بصفته وزيراً للبلاط، إلا انه كان من الرافضين له، والراغبين في إقامة علاقة مع الاتحاد السوفياتي، ولكن بحذر.
- اتبع فوزي الملقي سياسة المرونة، ولم يلجأ إلى استخدام العنف، فكانت هذه السياسة مغايرة للحكومات السابقة.
- نجح فوزي الملقي في إدانة إسرائيل دولياً، لا سيما في أروقة الأمم المتحدة، مما عزز من القضية العربية أمام الرأي العالمي.
- تضافرت جهود بريطانيا والسعودية والساسة المحافظين في الأردن في إرغام فوزي الملقي على الاستقالة من رئاسة الحكومة.

الملاحق

الملحق الأول: ملحق الخرائط:

- خارطة قبية.
- خارطة قرية نحالين.

الملحق الثاني:

- التمثيل الدبلوماسي للملقي.
- الوزارات التي شارك بها.
- الأوسمة التي حصل عليها على المستوى الوطني والدولي.

الملحق الثالث: قرارات بشأن إصدار ورفض بعض الصحف والمجلات في الأردن، والاعتداء على الأراضي الأردنية.

- رخصة إصدار صحيفة النضال.
- رفض إصدار صحيفة النشرة الاقتصادية، وعريضة احتجاج من محررها على قرار الإيقاف.
- التعليمات التي أصدرها رئيس الوزراء بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

الملحق الرابع: مذكرات مرسلة إلى فوزي الملقي:

- مذكرة خاصة مرسلة من عبد الله التل في القاهرة إلى فوزي الملقي، يطالب فيها تقديم أبو الهدى للمحاكمة.
- مذكرة مرسلة من سعد جمعة سكرتير رئيس الوزراء إلى رئيس الوزراء، بشأن الأخبار التي تداولتها، الصحف العربية عن مواضيع لها علاقة بالأردن.
- قرار التقاعد الخاص بفوزي الملقي.
- الموسوعة الفاسطسنية ص٥.٣٣٣ قبية

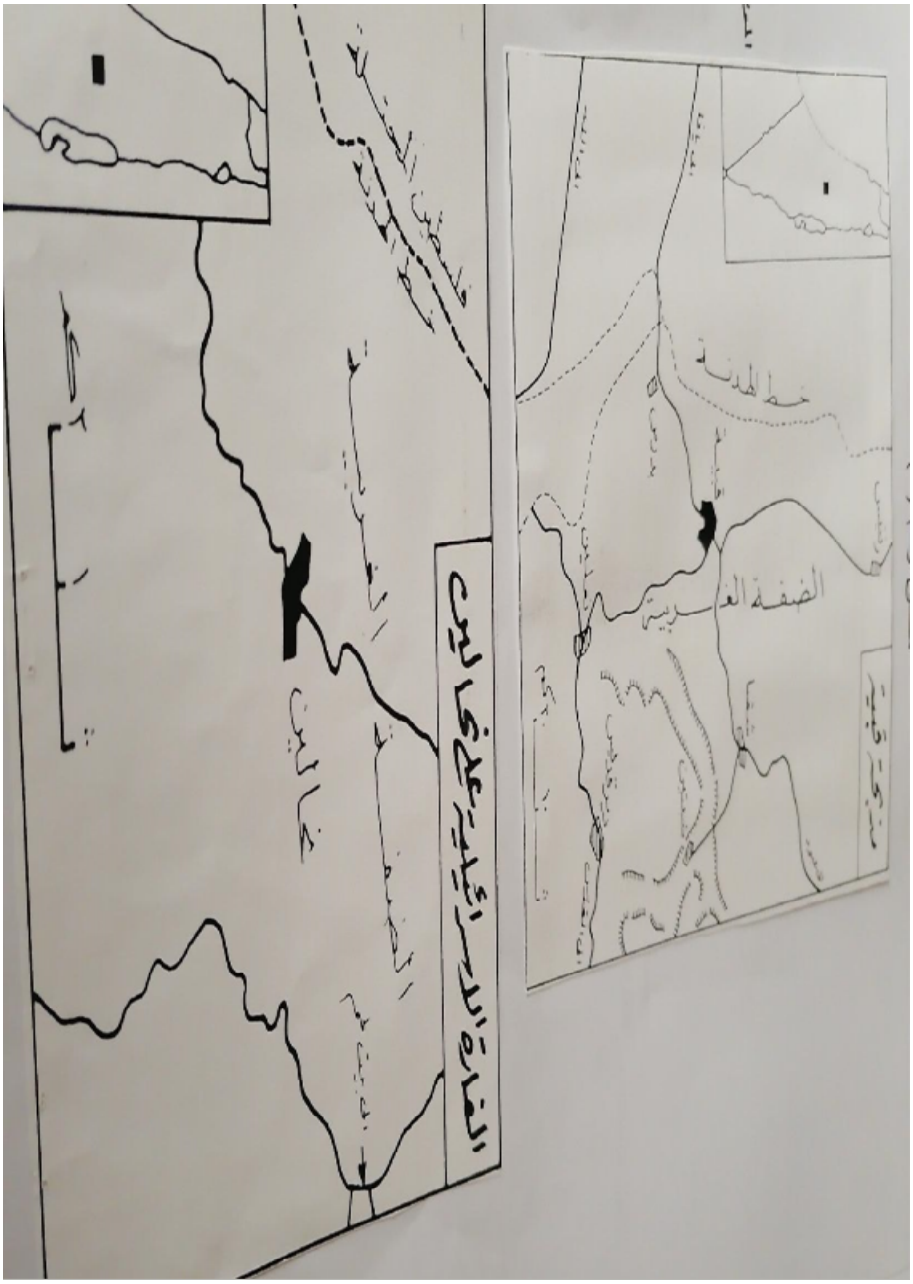

الموسوعة الفاسطسنية ص٣٨٣ قرية نحالين

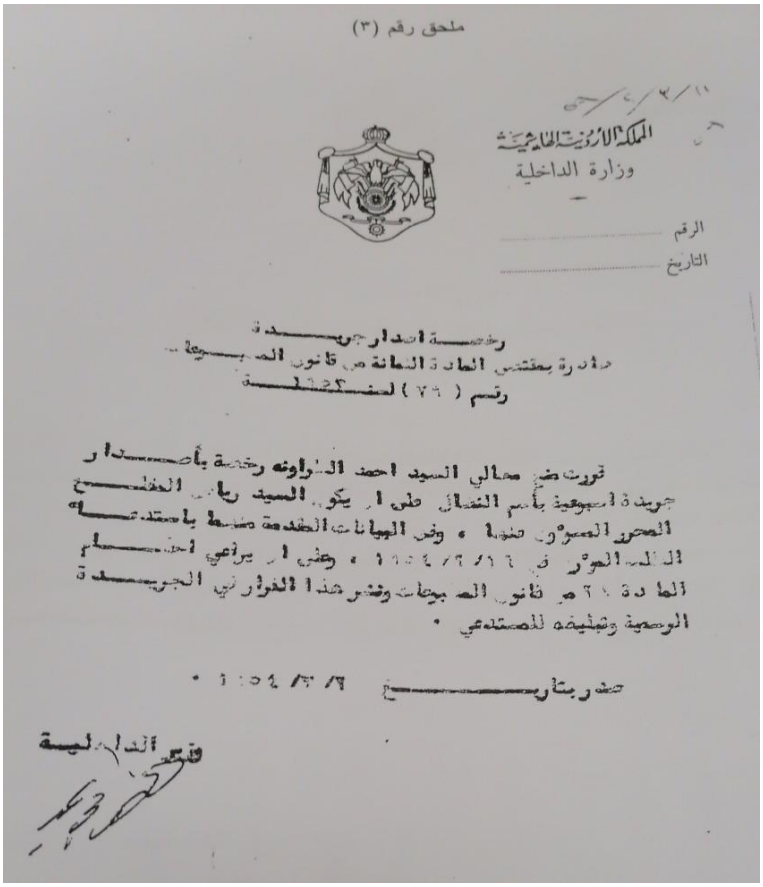

ملحق رقم (٣)

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الداخلية

الرقم .....
التاريخ .....

رخصة اصدار جريدة
صادرة بمقتضى المادة الثامنة من قانون المطبوعات
رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٣

قررت معالي السيد احمد اللواونه رخصة بأصدار
جريدة اسبوعية باسم الشمال على ان يكون السيد رياض الطلاع
المحرر المسؤول عنها ، وفق البيانات المقدمة منها بالمستدعاة
المقدم في ١٩٥٤/٣/١٦ ، وعلى ان يراعي احكام
المادة ٢٦ من قانون المطبوعات وشروط هذا الترخيص الجريدة
الموصوفة وتضيفه للمستدعي .

حرر بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٦ .

وزير الداخلية

مديرية المكتبات والوثائق الأردنية ملف رقم ١١/ ٣/ ٢/ ٥٩

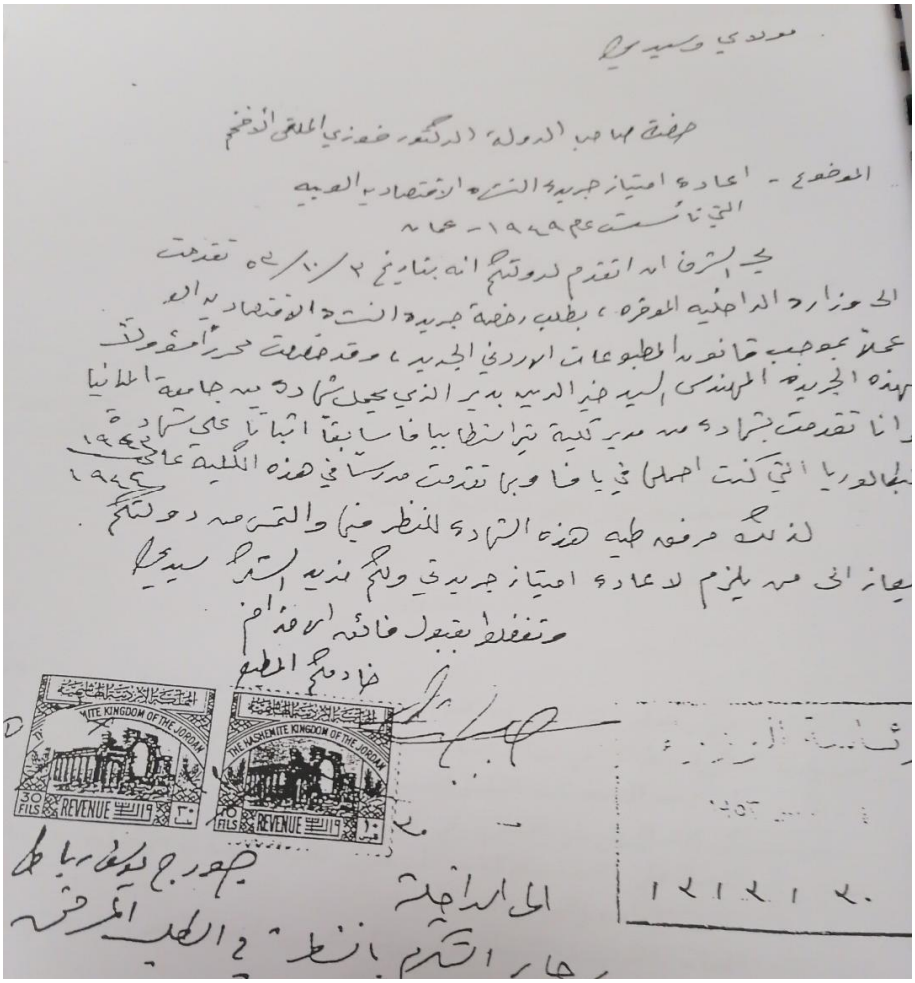

مديرية المكتبات والوثائق الأردنية ملف رقم ١١/ ٣/ ٢/ ١٩

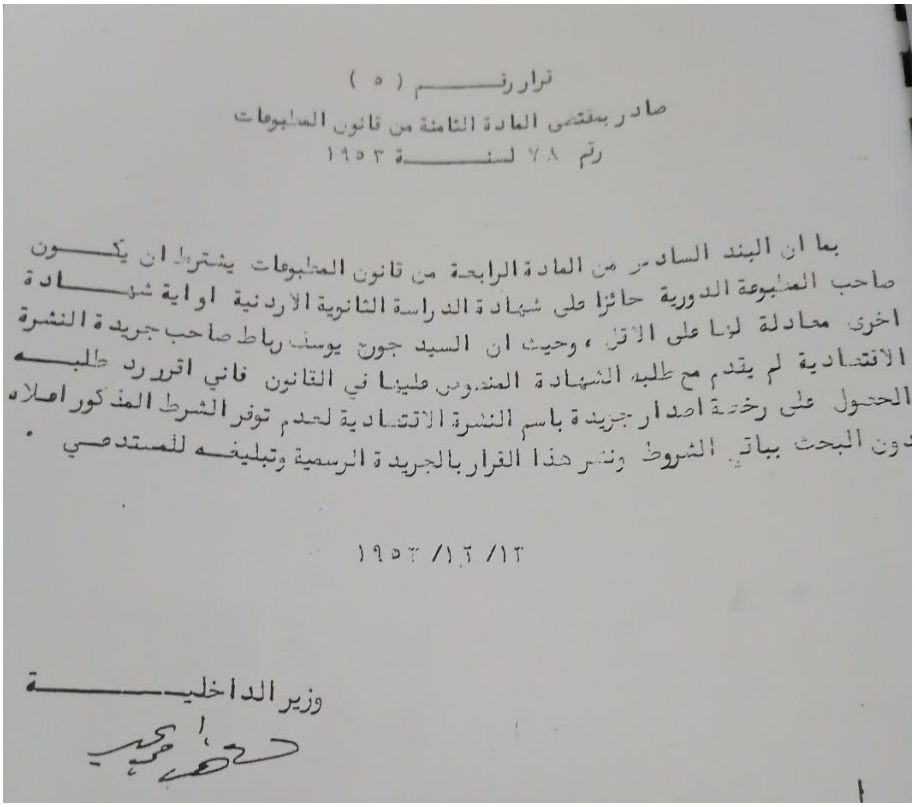

قرار رقم (٥)
صادر بمقتضى المادة الثامنة من قانون المطبوعات
رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٣

بما ان البند السادس من المادة الرابعة من قانون المطبوعات يشترط ان يكون صاحب المطبوعة الدورية حائزا على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او اية شهادة اخرى معادلة لها على الاقل ، وحيث ان السيد جون يوسف رباط صاحب جريدة النشرة الاقتصادية لم يقدم مع طلبه الشهادة المنصوص عليها في القانون فاني اقرر رد طلبه الحصول على رخصة اصدار جريدة باسم النشرة الاقتصادية لعدم توفر الشرط المذكور اعلاه دون البحث بباقي الشروط وتنفيذ هذا القرار بالجريدة الرسمية وتبليغه للمستدعي .

١٢/ ١٢/ ١٩٥٣

وزير الداخلية

مديرية المكتبات والوثائق الأردنية ملف رقم ١١/ ٣/ ٢/ ٢٥

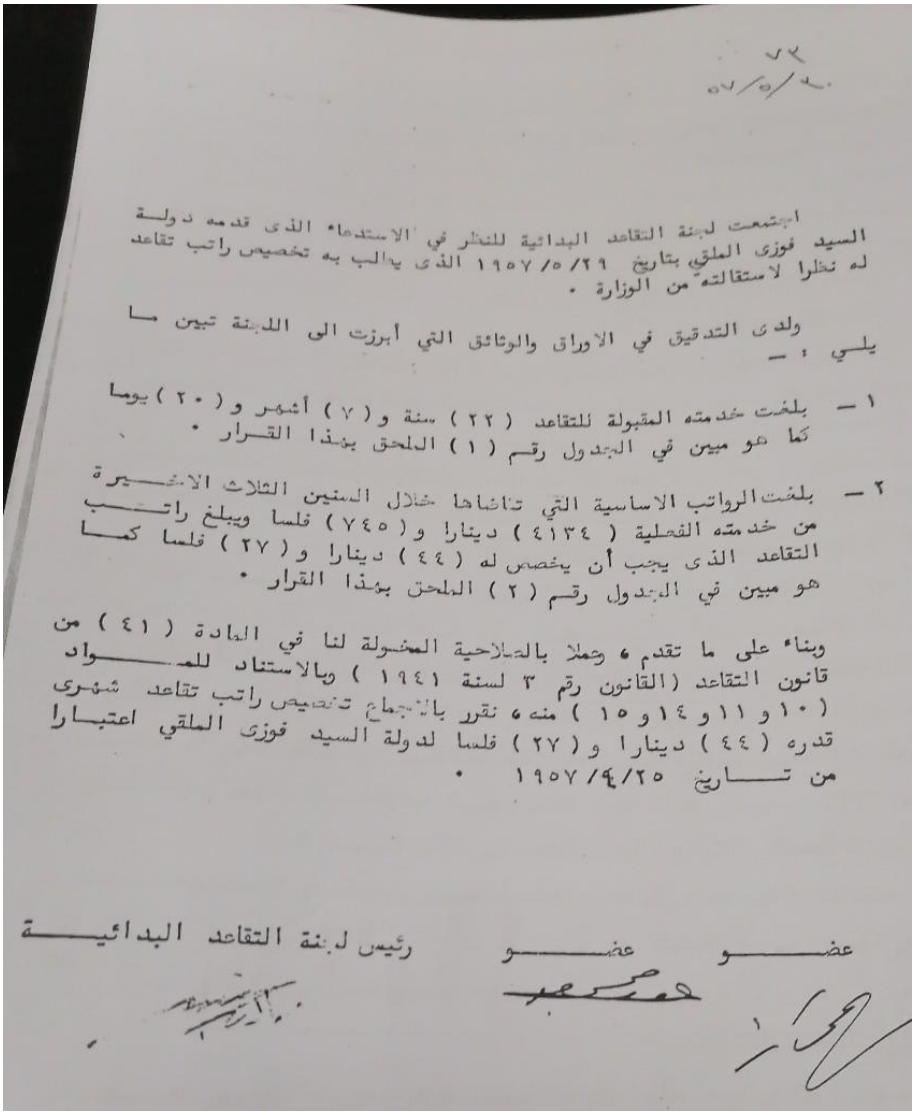

اجتمعت لجنة التقاعد البدائية للنظر في الاستدعاء الذى قدمه دولة السيد فوزى الملقي بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٩ الذى يطالب به تخصيص راتب تقاعد له نظرا لاستقالته من الوزارة .

ولدى التدقيق في الاوراق والوثائق التي أبرزت الى اللجنة تبين ما يلي :-

١ - بلغت خدمته المقبولة للتقاعد (٢٢) سنة و(٧) أشهر و(٢٠) يوما كما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار .

٢ - بلغت الرواتب الاساسية التي تقاضاها خلال السنين الثلاث الاخيرة من خدمته الفعلية (٤١٣٤) دينارا و(٧٤٥) فلسا ويبلغ راتب التقاعد الذى يجب أن يخصص له (٤٤) دينارا و(٢٧) فلسا كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القرار .

وبناء على ما تقدم ، وعملا بالصلاحية المخولة لنا في المادة (٤١) من قانون التقاعد (القانون رقم ٣ لسنة ١٩٤١) وبالاستناد للمواد (١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥) منه ، نقرر بالاجماع تخصيص راتب تقاعد شهرى قدره (٤٤) دينارا و(٢٧) فلسا لدولة السيد فوزى الملقي اعتبارا من تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥ .

عضو عضو رئيس لجنة التقاعد البدائية

أوراق خاصة محفوظة لدى الباحثة

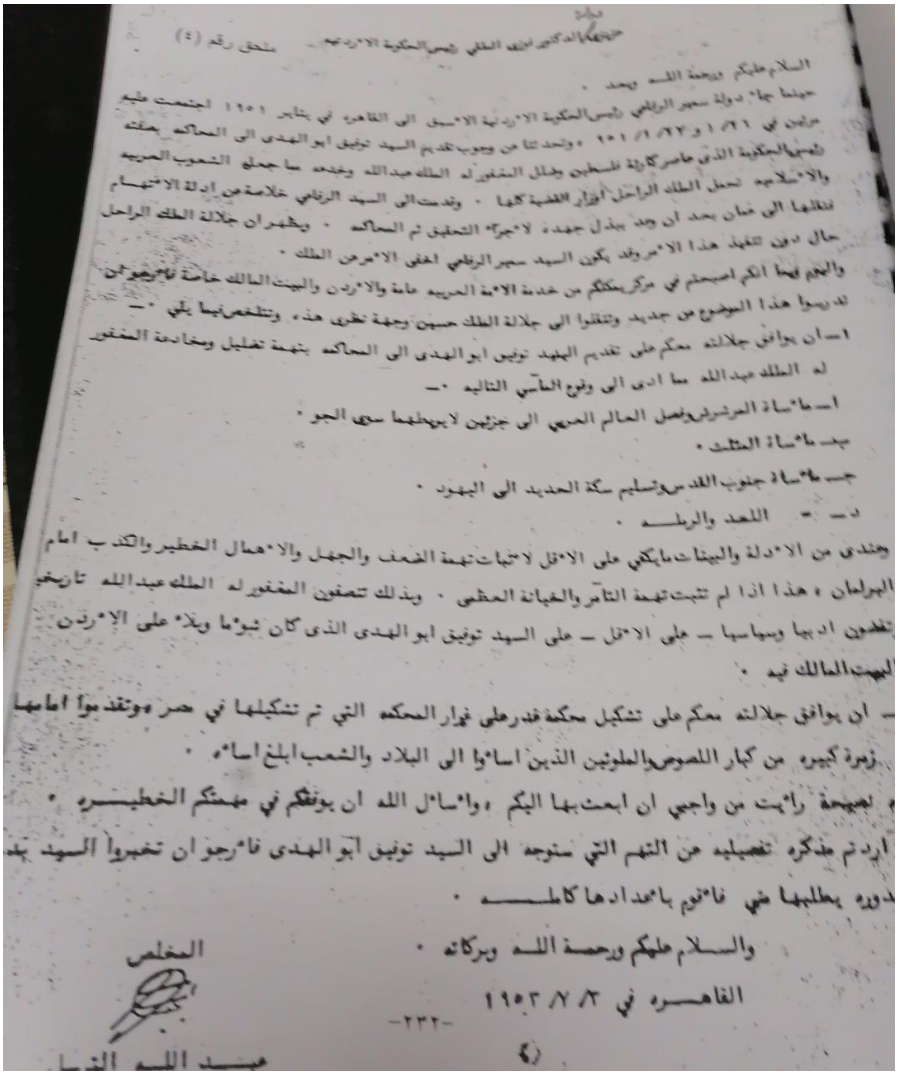

أوراق خاصة محفوظة لدى الباحثة

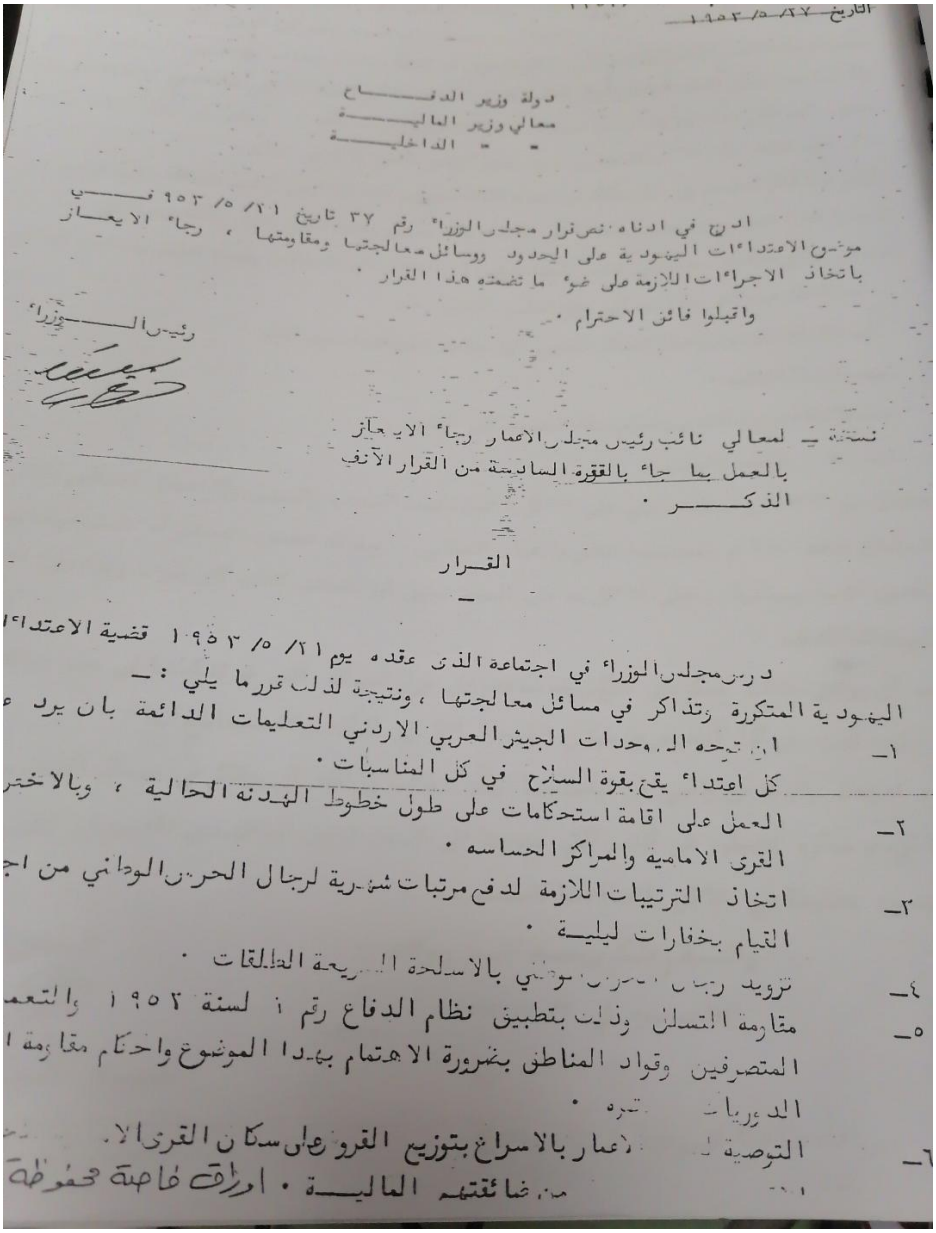

التاريخ ٢٧/٥/١٩٥٣

دولة وزير الدفـــــاع
معالي وزير الماليـــة
" " الداخليـــة

ادرج في ادناه نص قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧ تاريخ ٢١/٥/١٩٥٣ فـــي موضوع الاعتداءات اليهودية على الحدود ووسائل معالجتها ومقاومتها ، رجاء الايعاز باتخاذ الاجراءات اللازمة على ضوء ما تضمنه هذا القرار .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الـــوزراء

نسخة لـ معالي نائب رئيس مجلس الاعمار رجاء الايعاز بالعمل بما جاء بالفقرة السادسة من القرار الآنف الذكـــر .

القـرار

درس مجلس الوزراء في اجتماعة الذى عقده يوم ٢١/٥/١٩٥٣ قضية الاعتداءات اليهودية المتكررة وتذاكر في مسائل معالجتها ، ونتيجة لذلك قرر ما يلي :-

١- ان توجه الى وحدات الجيش العربي الاردني التعليمات الدائمة بان يرد على كل اعتداء يقع بقوة السلاح في كل المناسبات .

٢- العمل على اقامة استحكامات على طول خطوط الهدنة الحالية ، وبالاخص القرى الامامية والمراكز الحساسه .

٣- اتخاذ الترتيبات اللازمة لدفع مرتبات شهرية لرجال الحرس الوطني من اجل القيام بخفارات ليلية .

٤- تزويد رجال الحرس الوطني بالاسلحة السريعة الطلقات .

٥- مقاومة التسلل وذلك بتطبيق نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥٢ والتعميم المتصرفين وقواد المناطق بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع واحكام مقاومة الـ الدوريات ـ ـره .

٦- التوصية لـ الاعمار بالاسراع بتوزيع القروض على سكان القرى الا... من ضائقتهم الماليـــة .

أوراق خاصة محفوظة

أوراق خاصة محفوظة لدى الباحثة

قائمة المصادر والمراجع

- المخطوطات.
- قرارات حكومية غير منشورة.
- ملفات المكتبة الوطنية/ الوثائق الوطنية.
- وثائق عربية غير منشورة.
- وثائق أجنبية غير منشورة.
- الوثائق العربية المنشورة.
- الوثائق الأجنبية المنشورة.
- المذكرات الشخصية.
- الصحف اليومية.
- الكتب العربية والأجنبية
- الكتب العربية والمعربة.
- الكتب الأجنبية.
- البحوث والدراسات.
- الرسائل الجامعية.
- الموسوعات.
- المقابلات الشخصية.
- أوراق خاصة.

المخطوطات

- الملقي، بدري، مذكرات بدري الملقي، يتحدث فيها عن شقيقه فوزي، عشر صفحات غير منشورة محفوظة لدى الباحثة.

الرسائل الشخصية المخطوطة المرسلة إلى الملقي:

- رسالة مخطوطة من عبد المنعم مصطفى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، مرسلة من برن بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٥٢.
- رسالة مخطوطة من عبد المنعم الرفاعي السفير الأردني في طهران إلى الملقي في عمان بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٥٣.
- رسالة من أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية مرسلة من القاهرة بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٥٣.
- رسالة مخطوطة من علي أبو نوار الملحق العسكري في السفارة الأردنية في باريس إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٤.
- رسالة مخطوطة من علي أبو نوار الملحق العسكري في السفارة الأردنية في باريس إلى فوزي الملقي بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٢ محفوظة لدى الباحثة
- رسالة مخطوطة من علي أبو نوار إلى فوزي الملقي بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٥٤.
- رسالة مخطوطة من سليمان النابلسي إلى فوزي الملقي بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥٣
- رسالة مخطوطة من محمد الشنقيطي إلى فوزي الملقي، تاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٥٣.
- رسالة من سليمان النابلسي السفير الأردني في لندن بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥٣.
- رسالة من سليمان النابلسي السفير الأردني في لندن بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٥٤.

الوثائق غير المنشورة

الوثائق الأردنية

- تقرير اللجنة الوزارية التي شكلت للتحقيق في حادث الاعتداء الإسرائيلي على قبية بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٥٣، تحقيق مكون من عشر صفحات.
- سجلات مدرسة السلط الثانوية السجل الخاص بالموظفين ١٩٣٥-١٩٤٨ سجلات محفوظة في مكتبة جامعة آل البيت قسم الوثائق، المفرق.
- مديرية المكتبات والوثائق الأردنية الملفات (١١/ ٣/ ٢/ ٤، ١١/ ٣/ ٢/ ١٧، ١١/ ٣/ ٢/ ١٨، ١١/ ٣/ ٢/ ١٩، ٢١/ ٣/ ٢/ ٢٠، ١١/ ٣/ ٢/ ٢٥، ١١/ ٣/ ٢/ ٢٠، ١١/ ٣/ ٢/ ٦٣/، ١١/ ٣/ ٢/ ٧٧، ١١/ ٣/ ٢/ ١٥٥، ٢١/ ١/ ٤/ ٧٦، ٢١/ ١/ ٤/ ٨١، ٢١١/ ١/ ٤/ ٨٤، ٢١/ ١/ ٤/ ١٠١، ٢١/ ١/ ٤/ ١٠٣، ٢١/ ١/ ٤/ ١٠٩).
- وثيقة رسمية مرسلة من سكرتير رئاسة الوزراء إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤ مكونة من أربع صفحات.

الوثائق العربية

١) قرارات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المتعلقة بالاعتداء الإسرائيلي على قرية قبية، تقارير مكونة من عشر صفحات بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٥٣.

٢) وثائق البلاط الملكي العراقي المحفوظة في دار الكتب- بغداد.

- ملف رقم ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام ١٩٥٢.
- ملف رقم ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام ١٩٥٢ .
- ملف رقم ٢٧١١/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام ١٩٥٣.
- ملف رقم 2715/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام ١٩٥٣.
- ملف رقم ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام١٩٥٤.
- ملف رقم ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام١٩٥٥.

الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

- مجموعة وثائق أكسفورد المودعة في مؤسسة آل البيت– عمان.
- أوراق سليد– بيكر، مراسل صحيفة الصنداي تايمز في الشرق الأوسط ومحرر الشؤون الخارجية في الديلي تلغراف الخاصة بزيارته إلى الأردن (١٩٥٤ – ١٩٦١) .
- ملف رقم (١٦) مرفق، ٢٣، ٧١، ٧٢، ٩٧، ١٤٢، ١٤٩.

الوثائق العربية المنشورة

١) الجريدة الرسمية،١٩٥٣،١٩٥٤.

٢) الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه، مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٦ م.

٣) مذكرات مجلس الأعيان الأردني لعام١٩٥٣،١٩٥٤.

٤) مذكرات مجلس النواب الأردني لعام١٩٥٣،١٩٥٤.

٥) الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية (١٩٢١-١٩٥٣) عمان، دائرة المطبوعات، ١٩٥٣.

٦) الوثائق الهاشمية، أوراق الملك عبد الله بن الحسين، عمان منشورات جامعة آل البيت، الشركة العربية الأردنية للصحافة،١٩٩٣-١٩٩٤.

الوثائق الأجنبية المنشورة

1. Arab Dissident Movements, 1905- 1955, Edited:A.L.P.Burdett, Vol 4. Oxford, Archive Edition, 1996 .
2. Foreign Relation Of The United State Arab - Israeli Disputes, Vol, 4 Part, 2, Washington Department Of State, 1953
3. Isiael:Boundary Disputes With Arab Neighbours Editors, Patrica Toye And Angela Seay.Vol, 4-6, Oxford, Archive Edition, 1995
4. Political Diaries Of The Arab World Palestine And Jordan, Edited, Jarman, Robert 1..xford, Archive, Edition, 2..l, vol.1.
5. Records Of Hashemite Dynasties Trans Jordan, A, L, Rush Vol 8,.xford, Archive, Edition, 1991
6. Records Of Jordan, 1919- 1965, Edited: Jane priestland, Vol, 6 – 12,,.xford, Archive, Edition, 1996.
7. Ruling Families Of Arabia. Jordan, The Royal Family Of Al- Hashim, Edited, A, L, Rush Vol 2,.xford, Archive, Edition, 1991

٨. الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية ١٩٥٥-١٩٥٦، إعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الإستراتيجية، لندن، تحليل وتعليق، أنتوني ناتنج الدستور/ ١٢/ ٢/ ١٩٨٦، العدد ٦٦٤.

المذكرات الشخصية

١) الحسين، عبد الله ابن، حقبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

٢) الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مهنتي كملك، أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، عمان، مؤسسة مصري ١٩٨٧.

٣) زيادين، يعقوب، البدايات، سيرة ذاتية، أربعون عاما في الحركة الوطنية الأردنية، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨١.

٤) الشاعر، جمال، سياسي يتذكر تجربة العمل السياسي، لندن رياض الريس، ١٩٨٧.

٥) الشرع، صالح: فلسطين الحقيقة والتاريخ، شاهد عيان، ج٢، عمان، مكتبة مجدلاوي، ١٩٨٩.

٦) شقير، عبد الرحمن، من قاسيون إلى ربة عمون، رحلة عمر، عمان، مطابع الدستور التجارية، ١٩٩١.

٧) صلاح، وليد، مذكرات وليد صلاح، عمان، د.ن، ١٩٩٢.

٨) الطراونة، أحمد، رحلتي مع الأردن، عمان، مطابع الدستور التجارية، ١٩٩٧.

٩) طلاس، العماد مصطفى، مرآة حياتي، العقد الأول ١٩٤٨ - ١٩٥٨، دمشق، دار طلاس، ١٩٩١.

١٠) طلال، الحسين بن، ليس سهلا أن تكون ملكا، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الأهلية، للنشر، ١٩٩٩.

١١) العظم، خالد، مذكرات خالد العظم، ٢ مج، بيروت، الدار المتحدة، ١٩٧٣.

١٢) غلوب، باجوت، مذكرات غلوب باشا (١٨٩٧ – ١٩٨٣)، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد منشورات الفجر، ١٩٨٨.
١٣) المجالي، هزاع، مذكرات، عمان، د.ن، ١٩٦.
١٤) ----، هزاع، هذا بيان للناس، قصة محادثات تمبلر، عمان، د.ن، ١٩٥٥.
١٥) نوار، علي أبو، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية، (١٩٤٨ – ١٩٦٤)، عمان، دار الساقي، ١٩٩.
١٦) هاكوز، محمد إسحاق، مذكرات وأوراق عسكرية عن القضية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٦٤)، عمان، منشورات جامعة آل البيت، ١٩٩٤.

الصحف

- الأردن، عمان، ١٩٥٣، ١٩٥٤.
- الأهرام، القاهرة، ١٩٥٤.
- الجزيرة، عمان، ١٩٥٣، ١٩٥٤.
- الجيل، دمشق، ١٩٥٤.
- الحوادث، عمان ١٩٥٣.
- الحياة، بيروت، ١٩٦٢.
- الدستور، عمان، ١٩٨٦.
- الدفاع، القدس، ١٩٥٣، ١٩٥٤.
- الرأي، عمان، ١٩٩١، ١٩٩٩، ٢٠٠٢.
- فلسطين، القدس، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٧.
- الكفاح الإسلامي، عمان، ١٩٥٤.
- المنار، القدس، ١٩٦٢.

الكتب العربية والأجنبية
الكتب العربية والمعربة

١) باكير، حكمت، الأوسمة الأردنية، (١٩٢١-١٩٩١) الزرقاء، مؤسسة باكير للدراسات الثقافية، ١٩٩٥.

٢) بطاينة، فيصل، فرسان الديمقراطية في الأردن، ج١، عمان د.ن، ٢٠٠٠.

٣) التل، أحمد يوسف، عبد الله التل، بطل معركة القدس، ٢ ج، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٩.

٤) الحجاج، خليل إبراهيم، تاريخ الأحزاب السياسية، ١٩٤٦ – ١٩٧٠، عمان، د، ن، ٢٠٠١.

٥) حجازي، وعطا الله، نايف، محمود، شخصيات، عمان، دن، د.ت.

٦) الجركسي، والشحروري، محمود، خليل، المملكة الأردنية الهاشمية، سجل رجال بارزين وأعمال منتجة، عمان، دار الطباعة والنشر، ١٩٥٣.

٧) الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، بغداد، الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.

٨) الحوراني، هاني، موجز تاريخ الحياة الحزبية والسياسية الأردنية، ١٩١٨ – ١٩٥٠، ج ١، عمان، مركز الأردن الجديد، ١٩٩٤.

٩) خريسات، محمد عبد القادر، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية. دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨ – ١٩٣٩، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

١٠) ----، محمد عبد القادر، وآخرون، محاضرات في تاريخ الأردن، إربد، مؤسسة حمادة، ٢٠٠٠.

١١) الخلايلة، أحمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٩٨.

١٢) هاني خير مجموعة البيانات الوزارية الأردنية ١٩٢١ – ١٩٩٢، عمان د.ن.١٩٧٣.

١٣) دالاس، رولان، الحسين حياة على الحافة، ترجمة جولي صليبا، عمان، الأهلية للنشر، ٢٠٠١.

١٤) دية، سعد ابو، صفحات مطوية من تاريخ الأردن، عمان، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.

١٥) الروسان، ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ – ١٩٨٥، بيروت المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٧٩.

١٦) ---، ممدوح، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، إربد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، ٢٠٠٠.

١٧) الزبن، حسن محمد، الحسين ملك يصنع التاريخ، ج١، عمان، مركز الفارس، ١٩٩٥.

١٨) زهران، إبراهيم، النطق الرسمي للملك حسين، حول شؤون الأردن الاقتصادي، عمان، مركز الفارس، ١٩٩٠.

١٩) سعادة، علي محمد، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما، عمان مطابع الدستور ١٩٩٨.

٢٠) ٢.. شليم، أفي، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، د.ت.

٢١) الشناق، عبد المجيد، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية- السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٦.
٢٢) الشوبكي، محمد مصطفى، قادة الجيش العربي ١٩٢٣-١٩٩٦، عمان.د، ن. ١٩٩٦.
٢٣) شيلشر، لينـدا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمر الملاح، دينا الملاح، دمشق، دار الجمهورية، ١٩٩٨.
٢٤) الصياد، صالح، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر (١٩١٨-١٩٧٨)، بيروت، دار الصداقة، ١٩٩٢.
٢٥) صوفة، محمد أبو، أعلام من الفكر والأدب في الأردن، عمان مكتبة الأقصى، ١٩٨٣.
٢٦) العارف، عارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود، ١٩٤٧ – ١٩٥٢، ج٤، صيدا، مكتبة العصرية، ١٩٥٦.
٢٧) العتوم، وجيه، شخصيات ومواقف، ج١، عمان، د.ن، ١٩٩٦.
٢٨) العكور، إيمان، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٢.
٢٩) العودات، يعقوب (البدوي الملثم)، عرار شاعر الأردن، بيروت، دار القلم، ١٩٨٠.
٣٠) عويدات، جميل، إعلام نهضة العرب في القرن العشرين، عمان مطابع الدستور التجارية، ١٩٩٤.
٣١) الغزوي، محمد، نظرات حول الديمقراطية، عمان، دار وائل، ٢٠٠٠.
٣٢) غلوب، جون باجوت جندي مع العرب ترجمة: عفيف الصمدي، بغداد، دار النشر للجامعيين، ١٩٦٣.

٣٣) غيداء، رشيد، أبو عدنان بعيون، من هو، عمان، د. ن ١٩٨٤.
٣٤) الفارس، تيسير، العلاقات الأردنية– الفلسطينية، واقعها ومستقبلها، عمان، دار الحقيقة الدولية، ٢٠٠٢.
٣٥) لاكور، والتر، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٥٩.
٣٦) لجنة إحياء التراث، مدرسة الكرك الثانوية، رحلة المئة عام، الكرك، جامعة مؤتة، ١٩٩٤.
٣٧). لنت، جيمس، الحسين سيرة حياة، ترجمة شفيق جمعان، عمان، الدار العربية
٣٨). مارينو، بريجيت، حي الميدان في العصر العثماني، ترجمة ماهر الشريف، دمشق، الدار العربية، ١٩٩٠.
٣٩). الماضي، منيب، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان مكتبة، دار المحتسب، ١٩٩٦.
٤٠). محافظة، علي، العلاقات الأردنية البريطانية، (١٩٢١-١٩٥٧) بيروت، دار النهار، ١٩٧٣.
٤١)-----، الفكر السياسي في الأردن، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٩.
٤٢). المشاقبة، أمين عواد مهنا، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، عمان، دار حامد، ٢٠٠١.
٤٣).-----، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، عمان، الدار العربية، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٩.
٤٤). مصالحة، محمد التجربة الحزبية السياسية في الأردن عمان، دار وائل، ١٩٩٦.

٤٥). معروف، إسكندر آل، الأردن الجديد، بغداد، مطبعة العراق الحديث، ١٩٥٨.
٤٦). الموسى، سليمان، أوراق من دفاتر الأيام، عمان، أمانة عمان الكبرى، ٢٠٠٠.
٤٧).--------، أعلام من الأردن، ج١، عمان، مطابع دار الشعب، ١٩٨٦.
٤٨).-------- أعلام من الأردن، ج٢، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٣
٤٩). -------، إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦) . عمان، وزارة الثقافة، 1993.
٥٠)------، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج، ٢عمان مكتبة، دار المحتسب، ١٩٩٦.
٥١)------، تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١ – ١٩٢٥، دراسة وثائقية، عمان مكتبة، دار المحتسب، ١٩٨٩.
٥٢). ------، صفحات من تاريخ الأردن، عمان، مكتبة الرأي، ١٩٩٢.
٥٣).--------، وجوه وملامح، ج٢، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٤.
٥٤). موريس، جميس، الملوك الهاشميون، بيروت، المكتب العالمي للتأليف والنشر، د.ت.
٥٥).نانتج، أنتوني، ناصر، ترجمة شاكر سعيد، القاهرة، مكتبة المدبولي، ١٩٩٣.
٥٦). نصيرات، سليمان، الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٢.
٥٧).النشاشيبي، ناصر الدين، ماذا جرى في الشرق الأوسط، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦٢.

٥٨) .-------، من قتل الملك عبد الله، عمان، دار العروبة، ١٩٨٠.
٥٩) . نسيبة، حازم، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، ١٩٥٢-١٩٦٧، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠.
٦٠) . نعيسة، يوسف جميل، مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١١٨٦-١٢٥٦هـ ١٧٧٢-١٨٤٠م، ج١ دمشق، دار طلاس، ١٩٨٦.
٦١) هياجنة، رائد سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية، إربد، جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، ٢٠٠٢.
٦٢) هيكل، محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦.
٦٣) الوزارات الأردنية في خمسين عاما، عمان، دائرة المطبوعات للنشر، ١٩٩٣.

الكتب الأجنبية

1) Abu-Odeh ،Adnan. Jordanians Palestinians And The Hashemite Kingdom ، Washington United States Institute Of Pease Press. 1999
2) Aruri ،Naseer Jordan Astud In Political Development 1921-1955 Netherland Nartinus Hishoff ،the Hague
3) Uriel Dann ،King Hussein and Challenge of Arab Radicalism Jordan 1955-1967 ،New York ،Oxford University press ،1988 ، .
4) George I ،Harris ،Jordan ،its pcopik ،its society its culture ،New York ، Grove Prees ،1958
5) Muhammad Khalil Khalil ،The Arab States And the Arab League ،A Documentary Record vol. 11 ،Oxford ،Redwood press limited. 199..
6) Alec Kirk Bride ،From The Wings ،Amman Memoirs 1949 - 1951 London ، Frank ،Cass1976
7) George Lenczowski ،The Middle East In The World Affairs ،London ، Cornell University Press ،1962
8) Marye ،Nilsson ،king Abdullah ،Britain And The Making of Jordan ،New York ،Cambridge university ،1987.
9) Moore ،John Norton ،the arab states and the arab-israeli conflit vol3 newjersy ،Princeton university press 1979
10) Itamar Rabinovich ،The Road Not Taken ،New York ،Oxford ،Oxford Univecity ،Press 1991.
11) Rarther ،Carl ،Foreign Relations Of The United States ،1955 ،1957 ،Arab-Israeli Dispute ،1/1-26/6/1955 Vol 9 Washington Printing Office 1989 P 664

12) Salibi ،Kamal ،The Modern History Of Jordon.London I.B Touris. Co itd Londan ،1993 .
13) Satloff Robert B ،From Abdullah To Hussein ،Jordan In Transition ، Oxford ،Oxford University Press ،1994.
14) Saunders ،Bonnie. ،The United States And Arab Nationalism ،The Syrian Case
15) Vatiklotis ،P.J ،Polities And Military In Jordan ،London ،Frank Cass ،1967

الدراسات والبحوث العربية

١) إرشيدات، شفيق، حديث السياسة، مجلس الوزراء، مجلة الميثاق، عمان، ١٩٥٠، عدد ٢٩.

٢) بريزات، موسى، سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية، بحث ضمن ندوة سليمان النابلسي قراءة في سيرته وتجربته، عمان، المركز الأردني، ١٩٩٧.

٣) الحسني، عبد الرزاق، حلف بغداد، ١٩٥٥ لماذا، مجلة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦، عدد ٦.

٤) الحوراني، هاني، الأردن وحلف بغداد، ملف الحياة النيابية في الأردن، مجلة الأردن الجديد، ١٩٨٤، عدد ١.

٥) الريماوي، سهيلة، شفيق إرشيدات والبعد القومي الإنساني، بحث ضمن ندوة سليمان النابلسي قراءة في سيرته وتجربته، عمان، المركز الأردني، ١٩٩٧.

٦) الزعبي، خالد، قانون الدفاع والأحكام العرفية في التشريعات الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، إربد، جامعة اليرموك، ١٩٩٢، مج ٨، عدد ١.

٧) زيدان، أمين، فوزي الملقي رئيس وزراء الأردن، مجلة الإثنين الدنيا، القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٤، عدد، ١٥٣٤.

٨) الشاعر، جمال، تجربة الديمقراطية في الأردن، بحث ضمن كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

٩) الشعر، أمين أبو، فايز الخوري، مجلة الرائد، عمان، ١٩٤٦، عدد ٦.

١٠) -----، (قنصلنا في مصر)، مجلة الرائد، عمان، عدد ٤، ١٩٤٦.

١١) عازر، واصف، أضواء على التطورات الاقتصادية بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٧٥، مجلة التنمية، عمان، ١٩٧٥، عدد، ٣٢.

١٢) عبد الجابر، تيسير، خصائص الاقتصاد الأردني، مجلة المال والاقتصاد، دائرة ضريبة الدخل، ١٩٧٥، عدد ٢١.

١٣) العنزاوي، إبراهيم، أبو الهدى مرة أخرى، الرأي ٧/ ٨/ ١٩٩١، عدد ٧٦٧٤.

١٤) محافظة، علي، سليمان النابلسي نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته، بحث ضمن كتاب أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٩٨.

١٥) مياس، عبد الله، تطور صناعة الإسمنت في الأردن، مجلة التنمية، عمان، ١٩٧٥، عدد ٢٦.

١٦) يوسف، عبد الودود، طوائف الحرف والصناعات في حماة في القرن السادس عشر، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، دمشق، ١٩٦٩، مج ١٩.

الرسائل الجامعية

١) حسان، هيثم حسن، العلاقات الأردنية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣.

٢) درادكة، فتحي، العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب جامعة اليرموك، عمان، ١٩٩٣.

٣) الزبون، محمد، التمثيل الدبلوماسي الأردني (١٩٥٣-١٩٩٨)، رسالة ماجستير غير منشورة،، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩.

٤) سليم عيسى أبو، الأصناف والطوائف الحرفية في مدينة دمشق ١٧٠٠-١٧٥٠، رسالة دكتوراة غير منشورة، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥

٥) شخاترة، فايز حسن، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة،، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥.

٦) شرقي، فواز، سعيد المفتي ودوره في السياسة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك – إربد، ١٩٩٩.

٧) الشلبي، سهيلا، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية (١٩٣٨-١٩٥٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٨.

٨) صبيح، أكرم، عزيز التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية لتجربة الأردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠.

٩) العبد اللات، إرشيد فالح العلاقات الأردنية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٣.

١٠) العمرو، ثروت، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٥-١٩٩٥) رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، ١٩٩٨.
١١) القضاة، أحمد، الأزمة السياسية في الأردن (١٩٥٣ -١٩٥٨)، دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩.
١٢) المصري، محمد محي الدين، الأردن (١٩٥٣-١٩٥٧) دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.

الموسوعات والقواميس

١) دورزي، رينهارت، تكملة المعاجم العربية، ترجمة.محمد سليم النعيمي، بغداد، وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨، ج٢.

٢) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج٥، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، ١٩٨٧.

٣) القاسمي، محمد سعيد، جمال الدين القاسمي، خليل العظم، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق: ظافر القاسمي، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٨، ج١.

٤) الموسوعة العربية الميسرة، مج ٢، بيروت، القاهرة، دار الجيل، الجمعية المصرية،٢٠٠١.

٥) الموسوعة الفلسطينية مج ٣، دمشق، هيئة إصدار الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤.

٦) هاشم، كايد مصطفى، قاموس المؤلفين في شرقي الأردن، عمان، مطابع القوات المسلحة، ١٩٩٥.

المقابلات الشخصية

١) مقابلة مع بدري الملقي في مكتبه بعمان في ٤/ ٧/ ٢٠٠٢، ١٩/ ٨/ ٢٠٠٢، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٢، ٤/ ١١/ ٢٠٠٢، ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٢، ٨/ ٣/ ٢٠٠٣، ٦/ ٤/ ٢٠٠٣، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٣، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

٢) مقابلة مع مها الملقي في منزلها بعمان ٢١/ ٨/ ٢٠٠٢.

٣) مقابلة مع سليمان الموسى في منزلة ٢١/ ٨/ ٢٠٠٢.

٤) مقابلة مع عبد الرحمن شقير في منزلة بعمان ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٢.

أوراق خاصة محفوظة لدى الباحثة:

١) تعليمات رئيس الوزراء بشأن الاعتداءات اليهودية على الأراضي الأردنية.

٢) مذكرة خاصة مرسلة من عبد الله التل في القاهرة إلى فوزي الملقي.

٣) قرار التقاعد الخاص بفوزي الملقي

٤) الكلمة التي ألقاها الملقي في عيد الملك الحسين في ١٤/ ١١/ ١٩٥٣.

الفهرس

الإهداء ٥

مقدمة ٧

تمهيد ١٣

الفصل الأول: نسب فوزي الملقي ٢١

دراسة فوزي الملقي وسيرته العملية ٢٧

صفات شخصية فوزي الملقي ٣٥

نهجه السياسي ٤٥

فوزي الملقي في نظر معاصريه ٥٧

الفصل الثاني: فوزي الملقي رئيسًا للوزراء ٦٧

الأوضاع السياسية في الأردن قبل تشكيل وزارة فوزي الملقي ٦٩

حكومة فوزي الملقي ٧٧

البيان الوزاري ٩١

المعارضة السياسية ٩٩

الاستقالة ١١٩

السنوات الأخيرة حتى وفاته ١٩٥٥– ١٩٦٢ ..... ١٢٥

الفصل الثالث: فوزي الملقي والقضايا الوطنية ١٤٩
النهج الديمقراطي ١٥١
الأوضاع الاقتصادية ١٧٧
الاعتداءات الإسرائيلية ١٩٣

الفصل الرابع: فوزي الملقي والعلاقات الأردنية العربية ٢١٣
العلاقات الأردنية- العربية ٢١٥
العلاقات الأردنية- العراقية ٢١٧
العلاقات الأردنية– السورية ٢٢٣
العلاقات الأردنية– السعودية ٢٢٧
الأردن والقضية الفلسطينية ٢٣١

الخاتمة ٢٣٩
الملاحق ٢٤١
قائمة المصادر والمراجع ٢٤٩
المخطوطات ٢٥١
الوثائق غير المنشورة ٢٥٣
الوثائق الأردنية ٢٥٣
الوثائق العربية ٢٥٥
الوثائق العربية المنشورة ٢٥٧
الوثائق الأجنبية المنشورة ٢٥٩
المذكرات الشخصية ٢٦١

الصحف ٢٦٣
الكتب العربية والأجنبية ٢٦٥
الكتب العربية والمعربة..... ٢٦٥
الكتب الأجنبية..... ٢٧١
الدراسات والبحوث العربية ٢٧٣
الرسائل الجامعية ٢٧٥
الموسوعات والقواميس ٢٧٧
المقابلات الشخصية ٢٧٩

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُـرجى زيـارة العنـاوين التـاليـة :

وزارة الثقافة

موقـع وزارة الثقـافـة الإلكتـروني
www.culture.gov.jo

رابـط صفحة وزارة الثقـافـة على الفيس بـوك
www.facebook.com/culture.gov.jo